ارثر روزنبرج

الديمقراطية الأوروبية
١٨٤٥-١٩٣٣



توزيع دار الحوار

الديموقراطية الاوروبية بين ١٨٤٥ و ١٩٣٣

الفصل الأول

ماهي الديمقراطية ؟

عرض بابوف ، أول رجل دولة اشتراكي عن وعي في الثورة الفرنسية الكبرى ، برنامجه في رسالة هامة بعث بها إلى صديقه بودسون في مطلع عام ١٧٩٦ . يعتبر بابوف نفسه في هذه الرسالة خلفا لروبسبيير ، ويرى أن مهمته تكمن في إعادة أحيائه . كتب بابوف قائلاً : « ان إعادة أحياء الروبسبيرية تعني أحياء سائر الوطنيين الديناميكيين للجمهورية ،وتعني بعث الشعب . . . فالروبسبيرية تعيش في الجمهورية بأسرها ، وفي كل الناس القادرين على تكوين الأحكام وعلى التفكير الواضح ، وهي تعيش في طبيعة الشعب لسبب بسيط هو أنها تساوي الديموقراطية . ان الروبسبيرية والديموقراطية كلمتان متطابقتان تمام التطابق ، وعندما نعيد أحياء الروبسبيرية ، فاننا على ثقة من اننا نبعث الديموقراطية » .

لو سألنا في ايامنا هذه سياسيا أو مثقفا عاديا عن الرجل الذي يعتبره التجسيد التاريخي للديموقراطية ، لكان من المستبعد ان يكون جوابه : روبسبيير . ان رجل الارهاب وزعيم حكومة الديكتاتورية الدموية لعام ١٧٩٣ لا يعتبر ديموقراطيا في نظر الجيل الحالي ، أما

بالنسبة لبابوف ، فان نظام روبسبيير والديموقراطية كانا شيئاً واحداً . ينبؤنا المقطع السابق من الرسالة بشيء آخر: ان بابوف لم يعتبر روبسبيير وحده ديموقراطيا ، بل نظر إلى نفسه أيضاً كديموقراطي ، رغم انه كان يحضر للانتفاضة العنيفة لشعب فرنسا الفقير من أجل اسقاط الحكومة الرأسمالية الفاسدة للمديرين، واستبدالها بدولة جديدة مبنية على مبدأ الملكية العامة . ان هذه التطلعات كانت ديموقراطية بالنسبة لبابوف وعصره .

نشر ماركس وانجلز بيانهما الشيوعي بعد نصف قرن من هذا التاريخ . لم تراود هذين الرجلين الرغبة في تضمين « البيان » حذلقات متعلمين ، وإنما ارادا التعبير عن نفسيهما بطريقة يفهمها أي عامل. لذا كتبا في بيان ١٨٤٨ مايلي :

« رأينا ان الخطوة الاولى في الثورة العمالية هي صعود البروليتاريا إلى طبقة سائدة واحراز الديموقراطية ... ستستخدم البروليتاريا سيطرتها السياسية لانتزاع كل رأس المال من البرجوازية شيئاً فشيئاً . . . الخ » . لقد كان بوسع ماركس وانجلز ان يكتبا هذا النص ، دون الخوف من اثارة سوء الفهم أو الحيرة لدى الجماهير الشعبية . انهما يقولان : ان الديموقراطية هي استيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية . وهذا ماكان بابوف سيوقع عليه بلا تحفظ . غير ان الديموقراطية والشيوعية لم تكونا متطابقتين تماماً بالنسبة لماركس وانجلز عام ١٨٤٨ ، لان البروليتاريا تستطيع ممارسة السلطة السياسية الفعلية في الدولة ، دون أن تكون مضطرة إلى تطبيق الاشتراكية الجذرية . على كل حال ، فان الديموقراطية والشيوعية كانتا قريبتين جداً من بعضهما بالنسبة لجيل

١٨٤٨ . وقد كتب انجلز في تشرين الأول من عام ١٨٤٧ مقالة لجريدة بروكسل الالمانية قال فيها : « بقدر ما يحرص الشيوعيون في الظروف الراهنة على عدم الدخول في نزاعات عقيمة مع الديموقراطيين، فانهم يعلنون عن انفسهم حالياً وفي سائر القضايا الحزبية العملية كديموقراطيين، لان النتيجة الحتمية للديموقراطية ستكون السيطرة السياسية للبروليتاريا في سائر البلدان المتمدنة . هي الشرط الأول لسائر الاجراءات الشيوعية . مادامت الديموقراطية لم تنتزع بعد ، وما دام الشيوعيون والديموقراطيون يناضلون سوية ، فان مصالح الديموقراطية ستكون هي مصالح الشيوعيين . والى ان تنتزع الديموقراطية ، فان الخلافات بين الحزبين يجب ان تكون ذات طابع نظري بحت ، ويمكن ان تناقش على خير وجه ، دون الاضرار باية صورة من الصور بالعمل المشترك ، لا بل اننا سنستطيع التفاهم حتّى حول بعض الاجراءات التي يجب القيام بها لصالح الطبقات المضطهدة فور احراز الديموقراطية، مثل تشغيل الصناعة الكبرى والسكك الحديدية من قبل الدولة ، وتربية الأطفال على نفقتها . . . الخ » .

سنتحدث لاحقاً بدقة أكبر حول الفروق بين الديموقراطية والشيوعية ، وحول نظرة ثوار ١٨٤٨ اليهما . يكفي هنا ابراز القرابة الوثيقة وشراكة المصالح بينهما، كما تجسدتا عام ١٨٤٧ بالنسبة للجمهور الكبير . « فالجريدة البروكسلية الالمانية » لم تكن تريد انذاك نشر محاضرات حقوقية في الدولة ، بل استخدمت وشرحت المفاهيم السياسية التي كانت شائعة على كل لسان. لنقارن بذلك علاقة الديموقراطية بالشيوعية في جيلنا . فقد نشأ في المانيا بعد ثورة تشرين الثاني عام ١٩١٨

« حزب ديموقراطي » هو حزب الجمهوريين البرجوازيين ، كان بين اعضائه على سبيل المثال الصناعي الكبير والوزير اللاحق راتيناو . هذا الحزب الديموقراطي الألماني لم يجمعه جامع مع الشيوعيين ، بل اعتبر نفسه العدو اللدود للحزب الشيوعي الألماني . في ذلك الوقت ، كان ويلسون هو رئيس الولايات المتحدة ، وقد اعتبر نفسه بالتأكيد ديموقراطياً ، مع انه كان العدو الالد لسائر التطلعات الشيوعية للطبقة العاملة .

لنستمع الآن إلى صوت من المعسكر المعادي خلال ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ . في تشرين الثاني من عام ١٨٤٩ أعلن النائب المحافظ في المجلس الاقليمي البروسي فون بسمارك مايلي : « ان التطلع نحو الملكية العقارية ليس مقتصرا على اولئك الذين يستثمرون ملكيات عقارية بصورة موقتة ، وانما يشمل أيضاً من لا يملكون الأرض . فقد هيجت وعود الديموقراطيين الطبقة الكبيرة من العمال الزراعيين المياومين طيلة العام السابق، ودفعتهم للمطالبة بالأرض في الاقاليم الشرقية مثل بومرن وبروسيا.وعلى سبيل المثال،فقدادت الوعود بمنح الارض إلى الفلاحين لانتخاب النواب بوخروأصدقائهالسياسيين ... انها لواقعة مؤسفة ان يتصاعد حسد العامل الزراعي المياوم للفلاح المالك ، لاسيما وانه يرى ثمار الثورة وقد قطفتها ايدي الموثرين فقط ، دون ان يفيد هو منها . ان مطالب العمال الزراعيين المياومين لا تقتصر بأي حال على منحهم الأراضي التي يشكل استثمارها جزءا من اجرهم ، فمن هذه الأراضي لايستطيع احد ان يعيش . وانما هم يطالبون بالتوزيع الكامل للملكيات الكبيرة وللمزارع الفلاحية أيضاً » .

لم يكن النائب فون بسمارك يعلن بدوره أيضاً من منصة المجلس البروسي الاقليمي اكتشافات حقوقية حول الدولة ، بل كان يستخدم التعابير السياسية التي يفهمها كل انسان . بالنسبة للملاك الزراعيين ، كان الديموقراطيون انذاك هم رجال الثورة الزراعية ، المحرضون الحمر ، الذين طالبوا العمال الزراعيين باقتسام اراضي الملاك الكبار ، بل وحتى اراضي الفلاحين الكبار . أما انموذج هذا الثائر الفلاحي ، فكان بالنسبة للملاك الكبير فون بسمارك النائب لوتار بوخر . لقد اراد التاريخ العالمي ان يصبح الملاك بسمارك رئيس الوزراء الامير بسمارك ، وان يصبح « الشيوعي » بوخر المستشار السري الملكي البروسي بوخر ، المساعد الأكثر ولاء لبسمارك والأكثر حظوة لديه .

بعد جيل من ذلك ، في كانون الاول من عام ١٨٨٤ ، كتب فريدريك انجلز في احدى رسائله : « . . . أما بخصوص الديموقراطية البحتة ودورها في المستقبل ، فانني ارى انها تلعب في المانيا دورا أصغر بكثير من دورها في البلدان ذات التطور الصناعي الأقدم . لكن هذا لا يمنعها من ان تكتسب لحظة الثورة ، وبوصفها الحزب البرجوازي الأكثر تطرفا (وقد برزت بهذا الوجه في برلمان فرانكفورت عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩) أهمية ظرفية كمنقذ أخير لمجموع الاقتصاد البرجوازي وحتى للاقتصاد الاقطاعي ذاته . في لحظة كهذه ، ستقف كل الكتلة الرجعية وراءها وستقويها ، وعندئذ سيتصرف كل من هو رجعي تصرفا ديموقراطياً . . . على كل حال ، فان عدونا الوحيد يوم الأزمة وفي اليوم الذي يليه هو الرجعية بكل فئاتها ، الملتفة حول الديموقراطية البحتة . وهذا كما ، اعتقد ، لا يجوز ان يفلت من انظارنا » .

من الأهمية بمكان ان انجلز لا يتحدث هنا عن « الديموقراطية » ، وانما عن الديموقراطية « البحتة » . وهو يقصد بذلك ، وبصورة واضحة ، دولة برجوازية تأخذ بحق الاقتراع العام ، وتحافظ على الملكية الفردية. يستطيع المرء القول : ان انجلز يبرز منذ ١٨٤٧ الفارق بين الديموقراطية والشيوعية . ومع ذلك ، فان تبدل المفهوم السياسي من مقالة جريدة بروكسل الألمانية إلى رسالة ١٨٨٤ هو تبدل جلي . كان العمال الاشتراكيون والديموقراطية يقفان في عام ١٨٤٧ على الجانب ذاته من المتراس ، وفي عام ١٨٨٤ لم يعد الوضع كذلك . ان انجلز ١٨٨٤ لن يوافق على الجملة التي كتبها انجلز ١٨٤٧ حول التطابق بين الديموقراطية ، بما فيها الديموقراطية غير الشيوعية ، والسيطرة السياسيةللبروليتاريا.لابدانانجلز يفكر الان بامكانية ان تصبح الديموقراطية البحتة الجدار الحصين الذي تصد من ورائه سائر الاتجاهات البرجوازية ،وحتى الاقطاعية ، سيطرة البروليتاريا . وكما يظهر من رسائله، فقد شغل نفسه في الثمانينات بالكيفية التي سيكون عليها التحول ذات يوم في المانيا ، وبامكانية اقامة دولة اشتراكية ، تلي مباشرة سقوط الملكية الاقطاعية والعسكرية لاسرة هونتسولرن . كما درس قضية حلول الديموقراطية البحتة ، اي الجمهورية البرجوازية — الرأسمالية ، محل الملكية في البدء . وكان رأيه إن القول الفصل في هذه المسألة هو للجيش البروسي ، ولهذا يجب على الاشتراكيين كسب البروليتاريا الريفية بشعار تأميم الملكيات الزراعية الكبرى،وتسليمها إلى تعاونيات يقيمها العمال الزراعيون،خاصة وان مجندي أفواج الحراسة البروسية يأتون من المناطق الواقعة شرقي نهر الالبه . ان شعار تأميم الملكيات الكبرى قد ينسف هذه الأفواج ، التي تقوم عليها النزعة البروسية وسيطرة

ال هونتسولرن ، وعندئذ ربما غدا ممكنا تجنب مرحلة الديموقراطية البحتة الوسيطة في المانيا.انهلامر يدعو إلى الدهشة ان الاجراء ذاته،أي « تأميم الملكية الزراعية الكبرى وتسليم الأرض الى العمال الزراعيين» كان عام ١٨٤٨ اجراءا ديموقراطيا تماماً ، وصار في عام ١٨٨٤ وسيلة للاستغناء عن « الديموقراطية البحتة » .

خلال الحرب العالمية الأولى ، اكدت القوى المتحالفة ، وفي مقدمتها اميركا والرئيس ويلسون ، انها تحارب من أجل انتصار الديموقراطية. كان الناس قد اعتادوا انذاك،ومنذ فترةطويلة، فهم الدولة الديموقراطية كدولة برجوازية تحكم بطريقة الاقتراع العام . أما التاكتيك الديموقراطي ، فكان الاصلاح السلمي القائم على اقناع غالبية الشعب ، في مواجهة وضد سائر محاولات العنف الثوري . من المعروف أيضاً كيف شرعت العناصر الناشطة والراديكالية الرافضة للاوضاع القائمة تحتقر الديموقراطية بعد ١٩١٨ في سائر البلدان . نذكّر في هذا الصدد بالدعايات البلشفية والفاشية ضد الديموقراطية

في عام ١٩٢٣ حدثت في هامبورغ انتفاضة للعمال الشيوعيين ضد نظام الدولة في المانيا ، أي ضد الجمهورية البرجوازية ـ الديموقراطية. بعد الانتفاضة قدم سكرتير الحزب الشيوعي اورباان إلى المحكمة ، فدافع عن نفسه بخطاب رائع انتهى بالكلمات التالية : « ستقول الجماهير معنا : من الأحسن ان نحترق بنار الثورة ، على ان نموت فوق مزبلة الديموقراطية » . ياله من تحول كبير في تقويم الديموقراطية من بابوف إلى اورباان ! . في أيام بابوف ، سادت قناعة بدهية ، وهي ان الثورة الاشتراكية العنيفة هي شأن ديموقراطي ، مهما صاحبها من عنف ودم . والان يحتقر الاشتراكيون

الراديكاليون الديموقراطية ، التي تبدو لهم مجسدة للوضع الرأسمالي القائم بكل عيوبه ونواقصه . لقد أصاب تبدل كبير مفهوم الديموقراطية خلال السنوات الأربعين المنصرمة ، ووقع هذا التبدل في الفترة مابين ١٨٥٠ و ١٨٨٠ .

تريد هذه الدراسة ان توضح علاقة الديموقراطية بالماركسية . ثمة تعيينات كثيرة ومتناقضة للماركسية . هذا الكتاب يأخذ بتعريف بسيط لها لا يثير الجدل : فهي النظرية والممارسة السياسية لماركس وانجلز . لقد بدأ الرجلان نشاطهما السياسي حوالي عام ١٨٤٥ ، ثم توفي انجلز عام ١٨٩٥ ، بعد اثنتي عشرة سنة من وفاة ماركس . لهذا السبب تقع المشكلة في العلاقات بين الديموقراطية والاشتراكية في السنوات الخمسين الممتدة من ١٨٤٥ إلى ١٨٩٥ .

كانت السياسة العمالية لماركس وانجلز سجالا متصلا مع الديموقراطية ، فقد قدمت الحركات الديموقراطية في كل مكان وزمان الأساس الذي كان على ماركس وانجلز ان يقيما فوقه سياستهما . من جهة اخرى ، سعى الرجلان باستمرار لاخضاع الأحزاب والميول الديموقراطية لتأثيرهما ، بما يؤدي إلى إعادة النظر فيها وفق منظورهما .

سنعطي لمحة قصيرة عن تاريخ الحركة الديموقراطية من ١٨٤٥ إلى ١٨٩٥ ، على ان نتفحص بدقة موقف الماركسية حيال المراحل المتفرقة للديموقراطية . ان أكثر حقول الصراع أهمية في أوروبا القرن التاسع عشر كان فرنسا ، وقد انتظر ماركس باستمرار ان تنطلق منها الدفعة الاولى للتحولات الحاسمة. لذا فاننا، بالتطابق مع تصورات ماركس ، سنتابع بشيء من التفصيل تاريخ الصراعات الطبقية في فرنسا خلال هذه السنوات الخمسين .

روبسبيير وجفيرسون

كانت الديموقراطية قد أصبحت حركة دولية كبيرة ، عندما بدأ ماركس نشاطه السياسي . يرجع تاريخ الديموقراطية الأوروبية ، بالاصل ، إلى الفين وخمسمائة سنة ، اذ كانت الديموقراطية في الجمهوريات اليونانية القديمة شكلا للدولة يناقض الارستقراطية أو الاوليجارشية ، أي سيطرة « الاناس الأحسن » أو « القلة » من الاثرياء أو النبلاء . كانت الديموقراطية هي سيطرة الكثرة ، سيطرة الجمهور ، حيث، لاحَقّ لاصحاب النبالة أو الثروة بأي امتياز . وقد درس علم الدولة اليوناني ما اذا كانت دولة ماتعد ديموقراطية لمجرد ان ارادة الأغلبيةهي الّتي تقرر امورها ،وبغض النظر عن تركيبها وكيفية نشوئها ، أو ما اذا كان عليها ان تقوم على طابع طبقي معين . وأجاب ارسطو ، أكبر مفكري الدولة في العصر القديم ، على هذا السؤال قائلاً : ليست الديموقراطية سوى سيطرة الفقراء في الدولة . أما الاوليجارشية فهي سيطرة الأغنياء عليها .

أفلَتْ الديموقراطيات القديمة مع افول المجتمع البرجوازي للعصر القديم . ثم ظهرت في العصور الوسطى اشكال ديموقراطية في الكومونات المدنية . وفي مرحلة الأنتقال إلى العصر الحديث ، غدت العصب الدينية الراديكالية هي حامل الأفكار الديموقراطية.وقدنماالمجتمع

البرجوازي الحديث في الثورة الهولندية في القرن السادس عشر ، وفي الثورة الانجليزية في القرن السابع عشر . غير ان الحركات الديموقراطية للجماهير العاملة خنقت مع ذلك في هاتين الثورتين ، لتهيمن البرجوازية الثرية على السلطة . اختلف الأمر عن ذلك في الثورتين الكبيرتين اللتين حدثتا في نهاية القرن الثامن عشر ، فقد جاءت الموجة الاولى من ثورة ١٧٨٩ بالنصر للبرجوازية الثرية ، ثم انتقلت السلطة إلى الشعب العامل بعد اربع سنوات عاصفة (١٧٩٣) . وقادت الطبقة العليا الغنية في أميركا الشمالية الدولة الاتحادية الجديدة في البدء ، الا ان انتخابات الرئاسة في عام ١٨٠٠ لم تلبث ان اوصلت الى القيادة حزب المزارعين العاملين بايديهم .

وضعت الحركتان ، اللتان اقترنتا في فرنسا باسم روبسبيير وفي أميركا باسم جيفرسون ، الكتلة الشعبية في مواجهة الارستقراطية . فقد ظهر مع انفجار ثورة ١٧٨٩ في فرنسا ان مصالح الفلاحين وسكان المدن الفقراء ليست متماثلة مع مصالح البرجوازية الغنية . وتطورت منذ ١٧٨٩ حركة مختلفة تمام الأختلاف عن الدعاية وعن الأهداف السياسية للبرجوازية المالكة . بنفس القدر ، نستطيع ان نرى كيف تمايز في اميركا منذ ١٧٦٥ شكل ونهج الكفاح السياسي ضد الحكومة البريطانية لدى المزارعين وسكان المدن الأكثر فقرا ، عنهما لدى التجار وملاك الأراضي الأثرياء . صحيح ان التناقضات بين الطبقات قد تراجعت خلال حرب التحرير لصالح المهمة القومية المشتركة ، غير ان التناقض الطبقي لم يلبث ان استعر في الصراعات من أجل الدستور الاتحادي الجديد ، وكانت النتيجة ان شكل جيفرسون منذ ١٧٩٣ حزبه « الجمهوري » ، الذي أخذ على عاتقه مجابهة الاتجاه الرأسمالي السائد .

لم يكن حلف « الوطنيين » الفرنسيين ، الذي وضع زمام قيادته بين ايدي روبسبيير ، ليكتفي باسقاط الملك ونبلاء المولد ، بل رأى في نبلاء المال عدوا له أيضاً . أما جمهوريو اميركا ، فما كانوا سيجدون موضوعا لنضالهم بعد ١٧٨٣ ، لو انهم ارادوا القتال ضد ملكية وراثية أو ارستقراطية لم تعرفهما البلاد آنذاك . لقد كان تناقضهم مع رأس المال المالي هو مبرر وجودهم .

لئن كان هدف ديموقراطية العصر القديم هو اقامة الحكم الطبقي للمواطنين الفقراء في الدولة ، بوصفه نقيضا لحكم الأغنياء ، فان هاتين الحركتين الحديثتين في فرنسا وأميركا قد وضعتا نصب عيونهما الهدف ذاته . هكذا بعث المعنى القديم للديموقراطية فيهما . ولقد كان مألوفا في أميركا تسمية أنصار الحزب الجمهوري بالديموقراطيين، كما أحس وطنيو الاتجاه الروبسبييري انهم ديموقراطيون ، لانهم كانوا يعارضون امتيازات الارستقراطية بحقوق « الشعب » . للتدليل على صحة ما نقول ، نذكّر بكلمات بابوف ، التي سبق لنا الاستشهاد بها .

تحدد كتب التاريخ التعليمية العادية بداية مايسمى ببعث العصر القديم ، وهذا مفهوم كثيرا مايساء فهمه وتطبيقه ، بحوالي عام ١٥٠٠ . والحال ، ان النهضة السياسية والاجتماعية للعصر حدثت في أوروبا المعاصرة في القرن الثامن عشر ، عندما صارت الأشكال السياسية والاجتماعية للعصر القديم ممكنة التحقيق من جديد ، مع تعاظم سلطة المجتمع البرجوازي . لم يكن التطابق الموضوعي للوقائع والمعطيات الاجتماعية هو الذي خلق تشابها بين الحركات الثورية في القرن الثامن

عشر والعصر القديم ، بل وعي فلاسفة الدولة والسياسيين الشعبيين من ذوي النفوذ لهـذا الترابط بين الحقبتين . وليس من قبيل المصادفةانهؤلاءامضوا فترة تعلمهم في دراسة كلاسيكي العصر القديم ، الذي لعب بالنسبة للمثقفين آنـذاك دورا أكبر من دوره في أيامنا .

بدأ جمهوريو القرن الثامن عشر نزالهم التاريخي مع الملكية بالعودة إلى سيرة التاركينيين وبتيبروس . واتقدت الارادة الثورية بأعمال أعداء المستبدين وقاتليهم في العصر القديم . لقد خرج ذلك كله فجأة من الكتب ، التي كانت مخبأة في الدروج ، فكانت أعمال روبسبيير تعيش تماماً في الجمهورية الرومانية ، وعندما كان عليه ان يناضل ضد نبلائه ، فانه كان يحس انه شيشرون ثان . كما وضع رجال الدولة الاميركان من عصر الثورة تأملات عميقة وذكية حول ماهو مشترك بين عصرهم والعصر القديم ، وحول النبلاء والعامة ، وقوانين البلاد والمضاربة ، ونضال المدينين ضد الدائنين .

هكذا يصبح مفهوما كيف اكتسب انخراط الديموقراطيين في الحياة العامة حياة جديدة بالمعنى الأصلي للعصر القديم ، أي كنضال للجمهور ضد الارستقراطيين ، وليس كمجرد اعلان لديموقراطية صورية تريد حق اقتراع متساو وسيطرة الأغلبية (بغض النظر عن كيفية حدوثها) وفعالية سياسية يتم احرازها بوسائل سلمية في اطار القوانين . صحيح ان حق الاقتراع العام المتساوي كان من المطالب السياسية للديموقراطية الجديدة ، لكنه ليس مع ذلك جوهر الديموقراطية ذاتها ، ولقد اقام حزب روبسبير على سبيل المثال الدستور الذي قدمه

لفرنسا عام ١٧٩٣ على حق الاقتراع العام ، الا ان العمل به كان سيبدأ بعد نهاية الحرب . كما تم التخلي في فترة الصراع المسلح ضد الخارج والداخل عن الانتخابات . وكان جيفرسون من حيث المبدأ مع حق الاقتراع العام ، لكنه ماكان سيعترض لو ان الدول الاتحادية حجبته عن الحرفيين غير المالكين . وكما هو معروف ، فان الديموقراطية الاثينية في العصر القديممنحت حق الاقتراع المتساوي لجميع المواطنين، دون ان تفكر بتوسيعه ليشمل الغرباء والعبيد العائشين في اثينا .

لم يكن اساس السياسة الديموقراطية بالنسبة لروبسبيير وجيفرسون كامنا في تركيب ماثابت القوام ، بل في المشاركة الفعالة للقسم الموثوق والمستنير من الكتلة الشعبية . ولقد تطلع حزب جيفرسون في اميركا إلى المزارعين المسيسين قبل سواهم ، وتطلع روبسبيير في فرنسا الى اولئك الوطنيين بالدرجة الاولى ، الذين كانوا ناشطين في فرع باريس . ان مبدأ كمبدأ الاقتراع كان يحمل خطرا بالنسبة لحكم الجماهير لنفسها ، لذا وقع اختيار جيفرسون على المزارعين ، وتجاهل البروليتاريا المدينية إلى حد بعيد ، في حين وضع روبسبير ثقته في عماله الباريسيين أكثر مما وثق بالمزارعن المتخلفين . هكذا كان بالامكان أسرءة استعمال مفهوم الشعب ، وتأويله وفق مصلح الحزب الحكم.يروي لامارين طرفة ذاتمغزىعن ثورة شباطالباريسية عام ١٨٤٨ : بعد انتصار الانتفاضة في شوارع باريس ، دعي برلمان الملكية إلى جلسة أخيرة.كان الصحافيون الجمهوريون ينتظرونوصول المجموعات الأولى من العمال المسلحين ، الذين سيطردون برلمان لويس فيليب .وبعد طول انتظار،ظهرت أخيراًالزمرة المسلحة الأولى من رجال الانتفاضة في قاعة الاجتماع ، لكن اعضاءها لم يفعلوا

شيئاً ، بل وقفوا هنا وهناك يستمعون إلى خطب ممثلي الشعب . عندئذ صرخ صحافي جمهوري : « هذا هو بالتأكيد الشعب الغلط ، سأذهب لاحضار الشعب الحقيقي » . ان الاغراء كبير لان يعتبر الحزب الحاكم في الأوقات الثورية انصاره هم « الشعب الحقيقي » و « البروليتاريا الحقيقية » .

ربما كانت الطريقة التي نظر بها جيفرسون وروبسبيير الى حق الاقتراع العام مثيرة أو غير مثيرة للتحفظات . في كل الأحوال ، انهما لم يفكرا قط بديموقراطية صورية ، ولم يحترما قانونية ما أو شرعية ما موجودة بالصدفة ، حين كانت الأمور تتعلق بمصالح عليا للثورة . فقد تمرد روبسبيير دون تردد على قرارات الجمعية الوطنية العامة طيلة فترة سيطرة الجيرونديين عليها ، ودفع جمهوريو اميركا بمجالس الولايات التي كانت تحت سيطرتهم إلى الغاء قوانين الحكومة الاتحادية.

تلتقي ديموقراطية الثورة الفرنسية العظمى مع ديموقراطية اميركا والعصر القديم في رفضها اعطاء عمال الصناعة اية امتيازات قانونية. لقد اكدنا مرارا متعددة على ميل جيفرسون ضد هؤلاء العمال . ولم يفرق روبسبيير بدوره في تأملاته النظرية بين الفلاحين والحرفيين والعمال . ان هذه الأشكال الثلاثة للديموقراطية تتفق في كونها غير اشتراكية ، فقد أعلن جمهوريو اميركا طيلة الوقت وقوفهم مع الملكية الخاصة . ولم تكتسب الأفكار الاشتراكية مكانه متميزة بين وطنيي فرنسا الا بعد موت روبسبيير (بتأثير من بابوف) . كما ارادت ديموقراطيات العصر القديم ، شأنها شأن جمهوريي اميركا ووطنيي فرنسا ، خوض الصراع ضد رأس المال من أجل الشعب الفقير ، مع الأبقاء على الملكية

الخاصة . اذا كنا نريد تثمين المكانة التاريخية للديموقراطية الحديثة في بداياتها تثمينا صحيحا ، فانه يجب علينا ان نعرف العصر الذي ولدت فيه ؛ عندئذ سيكون باستطاعتنا اعتبار فترة ١٧٦٥– ١٨١٥ مرحلة أولى للديموقراطية الحديثة . وستكون بداياتها ظهور باتريك هنري أمام مجلس ولاية فرجينيا ونهاية السلام بين اميركا وانجلترا . أما السنوات القليلة والعظيمة للحركة الديموقراطية الفرنسية ، فستتداخل مع هذه الفترة الزمنية ذات السنوات الخمسين ، التي امتازت باعظم انقلاب تقني شهده تاريخ البشرية إلى ذلك الحين .

عرفت الانسانية منذ خمسة الاف عام الانجازات الجوهرية للحضارة ، كالسكن في المدن ، وتصنيع المعادن ، والقراءة والكتابة والتفكير النظري . خلال هذه الأعوام ، انتجت اليد البشرية الأشياء الجوهرية الضرورية للحياة اليومية: فقدتحرك الانسان علىالبر بمساعدة الحيوانات ، وفي الماء بمساعدة المجداف والشراع ، ونشر الضوء بواسطة الشموع والزيت ، ونسخ الكتب في البدء بيده ثم طبعها بواسطة الطباعة اليدوية البطيئة والصعبة . لقد خضع هذا كله الآن للانقلاب، فبدأت الالات تحل محل يد العامل في انتاج السلع الضرورية للحياة ، وشرعت وسائط النقل الميكانيكية مسيرة انتصارها في البر،وأخذت السفينة البخارية تشق عباب البحار. وحدثت الاضاءة وانتاجالكتب والصحف بطريقة جديدة تمام الجدة . وأخيرا انجزت الانسانية الطيران،الذي كان حلما داعب خيالها طيلة الف عام، وان لم يكتسب اختراع البالون الهوائي في البداية أهمية عملية ذات شأن . هذا الانقلاب الكامل للاسس التقنية للحياة الانسانية تم بارتباط وثيق مع الانتاج

الرأسمالي – البرجوازي ، وخدم في البداية مباشرة حاجات الانتاج الرأسمالي للسلع .

هذه الطاقة الرهيبة التي شقت لنفسها طريقا في الانقلاب التقني، ظهرت أيضاً في مجمل الحياة السياسية والاقتصادية للامم البرجوازية القائدة ،فطورت البرجوازية الفرنسية منذ ١٧٨٩ قوة عملية عملاقة في سائر المجالات ، محاولة تجاوز حدودها في كل مكان ، وموسعة اساسها وأسواق تصريفها ومجالات سلطتها الاجتماعية . فانشأ الجيروندبون ، ومن بعدهم كارنو ومجلس المديرين ، الجيش الفرنسي الحديث ، ووضعوا سياسة الفتح الفرنسية ، قبل ان يرث نابليون هذه الأدوات الجاهزة ويستخدمها باستاذية خاصة ، أوصلت الفتوح الفرنسية عام ١٨١٢ إلى موسكو . في الفترة نفسها،ضاعفت البرجوازية الانجليزية مرات عديدة أعمالها وصناعتها وتجارتها وأسفار سفنها ، فكسبت انجلترا السيادة على البحار ، واستكملت بناء امبراطوريتها في الهند ، واحتلت موطيء قدم في افريقيا الجنوبية ، وشرعت تستوطن اوستراليا . في هذا الوقت ، تزامن في الولايات المتحدة النزوع التوسعي البرجوازي – الرأسمالي مع التوسع الديموقراطي للمزارعين الذين كانوا يفتحون قلب القارة . هاتان الحركتان خدمتا في النهاية هدفا واحد : توسيع مجال سلطة الولايات المتحدة من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادي عبر فتوحات متواصلة ، ونمو سكان أميركا من أربعة ملايين عام ١٧٩٠ إلى عشرة ملايين عام ١٨٢٠ . حتى عام ١٨١٢ تقريباً ، تطورت الأمم الانجليزية والفرنسية والأميركية كأمم حاملة للتطور البرجوازي الحديث ، تطورا متوازيا إلى الأمام ، كل منها في مجالها وبطريقتها . أما ضحايا هذا التطور ، فكانت الأمة

الرأسمالية الصغيرة في الأراضي المنخفضة، التي لم تستطع مجاراة الأمم الكبرى، وكذلك بلدان اوروبا الاقطاعية او نصف الاقطاعية مثل المانيا والنمسا وروسيا وايطاليا واسبانيا، والشعوب المحلية في مناطق ماوراء البحار.
منذ عام ۱۸۱۳ بدأ تحول معين في التوزع السياسي للقوى. كانت فرنسا قد بالغت دون حد تحت حكم نابليون في تقدير وانهاك قواها، فدخلت، تدعمها اميركا، في صراع مع انجلترا والقوى القديمة في البر الاوروبي كان محتماً ان يقودها إلى الكارثة، ويعيدها منذ ۱۸۱٥ إلى حدود الأصلية. في حين توطدت من جديد القوى الألمانية وروسيا.

ماذا كان موقف ديموقراطيي فرنسا وأميركا من المعطيات الاجتماعية الجذرية، التي حدثت خلال الفترة مابين ۱۷٦٥ و ۱۸۱٥؟. عندما يطمح رجل دولة إلى اعادة صياغة عصره، وقيادة شعبه نحو أهداف جديدة، فان عليه ان يفهم باديء بدء عصره نفسه، وأهم مافيه ذلك الانقلاب الرهيب للانتاج الصناعي، والارتفاع المذهل للطاقات البرجوازية — الرأسمالية. أما البلد النموذجي للانقلاب الاجتماعي، فكان انذاك انجلترا. صحيح ان فرنسا وأميركا كانتا متخلفتين كثيرا عن إيقاع التطور البريطاني، وان الصناعة الفرنسية كانت لا تزال غارقة في اشكال عصر المانيفاكتورة، وان صناعة اميركا كانت في بداياتها وحسب. لكن أي رجل دولة بصير في فرنسا وأميركا كان سيرى منذ عام ۱۷۹۳ إلى اين ستصل الرحلة. حتى في عصر السفينة الشراعية، لم يكن الطريق بين باريس ولندن بعيدا، ولو شاء أحد الفرنسيين ان يتعرف إلى الأوضاع الانجليزية، لا تيحت له فرص كافية. ولئن كانت الرحلة عبر المحيط مغامرة طويلة ومحفوفة بالمخاطر في ذلك الوقت، فان الروابط الاقتصادية والاجتماعية

بين اميركا ووطنها الأم كانت وثيقة في كل حين ، بحيث عرف الأميركيون أيضاً سائر المعطيات حول التطور الانجليزي .

اخفقت الديموقراطية الأميركية والفرنسية اخفاقا تاما أمام مشاكل العصر الحديث. فقد اقنع جفرسون وغيره من القادة الجمهوريين انفسهم بقدرتهم على ابقاء الرأسمالية المعاصرة بعيدة عن بلادهم ، وتجميد الولايات المتحدة تجميدا دائماً على صعيد متدن ومريح . أما في فرنسا، فقد وجد روبسبير وأصدقاؤه أنفسهم مكرهين خلال ازمة الحرب على التدخل في العلاقات الاقتصادية ، لكنهم افتقروا بدورهم لاي فهم للروابط الاقتصادية لعصرهم . لقد كانوا على حق ، عندما حلوا المسألة الزراعية لصالح الملاك الصغير ، بيد انهم لم يملكوا أية خطة اقتصادية تتجاوز ذلك . واذا كان روبسبير مستعدا لتأميم من اسماهم « بالمشبوهين » ولتوزيع ملكيتهم على الوطنيين الفقراء ، فان توزيع أكوام العملة الورقية لم يكن يسعد احدا انذاك ، فالمؤسسات الصناعية الكبرى لم تكن موجودة الا باعداد قليلة ، ولم يكن بالا مكان توزيعها . هكذا لم يبق عملياً أي اجراء سوى تفتيت عدد من الملكيات الزراعية الكبرى وتزويد ملاكها الجدد بالتجهيزات ... الخ.لاشك ان روبسبيير قد احجم عن تبني أحكام جفرسون الزراعية المسبقة ، لكن مثله الاجتماعية كانت تدور ، شأن مثل جفرسون ، حول المزارع الصغير المنتج والسعيد . وليس من قبيل المصادفة ان الاشتراكية والشيوعية في فرنسا الثورة قد تخفتا وراء شعار « قانون الزراعة » ، أي توزيع الأرض . نستطيع على سبيل التجربة ان نتخيل ماذا كان سيحدث ، لو ان روبسبيير بقي منتصرا يوم ٩ ترميدور ؟ لقد كان سيعقد بعد ذلك بفترة قصيرة سلاما معتدلا مع الخارج ، وسيفكك الارهاب في

الداخل، وسيضع الدستور الديموقراطي قيد العمل، وسيؤمم ملكية المشبوهين . لكن ملكية الوطنيين كانت ستبقى مقدسة بالنسبة للحكومة. ترى ، اين كان روبسبيير سيجد في هذه الحالة وطنيين أحسن من من موردي الامدادات للحرب ومصرفيي الدولة ؟ . ان فرنسا كانت ستشبه في السلام اميركا تحت سيطرة جيفرسون . لا مجال لمعرفة الثورة الفرنسية الكبرى معرفة اكيدة ، مالم نقارن تطورها بالتطور الذي شهدته اميركا.فنحن نرى دوما الديموقراطيين الفرنسيين على ضوء نيران عام الرعب ١٧٩٣ / ١٧٩٤ ، في حين انهم ما كانوا سيظهرون في ظروف السلام نزعة بطولية ، وانما ضيق الأفق المفعم بالشرف الذي ظهر لدى شركائهم الأميركان في المعتقد . في سنوات السلام ، كان روبسبيير سيواجه مصاعب هائلة للدفاع عن البساطة والاستقامة الجمهوريتين ضد تعديات رأس المال الكبير . . ويساورنا شك كبير في أنه كان سيصل مع اصدقائه الى وضوح أكبر في القضايا الاقتصادية .

ليست ديموقراطية القرن الثامن عشر سوى احتجاج الجماهير الشعبية العاملة ضد تجاوزات الملكية والنبلاء ، وتخريب أشكال الحياة المألوفة على يد رأسمالية كلية القدرة . لقد اراد الفلاحون تحرير أنفسهم من الضرائب والديون المرتفعة ، وأراد الحرفيون ايجاد الفرص الملائمة لتصريف منتجاتهم ، أما العمال فقد ارادوا العودة إلى العصر القديم « الجميل » ، عصر العمل اليدوي الحاذق الذي يدر على صاحبه الأجر المناسب . في هذه الفترة ، احتج العمال على ظهور الصناعة الحديثة بتدمير الالات وتخريب المعامل ، فالبشر

لم يكونوا قد استطاعوا التأقلم بعد مع توطد وترسخ التكنيك الحديث، والمؤسسة الصناعية الكبرى .

تتلمذ قادة الحركة الديموقراطية على فلسفة القرن الثامن عشر ، التي طالب جميع ممثليها البارزين بالحرية والتقدم . ولكن بينما حيّا فريق منهم بحماسة ازدهار التجارة والصناعة ، منضما إلى جبهة البرجوازية الهاجمة ، وقفت الأصوات الناقدة في الجانب الآخر ، معتقدة ان تقدم التكنيك ورأس المال لن يجعل البشر سعداء حقا ، وان الثراء المادي المتعاظم سيدمر سائر القيم الأخلاقية لذا دعت البشر للعودة إلى الريف ، بدل أن يفتشوا عن سعادتهم في حياة العمل والاستمتاع بالمدن الكبرى .

اتحدت الجماهير الديموقراطية وقادتها في الحذر من التطور الجديد . فقد رأوا في الجمهورية الديموقراطية شأنا اخلاقياً قبل كل شيء ، وتجديدا اخلاقيا للجنس البشري . لكن نظرتهم تضمنت أيضاً ادانة للتطور الأقتصادي والاجتماعي المعاصر . كانت الحركة الديموقراطية في فرنسا ، كما في أميركا ، مفعمة بحماسة عاطفية ، وكان قادتها قادرين على ايقاظ الحماسة لدى الجماهير من أجل نظام عالمي أفضل، لايمكن بدونه تغيير أي شيء فوق هذه الأرض . من هذه المنابع اكتسبت الحركة الديموقراطية المبكرة قوتها وضعفها ، فقد كانت لها مسحة من غربة اخلاقية عن العالم ، ومن رومانسية البرجوازي الصغير ، ويدهشنا ذلك النقص في تفهم قادتها للاحداث الاجتماعية الحقيقية لعصرهم .

سبح الديموقراطيون ضد تيار التطور الاجتماعي وهزموا .

في هذا السياق تعتبر الأحداث في أميركا أكثر أهمية من احداث الثورة الفرنسية ، لان اميركا لم تعرف يوما كالتاسع من ترميدور ، ولم تطح الثورة المضادة فيها بالحزب الجمهوري ، الذي سيطر على الدولة بعد ١٨١٥ وانتصر في الانتخابات . غير ان روح العصر البرجوازية ـ الرأسمالية اخترقت هذا الحزب دون رحمة ، لتجعل نضاله الذي بدأ عام ١٧٩٣ بامال كبيرة ، دون أي معنى أو أو موضوع بعد ٢٥ سنة من ذلك . يستطيع المرء ان يتساءل عن المصير الأكثر مأساوية : هل هو مصير روبسبيير الذي سقط في صرع مفتوح على ارض معركة الثورة والثورة المضادة ، أم مصير جيفرسون الذي توفي شيخا مسالماً يحظى بالتقدير من كل الأوساط بوصفه أبا الوطن ، وادرك في السنوات الأخيرة من عمره فشل عمله . لقد عاش جيفرسون فترة كافية كي يرى الأبعاد المأساوية التي اتخذتها قضية العبيد ، وكيف هددت وجود الاتحاد ذاته .

سارت اميركا منذ ١٨١٥ في طرق خاصة في تطورها الاجتماعي . أما في اوروبا ، فقد انتشرت الديموقراطية خارج فرنسا أيضاً بصورة متزايدة على الدوام ، إلى ان بلغت عام ١٨٤٨ وضعاً تحدت فيه مجموع السلطات السائدة . ومع ذلك ، فان البلد الرئيسي للديموقراطية الاوروبية ، الذي تمت فيه باكبر قدر من الوضوح رؤية سائر المسائل ، وتم فيه التوصل إلى سائر الاستنتاجات بأكبر قدر ممكن من الكمال ، قد بقي فرنسا .

من نابليون الأول
إلى لويس فيليب

بموت بابوف وابادة حزبه ، قضي موقتا على الديموقراطية كحركة سياسية في فرنسا ، وترسخت الدولة البرجوازية ــ الرأسمالية ، بعد فترة انتقال قصيرة حكم خلالها مجلس المديرين تحت دكتاتورية نابليون الأول . كان القيصر نابليون الممثل اللامع للبرجوازية الفرنسية الصاعدة ذات النزعة التوسعية ، وللجيش الفرنسي الجديد الذي الذي انجبته الثورة . لكنه تمتع في الوقت نفسه بشعبية مدهشة لدى جماهير الشعب العاملة ، فقد رأى الفلاحون فيه حامي ملكيتهم الحرة التي حصلوا عليها ، كما أقام القيصر ادارة نظيفة ومنضبطة . ولئن كان النهوض الاقتصادي العام قد اتاح للفلاحين بيع حاصلاتهم باسعار مناسبة ، فان كل فلاح شاب تفوق في الجندية رأى في نفسه ــ (كما حدث لنماذج ، معروفة) المارشال أو الأمير المقبل .

من جهة اخرى ، كان نابليون ، شأنه شأن أي متسلق انتهازي حقيقي ، يكره أي نوع من الديموقراطية . ومع ذلك ، فقد تمتع بمحبة القسم الأكبر من العمال الفرنسيين . هنا أيضاً ، يرجع الفضل إلى نهوض الصناعة

وانضباط وعدالة الادارة ، وإلى امكانات الصعود والارتقاء في الجيش. إلى ذلك ، فان حروب نابليون لم تمس ، بالمقارنة مع الحرب العالمية ، إلا قسماً صغيراً من الشعب الفرنسي ، وكانت خسائرها في كل الحملات لاتعادل الا نسبة مئوية زهيدة من خسائر ١٩١٤ - ١٩١٨ . لقد بدأ نابليون لجماهير الشعب الفرنسي الكبرى مثل الملك الطيب في كتب الحكايات والأساطير. وفي عام ١٨١٥ ، عندما ضاع كل شيء ، اراد عمال باريسيون كثيرون القتال حتى النهاية من أجله.وقد تساءلهو نفسه باستغراب كيف كسب ولاء هؤلاء الناس ، مع انه لم يفعل الكثير جداً لهم ! .

يعتبر السحر الذي مارسته البونابرتية على جماهير الشعب الفرنسي واحدة من أهم الوقائع الضرورية لفهم تاريخ فرنسا في القرن التاسع عشر . فبعد ابادة الديموقراطية الفرنسية الحقة بعد التاسع من ترميدور ، وبعد كارثة بابوف ، تحولت القيصرية إلى نوع من بديل للديموقراطية بالنسبة إلى جماهير الشعب . لقد كانت شكلا للسيطرة الرأسمالية بدا للجماهير محتملا ، وقدم للعامل والفلاح الكثير مما كانا يستطيعان توقعه في دولة رأسمالية . يضاف إلى ذلك ارتباط الجماهير بالجيش القيصري ، فقد كان لدى أكثر الفرنسيين فقراً إحساس بان المعارك الظافرة للقيصر تملؤهم فخرا . يحرص الدكتاتوريون الذين لايخوضون الحروب على التأثير في الشعور القومي عن طريق تنظيم مظاهرات عسكرية من كل الأنواع ، يكثرون فيها من الخطب الاحتفالية . وهم كثيرا مايحرزون نجاحات ذات شأن بهذه الوسيلة ، فما بالك بالتأثير الذي مارسته على شعب كالشعب الفرنسي الانتصارات الفعلية المتصلة للقيصر ؟ .

اعادت هزيمة فرنسا عام ١٨١٥ البوربون إلى سدة العرش . وعادت الملكية الاقطاعية إلى مواصلة عملها من حيث توقف عام ١٧٨٩ . كانت الاقطاعية المنبعثة شبحا يسبح في الفراغ ، اذ فقد النبلاء املاكهم في الثورة ، ولم يجرؤ البوربون العائدون على إعادة الفلاح الفرنسي إلى التبعية ثانية ،بعدان عاش تحت وطأتها حتى عام ١٧٨٩. غير أن النبلاء كانوا سيبقون دون قوة ، ما داموا محردين من سلطتهم الاقتصادية السابقة . وزاد الطين بله ان الحزب الاقطاعي لم يكن يحظى الا بتأيد اقلية زهيدة من الشعب ، حافظت على ولائها للبيت المالك بسبب تعلقها بالكنيسة الكاثوليكية . أصاب عجز البوربون عن السيطرة على الجيش مكانتهم بضربة قاسية ، ورغم سائر جهودهم لإحلال التقاليد الملكية محل التقاليد البونابرتية بداخله ، فان الضابط والجندي كان يحتمل ،وهو خجل، ملكاً مثل لويس الثامن عشر وشارل العاشر . كانت ذكرى القيصرية هي اقوة الحية في الجيش ، الذي ماصبر على البوربون ، إلا لأن فرنسا خسرت الحرب . والحقيقة ان الملكية العائدة عام ١٨١٥ أصيبت بالتشوه الولادي القاتل ذاته ، الذي أصاب الجمهورية الألمانية عام ١٩١٨ .

ربما كان البوربون استطاعوا توطيد عرشهم ، لو انهم تنكروا للماضي تماماً ، وتحالفوا دون تحفظ مع البرجوازية الرأسمالية الفرنسية. والواقع ، ان الدستور المعدل الليبرالي ومشاركة البرلمان ، التي سمح بها لويس الثامن عشر ،بدتا وكأنهما تقيمان جسرا بين السلالة الحاكمة والبرجوازية . لكن هذا الحل الوسط لم يكن ممكنا ، فالبوربون لم يتخلصوا من تقاليدهم الاقطاعية القديمة ، ولم يلبث شارل العاشر ان سار ، بعد تذبذبات سلفه ، على درب الاستبداد المقنّع ثم العلني ، الذي

ادى إلى ثورة ١٨٣٠ . من جهة اخرى لم تكن البرجوازية قادرة في أي يوم على القبول بالسياسة الخارجية للبوربون ، مهما توفرت لها الارادة الطيبة ، لان الملكية الفرنسية العائدة عقدت السلام مع قوى القارة لاسباب تتعلق بالحفاظ على ذاتها . لـذا كان البوربون عاجزون تماماً عن ممارسة سياسة خارجية فعالة ، تطالب بها الفئات القائدة للبرجوازية . واذا كان شارل العاشر قد حاول ارضاء الكبرياء الوطني باحتلال الجزائر ، فان ذلك لم يكن كافياً بأي حال لارضاء ارادة التوسع لدى البرجوازية الفرنسية .

لم يكـن ممكنا ان تنشأ في ظل البوربون سوى معارضة برجوازية ليبرالية حذرة ، اذ لم يتبن الأفكار الديموقراطية والجمهورية سوى أفراد متفرقون وفئات صغيرة عاجزة عن التأثير في الرأي العام . مع توجه شارل العاشر نحو الحكم المطلق الصريح ، تزايد الهياج في الشعب ، إلى أن تمردت الجماهير الباريسية في تموز عـام ١٨٣٠ ضـد البوربون المكروهين . لم يبـد الجيش حماسة كبيرة للملكية ، وفر شارل العاشر واطيح بالحكم المطلق الاقطاعي . خاضت جماهير العمال والطلبة معارك الشوارع في باريس عام ١٨٣٠ ، لكن المستفيد من الانتصار كان البرجوازية المالكة ، فنصّب الرأسماليون الأمير الليبرالي لوي فيليب الأورلياني ، سليل أحد فروع آل بوربون ، ملكا جديدا .

ثمة حرص على تسمية لوي فيليب «ملك البرجوازية ». هذه التسمية ليست صحيحة الا بدرجة جد محدودة . لو كان لوي فيليب ملكا حقيقيا للبرجوازية ، أي لو كانت حكومته متماثلة مع سيادة المصالح

الحقيقية للبرجوازية ،لما خشي ثورة جديدة، ولما طرد مطلقا من العرش. وفي الحقيقة ، فان فرنسا تطورت بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ بطريقة جعلت لوي فيليب يعادي الأقسام الأكثر أهمية وديناميكية من البرجوازية . وقد قضى الصراع بين « ملك البرجوازية » والبرجوازية على استقرار الظروف السياسية ، فانعش النزاع داخل الطبقة السائدة آمالاً جديدة لدى القوى الديموقراطية بعد ١٨٣٠ .

كان مستوى المعيشة وعدد السكان والنشاط الاقتصادي قد تطور بدرجة ملحوظة منذ نابليون . لقد ارتفع عدد السكان من ٢٥ مليونا أيام الثورة إلى ٣٥ مليونا عام ١٨٤٦ . وتأقلمت الصناعة الفرنسية شيئاً فشيئاً مع المعطيات التقنية الحديثة . بيد ان رأس المال الماليّ نماآنذاك بسرعة أكبر من سرعة رأس المال الصناعي . استغل المصرفيون لاهدافهم الخاصة نزعة الادخار والرغبة بالمضاربة لدى قطاعات واسعة من الشعب، فازدهر العمل في المصارف والبورصة ، بينما كان الصناعيون متذمرين من اوضاعهم . شكا رجال الصناعة الفرنسيون من أن الرسوم الجمركية تغلق في وجههم الأسواق الأجنبية ، وطالبوا الحكومة بسياسة خارجية تفتح لهم اسواقا جديدة، بينما كانت المصارف تربح كثيرا من سندات الدولة والسكك الحديدية وغيرها من المضاربات ، وترفض الانسياق وراء اية سياسة مغامرة يطالب بها الصناعيون الناقمون. هذه الوتيرة المتفاوتة في نمو رأس المال المصرفي ورأس المال الصناعي ادت الى انفصال سياسي لمصالحهما .

اتضح بعد فترة قصيرة من ثورة تموز ١٨٣٠ ان لوي فيليب لم يكن يفكر مطلقاً في كسب ثقة البرجوازية الفرنسية ، وإن لعب دور الرجل

الشعبي من خلال المظاهر الخارجية التي كان يتخذها في المناسبات مثل توزيع الابتسامات والمصافحة بالأيدي . كان لوي فيليب يمنح أولية مطلقة لمصالحة الملكية ، وقد أراد بالدرجة الأولى الحفاظ على عرشه المستعاد له ولاسرته من بعده ، ورأى في السلام الضمانة الأكبر لتاجه، فصارت سياسته الخارجية أكثر حذرا من السياسة التي كان البوربون يسيرون عليها حتى عام ١٨٣٠ . أما البرجوازية ، فقد توقعت نهوضا وطنيا من ثورة تموز ، ثم اكتشفت ان ذلك لم يكن سوى وهم ، بعد ان سارت السياسة الخارجية الفرنسية من هزيمة إلى اخرى بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ .

اراد الملك السلام ، خشية ان تجلب له الحرب الهزيمة والثورة، فانتهج سياسة خارجية سلبية ومتحفظة . وعمل في السياسة الداخلية على ابقاء الأمور الحكومية بيديه ، رافضا اطلاق يد البرلمان واحزابه ، كي لايورطه سياسيون طامحون في تجارب غير مضمونة تنتهي بسقوطه. لم يرغب لوي فيليب في حكومة برلمانية من الطراز الانجليزي ، بل اراد أغلبية برلمانية ووزراء يستطيع الاعتماد عليهم شخصيا. واخيرا تحالف مع رأس مال المصارف والبورصة ، بعد ان وافق المصرفيون على سياسته السلمية ، التي ادت الى ازدهار اعمالهم ، وفهيمنت المصالح المالية على السياسة الداخلية للبلاد ، ووجدت امكانات متنوعة لعقد صفقات جانبية من كل الأنواع .

تجسدت المسألة الأساسية ، ضمن هذه الظروف ، في ضمان أغلبية برلمانية للملك وأصدقائه المصرفيين ، تحفاظ على مظاهر الحياة الدستورية الليبرالية دون ممارسة مضامينها. كان حق الاقتراع في ظل ملكية تموز مبنيا بطريقة جد ضيقة

(لم يعط الا لمن استطاع تأدية ضريبة مرتفعة) جعلته يقتصر على مائتي الف مواطن من أصل ٣٥ مليون فرنسي . غير ان هذا العدد القليل بدا كبيراً للوي فيليب ولمن يقفون وراءه ، لان المصرفيين ورجال البورصة و اتباعهم المباشرين كانوا قلة بين الناخبين ، ولان الصناعيين والمواطنيين المستقلين كانوا سيحرزون الأغلبية في أي اقتراع حر . . لقد كان من الضروري تطوير نظام كامل من الرشاوي والالاعيب الذكية للتأثير في الانتخابات ، ليفوز الملك وحلفاؤه باغلبية توافق على أفكاره ومواقفه . ان حكومة يقوم اساسها السياسي على المخادعات والرشاوى، لاتستطيع ضمان وجودها الا بوسائل مماثلة . ولقد اتسم النظام الحكومي للوي فيليب بالفساد المستشري وبالفضائح المالية المتتابعة . أما رئيس الوزراء الذي قاد الحزب الموالي للملك ، فقد كان جيزو .

تجسدت المعارضة الوطنية للبرجوازية الفرنسية ضد نظام جيزو في شخص الصحافي والمؤرخ اللامع تيير . وغدت اساليب حكومة لوي فيليب غير محتملة أكثر فأكثر بالنسبة للصناعيين وللبرجوازية المتوسطة عموما . ليس صحيحا ان سياسة المصارف الكبرى هي دوماً سياسة المجتمع البرجوازي ، فالمصارف الكبرى المختلفة أقدم تاريخيا من المجتمع البرجوازي ، وقد كان الفوجر على سبيل المثال من أصحاب القدرة والنفوذ في المانيا ، حين لم يكن هناك بعد مجتمع برجوازي على الأطلاق . ان قوة البرجوازية لاتكمن في بيوتات مالية متفرقة ، ولا في احتكارات صناعية متفرقة ، بل في البرجوازية المتوسطة الواسعة ، في مجموع الصناعيين والتجار والوكلاء والموظفين من ذوي المناصب

الرفيعة ، الذين يشكلون مع أصحاب المهن الفكرية المجتمع المديني المتحضر. صحيح ان مصالح الرأسماليين الكبار ذات طابع تقريري في العادة بالنسبة للبرجوازية المتوسطة، لكنه عندما يحدث في ظروف تاريخية معينة انفصال بين مصالح هاتين الفئتين ، فإن المصارف الكبرى تعجز عن ايجاد بديل فعال للمساعدة التي تتلقاها من الوسط البرجوازي .

لو ان لوي فيليب كان متفقا مع المجتمع البرجوازي الحقيقي ، لكان الرأي العام قد وقف إلى جانبه ، ولكانت قضيته قد توافقت مع مبادىء النظام ومع الملكية الخاصة . عندئذ ، كانت الحكومة البرجوازية ستكسب الفلاحين إلى صفها بسهولة ، وكان الجيش سيقف معها بدوره . وكان العمال الراديكاليون في باريس سيعجزون عن تشكيل أي خطر جدي عليها. لكن نظام لوي فيليب — جيزو كان ضد الرأي العام المستقل، وضد سائر الطاقات البرجوازية الوطنية . وكان المرء يسمع حتى في صفوف الديمقراطيين ان الصناعيين الفرنسيين مكرهون على دفع أجور سيئة لعمالهم ، لان الخارج مغلق في وجه السلع الفرنسية ، ولان رأس المال المصرفي يمص دم الصناعة في الداخل . وكانوا يستنتجون ان اسقاط النظام السائد هو الذي سيجلب نهوضا جديدا للشعب الفرنسي بأسره ، وسيفتح أمامه ابواب عصر جديد من الرخاء .

لم تركز المعارضة البرجوازية — الليبرالية بقيادة تيير جهدها على شخص الملك وعلى الملكية الدستورية ، بل احتجت ضد سياسة الاستغناء في الخارج والفساد في الداخل . احرز تيير عام ١٨٤٠ الأغلبية في البرلمان ، فاضطر لوي فيليب إلى استدعائه رئيسا للوزارة ، فحاول على الفور بناء السيطرة الفرنسية في البحر الأبيض المتوسط ، ووضع

مصر و سوريا تحت نفوذه . عندئذ اتفقت القوى الاوروبية الأربع الكبرى ضد فرنسا ، وعندما لاح خطر الحرب ، اعفى الملك رئيس وزرائه المزعج من منصبه ، فعاد جيزو إلى الحكم وانكفأت فرنسا على نفسها . منذ ذلك الوقت ، صار الشرخ بين نظام لوي فيليب والبرجوازية الصناعية الوطنية غير قابل للترميم .

مع تزايد الصعوبات أمام لوي فيليب ، وتفاقم التناقضات داخل البرجوازية المالكة، تعاظمت شجاعة الديموقراطيين الفرنسيين . كانت ثورة ١٨٣٠ قد أدت إلى بعث الحركة الديموقراطية سياسيا، وساعد على ذلك ان تقاليد روبسبيير وبابوف لم تكن قد اختفت تماماً من أحياء العمال الباريسيين . والحقيقة ، ان اختفاءها لم يكن ممكنا من الناحية الفيزيائية البحتة ، لأن العامل الذي شهد ثورة تموز وهو في السادسة والخمسين، كان يوم التاسع من تروميدور في العشرين من عمره . واذا كان الفاصل بين موت روبسبيير واعتلاء لوي فيليب العرش قد بدا طويلاً ، فلأن احداثا كثيرة ومتناقضة حدثت في فرنسا خلاله . أما الجسر الحي بين المرحلة الأولى والثانية من الديموقراطية الأوروبية ، فقد كان بوناروتي ، صديق بابوف ومساعده ، الذي ابقى جلاد ومجلس المديرين على حياته ، وكتب في العشرينات في جنيف تاريخه الشهير لحياة بابوف . بعد عام ١٨٣٠ ، كان هذا الكتاب معروفا بما فيه الكفاية بين عمال باريس ، يكوّنُ جزءا من الادب الثوري الشعبي ، إلى جانب خطب روبسبيير ومقالات مارا .

لم تقدم تقاليد ١٧٩٣ و ١٧٩٤ العظيمة للعمال وللديموقراطيين الفرنسيين مثلا أعلى نبيلا وحسب ، وانما اعطتهم في الوقت نفسه البرهان

على ان اهدافهم السياسية لم تكن طوباوية فارغة . وبرهنت الأحداث بين ١٧٨٩ و ١٧٩٣ ان الشعب يستطيع احراز النصر متى وحَّد نفسه وحمل السلاح وجابه اعداءه بشجاعة في الشوارع . وقد اكدت احداث تموز ١٨٣٠ من جديد صحة هذه الدروس . إلى ذلك ، فإن الشعب الديموقراطي البسيط قد استولى فعليا على السلطة في عامي ١٧٩٣ و ١٧٩٤ . وما حدث مرة ، يمكن ان يتكرر ، اذا مافهم الديموقراطيون دروس الماضي وتفادوا اخطاءه .

كانت الأهمية الطبقية لاحداث ١٧٩٣ – ١٧٩٤ واضحة في أوروبا لكل مطلع بعض الأطلاع . كتب هاينريش هاينه في إحدى رسائله الباريسية بتاريخ تشرين الثاني ١٨٤٠ ، بمناسبة خطر الحرب بين فرنسا وبقية القوى الأوروبية الكبرى : « ان اخطار الحرب مع التحالف الجديد لاتهدد فقط تاج الملك ، وانما أيضاً تلك البرجوازية التي يمثلها قانونيا وفعليا . ان البرجوازية وليس الشعب هي من بدأ الثورة عام ١٧٨٩ وانهاها عام ١٨٣٠ . وهي تحكم الآن (مع ان كثيرا من مفوضيها من نسل رفيع المحتد) وتقيد الشعب ، الذي يطالب بالمساواة في القوانين والمساواة في المتع أيضاً . والبرجوازية ، التي تدافع عن دولتها الجديدة ضد ضغط شعب يطالب بتحويل جذري للمجتمع ، ضعيفة جداً حيال خارج يستطيع مهاجمتها بقوة تفوق قوتها باربع مرات ، وستسقط قبل ان يحدث الغزو الخارجي لتحل محلها الطبقات الدنيا ، كما حدث في التسعينات الرهيبة من القرن الماضي » .

ناقش فريدريك انجلز عام ١٨٤٧ في مقالة صحفية مسألة المركزية ، فقال : « ان البروليتاريا الديموقراطية لا تحتاج فقط إلى المركزية التي بدأتها

البرجوازية ، بل سيكون عليها ان تطبقها بقدر أكبر بكثير مما طبقتها تلك.وفي الفترة القصيرة التي ادارت خلالها دفة الدولة ، أي اثناء الثورة وسيطرة حزب الجبل ، فرضت البروليتاريا المركزية بكل الوسائل، بقذائف المدفعية وبالمقصلة » . عندما كان الهياج كبيرا بالفعل لدى العمال الفرنسيين ، لم يكن من الصعب دفعهم إلى الانتفاضة المسلحة . لان ذكريات ١٧٨٩ و ١٧٩٢ و ١٧٩٣ وتموز ١٨٣٠ كانت حية أمام اعينهم ، ولان الانتفاضة لم تبد لهم كمعجزة خيالية ، بل كشيء نجح غالباً في الماضي ، ويمكن ان ينجح في الحاضر أيضاً . وقد كانت انتفاضة عمال ليون عام ١٨٣١ حدثا يؤشر إلى نجاح كهذا ، اذ تطور اضراب عام من نزاع اقتصادي بحت بين الصناعيين ونساج الحرير ، فحين اصطدم العمال مع اجهزة الدولة ، هاجمت البروليتاريا بقوة مكنتها من السيطرة خلال وقت قصير على المدينة ، رغم افتقار الانتفاضة لاية قيادة سياسية (كانت المنظمات الجمهورية — الديموقراطية في حالة من الضعف حالت دون قيادتها للحركة) ولأية مساعدة من الخارج . هكذا بقيت الانتفاضة معزولة ، واخضعها لوي فيليب دون كبير عناء .

تطورت منظمات الديموقراطيين الفرنسيين ببطء بعد تموز ١٨٣٠ . وكانت ، حسب الأحوال القائمة ، شرعية مرة ومحظورة وغير شرعية مرة اخرى . ولان الشرطة كانت تمنعها ، فانها اعادت تنظيم نفسها دوماً تحت اسماء جديدة ، فحافظت على نفسها طيلة حكم لوي فيليب ، وحتى الانتفاضة الظافرة في شباط ١٨٤٨ . كان اسم الرابطة الديموقراطية الأساسية « جمعية أصدقاء الشعب » ، وهو اسم يذكّر بعنوان جريدة مارا الشهيرة « صديق الشعب » . وكان هناك أيضاً

« جمعية حقوق الانسان » وأخيراً « جمعية الأسر » . وقد اعتبر لامارتين هذه العصب الكفاحية ضد الملكية الرأسمالية « تنظيمات ماسونية ديموقراطية » .

كان بلانكي اقوى شخصية بين الديموقراطيين الثوريين زمن لوي فيليب . وبلانكي هو قائد مجموعة من الانتفاضات في الثلاثينات . عندما وقف عام ١٨٣٦ أمام المحكمة ، سأله القاضي حسب ماهو مألوف في التحقيق عن وظيفته ، فاجاب : « بروليتاري » ، وحين أكد القاضي ان هذا ليس وظيفة ، قال بلانكي : « ماذا ؟ هذا ليس وظيفة ؟ انه وظيفة ٣٠ مليون فرنسي يعيشون من عملهم ويحرمون من حقوقهم السياسية » . نستشف من هذا الجواب انبلانكي كان من المدرسة القديمة للديموقراطية وان البروليتاريين يمثلون تسعة اعشار الشعب الفرنسي ، وليسوا فقط قلة من عمال الصناعة . ان مفهوم بلانكي للبروليتاري هو مفهوم العصر القديم ، ففي الجمهورية الرومانية كان البروليتاري هو المواطن غير المالك ، الذي لا يتساوى حقه في الانتخاب مع حق « الطبقات » المالكة . وقد سعى إلى توحيد وتسليح مايسمى بالكتلة الشعبية الكبرى من الشغيلة ، واعتبر الفلاحين والحرفيين وعمال الصناعة والأكاديميين الفقراء (وكان هو نفسه واحدا منهم) من البروليتاريا .

بدت حكومة لوي فيليب وكأنها تقدم فرصا مثالية لنجاح اية انتفاضة ، لان تسعين بالمائة من الشعب كانوا يرفضون النظام السائد ، في حين لم يكن بوسع الحكومة الاعتماد على الجيش ، اذا مابلغ الصراع مرحلة جدية . لم يعتبر أحد حكومة لوي فيليب شرعية ، ولم يقر أحد

للملك ولوزرائه بأي حق اخلاقي في السيطرة على فرنسا . فقد خدع الملك مقاتلي تموز ووصل إلى العرش ، وكان الجميع ينتظرون ان تكنسه الموجة القادمة للثورة . في ظروف كهذه ، من الطبيعي ان يسعى بلانكي وأصدقاؤه للقيام بثورة . بيد ان لوي فيليب صمد طيلة ثمانية عشر عاماً لسببين ، اولهما اخفاق محاولات الثورة التي قام بها الديموقراطيون في الثلاثينات . كانت الفئات البرجوازية المتوسطة راضية في البدء عن النظام القائم ، لكنها أخذت تتخوف بعد حين مما سيأتي . ان ثورة جديدة ستضع بالتأكيد السلطة بين ايدي الجمهوريين ، مما قد يعيد ارهاب١٧٩٣ ،مقترنا بتجارب شيوعية من النمط البابوفي.لذا تذبذبت الفئات المتوسطة بين ملك المصرفيين لوي فيليب وبين الجمهورية الحمراء (كان الملك بالنسبة لها اهون الشرين) . بعد ثورة تموز ، اعيد في فرنسا تأسيس الحرس الوطني ، الذي تشكل في باريس والأقاليم من الفئات المتوسطة المالكة ، ومن التجار الصغار الخ . هؤلاء الحرس كانوا جنودا متطوعين للنظام ،واريد لهم ان يدفعوا ببنادقهم عن الهدوء والملكية البرجوازية .

لم يمنح نظام لوي فيليب غالبية هؤلاء الحرس حق الأقتراع ، ومع ذلك فقد اطلقوا النار في الثلاثينات على الجمهوريين الثائرين في باريس ، فكان سلوكهم نموذجا احتذى به الجيش النظامي . مع مطالع عام ١٨٤٠ بلغ غضب الطبقة المتوسطة على سياسة الحكومة وخجلها منها حدا جعلها تفضل أي تغيير على استمرار نظام فيليب – جيزو . من جهة أخرى ، تطور الوعي السياسي لجماهير العمال منذ ١٨٣٠ ببطء شديد ، في حين لم يتطور وعي الفلاحين أبداً . وقد ترك شعب باريس رأس المال يستغله عام ١٨٣٠ من أجل تحقيق أهدافه ، كما حدث اضراب

ليون دون أي خطة سياسية . لقد كان من الضروري بذل جهد هائل ، قبل ان تستطيع المنظمات الديموقراطية الواعية استقطاب الجماهير الشعبية العريضة . إلى ذلك ، كانت البونابرتية كمرض شعبي عقبة جدية في وجه تقدم الجمهورية الديموقراطية.حين ضحت في عام ١٨٣٢ قلة صغيرة من الجمهوريين الثائرين بنفسها دون جدوى في شوارع باريس ، قال أحد المراقبين المطلعين : ان جماهير العمال كانوا سيسرعون إلى مساعدة الثائرين ، لو انهم هتفوا « عاش القيصر » بدلا من « عاشت الجمهورية » . ان امال الجماهير الشعبية الفرنسية التصقت بعد موت نابليون بأفراد اخرين من اسرته .

* * *

الاشتراكية المبكرة

اقترن المعتقد الديموقراطي للعمال الفرنسيين منذ ١٨٣٠ بصورة متزايدةمع امال معينة بانقلاب اجتماعي ، يصاحب الثورة السياسية . رأينا كيف أقامت تقاليد بابوف وبوناروتي رابطة بين الجمهورية الشعبية ونوع من شيوعية بدائية . كان العامل الراديكالي يرغب في الحق العام بالعمل ، وفي ازالة الازمات القاسية وفترات البطالة والجوع المصاحبين لها، والتي قطعت بين حين وآخر النهوض الرأسمالي . لقد هربت البروليتاريا من انعدام المساواة في الحياة اليومية إلى الحلم بعالم تسوده مساواة كاملة بين سائر البشر في المتع والملكية .

عرفت اوروبا منذ القرن السادس عشر عديدا من المنظومات الفلسفية ، التي ترفض الملكية الخاصة ، و تحل محلها تنظيما آخر للمجتمع . في فترة الانعطاف من القرن الثامن عشر إلى القرن التاسع عشر ،تعاظم اهتمام الرأي العام بالقضايا الاجتماعية وبالنقد الاجتماعي . فقد احس البشر انفسهم مسحوبين إلى داخل زوبعة الانقلاب التقني الحديث ،ورأووا الانحلال المتواصل لاشكال الاقتصاد والحياة القديمة، ورغبوا في ايجاد وسيلة لتخليص الانسانية من شرور الرأسمالية . هؤلاء النقاد الفلسفيون للملكية لم يكن يربطهم عموما أي رابط بالسياسة ،

ودعوا إلى الاشتراكية والشيوعية وكأنهما دين جديدتقريباً أونمط جديدمن الحياة ، واملوا ان يعتنق البشر التعاليم الجديدة بعيدا عن السياسة . أو ان هؤلاء الاشتراكين النظرين اسسوا منشآت نموذجية ، ليقدموا براهين عملية على صحة تعاليمهم .

شكل اتباع الاشتراكية الفلسفية مجموعات واسسوا نوادي تناقش أفكارهم ، وتدرس اقامة مؤسسات عملية من النوع الذي تحدثنا عنه . والحقيقة انه وجدت في فرنسا لوي فيليب اتحادات لاتباع الاشتراكيين القدماء سان سيمون وفوريبه ، ثم انضم اليهم اتباع تعاليم جديدة لكابيه وبرودون ، ومجموعات اشتراكيين متدينين . . . الخ . لم تعترض السلطات الفرنسية على الاشتغال النظري بالاشتراكية والشيوعية الا في حالات نادرة ، فقد كان لوقع كلمة « الاشتراكية » في اذان البشر من سائر البلدان رنين بائس قبل ١٨٤٨ ، لان كل واحد كان يسمي نفسه اشتراكياً ، متى اتخذ موقفا نقديا من مسألة ما ، بغض النظر عن مدلول هذا الموقف ومحتواه بالنسبة للقضية الاجتماعية . أما مفهوم الشيوعية ، فكان مزعجاً إلى حد ما ، لانه فهم كمحاولة لفرض مساواة جذرية على البشر . ومع ذلك ، فان شيوعياً فلسفياً وغير سياسي لم يكن يخشى ان يتعرض في اوروبا انذاك لمتاعب مع الشرطة . وحتى الرقابة الألمانية المتشددة في زمن مترنيخ كانت تسمح بالنشرات الشيوعية ، خاصة وانها كانت تنتقد البرجوازية الرأسمالية ، التي رأت البيروقراطية الاقطاعية فيها عدوها الأساسي . كانت الديمرقراطية دون غيرها تثير انذاك المخاوف ، أما الشيوعية والاشتراكية فلم تعتبرا خطيرتين بأي حال من الأحوال . لقد كان الحكام يعتنقون

مبدأ يقول : « لاينفع ضد الديموقراطيين سوى الجنود » ، وكانوا يحرمون الاشتراكيين من شرف كهذا .

هذا الأمر كان يختلف بالطبع ، حين يعتقد ديموقراطي ثوري واع بضرورة تحويل اشتراكي لعلاقات الملكية . اقترنت الديموقراطية في عهد لوي فيليب بهذا القدر أو ذاك بأفكار اشتراكية ، رغم الخلافات بين الديموقراطيين الفرنسيين حول نمط النظام الجديد المقبل في المجتمع ، وهي خلافات كان عددها بعدد العصب والزمر الاشتراكية والشيوعية المتقاتلة والمتصارعة . في ذلك الوقت ، وجدت في فرنسا النوادي الفلسفية للاشتراكيين والشيوعيين ، إلى جانب الاتحادات السياسية للديموقراطيين ، مثلما توجد في اوروبا المعاصرة منظمات المفكرين الماسونيين ونوادي العمال الرياضية والثقافية إلى جانب الأحزاب السياسية للاشتراكيين الديموقراطيين والشيوعيين . وكانت الجمعيات الاشتراكية والاتحادات الديموقراطية تتقاطع في جوانب كثيرة ، وانتمى عدد كبير من الأشخاص في وقت واحد إلى هذين النوعين من المنظمات . أما الأفكار ، فكان يتم تبادلها بالاتجاهين . لكنه يجب على كل حال التفريق بين الديموقراطية السياسية من جهة وبين الاشتراكية والشيوعية ، اللتان لم تكونا بعد سياسيتين بالضرورة ، من جهة اخرى .

تكونت في فرنسا ، بعد اخفاق الانتفاضات الجمهورية في الثلاثينات ، فئة اخرى من الديموقراطيين ، تتفق مع بلانكي في نظرتها إلى العالم وفي اهدافها وتدعو في الوقت نفسه إلى تاكتيك أكثر حذرا في الظروف التي كانت سائدة . هذه المدرسة من الديموقراطيين ، أرادت في البدء تجنب الانتفاضات المسلحة غير الناجحة ، والعمل

قدر الامكان في اطار القوانين، ونشر تحريضها في الصحف والاجتماعات، والوصول إلى البرلمان . لقد سعت إلى خلق الأرضية المناسبة لنجاح الثورة من خلال دعاية جمهورية وديموقراطية بارعة . وكان قائد الديموقراطيين الفرنسيين ممن عملوا بوسائل مشروعة في البدء ، هو ليدرو رولان ، الخطيب والمحرض البارز ، الذي وجد دائرة انتخابية بلغ تذمر برجوازيتها من لوي فيليب حدا دفعها إلى ايصاله ، هو الجمهوري الأحمر ، إلى البرلمان . اسس حزب ليدرو رولان في باريس جريدة « الاصلاح »، التي لم تلبث أن اكتسبت شهرة كبيرة وسمعة طيبة كصحيفة تعبر عن مواقف اليسار الأقصى ؛ واعتبرت في اوروبا بأسرها الجريدة المركزية للديموقراطية .

كان لوي بلان هو أكثر اصدقاء ومساعدي ليدرو رولان أهمية، فقد جسد في شخصه الارتباط بين الديموقراطية والاشتراكية ، وواصل بنجاح تقاليد بابوف . فهم لوي بلان عصره وادرك الأهمية المركزية للصناعة الحديثة والبروليتاريا الصناعية وكان هدفه النهائي اقامة الجمهورية الشعبية ، المؤسسة على حق الاقتراع العام ، والمجتمع الاشتراكي الذي يلغي الملكية الرأسمالية . أما المشكلة الأساسية بالنسبة له ، فكانت إقامة جسر بين الحاضر الذميم والمستقبل المثالي . وقد لخص التاكتيك السياسي الصحيح بالفكرة التالية : «الدعاية بكل الوسائل لحق الاقتراع العام وللجمهورية ، والانتقال في اللحظة المناسبة من التحريض السلمي إلى الثورة الظافرة» . وكانت القضية الأكثر صعوبة في نظره هي بناء جسر يفضي من الرأسمالية الى الاشتراكية .

وضع بلان في مركز تعاليمه الاجتماعية نظرية التعاونيات ، ورأى ان على العمال اقامة تعاونيات حرة تمنحها الدولة رأس المال اللازم لعملها ، اذا لم تستطع الحصول عليه من مصدر آخر . هذه التعاونيات ستتطور فيما بعد لتتفوق على الرأسماليين وتزيحهم شيئاً فشيئاً ، وتضع يدها بهذه الطريقة على الاشتراكية.لكن مثل هذا الانتصار للتعاونيات العمالية لن يكون ممكنا على كل حال ، مالم يسيطر العمال على الدولة ويستخدموها لخدمة اغراضهم.من هنا تعتبر الجمهورية الديموقراطية شرطا لاغنى عنه للاشتراكية .

حظيت فكرة التعاون بشعبية حقيقية بين العمال في ذلك الوقت . أما النجاح الكبير الذي احرزته افكار لوي بلان ، فيفسر بقدرته على ايجاد صياغات واضحة لما كان يعتمل في نفوس الكتلة الشعبية الكبرى . ان التوافق مع التيار الشعبي البروليتاري السائد هو الذي منح نظام بلان قوته وضعفه في ان معا . والحال ، ان التعاونيات تمثل اداة للتقدم الاجتماعي ، وقد فرضت تعاونيات المستهلكين نفسها في ايامنا في سائر البلدان المتحضرة ، كما احرزت التعاونيات الانتاجية للشغيلة نجاحات هامة بدورها ، الا ان الاعتقاد بان التعاونيات الانتاجية ستقهر الرأسمالية هو محض وهم لن يدعمه في أيامنا أي عامل ، حتى لو كان عضوا في تعاونية .

لاقت فكرة التعاون كوسيلة للتغلب على رأس المال الخاص ، شعبية لدى العمال الاوروبيين ،سواءقبل١٨٤٨أم بالنسبةللاجيال اللاحقة . من السهولة بمكان ايجاد السبب في ذلك : ان عمال ذلك الوقت ، المتحدرين من الفلاحين أو من معلمي الحرف ، كانوا خاضعين للتقاليد البرجوازية

الصغيرة . صحيح أنهم كانوا قد ادركوا ان المصنع الرأسمالي الحديث لايلغي بتدمير الالات ، وبالعودة إلى العصر القديم الطيب ، وادركوا ان المعلم الصغير الفرد لايستطيع منافسة الصناعي الحديث ، إلا انهم التصقوا بأخر أمل للانقاذ ، وهو ان مايعجز عنهمعلم حرفي واحد قد ينجزه معلمو الحرف مجتمعين ، فاذا ما انضموا بعضهم إلى بعض وساعدتهم الدولة ، فانهم سيستردون اعتبار ومردود العمل اليدوي الشريف . نظرا لان الجماهير الشعبية الديموقراطية كانت تعيش أوهاماً كهذه ، ولم تتأقلم مع حتمية المنشأة الكبرى المركزية ، العاملة وفق اسس التكنيك الحديث ، فان أي نظري كان يجد نجاحاً ، متى ارضى هذا المزاج الجماهيري . وتشير رسالة طريفة لانجلز الشاب كتبها عام ١٨٤٦ الى مدى قابلية الصناع والمعلمين الحرفيين الالمان في باريس لتلقي افكار كهذه . ان الافكار التعاونية ، التي يسخر منها انجلز ، انتشرت بين الصناع الحرفيين في باريس على يد اشتراكي الماني اسمه جرون . كان جرون ينشر نظريات معينة لبرودون ، ولكن بطريقة مشوهة ومفعمة بسوء الفهم . انه لم يقل ما اراده برودون او بلان ، بل عكس الطريقة التي ارتسمت بها خطط الاصلاح الاجتماعي في رؤوس العمال البسطاء .

يروي انجلز ان برون كان يرى تأسيس تعاونية عمالية في البدء، تفتح عدة ورش ومنشآت بمدخرات اعضائها « ومتى ازداد رأس مال الجمعية بدخول اعضاء جدد اليها ، او بزيادة مدخرات منتسبيها القدماء ، فانها تقيم ورشاً ومصانع جديدة وهكذا دواليك ، الى ان تجد البروليتاريا باسرها عملا ، ويتم شراء كل القوى المنتجة الموجودة في البلاد ، وتفقد الرساميل البرجوازية قدرتها على

الأشراف على العمل و جني الربح . . . إلى ان يلغي رأس المال عن طريق اقامة هيئة يختفي منها نظام الفائدة . . . ليس في رؤوس هؤلاء الناس سوى همّ واحد هو شراء فرنسا في البداية ، ثم العالم بأسره فيما بعد بمدخرات بروليتارية ، شريطة ان يستغني البروليتاريون عن ارباح وفوائد رساميلهم . هل سبق لاحد ان وضع خطة أكثر بساطة من هذه ؟ . . . والمصيبة ان الفتيان الأغبياء هنا ، أي العمال الألمان ، يؤمنون بهذه السخافات . هؤلاء الذين لايملكون ستة قروش في جيوبهم كي يذهبوا في الأماسي إلى اماكن احتساء النبيذ ، يريدون شراء فرنسا الجميلة بأسرها بمدخراتهم . اليس روتشيلد واشباهه فاشلين حقيقيين إلى جانب هؤلاء المضاربين العظام ؟ » .

نجح مؤلف بلان الشعبي حول « تنظيم العمل » نجاحا استثنائياً بالنسبة لعصره ، فطبع خمس مرات في باريس بين ١٨٣٩ و ١٨٤٧ ، وبيع من الطبعة الأخيرة ستة الاف نسخة في اسابيع قليلة . تبنى حزب ليدرو رولان الأفكار الأساسية لبلان ، ووعد العمال بتنظيم أفضل للعمل ، ان هو نال السلطة . وكان قد اتضح في الحملة التحريضية الكبرى من أجل الاصلاح الانتخابي عام ١٨٤٧ ان للحزب الديموقراطي نفوذا كبيرا ليس فقط في اوساط العمال ، بل وبين الفلاحين وسكان المدن الصغرى في الأقاليم . فقد نظم ليدرو رولان وأصدقاؤه اجتماعات جماهيرية في المدن الصغيرة حظيت بنجاح كبير . وكان الحزب على حق ، عندما تفادى عزل عمال باريس عن الفلاحين والحرفيين في الأقاليم ، فلم يسمح للتحريض باستخدام صياغات تنفر الفلاحين أو تخيفهم .

مع تقديرنا لكل هذا ، يجب ان نعترف ان تحريض الديموقراطية الفرنسية قبل ثورة ١٨٤٨ كان غامضاً وعاطفياً إلى ابعد حد .

لقد حرص الخطباء الديموقراطيون على تمجيد العمال ، وعلى ابراز اصالتهم واستعدادهم للتضحية ، ورسموا بالوان محزنة بؤسهم ، كما اطنبوا في اظهار قابليتهم للدفاع عن الشعب الفقير . لكنه كان من الصعب ان نفهم من خطب ليدرو رولان وأصدقائه ما ينوي الحزب عمله حقاً ، اذا ما استولى على السلطة ، ليساعد « عماله الأحباء المخلصين » .

لقد كان بامكانه ، من الناحية الموضوعية ، طرح برنامج عمالي يحافظ على المصالح العادلة للفلاحين والطبقة الوسطى ، الا انه لم يكن يملك نظرة صحيحة إلى الشروط الاقتصادية للعصر . في الاربعينات . كان الحزب يسمي نفسه « اشتراكيا — ديموقراطياً » ليعبر عن الأهمية التي يوليها للمسألة الاجتماعية ، وليؤكد طموحه نحو الديموقراطية السياسية . هكذا ظهرت هذه التسمية للمرة الاولى في أوساط الرأي العام السياسي الواسع .

* * *

ديمقراطية اجتماعية أم ديمقراطية برجوازية ؟

وجدت في فرنسا لوي فيليب الأحزاب التالية : حزب الارستقراطية الاقطاعية التي تطلعت إلى عودة الفرع البوربوني الشرعي المطرود ، احزاب البرجوازية المالكة المختلفة ، المتأقلمة مع حكومة لوي فيليب والمنقسمة إلى مؤيد ومعارض لنظام جيزو ، واخيرا حزب الجماهير الشعبية الفقيرة من انصار الجمهورية الديموقراطية . هذا التقسيم لايأخذ البونابرتية بعين الأعتبار ، لانها لم تكن حزبا منظما ، بل مزاجا شعبيا عاما . ومع ذلك فقد كان ثمة حزب آخر احتل موقعه بين المعارضة البرجوازية الموالية للدستور وللديموقراطيين الجمهوريين هو حزب الجمهوريين البرجوازيين .

كانت الصحيفة المركزية للجمهوريين البرجوازيين هي جريدة « ناسيونال » الباريسية ، التي يرأس تحريرها ماراست . لم ينتم الكاتب والسياسي المعارض البارز لا مارتين إلى مجموعة الناسيونال ، لكنه التقى مع وجهات نظرها حول القضايا السياسية الرئيسية . لئن كان الديموقراطيون الأقحاح يرون مثلهم الأعلى في حزب الجبل أيام الثورة الفرنسية الكبرى ، فان لا مارتين و « الناسيونال » كانا يرفضان كل مايذكر باليعاقبة وباساليب ١٧٩٣ ، ويحتذيان بالجيرونديين .

وقد وضع لامارتين كتابا اسماه « تاريخ الجيرونديين » اورد فيه انتقادا هاما لتاكتيك الأغلبية البرجوازية الجمهورية في الجمعية الوطنية الفرنسية من عام ١٧٨٩ إلى ١٧٩١ . حسب رأيه ، ارتكبت البرجوازية الليبرالية غلطة اساسية في مطلع الثورة ، عندما اكتفت بتقييد الملكية دستوريا ، ولم تعلن فورا وبطريقة حاسمة الجمهورية الفرنسية . إن اعلان الجمهورية كان سينشئها بفضل القانون والنظام وليس باساليب الانتفاضة والارهاب ، وسيغنيها عن اعدام الملك ، ويمكنها من تفادي الحرب مع الخارج،أو من خوضها بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التي حدثت بالفعل . عندئذ ماكان العاشر من اب ١٧٩٢ ليحدث على الأطلاق،ولما اصيبت الجماهير الشعبية الفقيرة بخيبة أمل ادت في النهاية إلى سقوط الجيرونديين وسيطرة الرعب .

كان نقد لا مارتين صائباً . وبنفس القدر كانت النظرية التي تبنتها الناسيونال حول ماضي ومستقبل فرنسا السياسي مفهومة تماماً من وجهة نظر البرجوازية المالكة . ان الربط بين مصالح البرجوازية وبقايا الملكية والاقطاعية ماكان ليقوي البرجوازية ، بل يضعفها . وقد اثارت الأنظمة الملكية بطرقها البالية الخيبة والمرارة لدى الجماهير الشعبية ، وهددت استقرار نظام الدولة،وهيأت للثورات،وجلبت الخطر على المجتمع البرجوازي . لخوفها من الجمهورية ، جاءت البرجوازية الفرنسية عام ١٨٣٠ بلوي فيليب ليكون ملكا ، لكنها عاشت في حكمه خيبة مريرة . أما البوربون من الفرع القديم فكانوا غير محتملين ، ثم من يدري كيف كانت ستنتهي مغامرة نابليونية جديدة ؟ . ان الخيار

الوحيد الذي بقي للفئات المالكة والمتعلمة كان المطالبة العلنية والصريحة بالجمهورية .

بقدر ما تكون قاعدة نظام الدولة القائمة عريضة، تكون الدولة قوية. عندما لاينصب التحريض البروليتاري على ملك أو مجموعة ارستقراطية أو وزارة رجعية ، بل يوجه إلى المجتمع البرجوازي ذاته ودون أي تقنيع ، فان خطر الثورة يكون أقل . لم تكن الفئة العليا الغنية في فرنسا قد استطاعت بعد اتخاذ قرار بتبني الواقعية التالية :«اذا ما جاءت الجمهورية ، فان حق الاقتراع العام سيأتي معها . وبما انه يوجد فقراء أكثر مما يوجد اغنياء ، والبرلمان كلي القدرة في النظام الجمهوري، فان السيطرة على الدولة ستسقط في أيدي الجماهير الحانقة ، التي لن تقبل اطلاقاً باصلاحات سياسية ، بل ستطرح القضية الاجتماعية بكل ذيولها ونتائجها المفزعة» . لهذه الأسباب اعتقدت ان من الأفضل لها الاعتماد على سلطات معينة وموروثة للدولة ، والابقاء على ملكية دستورية وحق اقتراع مقيد ، دون التورط في التجربة الخطرة للجمهورية.

بهذه الحسابات ، بقيت الأغلبية الساحقة من البرجوازية المالكة الفرنسية في اطار معارضة تيير الدستورية والملكية . كان حزب الناسيونال مكونا بشكل عام من المثقفين ورجال الأعمال الصغار الذين ارادوا الحصول على حق الاقتراع العام ، وانتظروا من الجمهورية سياسة ضريبية أفضل . . . الخ . لم يكن لحزب الناسيونال في أوقات الهدوء أية أهمية خاصة ، رغم الأحترام الذي حظيت به الجريدة الممتازة ، لا سيما وان الفئات الأساسية من رأس المال أو من العمال لم تنتم إلى اتجاهه . لكنه كان بوسع الحزب ان يكتسب أهمية استثنائية

في ظرف ثوري ، وان يبرز بوصفه اليسار الأقصى لسائر المدافعين عن الملكية الخاصة . وعندئذ يمكن ان تتجمع حوله ووراء دريئته الفئات المالكة باسرها لامتصاص هجوم الجماهير الراديكالية .

دخل حزب الناسيونال عام ١٨٤٧ في نزاع عنيف مع جماعة الريفورم . اطلق انصار الناسيونال على انفسهم لقب « ديموقراطيين » وادعوا انهم الديموقراطيون « الحقيقيون » و « ممثلو الديموقراطية المنظمة والمستنيرة » ، في حين يتجمع حول الريفورم « الديماغوجيون و « الديموقراطيون المتطرفون» فقط . هذا النزاع بين الجريدتين الجمهوريتين في باريس ذو أهمية تاريخية استثنائية ، فقد بدأ به ، وعلى صعيد اوروبي . الافتراق بين الديموقراطية الليبرالية — البرجوازية وبين الديموقراطية القديمة للشعب الفقير . تمحور الصراع بين الجريدتين وحزبيهما حول موضوعين اساسيين: التاكتيك والمسألة الاجتماعية . كانت الريفورم ترفض في صراعها ضد الحكومة التحالف مع المعارضة الملكية أو مهادنتها ، أما جماعة الناسيونال فقد حاولت الاعتماد قدر الامكان على تيير . إلى ذلك تبنت الناسيونال دون قيد أو شرط فكرة الحفاظ على الملكية الخاصة ، في حين تعاطفت الريفورم مع المطامح الاشتراكية الحديثة ، دون ان تلزم نفسها بها كثيرا . كتبت الناسيونال في نهاية ١٨٤٧ مقالة موجهة ضد الريفورم تقول فيها : « تتحدثون عن مطامح ونظريات ومنظومات غامضة تنشأ في الشعب . وتلومونا لاننا نهاجم هذه المطامح ، ولنسمها بصراحة ودون لف أو دوران الشيوعية . حسنا ، لماذا لاتعلنون مواقفكم مباشرة ، لنعرف ماذا كنتم مع الشيوعية أو ضدها ؟. نحن نعلن بصوت مرتفع : لاشيء يجمعنا بالشيوعية وبالشيوعيين الذين يتنكرون للملكية والاسرة والوطن .

وعندما يأتي يوم النزال ، فاننا لن نقاتل مع هذه المطامح بل ضدها . . .
انتم تعتقدون ان الشعب سيكون عندئذ معكم . ان الشعب لن يتخلى عن الملكية القليلة التي حصل عليها بعرق جبينه ، كما انه لن يتخلى عن الأسرة والوطن . . . وتعتقدون ان الشعب لن يأبه اذا كانت النمسا ستخضعنا لطغيانها ، أو اذا فتتت القوى الأوروبية فرنسا » . عندما كانوا يتحدثون في فرنسا عن الشيوعية ، فانهم ما كانوا يقصدون نظريات الكاتبين الألمانيين الشابين ماركس وانجلز ، بل المنظومات البدائية القديمة لبابوف وكابيه . ولقد كان من السهل الحجاج ضد هذه النظريات الطفولية حول المساواة العامة والتوزيع العام. كما كان يختفي وراء هذا الحجاج كره أصيل لاي تغيير اجتماعي جدي . بهذا المعنى اجابت الريفورم : « لسنا شيوعيين . فالشيوعية تتجاهل قوانين الانتاج ، ولا تأبه لانتاج كفاية للمجتمع ، لكن المقترحات الاقتصادية للشيوعيين اقرب الينا من مقترحات الناسيونال ، التي تقبل دون تحفظ الاقتصاد البرجوازي الراهن . اننا سنستمر في الدفاع عن الشيوعيين ضد الشرطة والناسيونال ، لاننا نعترف بحقهم في المناقشة ، ونرى ان العقائد المنطلقة من العمال انفسهم تستحق الاهتمام دوماً » .

في مجريات هذا الحجاج بين الحزبين الجمهوريين حدث أيضاً حوار حول التناقض والصراع الطبقيين . اكد جارنييه باجيه من اتجاه الناسيونال « ان التناقض بين البرجوازيين والعمال ليس موجودا على الأطلاق : ليس في فرنسا سوى فرنسيين متساوين ، والتناقض الطبقي ما هو الا اختراع خبيث لرئيس الوزراء جيزو ، هدفه الوقيعة بين الشعب الفرنسي » . عندما القى باجيه هذه الخطبة عام ١٨٤٧ ، لم يكن يعرف على الأرجح أي شيء عن وجود كارل ماركس ، ولهذا لم يستطع

اتهامه ، كما يتهمونه اليوم ، باختراع الصراع الطبقي الخبيث لتهييج البروليتاريا .

كان سائر المنظرين السياسيين الجديين للبرجوازية الفرنسية ، الذين تعلموا من الثورة الكبرى والتطورات التالية لها ، واضحين في القضية الطبقية . هؤلاء الرجال ، الذين دافعوا صراحة عن سيطرة البرجوازية المالكة ، امتلكوا تفهما كاملاً للقضية الطبقية ، شأنهم شأن خصومهم الاشتراكيين والديموقراطيين . وليس من قبيل المصادفة ان رجال الدولة المحافظين والرجعيين من أمثال مترنيخ وبسمارك عالجوا في القرن التاسع عشر القضية الطبقية بوضوح وبطريقة صائبة، بينما لم تر الليبرالية اليسارية فيها سوى التشويش الاجتماعي . ان « الديموقراطية » البرجوازية – الليبرالية لم توجد الا بفضل انكارها للاختلاف الجوهري بين العمال والبرجوازية المالكة، وللاختلاف الجوهري بين الرأسماليين والعمال . لهذا السبب ، تفهم السياسي البرجوازي المحافظ والباحث التاريخي جيزو الصراع الطبقي أكثر من جماعة الناسيونال .

لايستطيع أحد احتكار اسم حزب سياسي لنفسه . وبقدر ما وجدت في مجريات القرن الأخير اتجاهات مختلفة للاشتراكية ، بقدر ماكان لقب « ديموقراطي » بدوره مشاعا يستخدمه من يشاء . هكذا كان من حق الجناح الجمهوري اليساري للبرجوازية الفرنسية ان يسمي نفسه « ديموقراطيا » . لكن دوائر واسعة في أوروبا اعتبرت ادعاء الناسيونال الديموقراطي نوعا من التبجح . وقد طلب ليدور رولان علنا من اتجاه الناسيونال المثول أمام محكمة ديموقراطية يتكون نصف اعضائها من

أصدقاء الريفورم والنصف الآخر من اصدقاء الناسيونال ، لتقرر أي الاتجاهين يمارس سياسة ديموقراطية صحيحة .

تدخلت جريدة « الدويتشه بروكسلر تسايتونج » ، جريدة الديموقراطيين الثوريين الألمان في الخارج ، في النزاع وكتبت مايلي : « في رفضها للناسيونال ، تصدر الريفورم حكما كانت قد اصدرته منذ وقت طويل الديموقراطية الألمانية والانجليزية والبلجيكية ، بل كل الديموقراطيات غير الفرنسية » . ان ديموقراطيي الاتجاه القديم ، ممثلي الشعب الفقير في كفاحه ضد الارستقراطية ورأس المال ، لم يعترفوا قبل انفجار ثورة ١٨٤٨ بالجناح اليساري لليبرالية البرجوازية كقوة ديموقراطية . إلى هذه الدرجة كان تصور الديموقراطية الثورية من طراز ١٧٩٣ حياً في الأذهان .

* * *

الشارتيون في انجلترا

بينما شهدت الديموقراطية الفرنسية اندفاعاً جباراً في ظل حكومة لوي فيليب ، وتوقعت ثورة مقبلة ظافرة ، تكون في انجلترا أيضاً حزب ديموقراطي جماهيري هو حزب الشارتيين ، الذي كسب نفوذا متعاظما بين العمال منذ ١٨٣٧ ، وغدا بعد حين حركة تضم الملايين . كانت انجلترا أكثر بلدان العالم تطورا على الصعيد الاقتصادي ، بعد ان شهدت منذ ١٧٦٠ الثورة الصناعية العظمى ، التي انجبت لاول مرة الصناعة الآلية الحديثة وبروليتاريا الصناعات الكبرى . بقي تاريخ الديموقراطية الانجليزية سلبياً طيلة القرن مابين ١٧٦٠ و ١٨٦٠ ، حيث خضعت الجماهير العاملة في المدينة والريف لشقاء فظيع ، وحدثت انفجارات اجتماعية باعثها تذمر الجماهير من النظام السياسي والاجتماعي القائم . أثرّ مثال الثورة الفرنسية العظمى على انجلترا ، وقوى المعارضة ضد الوضع السائد بين العمال والمتعلمين. فأطلقت شخصيات بارزة ومجموعات كاملة نداءات تطالب بالاصلاح الديموقراطي الجذري ، لكن صرخاتها بقيت دون جدوى . بقيت السلطة السياسية في أيدي الفئة البرجوازية العليا وأصدقائها الارستقراطيين قوية ومتماسكة طيلة هذا القرن ، وظل نظام الدولة

السائد بمنأى عن أي تهديد جدي ، رغم الاضطراب بين الجماهير والصدامات المتفرقة .

ليس صحيحاً ان بلدا مايصبح ناضجاً للثورة قبل غيره ، بمجرد ان يحقق تقدما أكبر على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي . ان الانقلاب في النظام السياسي لايأتي ، لان بلداً ماحقق ما تقدما اقتصاديا واجتماعياً كبيراً ،بل لأنه ينشأ تناقض عميق بين النظام السياسي والقوى الاجتماعية الناهضة.وعلى سبيل المثال،فقد كانت البرجوازية الفرنسية تمسك بزمام القيادة الاقتصادية منذ حكومة لويس الرابع عشر ، ومع ذلك فقد قبلت طيلة قرن كامل بالوصاية السياسية للارستقراطية المتخلفة . هذا التناقض بين التنظيم السياسي والاجتماعي لفرنسا بلغ درجة من النضج وجدت حلها في ثورة ١٧٨٩ . أما في اميركا ، فقد تكونت في الولايات الثلاث عشرة أمة برجوازية جديدة ونشطة ، لكنها وجدت نفسها مكبوحة في كل خطوة تقوم بها على يد حكومة خارجية تختلف عنها في المصالح . هنا أيضاً ، مزقت الثورة هذه الرابطة التي لم تعد مقبولة أو محتملة .

كانت الهيمنة السياسية للبرجوازية المالكة قد توطدت بقوة في انجلترا منذ ثورة ١٦٨٨ الناجحة . لقد انتفى التناقض بين النبلاء الاقطاعيين والملكية من جهة ، وبين البرجوازية الرأسمالية من جهة اخرى ، وهو تناقض كان يزعزع دول القارة . و التحمت الارستقراطية بالبرجوازية التحاماً وثيقاً ، فاشترك النبلاء بالمشاريع الاقتصادية للبرجوازية ، وقادوا احزابها السياسية ، وجلسوا بمعنى مافوق قمة المجتمع البرجوازي . لهذا السبب لم يكن بوسع حركة ديموقراطية شعبية

التوجه بعد ١٦٨٨ ضد الملك أو ضد الارستقراطية فقط . وكان كل انسان يعلم ان استقالة الملك الحاكم أو استقالة مجلس اللوردات الارستقراطي لن تغير الأوضاع القائمة تغييرا جدياً ، لان قوة الحياة السياسة الانجليزية كمنت في مجلس النواب ، الذي ضم بين صفوفه كثيرا من الارستقراطيين ، واعتبر ، كهيئة ، ممثلا لمصالح البرجوازية المالكة . ان الأنقلاب السياسي في انجلترا كان سيستهدف حتماً المجتمع البرجوازي ذاته ، وليس ملكا غير محبوب او امتيازات النبلاء أو وزيراً رجعياً .

في القرن الفاصل بين ١٧٦٠ و ١٨٦٠ ، كانت البرجوازية الانجليزية هي القوة المجسدة للتقدم الاجتماعي والتقني . ومهما كان بؤس الجماهير كبيرا ، فان المرء كان يرى كل عام المصانع وهي تفتتح والمساكن الجديدة وهي تبنى ، والتجارة الخارجية وهي تزداد . واذا كانت ازمة ماقد قطعت لفترة من الوقت الاردهار الاقتصادي ، فإن مرحلة جديدة من النشاط كانت تعقبها مباشرة . وكانت المؤسسات السياسية متوافقة تمام التوافق مع مع التطور الاقتصادي ، بحيث يصحح أي خلل يحدث . ولعل خير مثال على التصحيح الاصلاح الانتخابي لعام ١٨٣٢ ، الذي منح الصناعيين النفوذ السياسي الذي كانوا جديرين به بفعل مكانتهم الاقتصادية ، مع انه لم يمثل أي تقدم نحو الديمقراطية ، وابقى الكتلة الأساسية من الجماهير العاملة مبعدة عن الحقوق السياسية .هكذا يصبح مفهوماًطرحالحزب الشارتي حق الاقتراع العام كهدفأكبرلتحريضه.

تبنى الشارتيون فكرة اساسية كانت تتبناها الحركات المشابهة التي هزت فرنسا في تلك السنوات ، وهي ان أغلبية الشعب تتكون

من غير المالكين ، وان حق الاقتراع العام يعطي الشعب الفقير السلطة السياسية . فان هو وصل اليها بالانتخابات ، استخدمها للقيام بما هو ضروري على الصعيد الاجتماعي . ان حق الاقتراع العام كان الرافعة التي يتوقف عليها كل شيء ، وبما ان الأغلبية الساحقة من البرجوازية الأنجليزية رفضته ، وبقيت مصرة بعناد على نظام الاقتراع الصادر عام ١٨٣٢ ، فان الشارتية كانت تمثل من حيث الجوهر مصالح البروليتاريا الصناعية .

احتضن الشارتيون في تحريضهم اليومي مطالب العمال تجاه البرجوازية ، فاشاروا إلى الأجور البائسة ، وإلى وقت العمل الطويل جداً ، وإلى الشروط المذلة للعمل ، التي يكابدها العمال الانجليز ، وكشفوا تسلط الطبقة السائدة وارباحها ، مؤكدين للجماهير ان كل شيء سيتغير ، بمجرد ان يحصل العمال على حق الاقتراع العام . اذا كنا لا نستطيع ان نستقرىء من الخطب التحريضية للشارتيين صورة المجتمع الجديد الذي سيبنى بعد الانتصار ، فلان هؤلاء مثلوا في مزاياهم ونواقصهم حزبا ديموقراطيا حقيقيا من النمط القديم ، أحل طيبة القلب وحب الشعب الفقير محل البرنامج الاقتصادي الواضح . بسبب غموض الوضع الذي كان مقررا ان يعقب انتصار الشارتيين ، فان الصورة التي رسمت له اثارت ذعر الصديق والعدو . كان الرأسماليون والفئات المتوسطة قانعين بان انتصار الشارتية سيكون شيئاً مشابهاً لاقتحام البرابرة للامبراطورية الرومانية ، وسيجلب الفوضى والنهب والقتل وانتزاع الملكية الكبرى والصغرى على ايدي عناصر متوحشة ومنفلتة من عقالها . هذه الطبقات رسمت صورة

للشارتية تشبه تقريباً ماكانت جريدة الناسيونال في باريس تصف به انتصار « الشيوعية » ، لاخافة بسطاء الناس .

من الخطورة بمكان بالنسبة لحزب ديموقراطي أو اشتراكي ان لايعرف الناس مايريده فعلا ، أو ان تعتقد فئات شعبية كبيرة انه لن يحقق لها تنظيما اجتماعيا أفضل للصناعة ، بل فوضى بربرية . عندما يقنع الانسان العادي نفسه ان الثورة ستدمر بيته وستحطم ادواته ، فان الثورة لا يمكن ان تنتصر ، لإن الانقلاب الديموقراطي أو الأشتراكي لن يصطدم فقط بالمقاومة الضارية للفئات العليا ، بل كذلك بمقاومة مريرة لمجموع الطبقة الوسطى ، ولكل من لديه ما يدافع عنه في بيته واسرته . ان العدو الأكثر سوءا لاية حركة ديموقراطية أو اشتراكية هو العناصر البروليتارية الرثة المغامرة ، التي تتعلق باذيالها . ولا يقل خطورة عن ذلك التصور الغامض حول انهيار عام للعالم يرتبط بانتصار الثورة أو بانتصار حركة راديكالية .

كان المجتمع البرجوازي الانجليزي مصمما على الدفاع عن نفسه حتى النهاية ضد الشارتية . ولم يكن العمال الانجايز انذاك في مستوى المهمة الضخمة ، مهمة احلال نظام أفضل محل النظام البرجوازي ، الذي لايزال في طور صعوده . لم يحقق الحزب الشارتي ، رغم تحريكه للملايين البشر من أجل الميثاق (الدستور الشعبي الذي يتضمن حق الأقتراع العام) أي تقدم ايجابي . أما خططه الاصلاحية ، فانها لم تتجاوز الاطار التعاوني الذي كان مألوفا في ذلك العصر . هكذا اسس رئيس الحزب اوكونور تعاونية زراعية كبيرة ، يشتري اعضاؤها الأرض من مدخراتها ، كي ينتقل اليها العمال العاطلون . بهذه الطريقة ارادت

الشارتية حرمان الصناعيين من جيش العاطلين الاحتياطي ، الذي كان وجوده سببا في ضغط الأجور .وفي الوقت نفسه ، اراد أصحاب المشروع خلق فئة جديدة من الفلاحين الصغار الديموقراطيين في انجلترا .

هذه الأفكار التعاونية كانت ولا شك أفكارا محببة ، لكنها تتسم ببدائية مفجعة كوسيلة لحل القضية الاجتماعية في أكثر بلدان العالم تقدما على الصعيد الصناعي . بأي طريقة يدخر بروليتاريو انجلترا ، ذوو الأجور البائسة من قروشهم القليلة مبالغ تكفي لقلب الصناعة والزراعة ؟ . في كانون الثاني من عام ١٨٤٨ عقد الشارتيون اجتماعا جماهيريا في لندن ، صاغ خلاله أحد قادتهم النافذين (هارني) أهداف الحركة بالكلمات التالية : « ستكون ارض البلاد للشعب ، وسيحصل كل رجل على بيته وصوته الانتخابي وبندقية » . يالها من صياغة قوية وملخصة للاهداف الشعبية للديموقراطية الموروثة ، وياله من برنامج بائس لحزب عمالي في بلد صناعي كبير ! . كلمات هارني تصلح في ايامنا كشعار جميل للملاك الزراعيين الكبار المحافظين في بلد كسويسرا مثلا .

كان بالامكان ، في اوروبا ماقبل ١٨٤٨ ، تأسيس حركة ديموقراطية مفصولة عن البرجوازية الليبرالية الرأسمالية في البلدان التي وصلت برجوازيتها إلى السلطة ، مثل انجلترا وفرنسا ، والدول الصغيرة كبلجيكا وهولندا وسويسرا. انفصلت بلجيكا عام ١٨٣٠ في ثورة برجوازية عادية عن مملكة الأراضي المنخفضة ، لتشكل في اعقاب ذلك ملكية برلمانية حديثة. اثناء النهوض الصناعي الكبير الذي عاشته البلاد ،

ازداد باضطراد عدد العمال الذين لايملكون حقوقا سياسية ، والذين انخرطوا في الحركة الديموقراطية المجابهة للرأسماليين المسيطرين . أما هولندا المجاورة ، فلم يكن لها سوى صناعة ضعيفة بالقياس مع بلجيكا . لقد سيطر في هولندا رأس المال المالي والتجاري ، ونظرا لقلة عدد العمال ، فان هذه البلاد لم تعرف قبل ١٨٤٨ حركة ديموقراطية تستحق الذكر .

نشأت وحدة طبيعية بين البرجوازية والفئات الشعبية الفقيرة ضد الارستقراطية والبيروقراطية الاقطاعية السائدة في البلدان الاوروبية الاخرى ، حيث كانت الملكية المطلقة الاقطاعية ماتزال مسيطرة . ذلك كان الوضع في بروسيا والنمسا مثلا . أما البلدان التي كانت ، فضلا عن ذلك ، خاضعة لسيطرة أجنبية مثل بولونيا وايطاليا والمجر ، فقد قامت فيها جبهة موحدة عريضة للكفاح من أجل الوطن والحرية ، شملت الفئات الشعبية الفقيرة ، إلى جانب البرجوازية والنبلاء الوطنيين .

حيث سيطرت الاقطاعية ، تكونت باسهل السبل حركة ديموقراطية مستقلة ، كانت نتاجا للثورات الفاشلة . في هذه البلدان ، ابرزت ممارسات الكفاح الثوري ابرازا واضحا الفوارق بين الطبقات المختلفة ، كما حدث في بولونيا خلال الانتفاضة الوطنية الكبرى عام ١٨٣٠ ضد السيطرة الروسية . صحيح ان بولونيا عرفت انذاك بالكاد برجوازية من النمط الاوروبي ، لكن حزب الارستقراطية ، الذي كان يدافع عن الامتيازات التاريخية للنبلاء ، افترق داخل الحركة الوطنية عن الحركة الديموقراطية التي ارادت تحرير الفلاحين . في انتفاضة كراكاو عام ١٨٤٦ ، انتزعت الديموقراطية البولونية ، أي الحزب الموالي للفلاحين ،

القيادة ، الا ان محاولة تحرير البلاد بأسرها انطلاقا من كراكاو لم تنجح ، ثم ابادت النمسا هذه الجمهورية الصغيرة المستقلة .

قادت عصبة الكاربوناري السرية حركة الحرية القومية منذ مطلع القرن في ايطاليا . كان الكاربوناري حزب البرجوازية المتعلمة والنبلاء الوطنيين ، ممن افتقروا لاهتمام فعلي بحاجات الجماهير الشعبية العريضة. قاد رجال الحزب عامي ١٨٢٠ و ١٨٢١ الثورة في نابولي وبييمونت ، كما قادوا عام ١٨٣١ انتفاضة ايطاليا الوسطى.ولقد فشلت هذه الحركات تماما ، وبقيت ايطاليا تحت السيطرة النمساوية ، تعاني من وطأة التشتت الأقليمي . ادى العجز الفاضح للكاربوناري الى تكوين حزب ديموقراطي ايطالي جديد بقيادة مازيني ، الذي اتجه وأصدقاؤه نحو الجماهير الشعبية الفقيرة لتنظيم انتفاضة شعبية عامة ، كما اتجه نحو تسليح عام للشعب ، لكنس السيطرة النمساوية الأجنبية والملكيات الصغيرة ، وتأسيس الجمهورية الايطالية الديموقراطية . كان مازيني، بحبه الخيالي للشعب البسيط ، وبافكاره الدينية – الاخلاقية ، ممثلا حقيقياً للديموقراطية القديمة . أما على الصعيد الاجتماعي ، فكان يتبنى أفكارا تعاونية غامضة تماماً ، مع ان المسألة الزراعية والصراع بين الفلاحين الصغار المضطهدين وكبار الملاك المسيطرين كانا يتطلبان حلا واضحا للقضية الاجتماعية .

اتسمت الظروف السياسية في المانيا بالتأخر . صحيح ان البرجوازية الالمانية كانت تمتلك سائر المنجزات التقنية للبلدان الغربية كصناعة الالات والسكك الحديدية والسفن البخارية ، وان البروليتاريا قد نمت في بروسيا بشكل خاص ، كما قامت بين حين وآخر بانتفاضة عفوية ضد وضعها البائس (انتفاضة

عمال النسيج الساكسيون الشهيرة ، لكنه لم يكن قد وجد بعد على الصعيد السياسي سوى كفاح البرجوازية الليبرالية ضد الملكية الاقطاعية المسيطرة . وقد رأت البرجوازية في انعقاد مجلس نواب بروسيا المنعقد عام ١٨٤٧ مايشبه دعوة الجمعية العامة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، واعتبرته مدخلا إلى الثورة البرجوازية الألمانية . وجدت فوارق في التاكتيك والديناميكية داخل الجبهة الكبيرة لليبرالية الألمانية ، فكان ثمة انصار للجمهورية وللانتفاضة الشعبية ، في حين فضلت البرجوازية المالكة عموما الطريق الدستوري والملكية الدستورية . ومع ذلك ، فان المدى الذي سيبلغه الانقسام الواضح والحقيقي بين ليبرالية البرجوازية المالكة وديموقراطية الشعب الفقير ، كان يرتبط بمجرى الثورة المقبلة . والحقيقة ، ان المجموعة الصغيرة من الشيوعيين الألمان الديموقراطيين، التي عملت قبل ١٨٤٨ تحت قيادة ماركس وانجلز في الخارج ، وجدت ان المانيا ليست مؤهلة في البداية إلا لثورة برجوازية — ليبرالية، فأمرت انصارها بدعم البرجوازية في صراعها ضد الاقطاعية . ان الثورة البروليتارية — الديموقراطية في المانيا كانت ماتزال انذاك طي مستقبل بعيد .

نضج عام ١٨٤٧ في اوروبا باسرها وضع تقدمت فيه إلى ساحة الصراع أما الجماهير الديموقراطية ضد البرجوازية الليبرالية السائدة، أو البرجوازية الليبرالية ضد الاقطاع الحاكم ، أو الأمم المضطهدةضد الحكومات الأجنبية . وكانت المسألة الأساسية هي توحيد وجمع هذه التيارات المتفرقة في ثورة دولية اوروبية عامة ، لان مستقبل الثورة كان يرتبط أيضاً بانتصار أو فشل هذه الثورة الأوروبية المقبلة .

الفصل الثاني

الديمقراطية والماركسية

١٨٤٥ — ١٨٩٥

تعززت الحركة الديموقراطية الدولية عامي ١٨٤٦ و ١٨٤٧ بثوريين شابين بارزين من المانيا هما كارل ماركس وفريدريك انجلز، اللذان تخلصا من ملاحقات الشرطة الألمانية، وشرعا عملهما من أجل أفكارهما خارج وطنهما : في فرنسا وانجلترا وبلجيكا .

اعتبر ماركس وانجلز نفسيهما شيوعيين، لأنهما أرادا إحلال شكل اقتصادي مشترك للمجتمع محل الملكية الرأسمالية السائدة . واعتبرا نفسيهما ديموقراطيين، لانهما أملا في تحقيق أهدافهما من خلال الثورة الديموقراطية الكبرى . في تموز ١٨٤٦ وجه ماركس وانجلز من بروكسل، وباسم مجموعة من المهاجرين الألمان، اعلان تشجيع إلى قائد الحركة الشارتية الانجليزية اوكونور، يتضمن الموافقة على ماقامت حركته به . طبع النداء في جريدة الشارتية « نورثرن ستار »، ووقعه كل من انجلز وجيجو وماركس بالتفويض عن « الشيوعيين الديموقراطيين الألمان في بروكسل »، وكان تاريخه ١٦ تموز ١٨٤٦ . تبدو صيغة « الشيوعيين الديموقراطيين » تركيبا لغويا غريباً في أيامنا

الراهنة ، لكنه كان تركيبا منطقياً ومنسجماً بالنسبة لكل مناضل ثوري في ذلك الوقت . والحقيقة ان جيجو ، الذي يتوسط اسمه اسمي ماركس وانجلز لم يكن المانياً ، بل ديموقراطياً بلجيكياً .

نقل ماركس وانجلز إلى الحركة الديموقراطية ، وللمرة الاولى، فهما شاملا للعصر . ابرزنا مرارا التصورات الصبيانية والمتخلفة التي خضع لها القادة الديموقراطيون قبل ١٨٤٨ في سائر البلدان،حول التطور الاجتماعي والسياسي للعالم . والحال ، ان الأنجاز الأكبر الذي قدمه المعسكر الديموقراطي على صعيد النقد الاجتماعي كان دون شك كتاب لوي بلان حول تنظيم العمل . ان مؤلفات لوي بلان لاتجاري ، مادام موضوعها وصف حالة العمال الفرنسيين في عصر المؤلف . فهو استاذ كبير ، حين يصف عذابات البروليتاريا الفرنسية وأوضاع الدولة والمجتمع الفرنسيين . لكنه يضطرب ويفقد استاذيته ، ما ان يتحدث عن البلدان الأجنبية وتاريخ الحقب الماضية . ويصبح صبيانيا تماما ، حين ينصرف لمعالجة القضايا العامة للتطور الاقتصادي والاجتماعي .

يرى بلان في المنافسة الحرة أصل الداء ، لانها تدمر العامل والمواطن بالقدر نفسه . ان تنافس العمال في سوق العمل يمكن الرأسمالي من انتقاء أرخص القوى العاملة ، ومن خفض الأجور والحكم على العاطلين بالبؤس والجوع . من جهة اخرى ، تؤدي المنافسة الحرة إلى انتصار الرأسمالي الكبير على الصغير ، وتوصله في النهاية إلى موقع احتكاري. وتزيد المنافسة باضطراد حدة التناقضات بين الشعوب ، وتنتج باستمرار حروبا جديدة . ويثق بلان بأن تعاونياته ، المسيرة من قبل الدولة ، هي التي تستطيع ازالة المنافسة ، هذا البلاء الحقيقي للانسانية .

في النقد الذي يوجهه لوي بلان للمنافسة الحرة جوانب كثيرة صحيحة ، لكنه يقصر نظرته على المنافسة ويعجز عن ادراك جوهر العصر بالقياس مع حقب سابقة من التاريخ البشري . ان المنافسة الحرة وصراعات الافراد والدول المقترنة بها قديمة قدم التجارة البرجوازية ذاتها ، وقد كانت في الغصر القديم وراء التناقض بين اثينا وكورينس ، وبين روما وقرطاجة ، وابرزت في العصر الوسيط تناقض جنوا والبندقية ، ومدن الهانزا وهولندا ... الخ . الحقيقة ان ادانة المنافسة كما وردت لدى بلان هي ادانة لارادة القوة وللرغبة في النشاط والربح ، اللصيقين بالافراد وبالجماعات الانسانية . هذا هو النقد الطوباوي للملكية الخاصة وللانانية بوصفهما ظاهرتين مخربتين يجب على الانسانية تجاوزهما، لتصل إلى شكل اخلاقي أعلى للحياة . مثل هذه الدعاية للاشتراكية الطوباوية ، الموجودة فعلا في الفلسفة الاقتصادية للوي بلان،تنتج على الفور الدعاية المضادة للمدافعين الليبراليين عن الملكية الخاصة ، وعن دورها في سعادة الفرد ، وفي استمرارية الاسرة والثقافة والدولة . ولقد جرت هذه المناقشة في اوروبا طيلة الفي عام تقريباً ، منذ عصر السفسطائيين اليونانيين إلى القرن التاسع عشر ، دون أن تفضي إلى نتائج عملية ذات قيمة .

ثمة شكل من الحياة الانسانية تقيد فيه شرور المنافسة الحرة تقييدا شديدا ، ان لم نقل انها تزول منه تماماً . انه التنظيم الاصنافي للحرف بقوانينه التي حرصت كل الحرص على ان ينتج الحرفي والتاجر الصغير ويربح ما ينتجه ويربحه زميله . في ظل هذا النظام ، يعيش الناس دون مشاكل ، كما يرى بلان ، اذا ما حافظت الزراعة على نظامها الموروث الجميل : عندئذ ينجز البشر أعمالهم على طريقة

ابائهم ، ثم يذهبون إلى النوم الهانيء . ان النضال ضد المنافسة بوصفها شراً من الشرور ليس سوى رد فعل اصنافي وحسب. وهو احتجاج الانسان العادي، وقد اربكه التطور الحديث ، ضد الهزات العميقة والمفجعة للعصر الجديد . أما التعاونيات ، التي طمح اليها النقاد الديموقراطيون للمجتمع في القرن التاسع عشر، فلن تكون في حال قيامها سوى ولادة جديدة للاصناف في شكل حديث ، أي تجربة طوباوية ما كان لها ان تنجح مطلقاً . لم يكن تحريض رجل مثل بلان شيئاً اخر سوى ما اراد العامل الاوروبي قبل ١٨٤٨ سماعه . من هنا ، فان البلاء الأكبر كان سيحدث بعد انتصار الثورة الديموقراطية ، عندما تتحقق وصفة بلان وتصاب الديموقراطية والاشتراكية بالافلاس التام ، نتيجة لاخفاق التعاونيات التي ستقام .ثمة خطر اخر ربما كان أكبر من الخطر السابق : عندما سيصل اشتراكيو التعاونيات والديموقراطيون إلى السلطة، فانهم سيحاولون في البدء اقامة تجربتهم ، مركزين كان طاقاتهم عليها ، متجاهلين العلاقات الحقيقية للسلطة السياسية ، والبرجوازية الباقية بعد الانتصار . وسيدوم هذا الوضع إلى ان توقظهم من ألاعيبهم حراب الثورة المضادة .

كان ماركس وانجلز اول ديموقراطيين متحررين من هذه الاوهام ، ومن الرغبة في تجربة تقوم في الفراغ. انهما أول من فهم عصره ، واستوعب كل ما قاله المفكرون الاساسيون للبرجوازية حول طبقتهم . ادرك الاقتصاديون الانجليز والفلاسفة الألمان ادراكا تاماً جوهر المجتمع البرجوازي الحديث . وعندما وضع ماركس وانجلز تعاليم ريكاردو وهيجل في خدمة الثورة الديموقراطية ، فانهما وجدا الاساس النظري الذي كان يفتقر اليه لوي بلان واوكونور ومازيني .

كان التطور الأكثر أهمية للقرن الثامن عشر بالنسبة لماركس وانجلز هو الانقلاب الصناعي . لقد راكمت برجوازية العصر الحديث ثروات هائلة بفضل السياسة الكولونيالية والتجارة العالمية والنظام المصرفي الحديث ونظام ديون الدولة . . . . . الخ . في الوقت نفسه ، اقتلع انحلال النظام الاقطاعي القديم والعلاقات الزراعية الموروثة كتلة بشرية هائلة من جذورها ، وانتزعها من القرى دافعا بها نحو المدن . سيطرت البرجوازية الثرية في القرن الثامن عشر على تكنيك الآلات ، بعد ان تجاوزت الاساليب والطرائق القديمة للمانيفاكتورة ، فسقطت ادوات الانتاج الجديدة والهامة للمجتمع في يد قلة صغيرة ، واجبرت الكتلة البشرية الكبرى ممن افقروا وانتزعت ملكياتهم على العمل وراء آلات الرأسماليين .

بهذه الطريقة نشأت البرجوازية الحديثة . لقد أصبح رأس المال الصناعي مقررا بالنسبة للعصر الحديث ، وخضع رأس المال التجاري والمصرفي القديم لوقع ومتطلبات الصناعة الحديثة . في البيان الشيوعي، الصادر عام ١٨٤٨ ، يتحدث ماركس وانجلز عن مرور قرن كامل على سيطرة البرجوازية الحديثة ، ويحتسبان هذه السيطرة منذ انتصار الانقلاب الصناعي في انجلترا بين ١٧٠ و ١٧٦٠ . خلال هذا الزمن أعادت البرجوازية الحديثه صياغة الحياة على الكرة الأرضية بكاملها ، بعد ان جاءت بمعجزات التكنيك والتنظيم ، التي تتقزم حيالها سائر منجزات الفترات السابقة . امتلكت البرجوازية الحديثة نفوذا سياسيا رئيسيا في كل من انجلترا وفرنسا واميركا ، أما في المانيا ، فلم تكن على عتبة الاستيلاء على السلطة . في حين نما نفوذها باضطراد في بقية البلدان .

اعتقد ماركس وانجلز ان مهمة البرجوازية الحديثة هي كنس البقايا الاقطاعية والتخلف الزراعي والبرجوازي الصغير في كل مكان، ووقفا دون قيد او شرط إلى جانب البرجوازية في كل الصراعات التي خاضتها ضد النبلاء الاقطاعيين والملكية والكنيسة والبيروقراطية ، وفي معاركها ضد ضيق الأفق الفلاحي والبرجوازي الصغير الموروث .

حيال قوى كهذه ، كانت البرجوازية ممثلة التقدم الاجتماعي . رأى ماركس وانجلز ان كل بلد يجب ان يصل إلى عتبة الرأسمالية وهيمنة البرجوازية قبل ان يصبح التقدم اللاحق ممكنا . حيث تسيطر الاقطاعية ، كما في المانيا على سبيل المثال ، فان واجب الشيوعيين هو دعم البرجوازية في الاستيلاء على السلطة ، بعد ذلك يمكن ان تصبح الخطوة التالية للتطور التاريخي الكبير هي الثورة البروليتارية الديموقراطية

لكن البرجوازية المعاصرة تعد الشروط الضرورية لسقوطها ، باحتكار وسائل الانتاج في يديها ، ونزع ملكية جماهير الملاك الصغار ، وانزالهم إلى مرتبة عمال مأجورين لايملكون شيئاً. ويرى ماركس : ان البرجوازية تنتج بقوة الضرورة التي لاترد البروليتاريا الحديثة ، القوة التي ستحملها إلى القبر . لم يستخدم ماركس وانجلز كلمة « بروليتاريا » بالمعنى العام الذي رمت اليه الديموقراطية القديمة، بل خصابها عمال الصناعة الآلية الحديثة . هذه الكتلة المتعاظمة من البشر المنزوعي الملكية ، المنخلعين عن جذورهم ، والمقذوفين خارج سائر الشروط التاريخية ، يجب انقاذها عبر الثورة وسقوط الرأسمالية . هكذا يصبح البروليتاريون الصناعيون بالنسبة

لماركس وانجلز الحملة الاصليون للثورة الديموقراطية . لا يفكر الرجلان بالهجوم على الملكية الخاصة لاسباب اخلاقية ، كما فعل الاشتراكيون الطوباويون . وهما لا ينوحان حول الانانية الاخلاقية وشرور المنافسة الحرة ، ولا يهاجمان الملكية بذاتها على الاطلاق ، وانما يهاجمان ملكية معينة صارت تاريخيا ، ويهاجمان شكلا معينا من اشكالها خاصا بعصرهما . مثلما صارت الملكية الاقطاعية لكبار الملاك العقاريين بالتدريج عبئاً لايحتمل بالنسبة للجماهير التابعة ، فان تمركز وسائل الانتاج الصناعي في ايدي عدد قليل من الأفراد هو البلاء المستطير بالنسبة للشعوب الحديثة . أما التقدم الذي تأتي به الرأسمالية ، فانه يصبح موضع شك بفعل الأزمات التي تهز المجتمع الحديث في تعاقب دوري ، حيث تعني كل ازمة شقاء لا نهاية له . بالنسبة للملايين العاملين ، وبالنسبة للفئات المتوسطة ، لاسبيل إلى تحرير الانسانية من هذا البلاء الا بالغاء الملكية الخاصة الرأسمالية لاكثر وسائل الانتاج أهمية بالنسبة للمجتمع ، وبادارة الهيئة الاجتماعية بنفسها لوسائل الانتاج التابعة لها .

كان الاخذ بتعاليم ماركس وانجلز يعني ، بالنسبة للديموقراطية ، التحرر من ضيق الأفق ومن سائر الأوهام البرجوازية الصغيرة . ويعني اقتناع الأحزاب الديموقراطية بضرورة قيام صناعة حديثة ممركزة ، والاستغناء عن التجارب البرجوازية الصغيرة والتعاونية ، لدى استيلائها على السلطة . لم يزعم ماركس وانجلز ان الغاء الرأسمالية الحديثة ممكن بضربة واحدة ، بل وضعا برامج انتقالية تدريجية من الاقتصاد الفردي إلى الاقتصاد الجماعي . وكانت نقطة انطلاق هذا التطور بأسره هي : انتصار الثورة الديموقراطية .

بدأ ماركس وانجلز دعايتهما في الخارج بين العمال اليدويين الألمان الموجودين هناك ، ونظما عدة مئات من صبيان الحرف الألمانية في لندن وباريس وبروكسل ، ليكونوا قاعدة عصبة الشيوعيين ، التي قدمت في بداية عام ١٨٤٨ برنامجها الشهير ، أي البيان الشيوعي ، إلى الرأي العام.بد هي ان الأمر كان سيدعو إلى الضحك،لو ان ماركس وانجلز حاولا القيام بأي عمل في أي بلد بهذه القبضة الصغيرة من الشيوعيين ، لكنهما كانا رجلي دولة واقعيين وواضحين إلى درجة تمنعهما من التفكير ولو لثانية واحدة بعمل كهذا . ومع ذلك، فان كتاباتهما الاولى مفعمة بالايمان الوطيد بالثورة الكبرى القادمة، التي لن تصنعها الاتحادات الشيوعية القليلة ، بل الحركة الكبرى لملايين الناس من الديموقراطيين الاوروبيين . لقد كانا قانعين بضرورة ان يعمل الشيوعيون في اطار الأحزاب الديموقراطية ، وان يبذلوا الجهود للتأثير في الثورة الديموقراطية ، كي تسير في الاتجاه الصحيح .

كانت الثورة الديموقراطية بالنسبة لماركس وانجلز ، في قسماتها العامة ، تحالفا بين العمال والفلاحين والمواطنين الصغار والعاديين، على ان تكون القيادة بالضرورة للبروليتاريا الصناعية ، لان عمال الصناعة في وضع طبقي يمكنهم دون سواهم من التحرر من سائر التذبذبات والاوهام التي تعاني منها البرجوازية الصغيرة . بقدر ماتتقدم الحركة الديموقراطية إلى امام ، يجب أن تتعاظم وتتزايد الادوار القيادية للبروليتاريا فيها . فاذا كان الشيوعيون مؤهلين لطرح الشعارات الصحيحة في مجرى الثورة ، استطاعوا رغم قلة عددهم تحديد وتيرة واتجاه الانقلاب الديموقراطي. اذا ما استبعدنا الحركة الديموقراطية الجماهيرية لعامي ١٨٤٦ — ١٨٤٧ ، فان نظرية الثورة الماركسية

بأسرها تصبح ضربا من الهراء ، وسنكون عندئذ في وضع يشبه حالة من يفكر بأحسن طريقة للملاحة ، دون ان ينزل سفنه إلى اليم .

يتضمن البيان الشيوعي بحكم الوضع العام لذلك الوقت ، ملاحظات حول تاكتيك الشيوعين تكاد لا تكون مفهومة بالنسبة للاحزاب الشيوعية والاشتراكية الديموقراطية الراهنة . كتب ماركس وانجلز في البيان : « ليس الشيوعيون حزبا خاصاً تجاه الاحزاب العمالية ، وليست لهم مصالح مفصولة عن مصالح البروليتاريا باسرها . . . الشيوعيون هم اذا ، ومن الناحية العملية ، القسم الأكثر حزما من الاحزاب العمالية في بسائر البلدان ، الذي يدفع الأمور دوما إلى الامام . وهم يسبقون على الصعيد النظري الكتلة الاخرى من البروليتاريا في رؤية الشروط والمسار والنتائج العامة للحركة البروليتارية » . ان الحزب العمالي الحقيقي الوحيد الذي كان يوجد في اوروبا كان آنذاك حزب الشارتيين الديموقراطيين في انجلترا . وما قاله ماركس وانجلز يعني انهما لم لم يكونا ينويان ، حتى في حال نجاح دعايتهما ، تأسيس حزب خاص بهما ينافس الحزب الشارتي ، بل كانا يرتئيان ان يعمل الماركسيون الانجليز في صفوف الشارتيين .

يضيف ماركس وانجلز : « في فرنسا ، ينضم الشيوعيون إلى الحزب الديموقراطي — الاشتراكي ضد البرجوازية المحافظة والراديكالية ، دون ان يتخلوا عن حقهم في نقد الاوهام والجمل الفارغة المقتبسة من الارث الثوري السابق » . في فرنسا أيضاً ، لم ير ماركس وانجلز ضرورة لمحاولة تأسيس حزب شيوعي خاص خلال الثورة القادمة ،

بل الزما الماركسيين بالسير في ركاب حزب ليدرو رولان ، شأنهم شأن الكتلة العامة للبروليتاريا الفرنسية . ويعطي البيان توجيهات مماثلة بالنسبة للبلدان الاخرى ، إلى ان يقول ملخصا : « يدعم الشيوعيون في كل مكان اية حركة ثورية ضد الأوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة ، ويبرزون في جميع هذه الحركات مسألة الملكية ، بغض النظر عن الشكل الأكثر أو الأقل تطورا الذي تتخذه ، بوصفها المسألة الأساسية للحركة » . إلى هذا الحد كان ماركس وانجلز بعيدين عن شق القوى الديموقراطية عشية ثورة ١٨٤٨ . لقد نصحا بأكبر قدر من وحدة التاكتيك بين الثوريين في كل مكان ، بل انهما نصحا بالوحدة التي تتجاوز صفوف القوى الديموقراطية في البلدان التي تنتظر ثورات برجوازية قومية .

بذل ماركس وانجلز غاية جهدهما لاقامة روابط مع الحركات الديموقراطية في كل مكان من الخارج . وقد اسسا عام ١٨٤٧ اتحادا ديموقراطيا في بروكسل التقى فيه قادة الديموقراطية البلجيكية مع مهاجرين بارزين . كان الرئيس الفخري للاتحاد هو الجنرال البلجيكي الراديكالي ميلينيه ، والرئيس المناوب هو المحامي الديموقراطي البلجيكي جوتراند ، وكان نائب الرئيس هو كارل ماركس . في نداءات الاتحاد الديموقراطي البروكسلي ، المكتوبة بلغة الديموقراطية القديمة حول الحرية والاخاء والمساواة، يرد اسم ماركس إلى جانب القادة الديموقراطيين المحليين . انذاك ، كان ماركس يهتم بالحركة الثورية عموما ، وليس بالنوعية النظرية للتصريحات اليومية .

عندما جاء انجلز عام ١٨٤٧ إلى باريس ، زار لوي بلان وقدم له تقريرا حول الوضع في المانيا : « تستطيع اعتبار ماركس قائدا لحزبنا ،

اي للقسم الاكثر تقدما من الديموقراطية الالمانية » . اتفق انجلز مع بلان على التعاون في سائر القضايا الدولية ، وصار محررا في جريدة « الريفورم » ، جريدة ليدرو رولان . كان الحزب الديموقراطي– الاشتراكي الفرنسي ، ولاسباب مفهومة ،،خصما عنيدا للاشتراكيين الطوباويين ، الذين اثاروا الشكوك بين العمال في صحة الأعمال الديموقراطية .وكان برودون هو المفكر الأكثر بروزا بين الاشتراكيين الطوباويين الفرنسيين . تدخل ماركس تدخلا مباشرا في نزاعات الاشتراكيين الفرنسيين ، ونشر عام ١٨٤٧ باللغة الفرنسية كتابا ضد برودون هو « بؤس الفلسفة » . لقد كانت المفاهيم النظرية لماركس بعيدة انذاك عن مفاهيم لوي بلان بعدها عن مفاهيم برودون، لكن بلان كان بالمعنى الاوسع للكلمة عضوا في الحزب الذي ينتمي اليه ماركس، والذي يكافح برودون ضده . في ١٨٤٦ – ١٨٤٨ رأى ماركس وانجلز بوضوح العيوب الشخصية لكل من ليدرو رولان ولوي بلان واوكونور ، لكنهما احترما أمام الرأي العام هذه القامات السامقة للشارتية وللحركة الديموقراطية – الاشتراكية . ان القضية لم تكن في نظرهما قضية هذه الشخصية أو تلك ، بل تركزت على الحركة الديموقراطية عامة .

تمثلت الخدمة الأكبر التي قدمها ماركس وانجلز قبل عام ١٨٤٨ للديموقراطيين الاوروبيين في الجمع الأممي للقوى الديموقراطية . القى البيان الشيوعي على عاتق الشيوعيين مهمة العمل « في كل مكان من أجل ربط وتفاهم الاحزاب الديموقراطية لسائر البلدان » . هذه المهمة تبدو اليوم أيضاً غريبة جداً بالنسبة للشيوعيين . ترتبت على الأممية الديموقراطية لعام ١٨٤٨ نتائج تاريخية شديدة الأهمية ، اذ

انبثقت مباشرة عنها الأمميات الاشتراكية اللاحقة . ليس بالامكان فهم الاشتراكية الأممية دون الانطلاق من الديموقراطية الأممية ، ولا يمكن فهم الاشتراكية والماركسية الثورية الا كتطوير للديموقراطية الثورية .

رأى ثوريو ، وحتى ليبراليو اوروبا ، ضرورة العمل الدولي المشترك في مواجهة النشاط الذي قام به اعداؤهم منذ ١٨١٥ . كان منتصرو ١٨١٥ هم الملكيات الاقطاعية الثلاث : روسيا والنمسا وبروسيا ، والفئة السائدة في انجلترا . بسقوط نابليون بونابرت ، اضيفت إلى هذه القوى الملكية العائدة للبوربون . مثل الحلف المقدس ، الذي قاده مترنيخ فكريا ، تضامن المصالح المحافظة في كل البلدان ، وكان مترنيخ يرى في الثورة الاجتماعية الدولية خصمه الأكثر عنادا ، ويرغب في التفاف البرجوازية المالكة حول العرش والنبلاء في كل مكان ، ليمكن صد هجوم الجماهير الراديكالية . اعتقد مترنيخ ، الرجل الأكثر ذكاء في الثورة الاوروبية المضادة ، ان البرجوازية المالكة تلحق الضرر بمصالحها الخاصة ، عندما تطالب باصلاحات ليبرالية ، لان مبدأ السيادة الشعبية المتضمن في الدساتير الليبرالية ما ان يفرض نفسه حتى ينطلق التطور نحو اليسار ، دون ان يمكن كبحه . عندئذ تسقط السدود واحدا بعد اخر أمام الطوفان الراديكالي ، إلى ان يصل المرء إلى حق الاقتراع العام ، وإلى الديموقراطية والفوضى وتدمير الثقافة والملكية . لم يحارب مترنيخ والساسة المحافظون في القارة الاوروبية الليبرالية بما هي ليبرالية ، بل بوصفها طور مرور إلى الديموقراطية.

اهتز تعاون القوى الاوروبية الكبرى المحافظة أكثر من مرة بين ١٨١٥ — ١٨٤٨ ، بسبب تضارب مصالحها القومية الخاصة ، ولاسيما

في الشرق وفي اميركا . غير ان توازن القوى بقي مستمرا ، رغم جميع التركيبات السياسية والنقلات الديبلوماسية التي اقتضتها التناقضات والالاعيب . وكان الاسهام الاساسي في هذا الاستقرار راجع لفن ادارة الدولة المتفوق والحذر لدى الأمير مترنيخ ، الذي أبعد القوى الألمانية عن الموضوعات المثيرة للصراع ، وانتظر بهدوء عودة الاخرين إلى البحث عن التحالف مع النمسا وبروسيا . خدمت سياسة السلام المحافظة للحلف المقدس مصالح دولة النمسا ومتطلبات المانيا في آن معا ، مع ان الكتلة الألمانية الكبرى كانت محمية الظهر بروسيا ويستحيل الانقضاض عليها عمليا . أما روسيا ، فقد استطاعت من جانبها متابعة خططها الشرقية والاسيوية دون ازعاج ، كما كانت لانجلترا يد مطلقة في بلدان ماوراء البحار . هكذا صارت فرنسا ضحية الحلف المقدس ، الذي لجم نزعتها التوسعية في اوروبا ، وفي بلدان ماوراء البحار ه اعتقد لوي فيليب انه لايستطيع التخلص من نتائج هذا التفاهم لاسباب داخلية ، فاذا بالاسباب الخارجية ، التي انعكست في سياسة خارجية فرنسية ضعيفة ودفاعية ، تلعب دورا اساسيا في سقوطه .

اعتقدت القوى الاوروبية المحافظة الكبرى ان من حقها وواجبها مجابهة المصاعب التي يتعرض لها النظام في اي بلد بالعنف ، فحالت روسيا والنمسا وبروسيا مجتمعة دون حدوث أي انتفاضة في بولونيا ، وخنق الجيش النمساوي الثورة في ايطاليا ، وقمع تفاهم القوتين الالمانيتين الكبيرتين الليبرالية الالمانية ، وسحق تدخل مسلح فرنسي الثورة الاسبانية في العشرينات. حيث نشأت تكوينات سياسية جديدة من ارضية ثورية ، مثل ملكية لوي فيليب في فرنسا ، وممالك بلجيكا واليونان ،

فان هذه التكوينات السياسية اندمجت في اطار اوروبا المحافظة القائمة .

حسبت كل ثورة في بلد اوروبي ، وسواء كانت اهدافها ليبرالية أم ديموقراطية أم قومية عامة ، حسابا للتدخل المسلح للقوى المحافظة الكبرى . لقد اقتضت الضرورة ان تنتج امية الثورة المضادة امية للثورة . منذ ١٨١٥ اقيمت روابط بين الليبراليين الفرنسيين والايطاليين . عمل مازيني في الثلاثينات والاربعينات من أجل تضامن دولي لسائر الثوار ، والتقى في سويسرا وبروكسل وباريس ولندن مهاجرون من جميع البلدان. ايقظت انتفاضة ١٨٣٠ قبل كل شيء ، وعلى الرغم من فشلها ، مشاعر حارة بالتعاطف لدى سائر الفئات المتعلقة بالحرية في وسط وغرب اوروبا ، فاستقبل المهاجرون البولونيون في كل مكان بمشاعر ودية خاصة ، وغدت مساعدة بولونيا الشعار الذي يربط الدولية الاوروبية الثورية .

ادرك الجميع ضرورة ان يحشد ديموقراطيو وثوريو سائر البلدان مايمكن حشده للحيلولة دون تدخل مسلح للممالك المتحالفة ، اذا ماحدثت انتفاضة في أي بلد . واستنتج هؤلاء ان الثورة لايجوز ان تبقى معزولة في بلد واحد ، بل يجب نشرها باقصى سرعة ممكنة في اوروبا بأسرها . هذا الادراك السياسي كان يجب ان تعقبه نتائج سياسية وتنظيمية ضرورية . الا ان فترة ١٨٤٨ اتسمت بعدم وحدة الجبهة الثورية أو الجبهة المضادة للثورة ، وبقي المعسكران مختلطي الألوان في بنيتهما الاجتماعية. والحقيقة ان المصادفة هي التي كانت تقرر الفئة أو الطبقة التي ستمسك بزمام الحكم في بلد ما . فقد كان مالكو السلطة متضامنين فيما بينهم ، وكذلك تضامنت الطبقات والفئات المبعدة عنها .

تكونت الجبهة المعادية للثورة ، قبل كل شيء ، من الممالك الاقطاعية في روسيا والنمسا وبروسيا ، ومن اقسام الاقطاعية الاوروبية الاخرى بملوكها وارستقراطيتها وبيروقراطيتها وأصحاب السلطة الكنسية فيها ، الذين اتكأوا على ملوك شرق اوروبا الثلاثة الكبار . ووجد المدافعون عن النظام القائم بين صفوفهم أيضاً البرجوازية المالكة في انجلترا وهولنداوبلجيكا ، والائتلاف الحاكم لرأس المال المصرفي في فرنسا . أما الجبهة الثورية ، فقد ضمت الجماهير الشعبية الديموقراطية الفقيرة في انجلترا وفرنسا وبلجيكا . . . الخ ، والقسم الأكبر من البرجوازية المتوسطة ، وغالبية أصحاب المصانع في فرنسا . وشملت في المانيا مجموع البرجوازية المهتمة سياسياء في حين انتمى اليها في ايطاليا والمجر وبولونيا مجموع الشعب المختلط قوميا ، فلم تقتصر على الجماهير الفقيرة والمواطنين والاكاديميين ، بل ضمت أيضاً النبلاء من ذوي الميول الوطنية . ان الارستقراطي الكبير ، بملكيته الكبيرة ونظرته إلى العالم ، الذي كان مثيله في روسيا نصيرا مخلصا للقيصر ، وفي انجلترا عضوا محافظا في مجلس اللوردات ، كان في بولونيا أو المجر ثوريا متحمسا ومستعدا للقتال بالسلاح ضد ملكة الشرعي . فما الذي يجمع رجلاً كهذا مع العامل الشيوعي في باريس ؟ . لقد كان الاثنان يريدان القيام بالثورة الاوروبية .

ادرك ماركس وانجلز ان الشرط الضروري لنجاح الأممية الديموقراطية هو العمل المشترك بين الديموقراطيين في فرنسا وانجلترا. وكانت المسألة الاساسية بالنسبة لهما هي التمهيد لتحالف بين الحزب الديموقراطي — الاشتراكي الفرنسي والشارتيين الانجليز . لهذه

الغاية ، كان من الضروري ان يتعارف الحزبان عن كثب ، فكتب انجلز عامي ١٨٤٧ و ١٨٤٨ سلسلة من المقالات الممتازة حول الحركة العمالية الانجليزية وحول الشارتية لجريدة الريفورم ، وسلسلة مقالات مماثلة حول الحركة الديموقراطية الفرنسية لجريدة « نورثرن ستار » . وفي الوقت نفسه ، عمل ماركس وانجلز في « الدويتشه بروكسلر تسايتونج » ، جريدة المهاجرين الديموقراطيين الالمان ، خالقين بذلك وحدة ما للصحافة الديموقراطية في غرب اوروبا عشية ثورة ١٨٤٨ .

كان من الضروري ايضاً اقامة روابط تنظيمية مباشرة بين الديموقراطيين . وكان يوجد في لندن « اتحاد للديموقراطيين المتآخين» يرأسه قادة شارتيون وديموقراطيون المان من دائرة ماركس ، وفرنسيون وبولونيون وسويسريون . . . الخ . وفي تشرين الثاني من عام ١٨٤٧ احتفل الديموقراطيون المتآخون بالذكرى السنوية للثورة البولونية عام / ١٨٣٠ / باجتماع شعبي كبير عقد في لندن ، القى فيه ديموقراطيون فرنسيون وانجليز خطبا ، قبل ان تعطى الكلمة للشيوعي الألماني شابر . اعلن شابر في نهاية خطابه خبرا سارا للمجتمعين هو تكوين «جمعية للديموقراطيين المتآخين » في بروكسل،التي ارسلت مندوبا عنها هو الدكتور كارل ماركس ليمثلها في هذا الاجتماع . ثم تلا شابر الكتاب التالي : « نحن الموقعين ادناه ، أعضاء مجلس رئاسة الجمعية الديموقراطية المؤسسة في بروكسل بهدف تعزيز تفاهم واخاء سائر الشعوب ، لنا الشرف ان نرسل دكتور ماركس ، نائب رئيس جمعيتنا ، ليقيم اتصالا وثيقا وتعاطفا متبادلا بين جمعيتينا » . بعد ذلك

القى ماركس خطابا باللغة الألمانية استقبل بحماسة كبيرة . قال ماركس فيماقاله : «يشعر الديموقراطيون البلجيكيون ان الشارتيين هم الديموقراطيون الحقيقيون في انجلترا . وفي اللحظة التي سيفرضون فيها نقاط برنامجهم الست ، فان طريق الحرية سيفتح أمام العالم باسره . ياعمال انجلترا ، حققوا هذا الهدف العظيم ، وستنظر اليكم الانسانية باسرها كمخلصين » .

اعتقد ماركس وانجلز ان الديموقراطيين سيصلون إلى السلطة في فرنسا وانجلترا خلال فترة قريبة . وفي الواقع ، فان ليدرو رولان ولوي بلان صارا وزراء في الجمهورية الفرنسية بعد ثلاثة اشهر من ذلك الاجتماع . أما في انجلترا فقد حدث اصلاح انتخابي عام ١٨٣٢ ، على الرغم من مقاومة الفئات صاحبة الامتيازات . ولم يكن من المستبعد ان يتحقق ، تحت الضغط المتزايد للجماهير ، نظام للاقتراع الموسع ، يوصل الشارتيين إلى الحكم . عندئذ سيشكل التحالف الوثيق بين الحكومة العمالية الانجليزية والجمهورية الفرنسية اساسا لسياسة أممية ديموقراطية . وكان ثمة دلائل كثيرة على ان انتصار الديموقراطية في فرنسا أو انجلترا سيطلق فوراً الثورة الليبرالية في المانيا ، والثورة القومية في المجر وايطاليا وبولونيا . في هذه الحالة ، ستتغلب الثورة الالمانية بالتعاون مع انتفاضات ايطاليا وغيرها على بروسيا والنمسا ، وستخوض الديموقراطية الاوروبية الحرب ضد القيصر الروسي ، لمنع القوة الأكبر في الرجعية الاوروبية من الحاق الأذى بالثورة . اذا ماقامت القوى الثورية المختلفة بعمل موحد ، فان هذا المخطط لن يكون خياليا على الاطلاق . والحال انه كان على وشك ان يتحقق عام ١٨٤٨ .

كان ماركس وانجلز ينظران باهتمام خاص إلى التطور القومي اللاحق في فرنسا ، لان اقساما هامة من البرجوازية ، وبصورة خاصة من الصناعيين ، كانت تتمنى سقوط لوي فيليب والقطيعة مع نظام ١٨١٥ السياسي ، وتتطلع باسم الموروث الثوري الفرنسي إلى حرب فتوحات كبرى تصل بالجيوش الفرنسية إلى ماوراء الراين ، وتبعث القوة الفرنسية الكبيرة من النمط النابليوني ، لتؤمن للاقتصاد الفرنسي حقلا واسعاً للعمل . كان كل شيء رهنا بقدرة الديموقراطيين الفرنسيين على مقاومة هذه الخطط التوسعية ، لان ضم الجيوش الفرنسية للراين باسم الثورة سيضر اشد الضرر بقضية الديموقراطية في المانيا وفرنسا ، لاسيما وان اوساطا ليبرالية معينة في المانيا كانت تريد من ثورتها احداث نهوض قومي ربما يعيد الى المانيا منطقة الزاس -- لوترينجن الفرنسية .

اراد ماركس وانجلز استخدام الأممية الديموقراطية لممارسة ضغط معين على الفرنسيين . ولانهما لم يكونا قادرين على اعطاء نصائح مفيدة للقادة الديموقراطيين الفرنسيين الأقوياء ، فانهما استعانا بشارتيي انجلترا . لهذه الغاية كتب انجلز سلسلة مقالات لجريدة « نورثرن ستار » ، انتقد فيها بطريقة ودية الانحرافات القومية لدى لوي بلان . تقرر عام ١٨٤٨ عقد مؤتمر ديموقراطي دولي ، لكن عواصف الثورة حالت دونه.في هذا المؤتمر ، كان الشارتيون سيشكلون وزنا مقابلا لوزن الفرنسيين ، وكان باستطاعتهم التحذير من خطط التوسع الفرنسية .

إلى جانب النزاع الالماني -- الفرنسي ، كان على الثورة الديموقراطية ، في حال انتصارها على الصعيد الأوربي ، ان تعالج نزاعات قومية

صعبة وكثيرة . فكان لابد من رسم الحدود الالمانية البولونية بطريقة لا تؤدي إلى نزاعات جديدة ، بعد اعادة تأسيس بولونيا ، خاصة وان التحالف الالماني — البولوني بدا ضرورة لاغنى عنها للانتصار على القيصر الروسي . تركزت القضية الاخرى على الحدود الالمانية — الايطالية المقبلة ، في حال القضاء على امبراطورية ال هابسبورج، وقد طالب ماركس وانجلز بتضامن غير مشروط بين الحركتين الالمانية والايطالية لايجوز زعزعته بقضايا الحدود الصغيرة. إلى جانب ذلك كانت هناك مشكلة اخرى لم تدرك أهميتها الاستثنائية عام ١٨٤٧ بالنسبة لنجاح الثورة الاوروبية، هي مشكلة العلاقة بين الالمان والمجريين والسلاف النمساويين . كيف يجب ان يكون سلوك التشيك حيال الثورة الالمانية ، وسلوك سلاف الجنوب حيال الثورة المجرية ؟ لقد كانت الثورة الاوروبية القادمة مثقلة بمشاكل قومية غير قابلة للحل تقريبا ، إلى جانب التناقضات الاجتماعية العميقة في صفوف الثوريين .

* * *

فرنسا عام ١٨٤٨

كان عمال فرنسا اقلية صغيرة بين مجموع السكان عام ١٨٤٨ ، لكن اهميتهم كانت قد تعاظمت ، بحيث اضطرت كل حركة سياسية إلى اتخاذ موقف مامن قضايا الصناعة والبروليتاريا .وعلى العموم، فان وضع العمال الفرنسيين كانسيئا،اذ لم يكن لهم حق الائتلاف ، ولم يسمح لهم القانون بتجميع انفسهم ليحسنوا اوضاعهم من خلال الاضرابات . وكان وقت العمل طويلا جداً ، يتراوح بين ١٢ و ١٤ ساعة ، لابل انه وجدت أيام عمل اطول من ذلك ، خاصة بالنسبة للعمال المنزليين . وكانت الظروف الصحية في المعامل ، وظروف سكن الشعب الفقير رديئة بشكل خاص ، كما كانت الاجور متدنية ، فكان العامل الموصوف يتلقى في باريس من ٣ إلى ٤ فرنكات يوميا ، تمكنه بالكاد من العيش . ورغم ذلك ، فان احسن المهن كانت تعاني حتى في الاوقات العادية من تفاوت العمالة ، فكان عمال باريس الموصوفين يتعطلون من ثلاثة إلى اربعة اشهر في العام، دون ان تدفع لهم اية تعويضات بطالة . في حين كانت اجور النساء وسائر عمال المقاطعات ادنى من ذلك بكثير ، ولا تضمن لمتلقيها سوى الجوع . لهذه الاسباب سيطر التذمر العميق على جماهير العمال

الفرنسيين ، فانتظروا من ثورة سياسية ، ومن انتصار الديموقراطية بالدرجة الاولى ، تحسين حالتهم المادية .

اتحدت سائر اتجاهات المعارضة عام ١٨٤٧ وبداية عام ١٨٤٨ تحت شعار الاصلاح الانتخابي . ارادت المعارضة في البدء انتزاع الاغلبية البرلمانية من الزمرة الحاكمة ، التي حافظت عليها بمساعدة قانون الانتخاب القائم ضد ارادة الأغلبية الساحقة من الشعب . شهدت الاقاليم الفرنسية عام ١٨٤٧ اجتماعات حاشدة للمطالبة بقانون انتخابي أفضل ،وفي مطلع عام ١٨٤٨ ازدادت حدة التحريض في العاصمة. لم يفهم لوي فيليب وجيزو جدية الوضع ، ورفضا تقديم أي تنازل . وعندما ارادت الحكومة قمع المظاهرات المطالبة بالاصلاح الانتخابي في باريس ، حدثت اضطرابات نجمت عنها في ٢٤ شباط انتفاضة شعبية حقيقية كان حملتها قبل كل شيء العمال والطلاب . وسرعان ماصار موقف الحرس الوطني حاسما . هذه القوة كانت في ظل لوي فيليب ميليشيا مواطنين للدفاع عن الهدوء والنظام ، فكان الحرس يحتفظون في منازلهم ببذاتهم واسلحتهم ، ويتم استدعاؤهم في الاحتفالات والاستعراضات،وفي الاضطرابات . وبما ان غير المالكين كانوا بعدين تماماً عن صفوفه ، فقد غدا قوة عسكرية حقيقية للفئة البرجوازية المتوسطة .

عندما استدعى جيزو الحرس الوطني الباريسي ، اضربت غالبيته وبقيت في منازلها.أما الاخرون ممن كانوا في الخدمة،فانهم لم ينضموا إلى الشعب الثائر،بل اقتصر موقفهم على التعاطف مع الشعب الثوري بالهتاف معه:«عاش الاصلاح،يسقط الوزراء» . شل موقف الحرس الجيش

النظامي ، الذي لم يكن ميالا للتضحية بحياة افراده من أجل البوربون ، فلم يبد سوى مقاومة ضعيفة ، فانهارت ملكية لوي فيليب خلال أربع وعشرين ساعة ،وهرب الملك واختفى الوزراء واخلى الجيش باريس وانتصرت الجمهورية .

بدأ عمال باريس الانتفاضة في ٢٤ شباط وخاضوها حتى النصر . لكن البروليتاريا لم تكن قادرة في تلك الظروف على احراز النصر على لوي فيليب ، لو لم تبتعد البرجوازية عن ملك المواطنين،وتنفض من حول نظامه . صحيح ان الوحدات العسكرية قد غادرت باريس ، لكن الجيش كان مايزال سليما بمجموعه ، وقد اعترف جميع الجنرالات بالشكل الجمهوري للدولة ، ووضعوا انفسهم تحت تصرف الحكومة الجديدة . كان النفوذ الاشتراكي والديموقراطي ضعيفا في الجيش ، كما استمر وجود الحرس الوطني بعد ٢٤ شباط في باريس والاقاليم، وبقي له تنظيمه وسلاحه ، في حين افتقر العمال الثوريون في البدء للاسلحة ، واقتصر تسليحهم على بنادق قليلة . من جهة اخرى ، فقد بقي جهاز الدولة المركزي الضخم سليما ، وهو الجهاز الذي بناه نابليون الاول وورثته السلالتان الملكيتان فيما بعد . وكان هذا الجهاز يمتد من المواقع المركزية في باريس ويصل إلى آخر قرية في البلاد . وقد وضعت الادارة نفسها تحت تصرف الجمهورية ، ولكن دون ان يتبدل طابعها بأي شكل من الأشكال .

بعد انهيار الملكية ، تشكلت في باريس حكومة جمهورية موقتة تكونت من ائتلاف الحزبين الجمهوريين الرئيسيين ، بعد أن تفاهم اتجاه الناسيونال مع جماعة الريفورم . كانت مهمة الحكومة

الجديدة هي تأمين الجمهورية ضد خطر الثورة المضادة الملكية ، وانتخاب جمعية وطنية بأسرع ما يمكن وفق حق الاقتراع العام ، على ان تصدر ، بوصفها مجسدة للديموقراطية الفرنسية ، دستورا جمهوريا للبلاد . تمثل في الحكومة الموقتة رجال الحزبين الجمهوريين : لامارتين وماراست وجارنييه باجي من الديموقراطيين المعتدلين ، إلى جانب ليدرو رولان ولوي بلان . ولانه كانت توجد رغبة في تمثيل اتحادات باريس الجمهورية غير الشرعية إلى جانب السياسيين الشرعيين، فقد دخل الحكومة عامل الصناعات التعدينية الاشتراكي البرت ، الذي لعب دورا في الحركة السرية . ان وجود عامل اشتراكي كوزير لقوة كبرى بدا امرا جديدا وعبر عن معنى ثورة ١٨٤٨ .

تحدث ديموقراطيو ١٨٤٨ الراديكاليون في كل مناسبة بلغة ١٧٩٣ وتقاليده . لكن الممارسة اثبتت انهم لم يتعلموا شيئاً على الاطلاق من روبسبيير . كانت تقاليد وعبر الثورة الكبرى لعام ١٧٨٩ تتعارض مع اشتراك الديموقراطيين الراديكاليين في الحكومة ، في ظل الاوضاع التي سادت بعد ٢٤ شباط . صحيح انه بدا وكأن البروليتاريا قد استولت على السلطة ، مادام الجيش والشرطة والحرس الوطني قد اختفوا من شوارع باريس ، ليحل محلهم العمال الحمر ، الا ان أي سياسي جاد ما كان لينخدع بصورة الثورة في باريس ، ان هو درس ميزان القوى الفعلي في البلاد . لقد كانت كل ادوات السلطة الفعلية في يد البرجوازية المالكة ، كما برزت التناقضات بين الحزبين داخل الحكومة لدى اتخاذ اي اجراء جدي ، بعد ان رفعت سائر الاتجاهات البرجوازية راية الناسيونال عقب ٢٥ شباط ، وأعلنت ولاءها للديموقراطية المعتدلة

والسلمية ، وطالبت بتدخل فعال وحاد ضد « الارهابيين والشيوعيين واليعاقبة » .

كان الوضع بعد ٢٤ شباط اسوأ بكثير بالنسبة للديموقراطيين الراديكاليين من وضع ما بعد العاشر من اب عام ١٧٩٢ . في ذلك التاريخ ، كان الجيش الملكي محطماً تماماً ، وكان جيش جديد قيد التكوين . وكانت باريس على الأقل في يد الديموقراطيين منذ العاشر من آب . أما اليوم ، فان الجيش مازال سليما ، والديموقراطيون لايسيطرون حتى على باريس . ان روبسبيير لم يفكر مطلقاً بدخول الحكومة بعد العاشر من اب ، بل ترك السلطة للبرجوازية الجمهورية المالكة ،مكتفيا بتعزيز مركزه في باريس ، ومنتظرا الساعة التي سيفقد فيها الجيروندليون رصيدهم في البلاد . إلى ذلك ، كانت الثورة الكبرى تعلّم مايلي : على الرغم من ان البرجوازية الليبرالية المالكة قد سارت بعد اقتحام الباستيل في خط رجعي حاد ومعاد لمصالح الجماهير العريضة ، فقد كان من الضروري ان تنقضي اربع سنوات قبل ان تفلس الليبرالية الحاكمة في أعين الشعب ، وتصبح ناضجة للسقوط . أما في عام ١٨٤٨ ، فلم يكن الديموقراطيون قادرين على الاستيلاء على سلطة الدولة بهجمة فورية ، وكان لابد من انقضاء وقت طويل ، قبل ان يتخلى الشعب الفرنسي عن اوهام لامارتين ، وينضم إلى الديموقراطية الاجتماعية الجذرية .

عندما نتأمل هذه الصورة ، نشك في ان الديموقراطية الفرنسية قد استفادت من اشتراكها في الحكومة الموقتة . الا ان ليدرو رولان بلان كانا قانعين بقدرتهما على كسب مواقع للجماهير العاملة داخل

الحكومة ، وتحسين اوضاع البروليتاريا تحسينا فوريا . وكانا يعتقدان ان الديموقراطية لن تخسر شيئاً ، ما دام الحزب الديموقراطي الاشتراكي على اتصال وثيق مع الجماهير العاملة في المدينة والريف ، يتصرف بوضوح وعلانية ، ولا يتخلى عن برنامجه ، ويبقى في الحكومة مادامت المصالح الحقيقية للديموقراطية تقتضي ذلك .

يعتبر تاريخ الأشهر القليلة بعد ٢٤ شباط ذا أهمية استثنائية لفهم ديموقراطية القرن التاسع عشر . فقد اتاح لاتجاهي الديموقراطية اثبات جدارتهما للمرة الاولى في القرن الماضي . كان مطلوباً من الديموقراطية الاجتماعية من النمط التاريخي القديم اظهار ماتستطيع فعله للجماهير الفقيرة عن طريق استخدام الحريات السياسية ، في ظل الجمهورية وحق الاقتراع العام ، وتبيان الفوائد الفعلية التي تجنيها البروليتاريا الصناعة من الديموقراطية . في الوقت نفسه ، كان على الشكل الجديد للديموقراطية الليبرالية — البرجوازية ان يخوض معركة اثبات جدارته بنجاح ، فيبرهن ان الحرية وحق الاقتراع العام لا يضران بالهدوء والنظام ، وان الشعب الفقير هو بالاساس معتدل ومسالم ، لا يريد المساس بالملكية الفردية . باختصار ، كان عليه اثبات ان الجمهورية التي تمنح حق الاقتراع العام تمثل بالنسبة للرأسمالية ، وبالنسبة للمتعلمين والمالكين عامة ، أكثر اشكال الدولة امنا وراحة . وقد سقط كلا الاتجاهين سقوط مزريا في اختبار التاريخ . في الرابع والعشرين من شباط كانا متحدين ويحظيان بدعم فرنسا كلها ، وبعد اربعة اشهر من ذلك صارا محتقرين ومستهلكين ودون اية قوة .

نشأ تقسيم غريب للعمل بين الحزبين الحاكمين في الفترة مابين نهاية شباط وبداية ايار من عام ١٨٤٨ ، فمارس الحزب الجمهوري —

البرجوازي سياسة سلطوية ، ومارس الاشتراكيون سياسة اجتماعية . فرض الديموقراطيون الاشتراكيون خلال فترة قصيرة سلسلة من الخطوات الاجتماعية ذات الفائدة القصوى ، لكنهم خسروا سائر مواقع السلطة الفعلية،فبقيت السياسة الاجتماعية في النهاية معزولة ومعلقة في الهواء .وزاد من غرابة هذا التطور كون الديموقراطيين الاشتراكيين قد استولوا على ماكان يبدو ظاهريا أهم موقع للسلطة ، اذ تولى ايدرو رولان وزارة الداخلية لدى توزيع الحقائب الوزارية بين أعضاء الحكومة الموقتة ، وبذل جهدا صادقا في دفع الادارة الفرنسية إلى خدمة الجمهورية ، فارسل مفوضيه إلى الاقاليم ، وأصدر تعليمات صارمة سعى من خلالها إلى التأثير على الانتخابات القادمة بما يفيد حزبه . لكن النتيجة الايجابية لجهوده كانت صفرا ، فقد ظهر أن الوزير لوحده لايستطيع السيطرة من فوق على جهاز عملاق معاد ، مهما كانت ارادته صارمة .

اتسمت تصرفات الجمهوريين البرجوازيين بالنجاح بالمقارنة مع نشاط الديموقراطيين الاشتراكيين . كانت الفكرة الاولى التي راودت الحزب الجمهوري هي الاستيلاء الفوري على ادارة مدينة باريس . لقد تعلم قادته حقاً من الثورة الكبرى وارادوا الحيلولة دون تحول بلدية باريس إلى مركز لحزب الجبل الجديد . وبينما كان ليدرو رولان يعارك ملفات وزارة الداخلية ، سيطر حزب الناسيونال على مدينة باريس ، وصار جارنييه باجي عمدة العاصمة . وحين استلم فيما بعد وزارة المالية ، اخذ ماراست مكانه . أما وزير الحرب اراجو ، فقد تعاون مع الجنرالات للحفاظ على انضباط الجيش ، ولتحويله إلى اداة ضاربة ضد الاضرابات العمالية والاضطرابات الشعبية . زد

على ذلك ان الحزب الجمهوري اقام تحت اعين الوزير ليدرو رولان في باريس نفسها قوة مقاتلة جديدة استعدادا للحرب الأهلية ، هي الحرس المتحرك ، الذي درب خصيصا على قمع انتفاضة محتملة أو ممكنة للعمال الراديكاليين ، وتشكل من عاطلين باريسين شباب ، سمحوا باستخدامهم ضد رفاقهم الطبقيين مقابل بذة جميلة واجر يومي مضمون .

ثمة جملة من الظروف المناسبة التي كانت ستعطي للديموقراطيين الراديكالين امكانية تسليح البروليتاريا الفرنسية بطريقة شرعية . فقد كان واضحاً بعد ٢٤ شباط ان الطريقة القديمة التي شكل بها الحرس الوطني لم تعد ممكنة الاستمرار . طرحت فكرة تحويل قوات البرجوازية المالكة إلى ميليشيا شعبية عامة يدخلها الفقراء كمايدخلها الأغنياء، كما قبلت الحكومة مبدأ التحويل الديموقراطي للحرس الوطني وكان التنفيذ من شؤون وزير الداخلية ليدرو رولان . هنا ظهرت القوة الخفية التي تحبط بها البيروقراطية خطوات لا تناسبها ، فاختفت فجأة أسلحة وبذات الحرس الوطني الجديد ، وعجز وزير الداخلية الثوري عن تغيير هذا الوضع . وعلى العموم ، فان البذات والأسلحة منحت فقط للاعضاء الذين كانت الطبقة المالكة تثق بهم . الا ان الإخفاق الأكبر للديموقراطية الاشتراكية ظهر في عجزها حتى عن السيطرة على تنظيم العاطلين ، الذي تكون في اطار ما سمي بالورش الوطنية ، التي اسست حسب القوانين السياسية الاجتماعية الجديدة .

بدأ لوي بلان نشاطا مثمرا لتحسين حالة الطبقة العاملة الفرنسية . وشكلت لجنة دولة لمعالجة قضايا العمال ترأسها لوي بلانوناب عنه

في رئاستها البرت . وتمثل العمال الباريسيون فيها بمندوب عن كل مهنة ، كما ارسل أصحاب المعامل عددا من الممثلين اليها . كانت لجنة العمل هذه ، التي عقدت اجتماعاتها في قصر بروكسل ، نوعا من مجلس اقتصادي باريسي ، أو اذا ما اخذنا العمال لوحدهم ، شكلا من اشكال المؤتمرات النقابية . ناقشت اللجنة سائر قضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسة الاجتماعية التي كانت تشغل الخواطر انذاك . وقد حصل العمال الفرنسيون بواسطتها وللمرة الاولى على حق ائتلاف معترف به من الدولة ، نجم عنه حقهم في الاضراب . كان النفوذ الذي مارسه بلان على اللجنة معتدلا ويفتقر لاية عدوانية تجاه اصحاب المصانع ، وقد حاول باسم اللجنة تسوية النزاعات بين العمال والرأسماليين وعقد اتفاقات الاجور .

اصدرت الحكومة المؤقتة باقتراح من لوي بلان قانونا حول وقت العمل ، تحدد بموجبه يوم العمل بما لايزيد عن عشر ساعات في باريس،واحدى عشرة ساعة في الاقاليم . كان تحديد يوم العمل نجاحا كبيرا للعمال في ذلك الوقت . كما اعلنت الحكومة الحق في العمل لكل عاطل . صحيح ان ذلك لم يعن عمليا سوى تعويض مادي متواضع للعاطلين ، الا ان الحكومة التزمت في اعلانها بدفع اعانة لكل عاطل لاتستطيع السلطات ايجاد عمل له . وكان عدد العاطلين قد ارتفع بسرعة بعد ٢٤ شباط ، وخاصة في باريس ، نتيجة للازمة المتفاقمة . انشأت السلطات اعمال طوارىء لم تستطع على كل حال استيعاب سوى قسم صغير من العاطلين ، أما الآخرون ، فقد ابرزوا هويتهم الخاصة للمكتب الاقليمي المختص في باريس وتلقوا اعانات منه . شعر الاعضاء البرجوازيون في الحكومة الموقتة بالقلق من التجمعات

اليومية للعاطلين في « مراكز الختم » ، فاقترحوا تنظيمهم بطريقة اخرى ، لتحييدهم سياسيا . ولان الأعمال المتعلقة بالطوارىء كانت ملحقة بوزير الاشغال العامة ، فقد استغل هذا الوضع لتركيز سائر القضايا المرتبطة بالعاطلين في يد الوزارة التي يرأسها الجمهوري البرجوازي ماري ، الذي كاف ماري منظما قديراً هو توماس بتنظيم العاطلين ، فشكل هذا بسرعة كبيرة جهاز الورش الوطنية. وفي الوقت نفسه ، ادارت منظمة توماس أعمال الطوارىء ودفعت الإعانات. استهدف اهتمام البرجوازية — الليبرالية بالورش الوطنية ادخال نوع من التنظيم العسكري للعاطلين عن العمل ، مع نظام دقيق لتراتب قيادي صارم .

لم يكن للوي بلان اية علاقة على الاطلاق بالورش الوطنية . فمن جهة لم تكن غالبية أعمال الطوارىء في الورش الوطنية تعاونيات انتاجية بالمعنى الذي رمت اليه اشتراكية لوي بلان ، ومن جهة اخرى اقيمت الورش الوطنية على يدي ماري وتوماس من اجل الاضرار بحزب لوي بلان. تعاظم عدد أعضاء الورش الوطنية بسرعة ، إلى ان تجاوز في شهر حزيران المائة الف عضو. ونحقق الهدف السياسي الذي اراده الجمهوريون البرجوازيون من هذه المنظمة ، وهو الفصل سياسياً بين العاطلين والعاملين ، فكان العاملون يرسلون مندوبهم إلى قصر لوكسمبرج ، ويتخذون مواقف مؤيدة للديموقراطية الاشتراكية عموما ، بينما أيدت غالبية العاطلين المشمولين بمنظمة الورش الوطنية الديموقراطية البرجوازية .

ربما استغرب المرء السهولة التي تم بها انذاك كسب العاطلين إلى جانب البرجوازية . لكننا نذكّر بالغموض السياسي العام الذي ترتب

في ذلك الوقت على الدعاية الديموقراطية . انتصرت الجمهورية وحق الاقتراع العام ، فبدا ظاهريا وكأن «الشعب» هوالذي يحكم . واظهرت الحكومة عنايتها بالعاطلين ، وقدمت لهم اعانات تساعدهم على تجاوز محنتهم ، وهذا مابدا بدوره وكأنه انجاز اجتماعي عظيم : ترى لماذا لايتبع العاطلون قادة من امثال ماري وتوماس ، اللذين انجزا لهم اعمالا جليلة ؟.ولماذا يسيرون وراء بلان وجماعته ، الذين افتقروا لاي اتصال معهم ؟ . تلك كانت الغلطة الأكبر للجمهوريين الاشتراكيين في الأشهر التالية للرابع والعشرين من شباط . ان قدرة حزب الناسيونال على تنظيم جيش من العاطلين يبلغ تعداده مائة الف رجل ، جعل من المستحيل قيام الديموقراطيين الاشتراكيين باي عمل ثوري . لايغير شيئاً من هذه الحقيقة السياسية ان الثورة المضادة البرجوازية قد تفننت في استخدام العنف ضد عمال الورش الوطنية الموالين لها ، وان هؤلاء العمال المسالمين اقتصاديا قد خاضوا في حزيران اعظم نضال طبقي ثوري عرفه الجيل الذي انتموا اليه .

تصرف لوي بلان وجماعته باعتدال تام حيال الرأسماليين ، فلم تؤسس التعاونيات الانتاجية بمساعدة الدولة ، لان الجمهورية لم تكن تملك النقود الضرورية لتأسيسها على الأقل . الا ان المصرفيين والصناعيين تابعوا بتذمر متعاظم التطورات منذ ٢٤ شباط . احس الصناعيون بالقلق حيال التقييد القانوني لوقت العمل ، وحيال حق الائتلاف الجديد للعمال ، الذين صاروا يستطيعون ترك العمل والذهاب إلى الورش الوطنية ، اذا لم تعجبهم شروط عملهم . صحيح ان العامل كان يكسب في مصنع باريسي جيد من ثلاثة إلى اربعة فرنكات يومياً ، في حين تدفع الورش الوطنية اجرا يتراوح

بين فرنك وفرنكين ، لكن هذا الاجر الأخير كان يعتبر نوعا من دعم للاضراب عن العمل في المصانع ، يمكن العمال من الصمود إلى ان يذعن الرأسماليون . لقد كان قلق الصناعيين مفهوما .

ساورت الرأسماليين الفرنسيين شكوك كبيرة حول ما اذا كانت التشريعات العمالية ستتوقف حقا عند النقطة التي وصلت اليها . فقد دفعت الثورة الظافرة إلى السطح بسائر المشاكل العالقة والمشاريع الاشتراكية الممكنة ، وتحدث الناس في كل مكان وكتبوا عن المجتمع الاشتراكي الجديد. وكان الرأسماليون الفرنسيون يعتبرون ملكيتهم مهددة طالما بقي بلان في قصر لوكسمبرج يلقي خطبه الاشتراكية باسم الجمهورية ، فسحب رجال المال رؤوس اموالهم من السوق ، وساءت الأعمال والصفقات شيئاً فشيئاً ، لشك الطبقة المالكة في النظام الجديد وقلقها المتزايد منه ، فاغلقت المصانع بصورة متزايدة باضطراد ، وتنامت البطالة أكثر فاكثر ، وطرح الرأسماليون شعارا حول ضرورة ضرب الاشتراكيين والشيوعيين دون رحمة ، قبل ان تعود الثقة المفقودة ، وينتظم سير الاعمال .

تركت حكومة لوي فيليب للجمهورية عجزا ماليا كبيرا . ليست حاجة الدولة إلى المال مسألة خطيرة في النظام الملكي ، مادام المصرفيون يربحون من القروض والدفعات المالية التي يقدمونها للدولة ، وقد اعتبر العجز مسألة لاتثير القلق في العهد السابق . أما الان ، فان الحكومة الجمهورية كانت تفتقر إلى الأموال ، كما قللت الازمة المتفاقمة مداخيل الدولة ، والتهمت الورش غير المنتجة مبالغ متزايدة ، وامتنعت المصارف عن اقراض الجمهورية. هكذا وجدت الحكومة نفسها في حيرة مؤلمة ، فهي لا تعرف طريقة تستجيب بها لالتزاماتها المالية،

لاسيما وان الجمهوريين البرجوازيين كانوا يعارضون الاجراءات العنيفة ضد الرأسماليين مثل القروض الاجبارية أو الاصدارات النقدية ذات السعر الاجباري ، لخوفهم من ان تسوقهم إلى دكتاتورية اقتصادية تتطور عنها بالضرورة دكتاتورية سياسية وارهاب من نمط ارهاب ١٧٩٣ . كما لم يجرؤ احد على ايقاف الدفع للعاطلين ، لانه كان ضمانة السلام الداخلي .

اقام حزب الجمهوريين البرجوازيين المسيطر حساباته على اقرار الطبقة المالكة بالجميل ، فقد جنبت سياسته البلاد الحرب الأهلية وحمت الملكية الخاصة وكبتت سائر « النوازع الارهابية » . وانتظر ان تقدم البرجوازية تضحيات اخرى إقراراً منها بفضله . لهذا السبب اقترح جارنييه باجي ، وزير المالية،اضافة تبلغ ٤٥٪ على الضريبة الاصلية، تكون بمثابة اقتطاع استثنائي تقتضيه الازمة . لم يبد الوزراء الاشتراكيون سوى مقاومة ضعيفة ومترددة لهذا الاقتراح ، فاقرت الحكومة الموقتة هذا القانون – الكارثة . لم تكن الحكومة تريد المساس بالرأسماليين ، ولم تستطع في الوقت نفسه اغضاب العمال ، فما كان منها الا ان القت بعبء الازمة على كاهل طبقة ضعيفة الصوت في باريس هي طبقة المزارعين ، وخاصة جماهير الفلاحين الصغار منها . تلك كانت خطوته سياسية ترتبت عليها نتائج كارثية بالنسبة لاتجاهي الديموقراطية الفرنسية . ان الجمهورية التي ولدت وسط صخب عظيم لم تفعل شيئاً مفيداً لسكان الارياف ، وهاهي الان ترفع عليهم سيف الضرائب .

كان الشعب الفرنسي قد احتج باسره تقريباً على اساليب حكم لوي فيليب . وعندما اطيح به صار على الفلاح الذي كان يدفع في

ظل الملكية المقيتة ضريبة لاتتجاوز عشر فرنكات، ان يدفع للجمهورية ٥ و ١٤ فرنكا . ثم جاء تعليل هذه الزيادة ليلحق بدوره ضررا كبيرابالجمهورية،فقدقيل : ان النقود ستستخدم قبل كل شيء لاطعام العاطلين الباريسيين . كان جمهور الفلاحين الصغار ، وعلى رأسه الفلاحون الفقراء والعمال الزراعيون سيفهمون بالتأكيد برنامجاً شعبياً يوحد الشغيلة في المدينة والريف ، لكنه كان من المستحيل اقناعهم بتقديم تضحيات لمدينيين لايعملون . لقد مزقت الحكومة الديموقراطية ، مدفوعة برغبتها في عدم ازعاج الرأسماليين ، الجبهة الموحدة بين المدينة والريف ، وهيجت الفلاحين ضد العمال وضد النظام الجديد ، وزعزعت اساس الجمهورية كشكل للدولة .

لاحظ الديموقراطيون الاشتراكيون والعمال النشطون سياسيا في باريس خلال شهر نيسان، ان التطورات تسير في اتجاه غير موات لهم . وتتالت التقارير حول المزاج السيء لسكان الاقاليم . لكن مفوضي ليدرو رولان لم يفعلوا اي شيء وعندمااخذ القلق يساور الحزب حول النتائج المرتقبة لانتخابات الجمعية الوطنية ، خطرت لقيادته فكرة تعيسة هي المطالبة بتأجيل الانتخابات . فنظمت حملة تحريضية كبيرة في باريس عن طريق الاجتماعات الشعبية للمطالبة باجراء الانتخابات في وقت لاحق ، بزعم ان الثورة المضادة قد سيطرت طيلة خمسين عاماً في فرنسا ، وان الدعاية للحرية كانت ممنوعة ، مما ابقى جماهير المدن الصغرى والريف في حالة من الجهل تسهل على الرجعيين تضليلها . كماقيل انه لا بد من مرور وقت معين يقوم الجمهوريون فيه بتوعية الجماهير في سائر انحاء فرنسا .

كان الجمهوريون الاشتراكيون سيتجنبون هذه الغلطة الكبيرة ، لو انهم درسوا بصورة أفضل عبر ودروس الثورة الكبرى . بعد العاشر من اب عام ١٧٩٢ لم يفكر روبسبيير مطلقا بطلب تأجيل الانتخابات للمجلس الوطني ، مع ان حق الاقتراع للمجلس كان من الناحية التقنية اسوأ بكثير من حق الاقتراع العام سنة ١٨٩٨ . كان روبسبيير واصدقاؤه يعرفون تماماً ان الانتخابات ستكون في غير صالح حزبهم، لكنه كان من غير المعقول نفسيا التحريض باسم الديموقراطية ضد انتخاب جمعية وطنية في اعقاب ثورة شعبية ناجحة . والحقيقة ، ان الاشتراكيين الراديكاليين ارتكبوا في الثورة الالمانية ، التي اعقبت التاسع من تشرين الثاني عام ١٩١٨ ، غلطة جعلت تطور المانيا يشبه شبها كبيرا التطور الفرنسي عام ١٨٩٨ ، عندما دعوا إلى ارجاء الانتخابات ، لاحساسهم ان غالبية الشعب ليست إلى جانبهم . أما لينين، فانه لم يعارض مطلقاً انعقاد الجمعية الوطنية التأسيسية الروسية عام عام ١٩١٧ ، بل ترك حكومة كيرنسكي تقوم بجرجرة الانتخابات .

مع تزايد مطالبة الديموقراطيين الاشتراكيين الفرنسيين بتأجيل الانتخابات ، تزايدت مطالبة البرجوازية الفرنسية بتحديد موعد مبكر لها . لم يحقق الديموقراطيون الاشتراكيون شيئاً سوى هزيمة اخلاقية وازعاجا اخر للفلاحين وللفئة الوسطى الصغيرة في الاقاليم، التي اعتقد سكانها ان رجال الصفقات السياسية في باريس يستغلونهم، ويرجئون لهذا السبب ساعة الحساب. واخيراً، اجريت انتخابات الجمعية الوطنية يوم ٢٣ نيسان . من الناحية التقنية ، كانت الانتخابات أكبر تمثيلية ديموقراطية شهدتها فرنسا حتى ذلك الحين، اذ كان عدد من يحق لهم الادلاء باصواتهم حوالي ٩,٥ مليون ناخب ، اشترك منهم في

الاقتراع حوالي ثمانية ملايين انسان . جاءت النتيجة سيئة بالنسبة للديموقراطيين الاشتراكيين إلى درجة لاتصدق ، فمن أصل ٩٠٠ نائب كان هناك مائة فقط من انصار الريفورم مقابل مائة نائب للثورة المضادة الكاثوليكية من انصار البوربون من السلالة القديمة . كما انتخب مائتا نائب ملكي من اتجاه تيير ، فاذا بالملكية تستولي على ثلث مقاعد الجمعية الوطنية بعد شهرين فقط من قيام الجمهورية الديموقراطية. تلك كانت فاتورة حساب سكان الارياف لضريبة الـ ٤٥٪ ، وللسياسة الزراعية المخربة لسادة العهد الجديد .

تكونت أغلبية النواب في البرلمان الجديد (حوالي ٥٠٠ نائب) من الجمهوريين البرجوازيين من حزب الناسيونال . ان نتيجة الانتخابات ماكانت على هذا القدر من السوء ، لو أن هؤلاء النواب كانوا مثل لامارتين ، ديموقراطيين ليراليين حقيقيين ، أي انصارا للملكية الخاصة ، وللحرية السياسية وللمصالحة الطبقية . الا ان غالبية هؤلاء الديموقراطيين الجمهوريين المزعومين تشكلت من رجعيي المدن الصغيرة والريف الغاضبين . لقد كانوا ممثلين لصناعيين صغارا يريدون عودة حكم لوي فيليب ، وفلاحين غاضبين يطالبون بتصفية الحساب مع الباريسيين الذين لايفعلون شيئاً . هؤلاء النواب ، وهم محامون من المدن الصغيرة ، وملاك عقاريون وضباط خارج الخدمة . . . الخ ، اسموا انفسهم جمهوريين ، بسبب عدم وجود مصلحة لهم في عودة البوربون ، لكنهم عارضوا جمهورية تقوم على تطور اساسه الحرية والمصالحة الطبقية ، وطالبوا بقبضة حديدية ضد كل مايذكّر بالبروليتاريا والاشتراكية . ومن البدهي ان النواب الملكيين الثلاثمائة في الجمعية الوطنية كانوا يدفعون الجناح اليميني من الجمهوريين البرجوازيين إلى الصدام المباشر مع عمال باريس ومع الاشتراكيين .

هزم الديموقراطيون الاشتراكيون بعد ان ارتكبوا خلال الشهرين الاخيرين اخطاء جسيمة في سائر قضايا السلطة والتاكتيك الانتخابي . في مواجهة هذه الهزيمة كانت تبرز الانجازات الكبرى للوي بلان . كانت الديموقراطية الاشتراكية عاجزة في ظروف ذلك الوقت ، وحتى لو توفرت لها اكثر القيادات عبقرية ، عن كسب غالبية الشعب الفرنسي والوصول إلى السلطة السياسية خلال شهرين . لقد كان على الديموقراطيين الاشتراكيين توطين انفسهم على خوض معركة طويلة من مقاعد المعارضة . والحقيقة ، ان معنى النتيجة الانتخابية كان واضحا لسائر سياسيي فرنسا ، اذ ان اغلبية الجمعية كانت برجوازية كبيرة ومقاتلة ومصممة على الدفاع عن الملكية الخاصة . لم يبق مكان للوزراء الاشتراكيين ، الذين كان عليهم ان يتركوا الوزارة فورا ، ليشرحوا لعمال باريس الوضع الحقيقي ، ويذهبوا إلى المعارضة دون تسرع مغامرة .

عندما اجتمعت الجمعية الوطنية في باريس في مطلع ايار لتشكيل حكومة جديدة ، حدثت مفاجأة غريبة ، فقد اخذ لا مارتين واصدقاؤه المقربون يشعرون بالذعر من الجناح اليميني الغاضب لحزبهم ، ومن اقتراب الثورة المضادة ،ويبحثون عن التواصل مع اليسار ، رافضين التخلي عن التعاون مع الديموقراطيين الاشتراكيين . اخيرا تم التوصل إلى حل اقتضاه الاحراج ، قوامه التضحية بالوزيرين الاشتراكيين بلان والبرت على مذبح الأغلبية البرجوازية الجديدة في البرلمان ، مقابل السماح باستمرار نشاطهما في لجنة قصر لوكسمبرج . بقي ليدرو رولان في الحكومة ، وتقرر تشكيل لجنة تنفيذية من خمسة اعضاء للاشراف على اعمال الوزراء ، إلى حين اقرار الدستور الجديد لفرنسا في الجمعية الوطنية ، على ان يكون اربعة من اعضائها من اتجاه

الناسيونال (وهم لامارتين وماري وجارنيه باجي واراجو) وواحد من اتجاه الريفورم هو ليدرو رولان . اعفي اعضاء اللجنة الخمسة من مناصبهم الوزارية ، ففقد ليدرو رولان وزارة الداخلية الّتي اخذ يديرها وزير جمهوري برجوازي موثوق . أما ماري ، فقد ترك وزارة العمل ليتولاها الرجعي المتزمت تريلات ، وصار الجنرال كافينياك وزير للحرب بدلا من اراجو . كانت الاغلبية البرجوازية في الجمعية الوطنية ماتزل مضطربة في الايام الاولى من نشاطها البرلماني ، ولا تعرف بعد موازين القوى بصورة دقيقة ، فقبلت مبدئيا بالحكومة الجديدة .

ترتب على بقاء ليدرو رولان في الحكومة نتائج اساسية ، ليس اهمها تزايد عجز الديموقراطيين الاشتراكيين من يوم لآخر ، ووعي الاغلبية الرجعية في الجمعية الوطنية لقوتها بوضوح متزايد ، وشروعها العمل من وراء ظهر الحكومة ، واطاعة الجيش والادارة للثورة المضادة البرجوازية وليس لوزراء المصادفة الديموقراطيين . أما النتيجة الأكثر أهمية لبقاء ليدرو رولان في الوزارة ، فكانت عزلة الحزب والديموقراطية الفرنسية عموما منذ بداية ايار ١٨٤٨ عزلة كلملة عن العمال الفرنسيين . لقد كان واضحا ان اغلبية الجمعية الوطنية عازمة على تهديم سائر الانجازات الاجتماعية للثورة الفرنسية . ببقاء حزب ليدرو رولان في الوزارة وتنفيذه للقرارات الرجعية للجمعية الوطنية ، ابتعد العمال عنه ، وانهارت صروح العواطف الموالية لهم الّتي كان يظهرها في دعايته قبل الثورة وفي بداياتها . وعندما انفجر الصراع الطبقي،اتضح ان الديموقراطية الفرنسية ليست مؤهلة للدفاع بوضوح وحزم عن قضية الجماهير العاملة . من جهة اخرى ،

فان الطبقة الرأسمالية لم تكن تثق من جانبها بالقادة الديموقراطيين، ولهذا وجدت الديموقراطية نفسها منذ ايار ١٨٤٨ في دور مضحك وتافه بين الجيشين المتعاديين . بهذه الصورة ضاع تراث روبسبيير باسره.

اذا كان الحزب الشرعي والرسمي للديموقراطيين الاشتراكيين قد اخفق ، فهل برز من صفوف الديموقراطية غير الشرعية ، اي من من العصب السرية التي ناضلت في ظل لوي فيليب من اجل الجمهورية، قادة جدد للشعب العامل ؟ . بين الجمهوريين الثوريين الذين حررتهم ثورة شباط من السجون ، كان بلانكي وباربيه ابرز الوجوه . كان بلانكي ابرز رؤوس الديموقراطية الفرنسية باتجاهاتها المختلفة ، والسياسي الواقعي الوحيد ، الذي لم تضلله الشعارات التي اطلقتها ثورة شباط واحزابها . فقد طالب بالنزع التام لسلاح الرأسماليين والعسكريين، وتسليح الشعب العامل ، واعتبر الأمور الاخرى ثانوية ، مادام هذا المطلب الاساسي لم يتحقق . لم يكن بلانكي انقلابيا آو مغامرا ، بل جسد الضمير الحي للديموقراطية الفرنسية ، وهذا ماعاد عليه بمقت وحقد الساسة الرسميين ، كالوزراء واتباعهم .

كان نفوذ بلانكي محدودا على عمال باريس عام ١٨٤٨ ، فأسس نادياً نشر في اجتماعاته افكاره . ونظرا لوجود عدد كبير من النوادي الديموقراطية والاشتراكية ، التي افتقر زعماؤها لوضوحه الفكري، فقد انضم هؤلاء إلى الحملة ضده ، وخاضوها بوسائل تفتقر إلى الشرف . رأت كل الاطراف في بلانكي روحا شريرة للثورة الفرنسية ، وارهابياً ومبشرا بالحرب الأهلية . واعتبرته البرجوازية عدوها اللدود، فكانت النتيجة ان امضى القسم الأكبر من حياته في السجون .

حال التحريض ضد بلانكي خلال شهري اذار ونيسان من عام ١٨٤٨ دون استرداد الحركة الديموقراطية الفرنسية لعافيتها . وعندما انهار الحزب الرسمي ، لم يبق في باريس سوى كومة حائرة من النوادي والمحرضين . في هذه الفوضى ، عجز بلانكي عن فرض رأيه ، وتحولت البروليتاريا الباريسية ، بعدان تخلت الاحزاب عنها ، الى كرة يتقاذفها المغامرون وعملاء الشرطة . لم يكن قيام عمال باريس بانتفاضة ثانية تفرض ثورة ثانية مسألة ميؤوساً منها ، كما كان في ايار ١٨٤٨ وزاد الطين بله ان التاكتيك الغبي للديموقراطية احدث غربة حقيقية بين الفلاحين وبين هؤلاء العمال . ليس صحيحا ان باريس اخذت دوماً زمام القيادة في الثورات الفرنسية ، وان الاقاليم تسير وراء شعارات العاصمة . الحقيقة ان الحركات السياسية الباريسية انتصرت فقط ، عندما توافقت مع ارادة اغلبية الشعب الفرنسي . واذا كان اقتحام الباستيل عملا عميق الدلالة ، فلأن الفلاحين كانوا عازمين في كل مكان على اقتحام باستيلاتهم . في ايار وحزيران من عام ١٧٩٣ ، استطاع حزب الجبل احراز النصر ، لان الاغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي كانت تحتقر زمرة رولاند . اما ثورة شباط ، فقد انتصرت بفضل الاتفاق الكامل بينها وبين الاقاليم ، كما انطلقت الحركة ضد لوي لوي فيليب في شتاء ١٨٤٧ / ١٨٤٨ من الاقاليم ، قبل ان تنتقل إلى العاصمة فيما بعد .

إن التيار المضاد للثورة ، الذي ساد في نيسن وايار بصورة موقتة الريف والمدن الصغرى ، كان سيؤدي حتماً إلى عزلة تامة لاية انتفاضة في باريس . وعندما تكون القرية والمدينة الصغيرة ضد الانتفاضة ، وتكره الطبقة الوسطى البرجوازية « الارهابيين » و « الفوضويين » ، يكون من المسلم به ان الجيش النظامي والقسم البرجوازي من الحرس

الوطني سيطلقان النار دون تردد على العمال . وقد زاد الطين بلة ذلك الانقسام المشؤوم في باريس نفسها بين العاطلين المنظمين تنظيما قويا في الورش الوطنية ، والذين مازالوا على ولائهم للحكومة ، وبين عمال المصانع الميالين إلى الديموقراطية الاشتراكية . سعى المحركون السريون للادارة الفرنسية إلى قبول اعداد كبيرة من عمال الورش الوطنية في الحرس الوطني ، فتلقى هؤلاء العمال الموالون للحكومة بندقية ، وشكلوا اغلبية تشكيلات الحرس في الأحياء العمالية . من جهة اخرى، كان الديموقراطيون النشطاء منقسمين على انفسهم ، فكان باربي يمقت بلانكي، ويعلن استعداده للتعاون مع الحكومة من أجل تدميره . واخيرا، فان وجود ليدرو رولان في الحكومة قد حير بعض فئات الشعب . ان البرجوازيين الصغار الراديكاليين وبعض العمال لم يفهموا التبدل الذي اصاب وضع الديموقراطيين الاشتراكيين ، وكانت الانتفاضة ضد حكومة ليدرو رولان بالنسبة لهم عملا يقتل الاخ فيه اخاه .

وجدت القوى السياسية للديموقراطية والاشتراكية الفرنسية نفسها في ايار من عام ١٨٤٨ في اعمق نقطة جذر وصلت اليها الحركة . ولم يكن يوجد بين القادة من ينصح انذاك بثورة ثانية ، كما ابدي عمال باريس منذ ٢٤ شباط حدا اعلى من ضبط النفس . صحيح ان بعض المظاهرات الجماهيرية السلمية قد حدثت ، الا انه لم تحدث على الاطلاق اعمال عنف واراقة دماء . هذا السلوك المنضبط لعمال باريس لم يكن يعجب الجناح اليميني للجمهوريين البرجوازيين، الذي اعتبر حكومة اللجنة الخماسية ضعيفة ومترددة ، وطالب بسياسة اليد القوية في التعامل مع العمال بدلا من سياسة الحلول الوسط . أما الرجل الذي كان الجناح

اليميني يمحضه ثقته ، فكان وزير الدفاع الجديد الجنرال كافينياك . كان اليمين الجمهوري البرجوازي يريد انتهازاول فرصة لاسقاط اللجنة التنفيذية ، ، وللقضاء بالرصاص على عمال باريس ، ولاقامة الدكتاتورية العسكرية لكافينياك .

لان عمال باريس لم يكونوا يريدون القيام بانتفاضة ، فقد وجب تدبير الأمر بطريقة مناسبة . كان قد دعي في الخامس عشر من ايار إلى تظاهرة كبيرة لسائر الديموقراطيين والاشتراكيين من أجل بولونيا. هذه التظاهرة لم تكن امرا جللا ، كما لم يكن مرورها امام الجمعية الوطنية في استعراض للقوة مسألة خطيرة سياسيا . الا انه كان من الممكن ان يندس بعض المخربين فيها ، محاولين استغلالها لغاياتهم الخاصة . حذر بلانكي دون جدوى من هذا الخطر ، فالحماسة لبولونيا كانت كبيرة لدى العمال . حين لم تجد تحذيرات بلانكي آذاناً صاغية ، اضطر للاشتراك مع ناديه في المظاهرة ، كي لاينعزل عن العمل الديموقراطي العام .

كانت مجريات الخامس عشر من ايار غريبة وغير مفهومة تماما . فقد ظهرت الجماهير ، وفق ماهو مخطط ، امام الجمعية الوطنية . وكانت الحكومة قد اتخذت منذ وقت طويل سائر الاستعدادات الضرورية لقمع الاضطرابات في باريس ، فحشدت قوات كثيفة في العاصمة وضواحيها ، ووضعت الجيش النظامي والحرس الوطني المتحرك على اهبة الاستعداد . علقت الحكومةدوماً أهمية خاصة على حماية الجمعية الوطنية من أي ازعاج . والحال ، انه لم يحدث يوم ١٥ ايار مايعكر صفو الجمعية ، فقدوصلت التظاهرة إلى امامها ، لتجدمداخل البناء

مفتوحة وغير محروسة . تسللت قلة صغيرة من عمال باريس إلى قاعة الاجتماعات ، حيث عبرت للنواب عن تذمر العمال واحدثت بعض الضجيج . لم تشهدالقاعة أي عنف جدي ، وسيطر العمال طيلة ثلاثة ساعات على قاعة اجتماعات الجمعية ، دون ان تسرع اية قوة مسلحة لحماية البرلمان . خلال هذه الساعات الثلاث ، كان مايجري حادثة عرضية دون اية اهمية سياسية جوهرية . فجأة اعلن شخص مشكوك بامره ومتهم بالتعاون مع الشرطة حل الجمعية الوطنية باسم الشعب . عندئذ اقنع متظاهرون كثيرون ، وحتى بعض القادة الديموقراطيين ، انفسهم ان الثورة الثانية قد انتصرت ، فالجمعية الوطنية انهارت والقوات المسلحة فشلت في حمايتها . في هذه الأثناء كان عدد من المتظاهرين قد دخل دار البلدية ليعلن من هناك قيام حكومة عمالية ثورية ، فما كان من باربي والبرت الا ان ذهبا ، لقصر نظرهما ، إلى دار البلدية مع المتظاهرين . حين ثبت بهذه الطريقة واقع الانتفاضة السياسية ضد الحكومة الشرعية ، وصلت القوات فجأة، لتستعيد دار البلدية دون مقاومة ، وتعتقل باربي والبرت وبعض المتطرفين المعروفين ، ومن بينهم بلانكي . هكذا انتهت « انتفاضة » عمال باريس الراديكاليين ، التي كانت الحكومة تتوقعها بخوف وقلق . لقد كانت انتفاضة دون اراقة دماء ، وحدثت كفصل في مسرحية رديئة . ان الديموقراطية والاشتراكية لم تهزتا وحسب ، بل اظهرتا فضلا عن ذلك عجزا فاضحا ومضحكا .

لا يشك اي انسان يمتلك ولو بعض الخبرة حول مجريات الحركات الشعبية في ان عملية الخامس عشر من ايار عام ١٨٤٨ لم تكن سوى استفزاز كبير وتدبير بوليسي . أما هدفها السياسي

فهو واضح كل الوضوح : لقد اراد المحركون السريون ان تنفذ الجماهير إلى الجمعية الوطنية ، كي ترتكب هناك حماقاتها ، ولا بأس عليها ان هي مارست قليلا « الثورة الاشتراكية » ، لان من شأن ذلك ان يقدم الذريعة المطلوبة لاقامة الدكتاتورية العسكرية واسقاط الحكومة. على كل حال ، فان كل شيء جرى بسرعة وبطريقة بائسة . لم يبد رجال الانتفاضة اية مقاومة ، فلم ير الجيش مبررا لا طلاق النار .، ووجد الجنرالات ورجال السياسة انفسهم مضطرين لانتظار سانحة افضل . ظهرت الديموقراطية الفرنسية في الخامس عشر من ايار في حالة مخيفة من التفكك والانحلال ،فكان الحزب الديموقراطي — الاشتراكي عاجزا في الحكومة قدر ما كان عاجزا بين الجماهير . وافتقر قادة النوادي إلى النفوذ والسلطة ، فاذا بعمال باريس فريسة سهلة لاي مغامر مشبوه . وليس من قبيل المصادفة ان التحريض البونابرتي قد انتعش بعد الخامس عشر من ايار . ان العمال . وقد فقدوا الايمان بالديموقراطيين والاشتراكيين ، تذكروا من جديد القيصر ، واعتقدوا ان الاوضاع لن تصبح اكثر سوءا في ظل بونابرت جديد .

واصل اتجاه الجمهوريين الرجعيين المعادين للعمال والموالين للدكتاتورية نشاطه ، بدعم من الاحزاب الملكية في الجمعية الوطنية . فتم حل اللجنة الحكومية للعمال في قصر لوكسمبورج،وخسر العمال تمثيلهم القانوني ، وأعلنت الحرب على مبادىء حق الائتلاف العمالي وعقود الاجور . الا ان ليدرو رولان بقي في الحكومة وكأن مايجري لايعنيه . لم يأبه نواب الاقاليم للورش بوصفها قلاعاً للسلام الاقتصادي البرجوازي ، بل رأووا فيها مؤسسات تبدد اموال الضرائب وتمول الكسل . وكان الرأسماليون

يمقتون مبدأ حق العمل الذي تدين الورش له بوجودها . أما الصناعيون، فكانوا يعدون انفسهم بالتدريج لطور من النهوض الاقتصادي ، في اعقاب الانتصار النهائي على الاشتراكية . وكانوا يرغبون في عمال مطيعين ورخيصين لمعاملهم ، ويرون في حل الورش شرطاً أولياً لعودة الصحة إلى الصناعة الفرنسية على اساس رأسمالي .

لم يكن للورش الوطنية باجورها المنخفضة وأعمال الطوارىء السخفية التي تنجزها، وتنظيمها العسكري، وتضليلها السياسي للعمال، علاقة بأي شكل من اشكال الاشتراكية . وقد كان لوي بلان على حق ، عندما رفض تحمل اية مسؤولية عنها . كما لم يرغب اي اشتراكي في تأبيد الورش بالشكل الذي كانت عليه . لكن القضية التي كانت مطروحة تمحورت حول الظروف التي يرجع عمال الطوارىء فيها إلى المعامل : هل يرجعون اليها حسب تعرفة اجور معقولة أم يضحى بهم على مذبح الرأسماليين ؟ . لقد اختارت اغلبية الجمعية الوطنية الطريق الثاني، وارتأت حل الورش بطريقة مفاجئة واستفزازية ، واضعة العمال أمام أحد خيارين : الموت جوعاً أو العمل بادنى الاجور في المصانع . أما اذا رفض العمال الانصياع ، وقاموا بانتفاضة ما ، فان الجيش سيتدبر امر قمعهم .

تحولت مسألة الورش الوطنية إلى اختبار للقوة بين رأس المال والعمل ، مع ان أكثر اقسام البروليتاريا اعتدالا وعداءا للاشتراكية وتعلقا بالسلام الاقتصادي هو الذي كان سيذهب ضحية للعنف الرأسمالي . وتطورت في الوقت نفسه قضية الورش إلى ازمة كبيرة للديموقراطية الليبرالية . كانت الديموقراطية الاشتراكية قد لفظت

انفاسها سياسيا منذ ١٥ ايار ، رغم دور الكومبارس الذي كان ليدرو رولان مصرا على لعبه في الحكومة ، ويمارسه نفر من اصدقائه في البرلمان . في حين كانت الديموقراطية الليبرالية ، المتجسدة في لامارتين وماري واخرين ، ماتزال من الناحية الصورية في السلطة ، بفعل سيطرتها على اللجنة التنفيذية العليا . هذه الديموقراطية هي التي خلقت الورش تحت شعار المصالحة الطبقية ، وهي التي حولتها بمساعدة توماس إلى جهازها السياسي . لهذا السبب كان حل الورش يعني ضربة اساسية تسدد إلى الحكومة الليبرالية . إلى ذلك، فان الجناح اليميني كان ينتظر الفرصة المناسبة لاسقاط الحكومة الليبرالية ، واعتقد ان الازمة التي ستنشأ من حل الورش ستقدم له مثل هذه الفرصة على طبق من ذهب . وافقت اللجنة الحكومية برئاسة لامارتين على حل الورش ، لكنها رأت ان يتم الحل على مراحل ودون استفزاز للعمال . غير ان اغلبية الجمعية الوطنية كانت تسعى وراء الاستفزاز بالذات ، لتكسب منه سياسيا . كان موقف اللجنة في هذا الصراع يائسا إلى ابعد حد ، خاصة بعد ان اتفق جارنييه باجي مع اتجاه كافينياك ، واخذيتأمر معه من وراء ظهر زملائه الاربعة ، الذين لم يهتدوا إلى مخرج من الورطة، واضطروا في النهاية إلى الرضوخ للارادة المتوعدة للجمعية الوطنية . قام وزير العمل تريلات من جانبه بكل ما من شأنه دفع العمال إلى اليأس ، وعندما حذره توماس من عواقب افعاله وتنبأ بانتفاضة يقوم بها العمال اليائسون، امر باعتقاله وابعاده عن باريس . هذه الواقعة هي البرهان الاكبر على الطريقة الحقيرة التي استخدمها أكبر حزب فرنسي انذاك لاكراه العمال على القيام بانتفاضة حزيران .

في هذا الوضع اليائس ، استيقظ لدى قسم من عمال الطوارىء الوعي الطبقي ، فسعى نحو اقامة علاقات مع العمال الثوريين في المصانع ، وتذكر سنة ١٧٩٣ و ٢٤ شبط ١٨٤٨ . كان هؤلاء العمال يملكون بنادق بوصفهم اعضاء في الحرس الوطني . وبما انهم اعتادوا في الورش الوطنية على شكل مامن التنظيم العسكري ، فقد فضلوا الموت بشرف على الموت البطيء جوعا باسم الجمهورية البرجوازية .

بدأت الانتفاضة في الثالث والعشرين من تموز في الاحياء العمالية بباريس . لم يقف أي حزب سياسي أو اي قائد معروف إلى جانب العمال ، فالحزب الديموقراطي لم يعد موجودا ، ومن اسموا انفسهم ورثة حزب الجبل ، تنكروا بجبن لمهمتهم . وهكذا قاتل العمال الباريسيون البسطاء لوحدهم من أجل تقاليد روبسبيير .

كانت الحكومة البرجوازية الليبرالية الضحية الاولى للانتفاضة ، اذ اقتحمت مجموعة من النواب الغاضبين صباح يوم ٢٤ تموز مكاتب اللجنة التنفيذية ، وطالبت باستقالة فورية لرجالها الخمسة ، الذين اعلنوا انهم لن يرضخوا الا لقرار اصولي من الجمعية الوطنية . عندئذ صدر القرار بسرعة ، ونقلت الجمعية السلطة التنفيذية باسرها إلى إلى الجنرال كافينياك . اذا كانت الديموقراطية الاشتراكية قد انهارت في الخامس عشر من ايار ، فان يوم الرابع والعشرين من حزيران شهد نهاية الديموقراطية الليبرالية . لقد تركت كل منهما ساحة الصراع ببؤس يفوق بؤس الاخرى .

تكررت مسرحية ١٥ ايار ، حينما بدأت الاضطرابات العمالية في الثالث والعشرين من تموز في باريس . لم يجد الثائرون في البدء اية

مقاومة ، واحتلوا الاحياء العمالية ، واقاموا فيها المتاريس . . . الخ .
لو ان الحكومة استخدمت قوتها المسلحة الكاملة في الاحياء العمالية يوم اعلان قراراتها حول الورش الوطنية ، لما حدثت انتفاضة لها الابعاد الكبيرة التي اتخذتها . لكن اصدقاء الدكتاتورية العسكرية كانوا يريدون قتال شوارع حقيقي ، لتتم لهم تصفية الاشتراكية والديموقراطية تصفية كاملة . ان الاستفزاز الحقير الذي اعد حزب كافينياك بواسطته انتفاضة تموز ١٨٤٨ يشبه سلوك الحكومة القيصرية في روسيا عام ١٩٠٥ ، فقد تركت حركة الكاهن جابون العمالية تنضج ، قبل ان تعد لها حمام الدم .

لم يكن حظ انتفاضة عمال باريس في النجاح كبيرا . والحال، ان العمال قاتلوا بشجاعة اليائس ، لذا لم ينتصر كافينياك الابعد معركة استمرت ثلاثة ايام دفع خلالها الاف الناس حياتهم . بعد نجاحه ، بقي الجنرال على رأس حكومة شكلها من وزراء ينتمون إلى الجناح اليميني لما سمي بالجمهوريين المعتدلين ، وقمع بعنف قاس اية نأمة معارضة تصدر عن الجماهير الشعبية . اثناء ذلك ، انهت الجمعية الوطنية عملها بوضع الدستور الجمهوري لفرنسا ، الذي ابقى على حق الاقتراع العام ، لان الطبقة السائدة لم تكن تخشاه ، مادامت قادرة على خنق اية معارضة بواسطة الشرطة والقضاء والعسكر . ان حق الاقتراع العام يصبح مجرد قضية شكلية فارغة ، متى كانت الدكتاتورية العسكرية قادرة على قمع أي حزب او ناد أو تجمع أو جريدة . هذا مافكر به الحزب الفرنسي الحاكم ، حين ادرج في دستوره مبدأ الانتخاب المباشر لرئيس الدولة من قبل الشعب . لكن حق الاقتراع العام لعب لعبته مع حزب كافينياك ، فقد كان على الشعب

الفرنسي ان ينتخب في العاشر من كانون الاول رئيسا للجمهورية . دعمت البرجوازية المالكة والملاك العقاريون والبيروقراطية في غالبيتها الساحقة ترشيح كافينياك ، بوصفه منقذ المجتمع والملكية الخاصة . أما ليدرو رولان ، فقد واصل ، فور تركه الوزارة ، تحريضه الشعاري وكأن شيئاً لم يكن . لقد اساء واصدقاؤه لاسم حزب الجبل ، الذي احتكروه لانفسهم ، ووصلت الاساءة إلى درجة قبوله بالترشيح إلى منصب رئيس الجمهورية باسم « الديموقراطية الاجتماعية » ، في حين رشح لا مارتين نفسه عن الديموقراطية المسالمة ، واسمت مجموعة من الاشتراكيين المتطرفين مرشحا خاصا بها هو راسبل .

لم يكن باستطاعة أي عامل متمتع بقدر من الوعي الطبقي التصويت لكافينياك أو ليدرو رولان . وكان ترشيح راسبل بلا معنى تماماً . هكذا قررت غالبية الشعب الفرنسي اختيار المرشح الاخر ، الذي رشح نفسه إلى جانب مرشحي الاحزاب الاربعة ، وهو لوي نابليون بونابرت . كان حفيد القيصر انسانا تافها تماماً ، لم تقل وعوده الانتخابية اي شيء على الاطلاق ، لكن الاسم والتقليد كانا في خدمته. فقد تعلق العمال الفرنسيون ، بعد أن يئسوا في الاشهر الاخيرة من الجمهورية والديموقراطية ، بذكريات الامبراطورية القيصرية. واذا كانت ورقة الاقتراع لصالح نابليون لن تفيدهم شيئاً ، فانها ستكون على الاقل انتقاما لمجزرة حزيران ، وجواب البروليتاريا على استفزازات كافينياك والاغلبيةالبرلمانية . انتخب الفلاحون بدورهم نابليون بونابرت ، لعدم ثقتهم بالملكية ، ولان الجمهورية خيبت امالهم بالضريبة الاضافية ، التي حصلها كافينياك بقسوته المعهودة . لقد تنصل

الفلاح ، شأنه شأن العامل ، من الجمهورية واعطى صوته الانتخابي لنابليون .

فاقت نتائج الانتخابات سائر التوقعات والمخاوف . كان الاقبال على الاقتراع كبيراً جداً ، وادلى سبعة ملايين ونصف مواطن باصواتهم ، فكان نصيب لامارتين منها ۸۰۰۰ صوت (يدل هذا الرقم التافه على نوع الحب الذي كان الشعب الفرنسي يكنه انذاك للديموقراطية الليبرالية) وحصل ليدرو رولان على ۳۷۰ الف صوتاً ، وراسبل على ٣٦ الفا ، وكافينياك على ١,٥ مليون صوت ، بينما نال نابليون بونابرت ٥,٥ مليونا من الاصوات . هكذا انجزت البونابرتية توحيد الجماهير العاملة بعد ان فشلت الديموقراطية في تحقيقه . فيما بعد ، خاب امل عمال وفلاحي فرنسا في رئيسهم ، الذي لم يفكر بالحكم لصالح الشعب العامل ، بل وضع سلطته بعد قليل في خدمة الرجعية الرأسمالية والعسكرية . كانت البونابرتية ، وبغض النظر عن الطريقة التي سيتحول بها مزاج الشعب الفرنسي في السنوات اللاحقة ، وطيدة الاركان في البدء ، كما كانت الطريق من رئاسة لوي بونابرت إلى ملكية بونابرت الثالث محددة المعالم منذ العاشر من كانون الاول. لقد انتهت الثورة الفرنسية لعام ١٨٤٨ كحركة شعبية ديموقراطية منذ معركة حزيران ، واختارت جماهير الشعب الفرنسي ، حين اختارت البونابرتية ، شكل العبودية الذي اعتقدت انها اكثر قدرة على احتماله .

* * *

هزيمة الثورة
في وسط أوروبا
١٨٤٨ ـ ١٨٤٩

اعطى انتصار انتفاضة باريس في ٢٤ شباط قوة دفع جبارة للديموقراطيين في الممالك البرلمانية ـ البرجوازية .فبدأت الديموقراطية في بروكسل نشاطا مكثفا بزعامة ماركس فور تلقيها نبأ اعلان الجمهورية في فرنسا . هنأ الاتحاد الديموقراطي البركسلي الفرنسيين بنجاحهم ، وحذر الشارتيين من التباطؤ في النضال من اجل انتزاع حق الاقتراع العام ، واعد هجوما ضد الطبقة البلجيكية السائدة . الا ان الحكومة البلجيكية سارعت إلى الهجوم المعاكس ، فالقت القبض على الديموقراطيين الغرباء في البلاد ، بمن فيهم ماركس ، وطردتهم خارج الحدود ، واغلقت عسكريا الحدود البلجيكية ـ الفرنسية . في اذار من العام نفسه ، حاول ديموقراطيون بلجيكيون الانطلاق من فرنسا لغزو بلادهم ، لكنهم ردوا على اعقابهم . من جانبهم ، نظم الشارتيون في لندن يوم العاشر من نيسان تظاهرة كبرى اقترنت بها امال ومخاوف كثيرة ، غير انها مرت بسلام . وعلى كل حال ، فان هزيمة الثورة الفرنسية بعد معركة حزيران احدثت احباطا اصاب الديموقراطيتين البلجيكية والانجليزية .

كانت الثورة قد حققت في هذه الاثناء تقدما جبارا في البلدان ذات الحكم المطلق او نصف المطلق من القارة الاوروبية . تطلعت

الجماهير في المانيا وايطاليا والمجر وبولونيا إلى فرنسا منذ سنوات كثيرة، ومااان انطلقت الثورة فيها ، حتى ارادت البلدان الاخرى محاكاتها واللحاق بها . إلى هذه الدرجة كان المزاج الثوري الدولي قد استولى على طباع البشر ، فالجماهير الشعبية العريضة، والبرجوازية لم تستطع احتمال سيطرة الملوك والنبلاء والشرطة والموظفين . وسادت القناعة بانتصار الشعب الحتمي ، متى امتشق السلاح واقام المتاريس ؛ وتوطدت هذه القناعة بعد ثورتي ١٨٣٠ و ١٨٤٨ ، اللتين انتجتا ايمانا صوفيا بعدم قدرة السلطات على انزال الهزيمة بمقاتلي المتاريس ، مع ان جيش اية قوة عظمى كان يستطيع سحق اية انتفاضة ، ان هو حافظ على انضباطه واطاع اوامر قيادته . والحقيقة ان الجيش الفرنسي لم يكن متحمسا للبوربون ، فلم يقاتل من اجلهم عامي ١٨٣٠ و ١٨٤٨ الا بتردد . فهم الرأي العام ، وفهمت الجماهير الشعبية الاحداث بصورة اخرى ، وامتلأ جمهور المدن الكبرى باحساس مدهش بالقدرة على تحقيق الانتصار ، بينما كانت الحكومات في حالة من القلق والتردد والعجز . هكذا هاجم البرجوازيون الصغار والعمال المسالمون يوم ١٨ اذار دون تردد الحرس البروسي في برلين ، كما اندفع الجمهور الشعبي إلى الهجوم في كل من فيينا وميلانو وبودابست . . . الخ .

احرزت الثورة الليبرالية في اذار عام ١٨٤٨ انتصارا سريعاً في المانيا وايطاليا والمجر ، فوافق ملك بروسيا على مطالب البرجوازيةالليبرالية، وسقط مترنيخ في فيينا واقر دستور ليبرالي للنمسا ، وانتزع المجريون استقلالا ذاتيا واسعا من ال هابسبورج . بينما طرد الشعب الايطالي القوات النمساوية من ميلانو وفينيسيا ، ووضع ملك سردينيا جيشه تحت تصرف الحركة القومية والليبرالية . كما وافق الامراء الايطاليون

الاخرون على مطالب البرجوازية . بدا ملك بروسيا مستعداً لتلبية المطالب القومية للالمان ، بل ولتزعم الحركة البولونية ايضا ، فمنح البروسيون للبولونيين ادارة ذاتية اخذ هؤلاء يجهزون انفسهم في ظلها للهجوم على روسيا .

توقف الان كل شيء على الشكل الذي ستتعاون فيه الجمهورية الفرنسية مع الحركات الليبرالية في المانيا وايطاليا والمجر وبولونيا . فان تضامنت الان الدولية الديموقراطية — الليبرالية ، كان انتصار الثورة الاوروبية مضمونا ، بعد انتقال بروسيا والدول الالمانية الصغيرة ودول ايطاليا إلى جانبها ، وشروع امبراطورية آل هابسبورج بالتفكك . هذه البلدان الثورية،اذا ماتضامنت فيما بينها ، ستستطيع احراز انتصار سهل على القيصر الروسي ايضا . كانت الحكومة الفرنسية مستعدة للعمل وفق مصالح التضامن الديموقراطي الدولي ، لان سياسة نشطة كهذه سترضي العمال والبرجوازيين في الوقت نفسه : العمال ، لانهم ارادوا نشر الثورة الديموقراطية في سائر البلدان الاوروبية ، والبرجوازيون لأنهم ارادوا توسيع المجال الاقتصادي والسياسي الفرنسي . لهذه الاسباب عرضت حكومة فرنسا الموقتة على الايطاليين مساعدتهم في البر والبحر ضد النمسا ، واقامت في الوقت نفسه اتصالا مع بروسيا عارضة عليها تبني مطالب البولونين مقابل مساعدتها في حال نشوب حرب بينها وبين روسيا .

هذه الحرب الثورية الظافرة ، التي ستشارك فيها الجمهورية الفرنسية وبروسيا — المانيا وسردينيا — ايطاليا والمجر وبولونيا الثائرة ضد القيصر الروسي ، ستسدد في البدء ضربة مميتة الى امبراطورية .

آل هابسبورج . وبسبب قدرة روسيا القيصرية العسكرية المحدودة في الحرب مع قوى اوروبية عظمى ، فانه سيكون من البساطة بمكان احتلال الاقسام الغربية من روسيا واعادة اقامة بولونيا . كان ماركس وانجلز قد دأبا طيلة عام ١٨٤٨ على الدعوة في «الجريدةالراينيةالجديدة» إلى الحرب الثورية ضد روسيا . ولم تكن دعوتهماهذهمؤسسةعلىاوهام ، فقد درست مثل هذه الحملة العسكرية بالفعل من النافذين في كل من باريس وبرلين . من الطبيعي ان الحرب ماكانت ستعني انتصار الشيوعية الدولية ، الا انها كانت ستوطد في البدء هيمنة الليبرالية البرجوازية في اوروبا ، وستخلق الاساس لتطور لاحق كان البيان الشيوعي قد وصفه باسهاب .

اتضح بعد حين ان الجبهة الثورية الاوروبية الموحدة ، التي رسمها الثوريون امام اعينهم حية ومشخصة ، لم تقم ابدا . فالبرجوازية الليبرالية الايطالية ارادت طرد النمساويين من بلادها ، لكنها كانت تخشى الجمهورية وسيطرة الجمهور غيرالمالك . لذاانتخبالليبراليون الايطاليون كارل البرت ملك سردينيا زعيما لهم ، لتقلم الملكية العسكرية النتؤات الراديكالية للحركة القومية . لو ان القوات الفرنسية دخلت ايطاليا في اذار ونيسان من عام ١٨٤٨ ، لكان الشعب قد رأى فيها دعاة الجمهورية الذين ترسلهم حكومة فيها لوي بلان . فضلا عن ذلك ، خشي الليبراليون الايطاليون ان يكون لفرنسا غايات خاصة من تدخلها . فرفض ملك ساردينيا العرض الفرنسي ، بحجة انايطاليا تريد وتستطيع خوض معركتها لوحدها . والحقيقة ان ايطاليا كانت ستحقق بالفعل انتصارا على ملكية آل هابسبورج ، لو انها استخدمت

كل قوة شعبها ضد العدو ، غير ان اصحاب السلطة الليبراليين والملك كارل البرت كانوا يخافون حشد وتسليح الجماهير الشعبية ، فجاءت الحرب ضعيفة ومترددة من الجانب الايطالي ، خاضتها عمليا القوات العسكرية الهزيلة لمملكة ساردينيا لوحدها .

لم يكن ادراك البرجوازية الليبرالية الالمانية لضرورة الجبهة المتحدة الثورية افضل من ادراك البرجوازية الايطالية لها . رأت البرجوازية الالمانية في ثورتها الطريق الى العظمة القومية ، فاحجمت عن تقديم اية تضحيات لصالح اي مشروع غير الماني . لم يكن من السهل ايجاد عازل في الشرق بين المانيا والدولة البولونية المعاد تأسيسها ، لكن الليبرالية الالمانية والحكومة البروسية لم تظهرا اية ارادة جادة لحل المسألة البوبونية ، وتخلتا عن مشروع التعاون الفرنسي – البروسي ضد روسيا . وعندما تمرد البولونيون الذين خاب املهم ، ضد السلطات البروسية في بوزن ، قمعتهم هذه في نيسان واذار بقوة السلاح ، مدمرة بذلك الشروط الضرورية لوحدة نضال الثورة في وسط اوروبا ضد روسيا . ان احداث بوزن هي التي ادت الى تظاهرة التضامن الكبيرة في باريس يوم ١٥ ايار ، بالنتائج المأساوية التي سبق ان شرحناها .

إلى جانب اخفاقها في المسألة البولونية ، اخفقت الليبرالية الالمانية ايضاً في سواها من القضايا الدولة الكبرى لعام ١٨٤٨ . اراد الليبراليون الالمان ، شأن الليبراليين الايطاليين ، الاعتماد على واحدة من الممالك القائمة ، وحاروا طويلا امام وضع قيادة المانيا المقبلة في ايدي بروسيا أو النمسا . كان تحالف الليبرالية مع آل هابسبورج مستحيلا في الوضع الثوري لعام ١٨٤٨ من الناحية الموضوعية ، لان الثورة

الظافرة كانت ستنتزع منهم ايطاليا وغاليسيا والمجر ، وهي تشكل القسم الأكبر من ممتلكاتهم . فلم يبق امامها سوى التفاهم مع بروسيا ، اذا ما استمرت في رفضها للجمهورية واكتفت بملكية برلمانية . قبل ان يدرك النافذون هذه الوقائع البسيطة ، انقضى وقت ثمين ، بل ان الجمعية الوطنية الالمانية المنتخبة حديثا ، التي انعقدت في فراكفورت على المابن ، وصلت الى حد انتخاب مشرف على الرايخ هو الامير الوراثي النمساوي جوهان . ذلك كان على الاقل شد ازر معنوي لآل هابسبورج . في الوقت نفسه ، عمل الليبراليون الالمان النمساويون على عدم التخلي عن اي شبر من امبرطورية قيصرهم ، فوافقت الليبرالية الالمانية على تصدي الحكومة النمساوية للثورة الايطالية بقوة السلاح . وعندما قمعت القوات النمساوية انتفاضة عمال وحرفيين تشيكيين في براغ ، احست البرجوازية بالرضى عن ذلك ايضا .

تمسكت الحكومة المجرية الجديدة التي تزعمها كوسوت بالاساليب الشرعية في العمل السياسي ، فاهتمت باستكمال الادارة الذاتية في بلادها ، ولم تعترض على خوض ملكها ، بصفته قصر النمسا ، الحرب في ايطاليا .

انهارت الجبهة الثورية الموحدة في وسط اوروبا منذ مطلع عام ١٨٤٨ . لقد احبطت الانانية القومية لليبراليين الايطاليين والالمان والمجريين اي عمل مشترك ، وهذا ماخدم مباشرة مصالح سلالة هابسبورج ، التي قضى جنرالاتها ، بتغطية من الاوساط النافذة في فيينا والمجر ، على الثورة في بوهمن ، وحالوا دونها في غاليسيا ، قبل ان يحرز مارشالها راديتسكي نجاحات حاسمة في الصيف ضد ملك

سرديبيا ، انتهت الى اسرداد ميلانو ، واضطرار ملك ساردينيا الى عقد هدنة ذليلة ، كانت تعني نهاية الثورة في ايطاليا .

تابع الديموقراطيون الايطاليون بقيادة مازيني بمرارة عميقة السيرورة التي افسدت بها البرجوازية الليبرالية، بالتعاون مع ملك ساردينيا وبيروقراطيته وضباطه ، الثورة . لكنهم لم يستطيعوا التدخل في ابدء . اما في المجر ، حيث كانت الحركة بين ايدي النبلاء الوطنيين والبرجوازية المالكة ، فلم تنشأ أية امكانية لعمل ديموقراطي منفصل . كما خنقت الحركة الثورية في بولونيا منذ بدايتها الاولى ، دون ان يتمكن الديموقراطيين البولونيون من تمييز انفسهم عن الحزب الوطني للارستقراطية . ولئن كانت الثورة في المانيا ، اقوى قليلا ، فانها لم تمتلك القدرة على تغيير مجرى التطور .

كانت المانيا موزعة إلى ثلاثة اقسام حسب تطورها الاجتماعي . فتجابه في المنطقة الزراعية شرقي نهر الالبه الملاك العقاريون النبلاء والجماهير المضطهدة من عمال زراعيين وبرجوازيين صغار . هنا ، كان على حركة ديموقراطية جدية ان تعبىء سكان الريف الفقير وتطالب بتأميم الملاك العقاريين الكبار . ثم كانت هناك منطقة المدن الكبرى والصناعة الحديثة مثل برلين وفيينا وساكسن ورابنلاند فيستفالن ، والمناطق الصناعية في سيليزيا . في هذه المناطق ، كان التناقض الاساسي بين العمال والبرجوازيين من جهة ، وبين البيروقراطية الاقطاعية الحاكمة من جهة اخرى . الا ان النزاع بين العمال والرأسماليين كان واضحا هنا منذ البداية ، وكان على الديموقراطية ان تنظم نضال العمال ضد الاقطاعيين وضد الرأسماليين في الوقت نفسه . في جنوب

المانيا ، وهو المنطقة الثالثة ، لم تكن التعارضات الطبقية على د. ة كبيرة من الحدة ، لقلة عدد الملاك النبلاء ، ولافتقارهم الى اي نفوذ اجتماعي ، ولان الارض باسرها كانت موزعة بين فلاحين مستقلين . اما في المدن ، فلم يوجد الا عدد قليل من المعامل ، ولم يكن للعمال والرأسماليين بالتالي اي نفوذ جدي ، فبرز الدور السياسي للبرجوازية الصغيرة . هنا ايضاً ، كان مزاج الفلاحين المستقلين ورجال الاعمال والحرفيين والاكاديميين المرتبطين بهم موحدا الى درجة كبيرة . كان الفلاح والحرفي الكاثوليكي في جنوب المانيا يفكر في كل القضايا العملية والسياسية مثل الفلاح والحرفي البروتستانتي ، ولم تكن مسألة الدين مطروحةبعد في عام ١٨٤٨ ، ولم تلعب اي دور في تمزيقالموقف الموحد للبرجوازية الصغيرة .

تكون في المانيا ١٨٤٨ ، وعلى ارضية هذه المنطلقات ، نمط مزدوج من الديموقراطية : ديموقراطية اجتماعية على الطريقة الاوروبية الغربية ارادت بالدرجة الاولى تنظيم النضال التحرري للبروليتاريا المدينية والريفية ، ومثلها ماركس وانجلز ، اللذان رجعا الى المانيا بعد انفجار الثورة ، وجدد اصلاتها القديمة واسسا في كولن « الجريدة الراينية الجديدة » التي اسمياها « جريدة الديموقراطية » . شرحهذانالثوريان بوضوح وحسم رائعين الاحداث الالمانية والدولية، واشارا الى السبل الكفيلة دون غيرها بانجاز الثورة البرجوازية ، التي يجب ان تنتصر في البدء ، قبل تحقيق اهداف البروليتاريا الطبقية على طريق الجمهورية الديموقراطية .

لم يوجد خارج كولن سوى قلة من الرجال المستعدين لعمل جذري يتوافق وخط الجريدة الزاينية الجديدة . لاشك انه توفرت

للعمال في برلين وفيينا وفي المراكز الصناعية ارادة النضال من اجل الجمهورية الديموقراطية؛ وكان ايضاً عدد كبير من الطلاب صديقاً وفيا للشعب الفقير ، يضحي بحياته من اجل الديموقراطية ؛ كما انتظرت البروليتاريا الريفية شرقي نهر الالبه ان يعطي الديموقراطيون الاشارة لطرد الملاك العقاريين الكبار . لكن البرجوازية المالكة في شمال المانيا خشيت الاجراءات الراديكالية ، وخافت ان تتهدد الثورة الشعبية الملكية الرأسمالية ايضا . والحقيقة ان مستلزمات تكوين حزب جماهيري يسير على خط الجريدة الراينية الجديدة لم تكن متوفرة في شمال المانيا . في حين غازل ما سمي اليسار البروسي في البرلمان شعارات ولغة الديموقراطية احيانا ، وتحاشى انتهاج اية سياسة تختلف اختلافا جديا عن سياسة الليبرالية الالمانية .

امتلكت الديموقراطية في جنوب المانيا قاعدة اوسع بكثير من مثيلتها في المناطق الاخرى ، لكن ديموقراطيتها لم تكن ديموقراطية الجريدة الراينية الجديدة . تبنى سكان المانيا الجنوبية افكار الاصلاح الليبرالية بحماسة ، ومقتوا مقتا شديدا البيروقراطية والاقتصاد البوليسي. كما وجد تعاطف مع الجمهورية في المناطق المتأثرة بالجوار السويسري — الفرنسي .وعلى وجه العموم ، فقد نشأ مزاج شعبي معارض ، طالب في البدء باصلاحات ليبرالية وحكومة برلمانية . ان التعارض الطبقي لم يلعب هنا اي دور جدي ، لان المعلم والصيد لاني والمزارع والتاجر ومعلم الحرفة كانوا متساوين اجتماعيا ، وغرق العدد القليل من العمال والصناعيين الذين وجدوا إلى جانب هؤلاء في التيار العام للتآخي البرجوازي . كانت ديموقراطية جنوب المانيا ، لهذه الاسباب المفهومة،

مع حق الاقتراع العام ، اذ لم يفهم أحد لماذا يحرم الماني مخلص من حقوقه السياسية .

كان بامكان هذا المزاج الشعبي ، الذي وحد المدينة والريف ووجد في البدء اطاره التاريخي في الدول المتفرقة ، ان ينتج طاقة ثورية خارقة . وهو يذكرنا للوهلة الاولى بالمستعمرات الثلاثة عشرة في اميركا الشمالية . لكنه كانت تنقص جنوب المانيا تقاليد الاستقلالية والحرية السياسية ، فالشعب كان معتادا منذ مئات السنين على اطاعة السلطات ، والدول المتفرقة لم يؤسسها مزارعون وبرجوازين شرفاء من امثال اولئك الذين اقاموا المستعمرات البريطانية في اميركا الشمالية ، وانما كانت تكوينات وراثية املتها المصادفة . ولم تكن البرلمانات البائسة والمجردة من اية صلاحية أو نفوذ ، التي اقيمت في هذه الدول منذ ١٨١٥ ، في وضع يمكنها من خلق ارادة كفاحية لدى المواطنين . هكذا شاركت الجماهير الشعبية في جنوب المانيا عام ١٨٤٨ في الحركة الليبرالية بحماسة ، وفرحت بانجازات اذار وبالوزراء الليبراليين وبالحرس الوطني ، واعتبر قادتها وافرادها انفسهم ديموقراطيين المان صالحين ، لكن اغلبيتهم لم تكن تصلح لاعمال ثورية جدية ، خاصة اذا ما تجاوزت هذه الدول الصغيرة المحبوبة .

وجد مثل هذا المزاج في بلدان شمال المانيا ايضا ، حيث قام تشابه مع التركيب الاجتماعي لسكان الجنوب . وعلى سبيل المثال ، فقد اتفقت الديموقراطية الفلاحية والبرجوازية الصغيرة في شلزفيج — هولشتاين وهانوفر مع الحركة الديموقراطية في بادن وفورتمبرج ، التي مثلت الشكل النمطي للديموقراطية الالمانية عام ١٨٤٨ ، المختلف

اختلافا جوهريا عن النمط السياسي للديموقراطية في غرب اوروبا . لقد كانت ديموقراطية شعبوية برجوازية صغيرة ملحقة بالليبرالية البرجوازية الكبيرة ، وكان ممثلها الاكبر في المهجر هوارنولد روجه . كان روجه بالاصل صديقا ومساعدا لماركس، ثم انفصل عنه بسبب تباين مفاهيمهما في المسألة الاجتماعية . وقد عمل روجه لصالح الديموقراطية البرجوازية في المانيا ، بعد انفجار الثورة . كان الديموقراطيون من النمط الالماني الجنوبي يسيطرون على مجلس نواب جنوب المانيا ، ويشكلون نواة اليسار في الجمعية الوطنية في فرانكفورت ، وكان لليسار البرجوازي في مجلس نواب بروسيا في برلين الخط السياسي نفسه تقريباً .

وجدت داخل الديموقراطية البرجوازية الصغيرة في المانيا الجنوبية مجموعة من الرجال غير القانعين بما كان يقال حول الحرية ، والراغبين في ممارسة العمل الثوري . وكان الشخص الاكثر بروزا بين هؤلاء هو هيكر ، عضو برلمان بادن ، الذي رفض الحلول الوسط مع الملكية، بعد قبول الليبراليين الالمان بها في كل مكان . كان هدف هيكر هو الجمهورية الديموقراطية الالمانية التي سيقيمها الشعب المسلح . اما التقليد التاريخي الذي تبناه ، فكان حرب الفلاحين الالمانية الكبرى عام ١٥٢٥ . والحقيقة ان هيكر كان بعيدا عن الحركة العمالية المعاصرة ، وقريباً من الفلاحين ، لانه لم ير الا العلاقات البرجوازية الصغيرة لموطنه . كان هيكر السياسي الالماني الوحيد عام ١٨٤٨ ، الذي مارس تأثيرا فعليا على الجماهير الشعبية العريضة وتمتع بسلطة شخصية قوية . وقد قرر القيام في نيسان بانتفاضة

تطرد الأمراء وتقيم الجمهورية ، فتحدى بذلك ليس فقط الأمراء والنبلاء الالمان ، بل مجموع الحركة الليبرالية الالمانية ايضا .

بدأ هيكر انتفاضته في نيسان عام ١٨٤٨ في مدينة كونستانز ببادن . لم تكن الانتفاضة انقلابا ، بل مشروعا مدروسا بدقة ، فالحكومات الالمانية لاتزال مشلولة معنويا بفعل احداث اذار ، والجيش والشرطة غارقين في الحيرة وعاجزين عن الفعل . اذا كان الشعب الالماني جادا في شعارات الحرية والامة ، فان عليه الانتقال الان الى الافعال . وقد توصل هيكر الى استنتاجات من حركة ١٨ اذار تقول : على الشعب ان يتحرك ، لان عدم تحركه يعني ان الثورة الالمانية خسرت معركتها في الواقع . حين اعلن هيكر الجمهورية ، تبعه بضعة اصدقاء منهم النائب البادني ستروفه والضابط البروسي السابق ويليش . لم ينضم الى هيكر ، رغم شعبيته ، سوى عدة الاف من المتطوعين جاؤوا من جنوب بادن ، وهم من ابناء الفلاحين ورجال الاعمال الصغار ، ولم يلعب العنصر البروليتاري اي دور في الانتفاضة . شتتت قوات الحكومة قوات الحركة دون كبير عناء ، ففر قادتها الى سويسرا او الى فرنسا . ، وظهر بوضوح ان كل التنظيمات المسماة ديموقراطية و « يسارية » ، لم تكن قادرة على الثورة ، حتى عندما اتيحت لها تلك اللحظة المناسبة . حين رأى هيكر انهيار بروليتاريا باريس في حزيران ، تخلى عن قضية الثورة الاوروبية وسافر الى اميركا . اعلن ستروفه خلال شهر ايلول مرة اخرى الجمهورية في بادن ، الا انه فشل والقي القبض عليه .

اعدت القوات المسلحة النمساوية ، وقد احرزت الانتصار في بوهمن وايطاليا ، ضربة عسكرية ضد المجر ، لازاحة الحكومة

المستقلة ذاتيا في المجر ، والعودة بالقيصرية النمساوية الى وضعها القديم . عندئذ سيكون من السهل تمزيق اوراق الدستور الذي ارغمت سلالة هابسبورج في اذار على الاعتراف به . ادرك عمال وطلاب فيينا الخطر المحدق ، فقاموا في اكتوبر بانتفاضة هدفها الحيلولة دون انطلاق الجيش من فيينا إلى المجر ، فسيطرت الجماهير الديموقراطية على المدينة ، مقدمة افضل انموذج للتضامن الديموقراطي الدولي نجده في تاريخ عامي ١٨٤٨ — ١٨٤٩ . تميز وضع المجريين عن وضع بقية الثوريين في اوروبا ، فقد حافظ نبلاؤهم طيلة مئات السنين على بنيتهم الدستورية الفئوية ،وامتلكت شرائحهم العليا على الاقل تقاليد مستمدة من حكومة ذاتية برلمانية تذكر بانجلترا . فضلا عن ان الحكومة المجرية استغلت الضعف العارض الذي نزل بال هابسبورج في اذار١٨٤٨، كي تمتلك جيشاً خاصاً بها ، فوضعت القوات الهابسبورجية المجندة في المجر تحت امرة السلطات المجرية .

انتفضت فيينا من اجل قضية المجر . لقد كان من مصلحة الحكومة المجرية مساعدة سكان فيينا بكل مالديها من قوة وبأقصى سرعة ممكنة، خاصةوان انتصارا مشتركا لسكان فيينا والمجريين على الجيش القيصري، كان سيدمر من جديد الامبراطورية النمساوية ، ويوقظ الثورة في ايطاليا ، ويضع الامور في المانيا ذاتها امام منعطف جديد . لكن المساعدةالمجريةجاءتناقصةومتأخرة، بينماكانالديموقراطيون فيفيينا يخوضون المعركة وحدهم ضد القوة القيصرية المتفوقة . في حين اكتفى اليسار الديموقراطي الالماني باجتماعات التعاطف، الى ان ارسل يسار الجمعية الوطنية في فرانكفورت بعض النواب الى فيينا ، بينهم

روبرت بلوم،الذي شارك في الدفاع عن المدينة ، واعدم رميا بالرصاص بعد استردادها من قبل الجيش القيصري .

دفع عمال فيينا عام ١٨٤٨ (وفيما بعد عام ١٩٣٤) ثمن تقدمهم من حيث الشجاعة وبعد النظر على بقية ديموقراطي واشتراكي اوروبا الوسطى . حين استرد الجيش فيينا ، كانت الثورة قد بلغت نهايتها ، فانطلقت قوات القيصر الى المجر واخضعتها ، ثم هزمت ملك سردينيا ، الذي حاول القيام بجولة عسكرية جديدة عام ١٨٤٩ ، فانفصلت ساردينيا نهائيا عن المعركة الثورية .

بدا مطلع عام ١٨٤٩ وكأنه يمهد لتحول غير منتظر سيؤدي الى نهوض ثوري جديد في البلدان الاوروبية الاساسية . فقـــد احرز المجريون في نيسان واذار سلسلة من الانتصارات على القوات النمساوية وطردوها من بلادهم.وشرع الجمهوريون يعملون مستقلين في وسط ايطاليا ، فطردوا البابا من روما ، واعلنوا فيها الجمهورية بزعامة مازيني ، وصار غاريبالدي قائدا عسكريا لقواتها لكن هذه الجمهورية الوليدة جابهت عدوا جديدا ، الى جانب النمسا ونابولي ، لم يكن احد يتوقع قبل اشهر قليلة انحيازه الى جانب الثورة المضادة،ألاوهو فرنسا.لقد تطلع الرئيس الجديد بونابرت الى كسب الكاثوليك الفرنسيين بعمل يقوم به لصالح البابا ، فنزلت قوات فرنسية في ايطاليا من البحر وهاجمت روما ، لكن غاريبالدي طردها من البلاد في نيسان . ان الانجازات العسكرية الرائعة للجمهورية الايطالية تؤكد تهالك وضعف جيش ساردينيا الملكي .

كانت الجمعية الوطنية قد انهت في هذه الاثناء اعمالها في فرنسا . وانتخب في ايار من عام ١٨٤٩ البرلمان العادي الذي نص عليه الدستور

الجديد ، ليتخذ صفة جمعية تشريعية . فقدت الاشكال الجمهورية اهميتها شيئا فشيئا تحت طوفان البونابرتية ، لكن هذه تمسكت بها بصورة موقتة . كانت انتخابات ايار ١٨٤٩ غريبة كل الغرابة ، فالرئيس كان يحظى بثقة الاغلبية الشعبية ، الا ان تطور البونابرتية كان عاصفا الى درجة انه لم يوجد حزب منظم للرئيس ، الذي اضطر للاعتماد موقتا على واحد من الاحزاب القديمة هو الحزب الملكي ولتسميةوزراءه من اعضائه. هكذا دخل الملكيون المعركة الانتخابية بوصفهمأصدقاء للرئيس،واحرزوا الاغلبية في البرلمان.لكنعدداًكبيراًمن الناخبينامتنعواعن اعطاء اصواتهم لاتباع البوربون الفاسدين،وفضلوا اعطاءها لحزب ليدرو رولان ، الذي وجد نفسه منتصرا في عدد من الدوائر الانتخابية . اقنع الزعيم الديموقراطي واصدقاؤه انفسهم ان ايار وحزيران لم يكونا سوى كابوس مزعج ، وان كل شيء قد عاد الان الى وضعه الصحيح ، وان عمال وفلاحي فرنسا رجعوا الى السير تحت الرايات الديموقراطية الثورية. لذا شنوا حملة نشطة ضد الرئيس والحكومة الرجعية ، وهاجموا السلطة بعنف بسبب عملها العسكري ضد الجمهورية الرومانية . كان الضجيج الذي اثاره حزب الجبل كبيرا الى درجة ان كثيرين توقعوا قيام ثورة عمالية جديدة في باريس ، يلغي انتصارا نتائج معركة حزيران ويضع فرنسا مجددا على رأس الثورة الديموقراطية الاوروبية .

حدثت ازمة جديدة في المانيا ، عقب انتصارات المجر ونهوض الموجة الثورية الجديدة في فرنسا ، وبعد نجاحات الجمهورية الرومانية . كانت الجمعية الوطنية الالمانية في فرانكفورت قد فرغت اخيرا من اعداد دستور الرايخ . هذه الجمعية ، والحكومة التابعة لها، كانتا معلقتين في

الهواء ، لان الحكومات الالمانية كانت تعمل مايحلو لها ، رغم الخطب الطنانة التي تلقى في كنيسة باولس في فرانكفورت . والحال ، ان الجيش والبوليس والادارة كانت ماتزال تابعة لحكومات الدول الالمانية المختلفة ، ولم يكن برلمان فرانكفورت يملك اية سلطة واقعية من سلطات الدولة . غير انه اعتبر الممثل الشرعي والقانوني للشعب الالماني ، وتمتع بسلطات معنوية كبيرة ، لا سيما وان اغلبية البرجوازية الليبرالية الالمانية قررت اقامة الوحدة الالمانية تحت قيادة بروسيا . لقد ارادت البرجوازية تأسيس امبراطورية قيصرية المانية برلمانية ، وسعت لاعطاء ملك بروسيا ، فريدريك فيلهلم الرابع ، تاج القيصر الالماني .

توصل الحزب الليبرالي — البرجوازي في الجمعية الوطنية ، المؤمن بالحل البروسي للمسألة القومية ، الى حل وسط مع اليسار الديموقراطي يضمن الاغلبية لخطته الدستورية . هذا الحل الوسط كان بدرجة كبيرة لصالح اليسار الديموقراطي الالماني الجنوبي . لو رأى دستور ١٨٤٩ الحياة ، لكان ملك بروسيا قد نال لقب القيصر اسميا ، وبقيت سلطاته الفعلية قليلة ، ولمارس السلطة العليا برلمان الماني منتخب على مستوى الرايخ وفق حق الاقتراع العام . عندئذ ، كانت السلطة العليا ستؤول حسب نصوص الدستور ، الى البرجوازيين الصغار في جنوب المانيا ، وكان سينشأ وضع غير طبيعي على الاطلاق . استنكر اصحاب النظرة البعيدة من رأسمالية شمال المانيا الحل الوسط ، الذي توصل اليه اصدقاؤهم في برلمان فرانكفورت ، ورفضوا رفضا قاطعا اي دستور يربط مصير رأس مال بروسيا وجيشها بحق الاقتراع العام . اما ملك بروسيا ، فكان من جانبه اقل استعدادا لتلقي تاج القيصر في ظروف كهذه ، ورفض في نيسان العرض القادم من فرانكفورت .

هيج تحطيم الامراء للدستور الالماني المنشود خواطر الجماهير الشعبية الى ابعد حد . راحس العمال ، شأنهم شأن ديموقراطيي جنوب المانيا ،بالخيبة والمرارة ،فقام عمال ساكسن بانتفاضة في في درسدن ، لم يلق الجيش البروسي مشقة في قمعها . كما حدثت اضطرابات في اقسام أخرى من المانيا ، كان اكبرها واهمها احداث بادن . كانت افكار هيكر قد تركت اثارا عميقة في جنود جيش بادن ، فنشأ لديها مزاج ثوري لامثيل له لدى الوحدات العسكرية في بقية انحاء المانيا . تمرد الجنود بين التاسع والثاني عشر من ايار اكثر حاميات بادن اهمية .وعندما فر الامير والضباط الموالون له ، سقطت سلطة الدولة بكاملها وبصورة غير متوقعة في ايدي اللجنة الوطنية للاتحادات الشعبية الديموقراطية ، التي يقودها برنتانو وجوج . انتصرت الثورة ايضاً في امارة راينبفالز المجاورة ، وتوقف كل شيء الآن على نشر الانتفاضة الى خارج حدود بادن ، وعلى اعطاء الحركة طابعا شرعيا ، بان تتبناها الجمعية الوطنية في فرانكفورت : وهو تبن بدا حتميا ، اذ ترك النواب المعتدلون الجمعية في اعقاب فشل مشروع الدستور ، وسيطر اليسار عليها ، علما بانها كانت لاتزال تملك حق التحدث باسم الشعب الالماني .

اخفقت الامال الثورية في اوروبا واحدا بعد اخر.فقدحاول حزب ليدرو رولان تنظيم مسيرة ثورية يوم ١٣ حزيران في شوارع باريس ، الا ان الجنود فرقوها دون عناء ، لتنفجر شعبية حزب الجبل الفرنسي كفقاعة صابون ، ويذهب ليدرو رولان الى المنفي في انجلترا مقتديا بلوي بلان . حطمت هزيمة حزب الجبل فرص الجمهوريين في

المانيا بالنجاح وانهارت الثورة في تموز ، بعد مقاومة باسلة ، تحت وطأة تفوق الثورة المضادة. وأخيراً وضع القيصر الروسي جيشه تحت تصرف ال هابسبورج من اجل قهر الثورة المجرية ، فاحتلت الجيوش النمساوية والروسية المجر في صيف ١٨٤٩ . لقد جمدت قوى البر الاوروبي العظمى ، روسيا والنمسا وبروسيا وفرنسا بونابرت ، تناقضاتها لتتغلب مجتمعة على الثورة .

تحرك الجيش البروسي ، بالاشتراك مع قوات الدول الالمانية الاخرى ، ضد بادن وراينبفالز . ان ثورة بادن ، التي بدأت بزخم كبير ، لم تلبث ان اكتسبت طابعاً مأساويا مضحكا . فقد بدأت عملها باحترام عصمة حدود دولة بادن الصغيرة ، واضاعت ثلاثة اسابيع لاتعوض قبل ان تقرر السماح للقوات الثورية باجتياز «حدود الدولة». في الوقت نفسه ، لم يجد يسار الجمعية الوطنية في نفسه الشجاعة لربط قضيته بمصير انتفاضة بادن . صحيح ان احد قادة اليسار الفرانكفورتي ذهب الى بادن بصفته الشخصية ، لكنه ذهب ليزيد البلبلة المنتشرة هناك بالاصل. وهكذا عندما تقرر اخيرا ان تجتاز قوات بادن حدود هيسن في الشمال يوم ٣٠ ايار ، كانت معنوياتها قد وصلت الى الحضيض . رفض الجنود اجتياز الحدود في البدء، فما كان من قائد الوحدات الثورية ، الملازم البادني السابق سيجل ، الا ان اسر مواطنا من هيسن على الحدود . عندئذ تشجعت القوات الثورية وتقدمت في « اراضي العدو » ، لترتد الى « وطنها البادني » بعد اطلاق الرصاصات الاولى عليها .

كانت القيادة التي تولاها ساسة ديموقراطيون من بادن مثل برنتانو وجوج قد دمرت خلال ثلاثة اسابيع مزاج الجنود الثوريين .

لقد فقد هؤلاء شجاعتهم ، عندما رأوا الحركة لاتتقدم وبادن وحيدة ومعزولة ، وشاهدوا بام اعينهم البلبلة والاضطراب على اشدهما في الحزب الديموقراطي النافذ . بعد تلقي نبأ هزيمة ٣٠ ايار ، اراد برنتانو وروفو الاستسلام فورا ، ودعوة الأمير للعودة ، ومحاكمة سيجل بتهمة « الهجوم على هيسن » . الا ان برنتانو تخلى بعد قليل عن قراره ، واراد مواصلة القتال ، مع ان القوات الثورية لم تكن قادرة على مواجهة الجيش البروسي المتفوق . على كل حال ، فان نجدات قليلة وصلت من راينبفالز ، ضمت وحدة متطوعين بقيادة ويليش ونائبه فريدريك انجلز ، الذي كان قد غادر كولن الى بفالز ، بعد منع الحكومة البروسية للجريدة الراينية الجديدة .

سمع هيكر ، وهو في اميركا ، بانتفاضة بادن ، فركب السفينة وعاد للاشتراك في القتال . لكنه وصل على كل حال متأخرا . افتقرت الديموقراطية في بادن الى قائد شعبي حقا . ومع ان ستروفه ، الذي حررته الثورة ، بدأ معارضة جدية لحكومة برنتانو ، فانه لم يستطع فرض مواقفه ، وبقي هذا الاخير مع جوج على رأس القوات الثورية . انتخبت جمعية تأسيسية لبادن غير أن ستروفه لم يفز في عضويتها ، وان كان قد دخلها فيما بعد كبديل لاحد اعضائها . هذا البرلمان الثوري سقط تماما في ايدي الديموقراطيين المعتدلين . يقول سيجل في مذكراته عن النواب : «لقد كانوا في الواقع نخبة من الرجال المجتهدين من اصحاب النوايا الطيبة ، نخبة من رجال الاعمال الاثرياء والصناعيين والمحامين والادباء والكهنة واساتذة الجامعات وغيرهم من المعلمين ودكاترة الطب وموظفي الدولة والبلديات وسواهم » . لم يلعب العنصر البروليتاري اي دور في الانتفاضة ، اذ لم يوجد انذاك عمال صناعة الا في مانهايم .

هكذا كانت الانتفاضة عملا نموذجياً من اعمال ديموقراطية المدن الصغيرة في جنوب المانيا . والحقيقة ، ان النوادي الشعبية البادنية ماكانت لتقوم باي عمل ، لو لم يتحرك الجنود الثوريون .

فقد من تبقى من اعضاء الجمعية الاحساس بالامان في هذا الوقت ، فذهب النواب اليساريون إلى شتوتجارت ، بدل ان يقصدوا الثوار في بادن . فرق جنود فورتمبرج الجمعية يوم ١٨ حزيران ، بعد ان عينت مجلس وصاية على الرايخ مكون من خمسة اعضاءهم : روفو ، الذي كان قد عاد من بادن الى البرلمان ، وكارل فوجت وهنريش سيمون وشولروبيشر . هؤلاء الخمسة كانوا في الحقيقة الحكومة الديموقراطية الثورية لالمانيا، التي كان تعيينها هو الخاتمة الكريمة للعمل الديموقراطي لثورة ١٨٤٨ — ١٨٤٩ . كتب سيجل ، الديموقراطي المعتدل الذي لم لم يكن يريد السخرية من احد ، مايلي حول هذه الحكومة : « انتقل الاوصياء التعساء الى بادن ، حيث تفرجوا على المناطق الجميلة وعلى القصر القديم في بادن — بادن ، وانتظروا هناك بتوتر شديد خبر لقاء فاجهويزل وراستات ، الى ان حررهم من هذا الوضع المأساوي الهاربون القادمون الى بادن من جيرنسباخ وراستات ، فانتقلوا الى اوفنبورج وفرايبورج ، ومن هناك الى المنفى » . طاردت القوات البروسية ماتبقى من القوات الثورية عبر الحدود السويسرية ، حيث تم نزع سلاحها هناك ، وذهب قادة الحركة في غالبيتهم الى المنفى في انجلترا . اعقبت المهزلة المأساة التي اخذت شكل اعدامات بالرصاص امرت بها المحاكم العسكرية ، واحكام بالسجن لفترات طويلة ضد هؤلاء الوطنيين الطيبي النوايا . بين المحكومين بالسجن كان الكاتب الديموقراطي كلينكل ، الذي نجح في الهرب عام ١٨٥٠ وذهب بدوره الى انجلترا .

ما ان حل صيف ١٨٤٩ ، حتّى كانت الثورة الديموقراطية والليبرالية والقومية قد هزمت في بلدان أوروبا قاطبة . بيد ان الحركة القومية التقطت أنفاسها بعد حين في بعض البلدان الخاضعة للسيطرة الأجنبية . وثبت فيما بعد ان هزيمة البرجوازية الليبرالية الرأسمالية كانت طارئة وحسب ، بينما صفيت الديموقراطية الثورية بالشكل الذي خلقته الثورة الفرنسية . لقد قبر ليدرو رولان ، المتذبذب بين الطبقات دون وعي ، وروفو ، الذي زار خلال الثورة منطقة الغابة السوداء ليستجم ، الحركة الديموقراطية التي كان روبسبيير وسان جوست قد بعثاها إلى الحياة .

• • •

لماذا فشلت الديمقراطية
عام ١٨٤٨ - ١٨٤٩؟

بعد الرابع والعشرين من شباط ١٨٤٨ ، رسمت فنانة بريطانية متحمسة للحرية اسمها جولد سميث لوحة ضخمة للجمهورية الفرنسية ولحق الاقتراع العام . تظهر في خلفية اللوحة طبيعة جادة واحتفائية تنبسط فيها الحقول وتنطلق منها مداخن المعامل ، وتقف في مقدمتها فرنسا وقد اتخذت شكل المرأة الرمزية المعروفة . تمسك إلهة فرنسا هذه بيدها وثيقة حقوق الانسان ، والى جانبها صندوق كبير يمثل حق الاقتراع العام ، يأتي العمال والفلاحون بطوابير طويلة كي يضعوا اوراق الاقتراع فيه ، وقد بدت من ورائه شجرة حرية ضخمة من تلك الاشجار التي اعتاد الناس انذاك على زراعتها ، وهي مزدانة بالاعلام ، بينما يستند ليدر رولان الى جذعها متأملا .

بهذه الروح كتب النداء الذي دعت فيه حكومة ليدرو رولان - لا مارتين الموقتة الشعب الفرنسي الى ممارسة حقه الانتخابي . يقول النداء فيما يقول : « ان قانون الاقتراع الموقت الذي اصدرناه ، هو افضل ماعرفه شعب من شعوب الارض وهو يمارس اعلى حق من حقوق الانسان ، حق سيادته الخاصة . هذا الحق هو ملك كل انسان دون اي استثناء . بعد هذا القانون لن يكون هناك بعد بروليتاريا

في فرنسا . ان كل مواطن فرنسي راشد هو مواطن سياسي ، وكل مواطن ناخب ، وكل ناخب سيد . هذا الحق غير مشروط بالنسبة للجميع ، اذ لايوجد مواطن يستطيع ان يقول لغيره : انت سيد اكثر مني . تأملوا سلطتكم واعدوا انفسكم لممارستها . كونوا في مستوى الاستيلاء على مملكتكم ، ان مملكة الشعب هي الجمهورية » .

تعكس لوحة الفنانة ، كما يعكس النداء الرسمي للحكومة الفرنسية، الاوهام التي كانت تراود انذاك الاتجاهات المتباينة للديموقراطية الفرنسية ، وهي تمارس طقوسا فتشية بكل معنى الكلمة بين يدي الجمهوريةوحق الاقتراع العامبعداناقنعت هذه الاتجاهات نفسها ان ان الشعب قد توصل الى كل ماهو اساسي ، بمجرد طرد الملك ومساواة المواطنين الراشدين في الاقتراع . وادعاء الحكومة الموقتة بأن الاخذ بحق الاقتراع العام قد الغى البروليتاريا في فرنسا ، يمكن الدفاع عنه في احسن الاحوال ، اذا ما فهمنا البروليتاريا بمعناها في في العصر القديم . اذا كان البروليتاري هو المواطن غير المالك والمحروم من حقوقه السياسية ، يصبح من الصعب حقا التوفيق بين وجوده وبين حق الاقتراع العام . اما اذا فكرنا بالبروليتاريا الصناعية الحديثة في معامل باريس او ليون ، او بالعاطلين الذين تضمهم الورش الوطنية ، فان ادعاء لامارتين وليدرو رولان يغدو ادعاءا صبيانيا او دعابة تفتقر الى التذوق .

كانت الثورة الفرنسية الكبرى ترى في الديموقراطية الاجتماعية تحالفا بين العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار (اعتبر هؤلاء مجتمعين الشعب) ضد الارستقراطيين ، سواء كانوا نبلاء بالوراثة ام

نبلاء ماليين . لقد كان من الخطأ تماما الاعتقاد بان الديموقراطية الاجتماعية تتحقق بمجرد الغاء السلطة الملكية القسرية القديمة والاخذ بحق الاقتراع العام ، وان مايصبح ضروريا بعد ذلك هو ترك الالة السياسية الجديدة تعمل من تلقاء ذاتها وحسب . ليست الديموقراطية الاجتماعية معجزة ترى النور في لحظة معينة ، ثم تعمل تلقائيـــا واوتوماتيكيا ، بل هي مهمة سياسية يتطلب انجازها عملا لا يتوقف .
وقد كانت تتطلب بعد الرابع والعشرين من شباط توازنا دقيقا بين مصالح العمال والفلاحين ، لان « الشعب » يمكن ان « يعمل » سياسيا ، حين يفهم المرء أجزاءه المختلفة ويخدم مصالحها ، ليضمن « عملها » المشترك في الوحدة الارقى (الشعب) . اما اذا اكتفى المرء بالحديث إلى الجماهير عن الحرية والمساواة وهو يهز الراية الجمهورية ، فان ذلك لوحده لا يفيد شيئا . وصفنا في الصفحات السابقة كيف اخرجت السياسة الضريبية للحكومة الجمهورية الفلاحين الفرنسيين من الجبهة الشعبية ، وخلقت تعارضا بين الريف والمدينة اسهم اسهاما جوهريا في اندثار الجمهورية الثانية . يعلمنا تاريخ مطلع عام ١٨٤٨ شيئا آخر : إذا كانت وحدة العمال والفلاحين ليست أمراً مسلما به وقائماً بالطبيعة ، بل يجب خلقها في عمل سياسي دؤوب ، فان التفاهم بين عمال المدن ليس كما طبيعيا ومعطى سلفا . ثمة فارق في المصالح والنظرة ينشأ بين العمال داخل المصانع وبين العاطلين عن العمل خارجها .
صحيح ان الحزب الديموقراطي – الاشتراكي اقام بفضل نشاط لوي بلان تماسا جيدا مع العمال في المصانع ، إلا نه تخلى دون مقاومة عن تعبئة العاطلين . ولعله أمر ذو دلالة بالغة ان الديموقراطية الاجتماعية

الرسمية كانت بريئة فعلا من المعركة التي خاضها عمال الورش الوطنية في حزيران ضد الرأسماليين .

ارتكب الحزب الديموقراطي – الاشتراكي غلطة كبيرة في مطلع أيار ، حين بقي في الحكومة الائتلافية مع غالبية الجمعية الوطنية المعادية للاشتراكية وللعمال . منذ ذلك الحين ، عام حزب ليدرو رولان اجتماعيا في الهواء ، اذ فقد تأييد الفلاحين والعاطلين والعمال ، وبقي تعبيرا عن فئات معينة من البرجوازية الصغيرة التي تحسن الصراخ الثوري . ان كارثة الديموقراطية الاجتماعية عام ١٨٤٨ لم تتجسد في هزيمتها خلال معركة، بل في عدم تحذير العمال من النضالات المعزولة والفاشلة . لو حدث القتال ونزلت بالحزب الديموقراطي هزيمة مشرفة خلاله، لكانت الحركة قد بقيت حية على الأقل. غير ان ما حدث في الواقع كان نقيض ذلك ، فالحزب الديموقراطي الاجتماعي كان قد فقد منذ أيار ١٨٤٨ صلته بالصراع الطبقي الفعلي ، وترك الرأسماليين والجنرالات ينقضون على البروليتاريا بالاعتماد على الفلاحين الحائرين والجنود والمرتزقة المجندين من أوساط العاطلين . صحيح ان العمال دافعوا عن أنفسهم ببطولة في معركة حزيران، لكن الحزب الديموقراطي وقف جانبا يشكو الأوقات الصعبة والحظ العاثر ، دون ان تكون له أية صلة بالقتال . بذلك حدثت العزلة الكاملة للديموقراطية التاريخية عن حركة العمال الثوريين . وعندما دعا حزب ليدرو رولان بعد ذلك ، في حزيران ١٨٤٩ ، الجماهير للنضال ضد استبدادية بونابرت ، لم يتحرك عمال باريس .

لا شك ان لشخصية القادة أهميتها في الحركات الشعبية الكبرى . من الصعب ان نتصور روبسبيير أو سان جوست في وضع ليدرو رولان

ولوي بلان . فقد اولى روبسبيير اهتماما كبيراً للفلاحين الفرنسيين ، ووقف في كل مسألة عملية إلى جانب الفلاحين الفقراء ، مفوتا على اعدائه فرصة جره إلى موقف يضر بمصالحهم . وضمن روبسبيير أيضاً بوسائل لا تعرف الرحمة وجود العاطلين في المدن . والحقيقة انه اختلف مع عمال المصانع حول أجور وسعار الحد الأعلى التي أخذ بها . لقد كانت سياسة حزب الجبل قائمة على الدفاع عن المصالح المشتركة للشعب العامل ، وهذا ما أقر به كل عامل واع ومتبصر آنذاك . كما مارس روبسبيير وأصدقاؤه سياسة واقعية في مسألة السلطة ، فسيطروا في البدء على باريس ، ثم انطلقوا منها لتوسيع قاعدتهم . بينما تخلى ليدرورولان ولوي بلان عن مواقع السلطة الأساسية وكأنهم أطفال يتخلون عن ألعابهم . من جهة اخرى ، فان روبسبيير ما كان ليسمح باستدراجه إلى الاشتراك في حكومة جيروندية باسم الجمهورية وحق الاقتراع العام ، لان ذلك من شأنه ان يحدث الاضطراب والشلل في صفوف الثوريين . وأخيراً ، عندما هزم روبسبيير في التاسع من ترميدور أمام الرجعية والقوة الرأسمالية المتفوقة ، فانه سقط سوية مع الديموقراطية والبروليتاريا . ولقد أبقت أعماله تقاليد الديموقراطية الثورية حية في أوروبا حتى عام ١٨٤٨ ، واثرت تأثيراً حاسما على العمال الفرنسيين حتى عام ١٨٧١ . وحين سقط ليدرو رولان ، فان أحداً لم يتبعه إلى المنفى سوى التفاهة .

من السهل تحميل قادة الديموقراطية الاشتراكية الفرنسية عب ء انهيار عام ١٨٤٨ ، وانتقاد النزعة الخطابية العاطفية لرجل مثل ليدرورولان ، لكن البحث التاريخي لا يستطيع الاكتفاء بذلك ، لاسيما وان الانحدار الفرنسي قد تزامن مع تطور مشابه في بقية البلدان الأوروبية . ان كل حركة شعبية يجب ان تتحمل المسؤلية عن القيادات التي تضعها

على رأسها ، ولئن بقي ليدرو رولان وأصدقاؤه على رأس الحزب الديموقراطي — الاشتراكي ، فلأنهم جسدوا ، رغم عيوبهم ، إيديولوجيته . والديموقراطية الاجتماعية الأوروبية لم تندحر عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩ بسبب عيوب قادتها فقط ، بل هزمت بسبب عيوبها الداخلية نفسها .

عرفت فرنسا البروليتاريا المدينية زمن الثورة الفرنسية الكبرى ، وكان الفلاحون يفتقرون من جهتهم إلى الأرض غام ١٧٨٩ . من هنا كانت مهمة الديموقراطية هي توحيد نضال الفلاحين ضد الاقطاعيين مع نضال فقراء المدن ضد الرأسماليين . هذه المهمة كانت عام ١٧٨٩ أكثر سهولة منها عام ١٨٤٨ ، حيث تعاظمت أهمية البروليتاريا الصناعية تعاظما جعل أية قضية سياسية ذات شأن تتأزم بفعل تناقض البروليتاريا والرأسماليين . والحال ، ان مجرى الثورة الفرنسية عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩ يظهر ذلك في كل تفصيل من تفاصيله . إلى ذلك ، كان الفلاحون الفرنسيون أحرارا بعد القضاء على الملاك العقاريين في الثورة الأولى . ولئن كانت قد وجدت عام ١٨٤٨ أقلية من الملاك المستقلين بين سكان الأرياف ، فان غالبية الريفيين كانت ملاكا صغارا وعمالا زراعيين ، مع تركز للقوة في القرية بين أيدي الفلاح المالك المتوسط . وأخيراً ، فقد امتلك الفلاح المالك ، كما امتلك العامل المديني عام ١٨٤٨ ، وعياً طبقيا مغايرا لوعيه عام ١٧٨٩ . هذه المتغيرات جعلت من الضروري أن يظهر الحزب الديموقراطي مهارة تاكتيكية خاصة ، كي يوحد حركة العمال والفلاحين . أما القفز من فوق الفلاح المالك للوصول إلى الملاك الصغار والعمال الزراعيين ، فكان يتطلب بدوره تاكتيكا واقعيا وصعب

التنفيذ . لقـــد زادت صعوبة المهام الديموقراطية الاجتماعية في نصف القرن الذي تلا روبسبير ، وتدنت في الوقت نفسه الكفاءة الفكرية للديموقراطية ، الذين حاولوا التغلب على المشاكل . لم تفهم الديموقراطية الاجتماعية في المرحلة الروبسبييرية فهما حقيقيا المشاكل الاقتصادية لعصرها ، ولم يتحسن هذا الفهم في مجرى نصف القرن اللاحق ، إذا لم نقل ان توسيع برنامج الديموقراطية الاشتراكية من خلال تعاونيات لوي بلان البرجوازية الصغيرة قد شوش العقول والمصالح،بدل ان ينيرها . ومع ان ممارسات بلان كوزير كانت عام ١٨٤٨ أفضل من نظريته التعاونية ، فان سياسته الاجتماعية كانت مبنية إلى حد ما في الهواء ، لا يربطها رابط بموازين القوى الواقعية والفعلية . بقدر ما عجز قادة الديموقراطية الاجتماعية عن استيعاب الوقائع ، تزايد التصاقهم بالجمل والأوهام الموروثة . ان الثرثرة الجوفاء حول الجمهورية وحق الاقتراع العام ، التي انتشرت في فرنسا ١٨٤٨ ، كانت مستحيلة الحدوث أيام روبسبيير .

بدأت الديموقراطية الاجتماعية في ألمانيا من حيث انتهت في فرنسا ، أي من البرجوازية الصغيرة المتظاهرة بالراديكالية . كانت القوى الاجتماعية الأساسية الألمانية المتركزة في الشمال ، أي في بروسيا قبل كل شيء،هي : الملاك العقاريون الكبار ورأس المال الصناعي والمصرفي من جهة ، والبروليتاريا المدينية والريفية من جهة أخرى . لاسباب خارجية ، لم تتوطد الديموقراطية كحركة سياسية في الشمال بتناقضاته الطبقية المتبلورة ، بل في الجنوب بطابعه البرجوازي الصغير المريح . وقد طرحت خلال الثورة مهام على ديموقراطية جنوب ألمانيا لم تكن قادرة على حلها ، فأصابها الانهيار التام . ولئن أدت أزمة

الديموقراطية في ١٨٤٨ / ١٨٤٩ إلى انفصال العمال عن القيادة السياسية البرجوازية الصغيرة في فرنسا ، فان الديموقراطية البرجوازية لم تصل في ألمانيا إلى العمال في أي وقت.وما كانت مسألة الديموقراطيةالاجتماعية والعمال لتصبح راهنة في ألمانيا ،دون تحقيق دستور الرايخ الصادر عام ١٨٤٨ ، أو انتصار انتفاضة بادن على مستوى الرايخ باسره .

دمر التحالف الطبقي بين العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار ، الذي يمثل بالأصل جوهر الديموقراطية القديمة ، خلال مجرى ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ في كل من فرنسا وألمانيا ، وأدت الهزيمة السياسية للديموقراطيةفيهذين البلدين إلى الافلاس المعنوي لقادتها.اما في ايطاليا فقد اختلف التطورعن ذلك،حيث رفعت الثورة السمعة الشخصيةلمازيني إلى درجة كبيرة . ان التاريخ الظافر للجمهورية الرومانية تميز تميزا واضحا عن العجز المزري لليبرالية ولمملكة ساردينيا المتحالفة معها . بقدر ما كان مازيني حاسما في وضع الجمهورية في مواجهة الفئات العايا والملكية ، فانه كان عاجزا في معالجة القضايا الاقتصادية لايطاليا . كانت البروليتاريا الصناعية لاتزال في بداياتها ، أما المسألة الاجتماعية التي جابهت البلاد آنذاك ، فكانت قضية الجماهير الريفية ، جماهير الملاك الصغار والمتوسطين في جنوب البلاد ، الذين كان الملاك العقاريون يضطهدونهم بأساليب القرون الوسطى . انتقد بعض القادة الجمهوريين امتناع مازيني عنأخذ موقف واضح من المسألة الزراعية ، بسبب حرصه على الملكية الخاصة . لكن السلطة الشخصية لمازيني كانت كبيرة إلى درجة حالت دون تعاظم هذه المعارضة . على كل حال ، فان المسألة الايطالية كانت بعد هزيمة ١٨٤٩ مسألة تحرر قومي قبل أي

شيء ، تتراجع أمامها القضايا الاجتماعية المتنازع عليها في السياسة العملية . وهذا ما كانه أيضا وضع المجر وبولونيا .

لم يكن مصير الاتجاه الثاني من الديموقراطية الأوروبية ، الذي اسمى نفسه الديموقراطية المعتدلة أو الشريفة أو المنظمة ، ونسميه الديموقراطية الليبرالية ، أحسن حظا في الثورة . ان الناطقين باسم هذا الاتجاه كانوا ممثلين مستنيرين وواسعي الآفاق للبرجوازية الليبرالية ، ممن اعتبروا أية علاقة مع التقاليد الاقطاعية والملكية ضارة أشد الضرر . آمن هؤلاء الرجال بامكانية ضمان سيطرة الفئات المتعلمة والمالكة في الجمهورية المؤسسة على حق الاقتراع العام ، ان هم واجهوا الجماهير بعقلانية وتفهم .ووصل هذا الاتجاه ، الذي جسده لامارتين وأصدقاؤه المقربون ، بعد ٢٤ شباط إلى السلطة في فرنسا ، ليظهر بعد حين عجزه أمام التناقضات الطبقية . كانت غالبية الرأسماليين والفئات المالكة تخشى العمال الاشتراكيين ، فتخلت عن سياسة التفاهم والحلول الوسط ، وأخذت بسياسة تقوم على الإرهاب والدم حيال الكتلة غير المالكة ، ولعله من الأمور ذات الدلالة البالغة ان القسم الأكبر من حزب الناسيونال تخلى في اللحظة الحاسمة عن الشعارات السلمية للديموقراطية المنظمة وانضم إلى كافينياك .

تنصب العبرة الأخرى لحركة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ على حق الاقتراع العام . إذا كانت الديموقراطية الليبرالية الانسانوية قد انقلبت إلى نقيضها ، أي إلى عنف أبيض وسيطرة للسيف ، فان حق الاقتراع العام استمر على قيد الحياة بعد هذا التحول. من خلال تضليل بارع لجماهير جاهلة ، واستغلال ذكي للامزجة الشعبية الطارئة ، استطاع الاتجاه الرأسمالي

الكبير أو العسكري تأمين الأغلبية، والابقاء على حق الاقتراع العام في وقت واحد، لان الطبقة السائدة تمتلك الجيش والشرطة والقضاء، وتستطيع ادعاء « الديموقراطية » في الحملات الانتخابية . أما المعارضة المكافحة من أجل العمال وغير المالكين عموما ، ومن أجل حرية الجماهير الشعبية ، فان نظاما كهذا يضطهدها دون رحمة ويخرسها . ان الثورة المضادة الارهابية تستطيع التأقلم مع حق الاقتراع العام ، ان هي قمعت المعارضة، وضمنت نتائج الانتخابات بفضل السلطات الادارية ، وخاصة في الريف والمدن الصغرى . هكذا أبقى الدستور ، الذي صدر في ظل الارهاب العسكري لكافينياك ، على حق الاقتراع العام . كما لعب نابليون بونابرت منذ البداية ورقة حق الاقتراع العام بوصفها ورقة شخصية رابحة . أعطت ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ درسا للديموقراطيين والاشتراكيين الفعليين ، وهو ان الحكومة الذاتية للشعب ترتبط بحق الاقتراع العام ، إلا انه يمكن أن يوجد حق مشوه للاقتراع العام يتوافق مع الاضطهاد الأكثر وحشية للجماهير الشعبية .

* * *

النضالات في المهجر
١٨٤٩ — ١٨٥٩

غدا تدمير الديموقراطية الاجتماعية التاريخية في اوروبا واقعا موضوعيا ثابتا منذ ١٨٤٩ . بيد انه كان من الضروري انقضاء فترة معينة قبل ان يدرك الساسة وتعي المنظمات هذه الحقيقة ويقوموها..وقد صعبّ سيرورة الادراك داخل الحركة السياسية في القارة الاوروبية القمع البوليسي الذي حال بين ١٨٤٨ و ١٨٥٩ دون مناقشة ماجرى . لهذا السبب حدثت السجالات الاساسية في المهجر ، وخاصة في الولايات المتحدة وانجلترا . حملت نزاعات المهاجرين في لندن طابعا شخصيا على الاغلب في تلك السنوات ، ومع ذلك فان لها اهمية تاريخية كبرى ، فقــد رسمت آنذاك خطوط التطور السياسي — الحزبي ، التي حددت الى حد ما التاريخ الاوروبي حتى وقتنا الحاضر .

كان تركيب الجالية الاوروبية—القاري في انجلترا واميركا محكوما بالمصادفة . فقد هاجر جميع اولئك الذين تورطوا داخل بلدانهم في نزاعات مع الشرطة ، وهم في بولونيا والمجر وايطاليا وطنيون من سائر الطبقات، بمن في ذلك ارستقراطيون كبار من اسر قديمة جدا . أما في فرنسا فكانوا اخصوماً برجوازيين مناوئين للبونابرتية بصورة خاصة، وفي المانيا رجالا برزوا خلال الانتفاضات المختلفة أو في الفترة الاخيرة

من حياة البرلمان الفرانكفورتي . اتصل الاصدقاء الفرنسيون لليدرو رولان والهاربون الالمان الملتفون حول روجه وكلينكل بالمهاجرين المجريين والايطاليين ، لان سمعة الديموقراطيين البرجوازيين الفرنسيين والالمان لم تكن حسنة خلال الثورة ، في حين وجد اعتراف عام بشخصية مازيني ، وصعد كوسوت الى مستوى شخصية دولية كبيرة بفضل الانجازات العسكرية والسياسية للمجريين عام ١٨٤٩ .

توحدت المجموعات المختلفة للمهاجرين في لندن في لجنة مركزية اوروبية ترأسها بصورة مشتركة مازيني وكوسوت وليدرو رولان وروجه . واقامت اللجنة ارتباطا مع المهاجرين البولونيين محاولة مواصلة عمل اللدولية الثورية لعام ١٨٤٨ ، وكأن شيئاً لم يحدث في الفترة المنصرمة ، او كأن بالامكان الانطلاق عام ١٨٥١ من القضايا التي توقفت عند عام ١٨٤٧ ، مع ان الديموقراطية الدولية كانت عام ١٨٤٧ قوة جبارة وتحولت عام ١٨٥١ الى مسرحية هزلية وحسب . كان المرء يستطيع عام ١٨٤٧ انتظار ثورة في فرنسا تصل بالحزب الديموقراطي — الاجتماعي الى السلطة ، وتجعل الثورة البرجوازية حتمية في المانيا ، والثورات القومية قدرا لا يرد في ايطاليا وبولونيا . . . الخ . والحال ، لقد استمرت الحركات القومية في ايطاليا والمجر وبولونيا حتى بعد فشل ١٨٤٩ ، كما ان البرجوازية الليبرالية الالمانية لم تكن قد ابيدت ، وكان من المنتظر ان يتجدد كفاحها في اقرب فرصة ضد البيروقراطية الاقطاعية. كما وجد ايضا ائتلاف كبير للبرجوازية في فرنسا، يرفض البونابرتية ويعمل لاحلال شكل ما من اشكال التنظيم الليبرالي للدولة في مكانها .

لم تكمن المسرحية الهزلية اذا في الاعتقاد باستمرار النضال القومي في ايطاليا والمجر وبولونيا ، وبمواصلة النضال الليبرالي في المانيا ، بل في الظن بامكانية وجود حركة ديموقراطية اوروبية قائمة بذاتها بين الحركة الليبرالية والقومية الموجودة،وبين حركة الطبقة العاملة . ان الفارق بين ساسة المعارضة البرجوازية الذين بقوا في المانيا وفرنسا، واولئك الذين ذهبوا الى المهاجر كان فارق مصادفة املته الملاحقات البوليسية، ولم تكن توجد في الواقع طبقة اجتماعية او حركة سياسية فعلية توالي في فرنسا والمانيا ليدرو رولانوكلينكل بصورةخاصة.الا ان المجموعات العاملةمعهماهذين حاولت البقاء على قيدالحياة في المهجر ،مدعية تمثيلها للديموقراطيةجذرية ،تتناقض مع الليبرالية المتهالكة ومع المجموعات البرجوازية الاخرى . وبما ان هذه المجموعات لم تكن تمثل شيئا على الصعيد الدولي ، فقد التصق قادتها بكوسوت ومازيني .

هذا الوضع كان مؤشرا على حدوث انقلاب خطير بالقياس مع اوضاع ١٨٤٧.فقداستلمت احزاب البروليتاريا الفرنسية والانجليزية زمام القيادة طيلة الفترة التي كان فيها للديموقراطية الاجتماعية الاوروبية اتجاه قوي وفعلي . اما الان ، فقد آلت القيادة الى البلدان المتأخرة اجتماعيا ، التي لاتوجد فيها بروليتاريا ، ويكافح نبلاؤها من اجل الاستقلال القومي . لاشك ان كوسوت كان ، كقائد قومي للنبلاء والبرجوازيين المجريين ، شخصية هامة ، لكن الجماهير العاملة في وسط وغرب اوروبا ماكانت لتقبل ان يحدد هو او مازيني أواي جنرال بولوني وطني وتيرة تطورها.لاسيماوان القيادة المجرية- البولونية لما سمي بالديموقراطية الاوروبية كانت تعني افلاس الاحزاب

الفرنسية – الالمانية ، والغاء اية قضية اجتماعية جدية ، وانزال الحركة الى مستوى اكثر البلدان تأخرا على الصعيد الاقتصادي .

كان من الصعب قيام تعاون بين هذه الديموقراطية الاوروبية القاريةوالحركة العمالية البريطانية. كانالحزبالشارتي قدتراجعفي انجلترا منذ ١٨٤٨ ، وان بقي قويا مع ذلك ، واعتبر الممثل السياسي للبروليتاريا البريطانية في الخمسينات . اما العمال الانجليز ، الذين كانوا يتعاطفون مع بولونيا وايطاليا وسائر قوى الحرية في البر الاوروبي ، فانه لم يكن بوسعهم قبولشعارات جماعة دولية تتجاهلتجاهلاتاماًتناقض العمال مع الرأسماليين ، أو تتجاهل هذا التناقض في شعاراتها . فشلت ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ بالدرجة الاولى بسبب تناقض البرجوازية وحركة العمال . هذا ما اظهره المجرى الكامل للتطورات الفرنسية منذ ٢٤ شباط وحتى انتصار بونابرت . كما ان الفئات النافذة من البرجوازية في المانيا خشيت اية اجراءات جذرية ضد الملكية والاقطاعية ، لرغبتها في البقاء على ارض الشرعية وفي سد الطريق امام الجماهير « الفوضوية » و « الشيوعية » . حتى في ايطاليا ذاتها ، تحطمت الثورة القومية بسبب تناقض الفئة الملكية – البرجوازية الليبرالية مع الجماهير الشعبية العريضة . وهاهي الدولية الاشتراكية تريد ان تحقق الانتصار في عام ١٨٥١ ، رغم انها اكثر تخلفا وترددا في سائر القضايا الاجتماعية من ديموقراطية ١٨٤٧ .

اتخذ ماركس وانجلز منذ ١٨٥٠ موقفا جديدا حيال المعنى الموضوعي المتغير تمام التغير للديموقراطية الاوروبية الرسمية . كان ماركس قد ساند حزب ليدرو رولان ولوي بلان ، ليس بسبب ثقته

بقادته ، بل لان ملايين العمال والفلاحين الثوريين كانوا يسيرون تحت رايته . وتمسك مع انجلز بالديموقراطية الاوروبية الرسمية ، مادام ثمة بصيص امل في قدرتها على تحريك الجماهير . ومع ان ماركس ادرك على الفور المعنى العميق لمعركة حزيران الباريسية عام ١٨٤٨ ، فانه علق بعض الامل على الصعود الظاهري لحزب الجبل الفرنسي عام ١٨٤٩ . في مطلع حزيران ١٨٤٩ ، كان انجلز مع الديموقراطيين الثائرين في البفالز ، بينما عمل ماركس في باريس كرجل اتصال بين الديموقراطيين الالمان المقاتلين في بادن وبفالز وبين حزب الجبل الفرنسي . وكان الرجلان يشيدان في الوقت نفسه ببطولات الجيش المجري .

اتضح منذ ١٨٥٠ ان القادة الديموقراطيين الرسميين ، الذين يؤسسون لجانهم ويصدرون نداءاتهم في المهجر ، لاتربطهم رابطة بالعمال أو بالبرجوازيين الفرنسيين والالمان، وانهم لم يكونوا سوى بقايا عصر مضى . لذا افترق ماركس وانجلز عن الديموقراطية الاوروبية الرسمية افتراقا جذريا ، وحذرا العمال من شعارات ليدرو رولان وكوسوت وروجه . . . الخ ان ليدرو رولان كشخص لم يكن عام ١٨٥١ احسن او اسوأ منه عام ١٨٤٧ ، لكنه كان عام ١٨٤٧ يمثل حركة شعبية مندفعة الى الامام ، في حين لم يمثل عام ١٨٥١ سوى نفسه .

لم يعن التحول التاكتيكي لماركس وانجلز تخلياً عن الافكار الاساسية للثورة الديموقراطية . بالعكس ، فقد بقيا طيلة حياتهما ديموقراطيين من طراز ١٨٤٨ بأحسن مافي الكلمة من معنى .

ولم يحدث ان نصحا العمال ولو مرة واحدة بالانفصال عـــن بقية فئات الشعب العاملة باتّباع سياسة مهنية قصيرة النظر ، بل خصصا بالاحرى قسما كبيرا من عملهما بعد ١٨٤٨ لدراسة المسألة الزراعية في سائر البلدان . وقد طالب ماركس وانجلز من العمال ان يدعموا دون تحفظ نضال البرجوازية ضد الاقطاعية ، ليمكن للحركة ان تتجاوز بعد النصر المشترك حواجز البرجوازية الليبرالية .

رأى ماركس وانجلز ان على البروليتاريا « تأسيس نفسها كأمة » على رأس الشعب العامل ، ليمكنها اجراء الانتقال من الاقتصاد الخاص الرأسمالي الى الاقتصاد العام الاشتراكي . اما الولاء للديموقراطية وللثورة الديموقراطية ، فلم يعن عندهما الموافقة على اعمال تقوم بها زمرة من القادة العاجزين والمعادين موضوعيا للثورة . علق ماركس وانجلز امالهما بعد ١٨٥٠ على تأسيس احزاب جديدة في البلدان الاساسية خلال الموجة الثورية القادمة ، تكمل العمل الذي تصدت له ثورة ١٨٤٨ ،وسعيا لأن يكون للحركات المقبلة طابعاً اكثر وضوحا ، ولأن تستند الى البروليتاريا الواعية طبقيا، على ان لايثقل كاهلها رجال وافكار من طراز الرجال والافكار ، التي ثبت عجزها خلال ١٨٤٨ / ١٨٤٩ .

تم الانفصال بين بقايا الديموقراطية البرجوازية القديمة وبين الحركة العمالية منذ ١٨٤٩، وشمل كل الامكنة والبلدان . وظهر في البداية وكأن قيادة الحركة العمالية الاوروبية لن تكون لماركس وانجلز ، بل لاشخاص واتجاهات اخرى . وللحقيقة ، فان عصبة الشيوعيين التي

كانا يقودانها ، فقدت بعد هزيمة الثورة معظم انصارها في المانيا ، وشلّت الشرطة حركة العدد القليل الذي بقي منتميا اليها . في هذه الفترة ، غدت المنظمة الاكثر اهمية بين المنظمات الشيوعية هي اتحاد العمال الشيوعيين الالمان في لندن ، الذي بدأ عام ١٨٥٠ معارضة شديدة ضد ماركس وانجلز . لم يوفق القائدان الشيوعيان الكبيران دوما في القيادة الفعلية للاتحادات العمالية ، فقد كانا يطرحان على البروليتاريا مهمات ذات طابع سياسي بعيد المدى ، جعلت العمال البسطاء لا يستجيبون لهما الا بصعوبة . كان على البروليتاريا ، حسب نظرية ماركس وانجلز ، ان تضع نفسها على رأس الثورة الديموقراطية ، وان تعقد تحالفات مع الطبقات الاخرى تمليها الحاجة ، وترفض الالتزام غير المشروط بالمتطلبات القومية والدولية للحركة ، على أن يبنى المجتمع الجديد بعد انتصار الثورة الديموقراطية . كان العامل البسيط يفهم فقط الحاجات المباشرة التي تجابهه في الحياة اليومية ، اما المهام المعقدة اشد التعقيد للثورة الدولية فلم يكن وعي العمال ، بما هو وعي عمال ، في مستواها .

رأى ماركس وانجلز ان على البروليتاريا القيام بتأهيل ذاتي طويل الامد ، قبل ان تستطيع التصدي بنفسها لحل المهام التي يطرحها عليها التاريخ العالمي . خلال هذه الفترة يجب على العمال السير وراء القادة المؤهلين لتبيان الطريق الصحيح ، بسبب امتلاكهم لمنجزات العلم البرجوازي. هكذا صار ماركس وانجلز يتخذان القرارات منفردين، ويحددان مايجب على البروليتاريا القيام به في هذا الوضع او ذاك . وكانا يضيقان ذرعا بأي اعتراض يبديه العمال،فلم يفهم العمال الالمان في لندن ، وقد سحقتهم معنويا معايشتهم لثورة فاشلة واحبطتهم الهجرة

المفعمة بالقلق ، قيادة ماركس وانجلز ولم يحتملوها . اما السبب الظاهري للصراع ، فقد كان اختلاف وجهات النظر عام ١٨٥٠ حول الثورة القادمة . ادرك ماركس وانجلز الوطأة الكاملة للهزيمة التي حلت بالدولية الديموقراطية ، واعتقد بعدم جواز استمرار النضال بالطريقة القديمة ،وكأن شيئالم يحدث.ولم يؤمن العمال ،وقد فقدوا الصبر ،انالثورة قد انتهت . وفي النهاية انفصل القسم الاكبر منهم في لندن عن ماركس وانجلز .

عندما سافر انجلز الى انجلترا بعد هزيمة الانتفاضة في بادن ، احضر معه قائده العسكري السابق ويليش ، الذي انتسب الى عصبة الشيوعيين . كان ويليش جنديا مجدا دون خبرة سياسية ، فلم يلبث ان اختلف مع ماركس وانجلز وانحاز الى صف الاعضاء البسطاء في نزاع ١٨٥٠ ، ثم صار الى جانب شابر ، الكادر القديم للعصبة ، قائدا للعمال الالمان الذين انفصلوا عن ماركس . هذه الواقعة الكبرى كان لها اهمية عظيمة ، لان التيارات في المهجر كانت صورة صادقة عن الاتجاهات والميول الموجودة في الوطن ، التي كتم الضغط البوليسي انفاسها .

تفاهم ويليش وشابر مع القسم البروليتاري من المهاجرين الفرنسيين في انجلترا . كان العمال الاشتراكيون الفرنسيون قد قطعوا علاقاتهم مع ليدرو رولان واصدقائه ، بينما كان بلانكي السجين يتمتع بنفوذ شخصي كبير لدى عمال فرنسا ، الذين ادركوا متأخرين انه كان عام ١٨٤٨ الشخص الوحيد الذي ناضل منذ البداية ضد الاوهام السائدة ، وحذر العمال منها . صحيح انه لم توجد في فرنسا او المهجر منظمة حقيقية حية للبلانكيين ، الا ان اسم بلانكي كان مؤثرا ، واعتبر رمزا

للبروليتاريا الفرنسية المناضلة . هكذا أسمى المهاجرون الاشتراكيون الفرنسيون انفسهم بلانكيين ،ليتميزوا عن الديموقراطية البرجوازية . أما لوي بلان ، فقد انتهى كسياسي ، رغم أن رصيده الشخصي كان كبيرا في الوسط العمالي . حين تفاهم المهاجرون الاشتراكيون الفرنسيون مع الاتجاه الالماني لويليش ، تبعهم بلان وقبل عضوا في الجماعة .

اراد الشارتيون الانجليز الابقاء على الروابط مع عمال البر الاوروبي الناشطين سياسيا إنهم لم يهتموا كثيرا بالاشخاص، بل بالجانب الذي يقف معه العمال الفرنسيون والالمان،وقدأبدوا استعدادهم لاقامة علاقة رسمية مع مجموعة ويليش — شابر واصدقائها الفرنسيين ، ثم انضم الجناح الراديكالي من المهاجرين البولونيين وبعض الديموقراطيين المجريين الى الجماعة . في تشرين الثاني من عام ١٨٥٠ أصدر « الديموقراطيون الاجتماعيون المتحدون لالمانيا وفرنسا » ، بالاشتراك مع ديموقراطي بولونيا والمجر ، نداء مشتركا الى ديموقراطيي سائر الشعوب نصحوا فيه بمواصلة النضال الثوري ، وحددوا هدفا لهم هو الجمهورية العالمية الديموقراطية والاجتماعية .

قامت عام ١٨٥٠ / ١٨٥١ في لندن دوليتان ديموقراطيتان متنافستان، احداهما ذات طابع برجوازي اساسا،والاخرى لها طابع بروليتاري غالب.وقدوقفت الى جانب الديموقراطية الاولى الاسماء الكبرى للماضي السياسي ، بينما وقفت الى جانب الثانية المصلحة الطبقية لعمال وسط وغرب اوروبا ولفلاحي الشرق الفقراء . وكان اعتراف الشارتية بالدولية الاجتماعية هو انتصارها المعنوي الكبير ، إذ اتاح لها ان تبدو كاستمرار للتقليد العظيم « للديموقراطيين المتآخين »

من عام ١٨٤٧ . ساء الوضع الشخصي لماركس وانجلز الى ابعد حد ، فقد استبعدا من الدوليتين ومن سائر الحركات الديموقراطية أو الاجتماعية الفعلية . في ٢٤ شباط نظم في لندن اجتماع دولي كبير بمناسبة الذكرى السنوية الاولى لثورة ١٨٤٨ الفرنسية ترأسه ويليش ، وخطب فيه لوي بلان ، وحضره قادة شارتيون نافذون،ومهاجرون مجريون وبولونيون ، وعندما انضم الى الاجتماع صديقان لماركس ، طردهما الجمهور الغاضب بوصفهما عميلين للشرطة السرية .

كان هذا الوضع هو الدرك السياسي الأسفل في حياة ماركس وانجلز ،وفي علاقاتهما بالعمال.احس ماركس انذاك بمرارة شديدة بعثتها في نفسه السهولة التي ازاحه بها الملازم البروسي السابق عن قيادة الحركة العمالية الدولية . لكنه بقي ثابتا مع انجلز في موقفهما من القضايا المطروحة ، ولم يقدما اي تنازل سواء في النظرية أم في علاقاتهما الشخصية. في تلك الفترة الصعبة ، عاش انجلز كرجل اعمال في مانشيستر ، وماركس ككاتب في لندن ، مواصلا نشاطه العلمي والكتابي ، وواثقا ان المستقبل له ، وأن الدوليتين الديموقراطيتين ليستا سوى ظاهرتين مؤقتتين بلا اهمية جدية .

اتضح بعد حين ان الدولية البرجوازية — الليبرالية لن يكون لها مستقبل ، ما لم تسع الى تمثيل حركات تختلف عن الحركات القومية والليبرالية في البلدان المختلفة . ولم تستطع الدولية الديموقراطية الاجتماعية بقيادة ويليش واصدقائه الصمود في الظروف السائدة ، فقد كانت تعيش على اوهام قسم من المهاجرين الفرنسيين والالمان حول امكانية مواصلة الثورة من حيث توقفت النضالات المسلحة عام ١٨٤٩ . عرف

ماركس انه لاتوجد بين العمال الفرنسيين والالمان اية حركة ثورية حقيقية ، فاذا ما اتضح بعد حين ان الثورة لن تحدث ، فان منظمة ويليش واصدقائه الفرنسيين ستنحل من تلقاء ذاتها ، خاصة وان ويليش ومساعديه يفتقرون لاية معارف علمية وسياسية تؤهلهم لقيادة العمال نحو تجاوز فترة طويلة من الانحطاط . هكذا استطاع ماركس وانجلز الانتظار ، الى ان تصل الدوليتان الى نهايتهما المحتومة .

لم تحدث خلال العقد اللاحق أية ثورة جديدة في اوروبا،وانما قويت من جديد المعارضة الليبرالية البرجوازية الشرعية في المانيا وفرنسا ، ورجع قسم من المهاجرين الى اوطانهم مستفيدين من العفو ، وتحول بقايا المهاجرين البرجوازيين الليبراليين الالمان والفرنسيين ،الذين ارادوا الابقاء على نشاطهم السياسي ،الى مجرد تابع بليد للمعارضة الليبرالية في الوطن : فانحاز روجه الى بروسيا ، منذ بدا وكأن حكومتها تمر في تحـــول ليبرالي ، وانضم كلينكل والمهاجرين الالمان الــذين شاركوه اتجاهه الى المجموعة اللندنية المحلية للنادي القومي الالماني ، الذي بدأ بداية هامة عام ١٨٤٩ ، وانتهى بخلافات وشجارات تافهة في الستينات. في الوقت نفسه ،فقد سائر الناس اهتمامهم بليدرو رولان،الذي كان مجرد صدى اجنبي للمعارضة الجمهورية — البرجوازية الشرعية في فرنسا .

انحطت الحركات القومية ، التي كانت قد لعبت دوراً شديد الأهمية عام ١٨٤٨ في الدولة الثورية ، إلى مجرد تابع للبونابرتية . راودت بونابرت ، الذي صار منذ ١٨٥٢ القيصر نابليون الثالث ، فكرة إعادة النظر في معاهدات ١٨١٥ ، فتظاهر بتأييد سائر الأمم

المضطهدة والمعذبة. عندئذ أقام الحزب المجري القومي بقيادة كوسوث ، والقسم الارستقراطي من المهاجرين البولونيين ، والحكومة الملكية — الليبرالية للوطنيين الايطاليين ، صلات مع بونابرت ، أملين أن يحقق رغباتهم وطموحاتهم . لكن مازيني بقي وفيا لمبادئه ، رافضاً أي تعاون مع البونابرتية الفاسدة ، التي لايمكن إلا أن تدمر حركة التحرر الايطالية .

لم يكن مصير الدولية الديموقراطية — الاجتماعية بزعامة ويليش أفضل حالا في الخمسينات . حين عجزت الحركة عن التقدم وعن احراز أي نجاح سياسي ، شهد نادي العمال الشيوعيين بلندن خلافات حادة أعقبها بعد فترة تفكك عام . تقارب ويليش في أعقاب ذلك مع الديموقراطيين البرجوازيين من اتجاه روجه — كلينكل ، قبل أن يهاجر إلى أميركا . بينما عاد شابر وبقية العمال الألمان المهتمين سياسياً إلى ماركس. وفي الوقت نفسه، فقدت منظمة الاشتراكيين المهاجرين من فرنسا أهميتها تماماً . هكذا انفرط عقد الدولية العمالية المعادية للماركسية ، رغم الضجيج الذي أثارته عامي ١٨٥٠ و١٨٥١ .

كان ماركس يعمل بلا كلال خلال فترة انحلال سائر المجموعات المهاجرة للديموقراطيين الأوربيين ، واختفاء قادتها في الظل . لقد جذب عمله العلمي الفريد ، وكأنه مغنطيس لايقاوم ، الممثلين الفكريين للحركة العمالية ، فاستأنف قادة العمال الانجليز اتصالاتهم معه ومع أنجلز ، كما اعتبرت القلة الألمانية، التي فكرت بالسياسة الطبقية للعمال حوالي عام ١٨٦٠، ماركس معلماً لها. انتهى الصراع داخل المهجر الأوربي عام ١٨٦٠ على وجه التقريب ، ولم تبق منه سوى الدسائس الشخصية التافهة فقط . لقد زالت الحركة الديموقراطية التاريخية من الوجود . ماتبقى كان الليبرالية — البرجوازية بأشكالها القومية المختلفة من جهة ، وماركس والحركة العمالية من جهة أخرى .

بدايات الديمقراطية الاجتماعية

بدأ منذ ١٨٥٩ التغلب على جمود الحركات السياسية والاجتماعية ، الذي ترتب على فشل ثورة ١٨٤٩ ، فظهرت بدايات جديدة في سائر البلدان الهامة . وما أن حل عام ١٨٦٣ / ١٨٦٤ حتى كان التطور في أوربا واميركا قد بلغ مرحلة جعلت بالامكان استشراف وضع ثوري عالمي من طراز ١٨٤٧ . كان الحزب الشارتي قد اندثر شيئاً فشيئاً في انجلترا ، لتحل النقابات العمالية محله في تمثيل المطالب السياسية للبروليتاريا . وفي الدعاية لحق الاقتراع العام . وعندما جاء عام ١٨٦٣ / ١٨٦٤ ، بدا وكأن مقاومة البرجوازية السائدة قد ضعفت ، بعد أن ساند جناح راديكالي يساري من الليبرالية الانجليزية ، تحت انطباع الأحداث في أميركا ، هذا المطلب العمالي . إن نجاح العمال الانجليز في انتزاع حق الاقتراع العام كانت ستترتب عليه آنذاك نتائج لايعرف أحد مداها .

فقدت البونابرتية بدورها تأثيرها السحري في فرنسا . كان العمال الفرنسيون قد أدركوا جسامة الغلطة التي ارتكبوها في العاشر من كانون الأول عام ١٨٤٨ ، حين أعطوا أصواتهم لبونابرت . وقد اتضح لهم أنه لم يكن نصيراً للجماهير الشعبية ، بل سعى طيلة الوقت لخطب ود الفئات الاجتماعية العليا . انتزع نابليون الثالث سائر انجازات ثورة

١٨٤٨ من العمال ، فألغى حقهم في الائتلاف، ولاحقهم بوليسه وقضاؤه بضراوة لدى كل محاولة قاموا بها للاضراب، ومدد يوم العمل مجدداً إلى ١٢ ساعة ، كما سمح للصناعيين بتحديد الأجور وشروط العمل . وعلى الرغم من ان الفلاحين لم يعاملوا في ظل البونابرتية بالعنف نفسه ، فان القيصرية جسدت بالنسبة لهم أيضاً خيبة أمل مريرة .

أقام نابليون الأول في فرنسا ادارة عادلة ودقيقة ، ولم يكن بحاجة إلى اخضاع الجماهير بقوة الشرطة ، لأنها كانت تثق به . كما أن امكانات الصعود التي اتاحها الجيش القيصري كانت خلال حكمه نوعاً من التعويض عن الديموقراطية السياسية الغائبة . اختلف كل شيء في ظل نابليون الثالث ، فعاد الجيش والادارة إلى يد الفئات العليا القديمة ، عندما كان الاتباع الشخصيون للقيصر يحجمون عن تسلم مناصبهما . هؤلاء الاتباع كانوا مغامرين ولاهثين وراء الحظ ومضاربي بورصة تحتقرهم فرنسا بأسرها . وكان جهاز بوليسي رهيب ، قسوته لاتقل عن فساده ، يجثم على صدر الشعب في المدينة والريف . أما الفلاح الفرنسي ، فانه لم يجن اية فائدة فعليةمن حكومة نابليون الثالث ، وإنما ظهر السمو القيصري له في شكل عسف بوليسي ومضاربات بورصة .

تأقلمت البرجوازية المالكة منذ ١٨٤٩ بالتدريج مع القيصرية . فقد طالبت نابليون الثالث بسياسة خارجية قوية تفتح أمامها حقولا جديدة للعمل ، فاذا به يثير في سياسته الخارجية ضجيجاً رهيباً ، ويخوض حربين ناجحتين في أوربا هما : حرب القرم ضد روسيا، والحرب عام ١٨٥٩ ضد النمسا . فضلا حروب في شرق آسيا

والمكسيك وافريقيا . لكن نتيجة هذه الأعمال كانت متواضعةجداً . عام ١٨٦٤ كان نابليون يرأس فرنسا منذ ١٥ عاماً . في هذه الأثناء كسب في أوربا السافواونيس ، وبدأ في شرق آسيا استعمار الهندالصينية. هذه النتائج الهزيلة لم تحدث أي خلل في التوازن لمصلحة فرنسا ، كما أن القوى الأوربية الأربع الكبرى التي كانت فرنسا تواجهها لم تصبح أكثر ضعفاً .فيحين أقامت السياسة النابليونية الغبية قوة عظمى جديدة هي المملكة الايطالية التي وجدت نفسها في تناقض طبيعي معها ، لأن بونابرت لم يسمح للايطاليين باحتلال روما ، حيث كانت الحراب الفرنسية تحمي السلطة الزمنية للبابا .

تورط الجيش الفرنسي عام ١٨٦٣ في مغامرة المكسيك ، بينما كان القيصر يبذل قصاراه لحماية البولونيين الثائرين من القيصر البروسي . كانت قضية الوحدة الألمانية بقيادة بروسيا قد غدت من جديد مسألة راهنة ، وكان خلق مملكة ايطاليا ، الذي يتحمل نابليون مسؤوليته ، قد أمن لبروسيا حليفا موثوقا في كل حين ، ان هي اصطدمت مع النمسا . وقد تنبأ الساسة الناقدون لبونابرت بالكيفية التي ستتم بها عملية التجميع المركزي لألمانيا تحت قيادة بروسيا ، وقالوا ان ذلك سيرجح كفة موازين القوى الأوروبية ترجيحا كبيرا ضد فرنسا .

اكتشفت البرجوازية الفرنسية العجز الشخصي لبونابرت ، الذي لم يكن سوى مغامر بائس سرق السيطرة على شعب متمدن وعظيم ، وراح يدافع عنها بأكثر الوسائل والأساليب خسة . ان الصفة السياسية الأكثر سوءاً في نابليون كانت تذبذبه الشخصي الذي لايعرف حدودا ، فهو قادر في كل حين ،

وبمجرد ان يخطر له خاطر ما ، على زج فرنسا في حرب مدمرة وخطيرة. من جهة أخرى ، فان البرجوازية الفرنسية لم تكن تتوقع منه سياسة داخلية مستقرة تخدم مصالحها . صحيح انه خدم بحماسة في العقد الأول من حكمه مصالح الرأسماليين والبيروقراطية والكنيسة وأسر الضباط ، وان الاقتصاد الفرنسي قد نما عموما ، كما دعمت الحكومة النشاط الاقتصادي بواسطة الانشاءات العامة وما شابه . لكن نابليون الذي يخاف على تاجه ، كان يبدي قدرة فائقة على القيام باية قفزة جانبية في سياسته الداخلية أيضا . ان الواقعة النموذجية التي تظهر ذلك هي الاتفاقية الانجليزية ـ الفرنسية التي عقدت عام ١٨٦٠. فقد لاحظ القيصر ان شعبيته تتدنى بين الجماهير ، فما كان منه إلا ان عمل على كسب الشعب الفقير بترخيص الحاجيات الضرورية : لذلك عقد عام ١٨٦٠ اتفاقية تجارية مع انجلترا فاجأت الرأي العام ، خفضت بمقتضاها الرسوم الجمركية الفرنسية تخفيضا كبيرا . أحس الصناعون الفرنسيون بغضب شديد على القيصر ، لكنه واجههم بالتظاهر بالدفاع عن مصالح العمال الفرنسيين البائسين . هذه الالاعيب لم تكفل لنابليون ثقة البروليتاريا الفرنسية ، كما زادت من انعدام ثقة البرجوازية به . ترى لماذا تتحمل البرجوازية الفرنسية الاستبدادية القيصرية بما يرافقها من ظواهر مقرفة ، اذا كان نابليون الثالث يندفع في السياسة الخارجية إلى كل أنواع المغامرات الطائشة ، ويقوم في السياسة الداخلية بتجارب لا تخطر على بال ؟ .

احتقر سائر الشرفاء في فرنسا ، بغض النظر عن طبقتهم الاجتماعية ، نابليون الثالث وحاشيته . أحس القيصر وحاشيته بالقلق ، خاصة وان آلة القمع القديمة لم تعد تعمل

ولم تعد صالحة للاستخدام بالطريقة القديمة ، ولاسيما في المدن الكبرى . شرعت الاتجاهات المختلفة للمعارضة تقوم بنشاط سياسي حذر . لئن كانت الانتخابات البرلمانية قد غدت مسرحية هزلية بائسة نظمها ارهاب البوليس القيصري ، فان انتخابات عام ١٨٦٣ أخذت طابعا جديا ، اذ اختارت الدوائر الريفية هذه المرة أيضا المرشحين المقررين من الحكومة ، لكن المدن الكبرى باسرها ـ وخاصة باريس ، صوتت ضد القيصر وانتخبت مرشحي المعارضة الليبرالية والجمهورية دون غيرهم .

كانت انتخابات ١٨٦٣ ضربة شديدة بوجه الاجمال للملكية القيصرية . بل انها كانت بداية النهاية . تمردت الجماهير العاملة على القيصر ، وتمردت معها البرجوازية المالكة ، وصار بوسع المرء ان يتوقع ثورة برجوازية جديدة خلال الأعوام القادمة ، وان يشك برغبة الجيش في الدفاع عن الوريث المحتقر لاسم كبير ضد أمة ترفضه . لقد بدا وكأن وضع ١٨٤٧ قد عاد إلى انجلترا وفرنسا ، حيث لم يكن سرا ان العمال سينتزعون حق الاقتراع العام في البلد الأول ، وان البلد الثاني يقف على اعتاب ثورة جمهورية ستؤدي إلى احتلال العمال لواجهة المسرح السياسي .

ظهرت في البلدان الاخرى عودة غريبة إلى ظروف ما قبل ثورة ١٨٤٨ . فقداستيقظت البرجوازية الليبرالية في ألمانيا منذ ١٨٥٩ من الجمود الذي دفعها اليه فشل الثورة السابقة ، واحتلت الليبرالية قيادة الحركة مجددا في دول ألمانيا الجنوبية . واكره قيصر النمسا على اقرار دستور تقدمي . وتطور في روسيا صراع حاسم بين النبلاء الاقطاعيين الحاكمين .

وبين البرجوازية . أما في بروسيا ، فقد تركت الثورة دستورا شكليا وبرلماناً مجردا من أية سلطة فعلية ، لكنه عبر عن صوت الشعب في الأوقات المضطربة . شهدت هذه البلاد نزاعاً دستورياً بين الملك والنبلاء من جهة ، وبين البرجوازية الليبرالية من جهة أخرى ، فوقف العمال والحرفيون والقسم الأكبر من الفلاحين مع المعارضة الليبرالية ، وأرسلت سائر الدوائر الانتخابية على وجه التقريب ، وحتى أكثر زوايا شرقي الالبه رجعية ، نوابا معادين للحكومة إلى البرلمان . فما كان من الملك فيلهلم الأول ورئيس وزرائه بسمارك إلا ان خرقا الدستور ، وحكما البلاد حكما دكتاتوريا معاديا للبرلمان ولتسعة أعشار الشعب . لقد نضجت حالة ثورية في بروسيا ، وكان الملك ينتظر في ساعات ضعفه مصيرا شبيها بمصير لويس السادس عشر .

استيقظت الحركات القومية بدورها في مطالع الستينات ، فانفجرت عام ١٨٦٣ انتفاضة في بولونيا الروسية أثارت تعاطفا كبيرا في وسط وغرب أوروبا . وكانت المجر تضطرم بغليان متزايد ، وترفض مركزية فيينا ، سواء ارتدت معطف الحكم المطلق كما حدث بعد ١٨٤٩ ، أوتسترت بليبرالية ألمانية كما حدث بعد ١٨٦٠ . تحركت ايطاليا أيضا بفضل الحرب التي خاضها نابليون الثالث ضد النمسا بالتحالف مع ساردينيا ، وأدت إلى فصل لومبارديا عن النمسا ، فلم يقبل الوطنيون الايطاليون بهذه النتيجة الهزيلة ، واستمرت الحركة الشعبية الايطالية تقاتل منفردة ، الى ان غمرت وسط ايطاليا ، وشرع غاريبالدي عام ١٨٦٠ رحلته الشهيرة إلى سيسيليا ، مدمرا في موكب نصر مذهل مملكة نابولي الاقطاعية المهترئة ، بقوة متطوعية الجمهوريين والوطنيين .

تركت انتصارات غاريبالدي انطباعا مذهلا في اوروبا باسرها ، فقد كانت أول انتصار تحرزه الثورة الديموقراطية وهي شاهرة سلاحها . انعش النصر الايطالي الأمل في نفوس راديكاليي مختلف البلدان ، ووصلت السلطة المعنوية للجمهوريين الايطاليين واقيادة غاريبالدي — مازيني ذروة لم تبلغها من قبل ، ظهر بعد حين ان الجمهوريين الايطاليين قد احرزوا نصرا سقطت ثماره في حضن الملكيين الليبراليين . فقدافتقر الجمهوريون الايطاليون ، رغم حبهم العميق للجماهير وشجاعتهم الخارقة ، إلى برنامج اجتماعي يعارضون به الملكيين الليبراليين . والحقيقة ان الاحتلال العسكري لساردينيا لم يكن صعبا ، لكنه لم يكن كافيا ، ما لم يصاحبه تغيير جذري للعلاقات في البلاد . ان بقاء ملايين الفلاحين الفقراء والجاهلين عبيدا للاقطاعيين في جنوب ايطاليا وسيسيليا ، كان يجعل من نابولي وسيسيليا مكسبا مشكوكا به بالنسبة لشمال ايطاليا المتقدم . ورغم وضوح هذه الحقيقة ، فان غاريبالدي ومازيني لم يرغبا في اطلاق الثورة الزراعية في ايطاليا ، فخدما عمليا الوحدة القومية ، لكنهما تركا ثمار انتصارها تسقط في حضن رجل الدولة الليبرالي الكبير ، في مملكة ساردينيا : كافور . . تحولت ساردينيا الصغيرة إلى مملكة ايطاليا الكبرى ، وشملت سائر البلدان الايطالية باستثناء البندقية وترينت وتريستا ، التي بقيت تحت الاحتلال النمساوي ، وروما ، حيث كانت الحراب الفرنسية تحمي السلطة الدنيوية للبابا .

بقيت المسألة القومية الايطالية دون حل كامل ، لان روما والبندقية ظلتا خارج الوحدة القومية . رضخت الملكية والحزب الليبرالي في البدء لاوامر نابليون الثالث ، ولم يتجرآ على القيام بهجوم جديد ضد روما . لكن غاريبالدي رأى ان رسالته لن تكتمل ما بقي غرباء

فوق الأرض الايطالية . ولقد كان يعتبر جيش المتطوعين الخاضع لامرته جيشا ثوريا يمكن تعبئته في أية لحظة كجيش مستقل عن جيش الدولة . لم يجابه غاريبالدي في هجماته على روما الجيش الفرنسي فقط ، بل عارضته أيضا الحكومة الايطالية الملكية . هكذا استمرت الأزمة القومية الايطالية ، وعمقت خيبة الأمل التي أصابت الشعب باسره التناقض بين الملكية والليبرالية من جهة ، وبين الحركة الجمهورية والديموقراطية من جهة اخرى . ان الثورة لم تكن قد انتهت في ايطاليا أيضا .

كان المراقب الناقد لاوروبا يرى عام ١٨٦٣ / ١٨٦٤ الدعاية الانتخابية في انجلترا ، وأزمة القيصرية في فرنسا ، والصراع الدستوري في ألمانيا ، وانتفاضة بولونيا ، وحركة غاريبالدي في ايطاليا ، والغليان في المجر . أنها تقريباً نفس حلقة البلدان ، التي عاشت أحداث ١٨٤٧ / ١٨٤٨ . لكن بلدان كبيران اخران دخلا هذه المرة في مجال الأفعال ، دون ان يعرف أحد كيف ستكون نهايتها . فقداحدثتالحربالأهلية في الولايات المتحدة بين الشمال والجنوب تجديداً هائلا للديموقراطية المقاتلة ، وأدخلت ترابطا جديدا بين الحركتين الأوروبية والأميركية ، تجلى في التعاطف العميق الذي أظهره العمال والديموقراطيون الواعون في أوروبا تجاه الشمال ، وتضامن الحكومات الرأسمالية مع الجنوب العبودي . طرحت الديموقراطية على نفسها مهمة احباط مشاريع التدخل الفرنسي — الانجليزي ، لان نهاية الحرب الأهلية في الولايات المتحدة بانهيار مالكي العبيد كان سيجعل من اميركا مركزا الديموقراطية قوية تستند إلى الجماهير العاملة .

وجد قيصر روسيا نفسه مضطرا ، في الوقت نفسه ، لالغاء العبوديه .
ومع ان توزيع الاراضي بقي ، كما كان في السابق ، في غير صالح الفلاحين ، فقد كان من الواضح ان الحركة السياسية النضالية للفلاحين الروس ستبدأ مع الغاء العبودية ، وانها ستقدم القاعدة الجماهيرية الضرورية للمعارضة البرجوازية ، ولمعارضة المثقفين ضد القيصرية . ان روسيا لم تعد الآن تلك الكتلة الرجعية الموحدة التي كانتها عام ١٨٤٨ ، والتي تحطمت عليها أمواج ثورة وسط أوروبا ، بل حملت الثورة في أحشائها .

توفرت عامي ١٨٦٣ — ١٨٦٤ سائر الشروط لتجدد الديموقراطية الثورية الدولية . لكن السؤال كان : من يقود ، في غياب الأحزاب الديموقراطية من طراز ١٨٤٨ ، الحركة في البلدان الأوروبية الأساسية؟ . كان على الطبقة العاملة نفسها ان تتصدى بوعي لهذه المسألة ، وتلتقط السلاح الذي رمته الديموقراطية القديمة جانبا . هذه الفكرة بدت واضحة وبسيطة كفكرة ، لكنها كانت قضية شديدة الصعوبة في الممارسة العملية . تجسد ضعف الحركة الديموقراطية القديمة ، كما تجسدت قوتها ، في انها استهدفت تعبئة « الشعب » . هذه الحقيقة توضح الغموض المغطى بجمل ثورية لدى غالبية الديموقراطيين القدماء في المسألة الاجتماعية ، وتفسر من جهة أخرى الزخم الذي وحد العمال والفلاحين والحرفيين والطلاب تحت راية الديموقراطية . لقد حركت الفكرة الديموقراطية الجماهير عام ١٨٤٨ ، بل ان غاريبالدي استطاع تعبئة شعب ايطاليا باسرة للنضال ضد فئة السادة ، بمساعدة شعارات ديموقراطية ووطنية .

لا مراء في ان الحركة الديموقراطية فشلت فيما بعد بسبب التناقضات الاجتماعية ، وأمامها . لكنها امتلكت على الدوام البداية الصحيحة ،

وهي ايقاظ الشعب، وتحريك اردةاالجماهير ،ودفعهاللتضحية بحياتها من أجل الديموقراطية والحرية والحياة الأفضل . ترى،اذامابرزتالحركة العماليةالآنبوصفهاوريثاًللديموقراطية القديمة ، فهل ستكون قادرة على تحقيق بداية عظيمة كهذه ؟ ان أية واحدة من المنظمات العمالية كانت أكثر قدرة من الديموقراطيّة القديمة على رؤية المشاكل الواقعية للحياة الاجتماعية ، فهل سيجد العمال المنظمون معبراً من المشاكل الخاصة الصغيرة لحياتهم الرظيفية إلى القضايا الكبرى للثورة ؟ وهلسيستطيعون كعمال ، تنظيم جماهير الفلاحين والحرفيين ، وقيادتهم فيما بعد إلى الهجوم ضد النظام السائد ؟ .

طغت الفكرة السياسية عام ١٨٤٨ على سائر الحسابات الاخرى . كان هناك ثقة بان الشعب يجب ان يستولي في البداية على السلطة السياسية ، لان كل شيء سيأتي بعد ذلك من تلقاء ذاته . وكانت الحركة قوية إلى درجة جرفت معها في حالات كثيرة الدوائر الاشتراكية غير السياسية . الم ينتخب برودون نفسه عام ١٨٤٨ عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية كاشتراكي مستقل ؟ .زعزعت هزيمة الثورة السياسية فيما بعد ايمان العمال بقوة العمل السياسي البحت،وبالديموقراطية الثورية من النمط القديم . عرف العقد الفاصل بين ١٨٦٠ و ١٨٧٠ أربعة أشكال تنظيمية أراد العماللهاان تكون تعبيرا عن حركتهم الطبقية ، مع انها تعارضت مع الديموقراطية القديمة وهي: الحزب السياسي العمالي، النقابات السياسية ، النزعة الفوضوية غير السياسية ذات النهج السلمي ، والنزعة الفوضوية غير السياسية ذات النهج العنيف . وقد مثل الشكل الأول حزب لاسال ، ومثلت الشكل الثاني النقابات الانجليزية ، بينما تكون الاتجاهان الفوضويان من أنصار برودون وبلانكي .

شهدت ألمانيا في الستينات تأسيس أحزاب للجناح اليساري للبرجوازية . تلك كانت حركات لليبرالية الجذرية الساعية نحو كسب الجماهير البرجوازية الصغيرة والعمالية . وذاب الشكل الألماني الخاص لديموقراطية ١٨٤٨ ، الذي لم يكن سوى جناح يساري لليبرالية بميول برجوازية صغيرة ، في الأحزاب الجديدة ، التقدم الألماني في شمال ألمانيا ، وحزب الشعب الالماني في جنوبها . وعمل في كلا الحزبين رجال اعتبروا ديموقراطيين عام ١٨٤٨ من أمثال شولتسه ديليش في حزب التقدم وكارل ماير في حزب الشعب . تجنب الحزبان ذكر الديموقراطية في اسميهما الرسميين ، اذ راود المؤسسين احساس بان كلمة « ديموقراطي » لا تناسب حزبا شرعيا ومسالما للبرجوازية . وكما قال لاسال بصدق : « ان كلمة » الديموقراطية » القديمة والشريفة والمحددة قد تلاشت من الاسم المنافق والكاذب « لحزب التقدم » .

عند بداية الستينات ، كانت عصبة الشيوعيين قد اندثرت في ألمانيا منذ وقت طويل ، ولم يبق منها الا قلة من الأشخاص ، اتصلوا مع ماركس وانجلز في انجلترا . انضم العمال الذين كانت لهم مصلحة في حركة جذرية إلى الجناح اليساري للبرجوازية ، أي إلى حزبي «التقدم» و«الشعب» ، علماً بان كان الهدف الشعبي لحركة الاصلاح الاجتماعي بين العمال والبرجوازيين الصغار الفقراء كان ما يزال التعاونية التي نظرّلها لوي بلان . من جهة أخرى ، فان البرجوازية الليبرالية لم تكن تخشى التعاونيات ، بل ان شولتسه ديليش أسس تعاونيات عديدة باسم حزب التقدم . والحال ، ان العمال في بروسيا كانوا سعداء بحزبهم ، فهو يؤسس تعاونيات ويناضل من أجل الحرية السياسية .

لم يكن من الطبيعي ان تسير البروليتاريا الألمانية ، بعددها المتزايد ووعيها الذاتي المتعاظم ، في ركاب البرجوازية المالكة . ان العمال لم يفهموا الديموقراطية عام ١٨٤٨ كمصالحة طبقية مع الصناعيين والمصرفيين . لكن انهيار الديموقراطيةالثورية آنذاك اضطرعام١٨٤٩الركامالديموقراطي المتبقي إلى الانضواء تحت أصنام البرجوازية اللبرالة . هذا التراجع المؤقت الذي قام به العمال عبرّ عن هزيمة القوى الشعبية في ألمانيا، وكان لا بد من مجيء وقت يؤسسون فيه ديموقراطيتهم الخاصة في اعقاب انهيار الديموقراطية الثورية القديمة .

وجد العمال الألمان ، عندما أخذوا يعبرون عن مواقف سياسية خاصة بهم ، في لاسال زعيما من طراز فذ كان أكثر المفكرين أهمية بين الساسة والباحثين الاجتماعيين الشباب في ألمانيا ، ممن تبنوا نظريات ماركس . استغل لاسال الخلافات في وجهات النظر داخل النوادي العمالية « التقدمية » (التابعة لحزب التقدم) ، ليبدأ الصراع ضد شولتسه — ديليش والبرجوازية . فعرض للعمال الألمان حقائق الصراع الطبقي بكل حدتها ، وطالب بحق الاقتراع العام ، الذي كانوا محرومين منه في بروسيا وجنوب ألمانيا والنمسا ، وبدعم الدولة للتعاونيات الانتاجية العمالية ، ورأى في هذا الدعم شرطا لا غنى عنه للوصول إلى نتيجة ايجابية ، خاصة وان تعاونيات شولتسه — ديليش ستموت موتاً أكيداً بسبب نقص الموارد المتاحة لها .

أسس لاسال عام ١٨٦٣ النادي العمالي الألماني العام ، ليكون الحزب العمالي الأول المستقل والقادر على الحياة فوق الأرض الألمانية، بعد تلاشي عصبة الشيوعيين وتحولها إلى مجموعة صغيرة لا أنصار لها

بين الجماهير . كان حزب لاسال العمالي حزبا ديموقراطيا طالب بحق الاقتراع العام، وباستيلاء الشعب العامل على السلطة. وقد استقبل ماركس وانجلز تأسيسه بمشاعر مختلطة، اذازعجتهمانظرية التعاونيات المقتبسةمن لوي بلان، كماازعجهماعدمالأخذ ببرامج الماركسية، التي رأت انالنزاع حول الشكل الصحيح للتعاونيات ليس المنطلق المناسب لحزب عمالي جديد ، وخشيت أن تثير الدعاية للتعاونيات البلبلة وتؤدي إلى انتكاسات . على ان أسوأ ما في الأمر هو ان بعض هذه التعاونيات كان يمكن ان تؤسس في اطار الرأسمالية نفسها ، وبمساعدة الدولة . والحقيقة انه تأسست في فرنسا بعد مجزرة حزيران ضد العمال عدة تجارب تعاونية ، كما أثبت شولتسه — ديليش بدوره قدرة البرجوازية الليبرالية على اقامة تعاونيات انتاجية عمالية ، بل ان ملك بروسيا نفسه يستطيع تمويل بعض التعاونيات العمالية ، كي يحول طليعة البروليتاريا بالذات إلى عملاء مأجورين للدولة البروسية البوليسية .

لم يكن اعتراض ماركس وانجلز الأساسي على الأفكار التعاونية للاسال واتباعه ، بل على تاكتيكهم السياسي العام . عندما بدأ لاسال تحريضه عام ١٨٦٣ ، كانت البرجوازية الليبرالية البروسية تخوض صراعا عنيفا ضد الملكية والحكومة . لكي يؤسس حزبه ، فتح لاسال النار في تلك الفترة على البرجوازية الليبرالية،مما وضعه،عن قصد أو غير قصد ، في حلف تاكتيكي مع بسمارك ، أي مع حكومة النبلاء البروسية . ان لاسال ، المفكر المستقل والذكي ، كان يعي تماما نتائج سياسته ، ويرى ان البرجوازية الليبرالية الألمانية ليست قادرة على خوض نضال ثوري ، وانها ستتراجع في اللحظة الحاسمة أمام الملكية والنبلاء ، كما تراجعت عام ١٨٤٨ / ١٨٤٩ . لذا اعتقد انه من غير المفيد تخفيف

التحريض ضد الليبرالية ، لان الليبراليين لن يقوموا بأي فعل ثوري . من جهة اخرى، فانه لايمكن لاية قوة باستثناء الطبقة العاملة ان تؤسس الديموقراطيةالقومية المستقبلية، شريطة ان يقطع العمال قطعا جذريا مع الرأسمالية الليبرالية. ولئن كانقدنشأوهم بوجود تحالف تاكتيكي بين الحزب العمالي والحكومة البروسية ، فان ذلك لا يبرر التخلف عن الهدف الأساسي . إلى ذلك ، فقد رأى لاسال ان حل المسألة القومية الألمانية قد بات وشيكا ، وانه سيكون ممكنا تحت قيادة بروسيا فقط ، لذا يجب على العمال اعداد أنفسهم للتعامل مع ألمانيا جديدة ومركزية تقودها بروسيا ، مع ان كل شيء يتوقف على انتزاع حق الاقتراع العام في ألمانيا المقبلة. والحقيقة انبسمارك قد يوافق على منح حق الاقتراع العام، اذا ما تزايد موقفه حرجا وتعاظم الضغط الجماهيري عليه ، عندئذ سيتم انتخاب برلمان للرايخ الألماني من قبل جميع الألمان ، هذا البرلمان قد يفتقر في البداية إلى سلطة كبيرة بالقياس مع سلطة الملكية العسكرية البروسية ، لكنه يقدم في كل الأحوال الأساس الصحيح الذي يستطيع أن ينمو فوقه الحزب العمالي. واذا كان يبدو الآن ان الحركة العمالية الديموقراطية ليست سوى أداة في يد بسمارك ، فانه سيظهر في النهاية من الذي تلاعب بمن .

هذه كانت على وجه التقريب الأفكار الأساسية للاسال ، مذ أسس الحزب وحتى موته المبكر عام ١٨٦٤ . لقد رأى مستقبل ألمانيا بوضوح كبير قلما أتيح لنبي سياسي ، فحدث كل شيء كما فكر به تقريبا ، اذ تمت مركزة ألمانيا بعد سنوات قليلة من موته تحت قيادة بروسيا : وانهارت المعارضة الليبرالية ضد النبالة العسكرية البروسية انهيارا مزريا . كما وافق بسمارك على حق الاقتراع العام ونما الحزب العمالي من انتخابات لاخرى، إلى ان ترك خلفاء بسمارك وفيلهلم الأول

الميدان السياسي . يستطيع التاريخ اظهار ان لاسال كان على حق وماركس وانجلز على خطأ ، غير ان ذلك ليس هو الواقع ، فقد وجد الرجلان في نقدهما العام للاسال نقطة الضعف الأساسية لحركة العمال الاشتراكية العامة من ١٨٦٣ وحتى وقتنا الحاضر .

نظر ماركس في نقده للاسال إلى الوضع السياسي في بروسيا ، وإلى صراع البرجوازية ضد الملكية والنبلاء . ومع انه كان بعيدا كل البعد عن المبالغة في تقدير القوة الصدامية لحزب التقدم البرليني ، فانه رأى الصراع الأساسي الكبير بين الليبرالية والارستقراطية العسكرية وقال : ان الحزب العمالي لا يجوز ان يقف بأي شكل كان ، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى جانب النبلاء الاقطاعيين . صحيح ان النادي العمالي الألماني العام يناضل ضد الرأسماليين ، لكنه يهمل العلاقات الزراعية . وحزب لاسال لا يفعل شيئا من أجل العمال الزراعيين المضطهدين في منطقة شرقي نهر الالبه ، بل انه يكبت أي تحريض ضد النبلاء والملكية .

بعد موت لاسال قاد شفايتزر الحركة ، وهو بدوره سياسي ذكي وبارع ، تولى قيادة الحزب على طريقة مؤسسة . في نهاية عام ١٨٦٤ رجا شفايتزر ، الذي أراد تأسيس جريدة للحزب ، ماركس وانجلز الاشتراك في تحرير الجريدة ، وكانا قد احجما حتى ذلك الحين عن نشر نقدهما للاسال ، فوعدا في البداية بالتعاون على أمل التأثير على الحركة العمالية الألمانية . عندما لم يتغير خط حزب شفايتزر وأصدقائه ، حدثت القطيعة . في شباط ١٨٦٥ كتب انجلز إلى ماركس حول تحريض اللاساليين : « من النذالة الهجوم في بلد كبروسيا، طابعه الغالب زراعي،

على البرجوازية لوحدها باسم البروليتاريا الصناعية . ومن النذالة التجاهل التام لحملات الجلد الأبوي الذي تتعرض له البروليتاريا الريفية على يد النبلاء الاقطاعيين الكبار » .بعدذلك بايام قليلة أعلن ماركس القطيعة مع حزب لاسال ، واوقف مساهمته في صحيفة النادي العمالي الألماني العام .

تعتبر رسالة ماركس وثيقة احادية الجانب ، لكنها على قدر عظيم من الأهمية . فقد أكد انه لم يطلب في أي يوم من الأيام من اللاساليين اللجوء إلى حجاج ارعن يورطهم مع البوليس والقضاء : «لكن الشكل الممكن للحجاج ضد الحكومة سيختلف بالتأكيد عن الغزل ، أو بالاحرى عن التفاهم المكشوف معها . . . ان الخيبة في وهم لاسال الكريه حول عمل اشتراكي تقوم به حكومة بروسية ما ، هي قضية فوق الشكوك . . . سيفعل منطق الأشياء فعله ، لكن شرف الحزب العمالي يتطلب منه رفض هذه الصور الخادعة ، حتى قبل ان يتبدد خواؤها أمام التجربة ، لأن الطبقة العاملة أما ان تكون ثورية أو لا تكون شيئا على الاطلاق » .

ظلم ماركس شفايتزر ، عندما رأى فيه عميلا بصورة من الصور للحكومة البروسية . فهو ، ومن قبله لاسال ، لم يخونا للحظة واحدة الطبقة العاملة والديموقراطية لصالح بسمارك . ويفسر تاكتيكهما بالحاجات العملية لحزبهما ، وبرغبات وامزجة العمال أنفسهم. والحال ، ان حزب لاسال كان في تلك الفترة صغيرا وفي وضع بالغ الصعوبة . وكان عليه ، لكي يصبح حزبا قادرا على الحياة ، ان يفك ارتباط عدد كبير من العمال مع الليبرالية البرجوازية، الامر الذي لم

يكن ممكنا دون حجاج حاد ضد الشعارات الليبرالية . لو ان الحزب قام في وقت واحد بدعاية بين سكان الأرياف وبين العمال لكان هذا العمل المزدوج قد دمر قواه ، ولحل به الاخفاق على هذين الصعيدين . من جهة اخرى ، أراد القسم الواعي طبقيا من العمال الألمان حزبا بروليتاريا حقيقيا ، يدافع بوضوح عن العمال ولا يخلط مرة أخرى قضيتهم مع قضايا مهن ووظائف أخرى .

لم يكن ماركس وانجلز معنيين بالسرعة التي يؤسس بها حزب اشتراكي ما في ألمانيا ، بل اهتما بدعم وتطوير الثورة ، وهذه كانت مستحيلة في بروسيا ، اذا ما عزل العمال المدينيون أنفسهم عن سكان الريف الفقراء . كان ماركس وانجلز يريان ضرورة التحالف بين العمال والفلاحين للقيام بضربة مشتركة ضد الملكية العسكرية ، ولانجاز ثورة برجوازية من فوق رأس البرجوازية . وقدطلب المنظران الثوريان إلى حزب لاسال التصرف كحزب للديموقراطيين الثوريين ، فيواصل عمل ١٨٤٨ ، بعد تنقيته من الشوائب البرجوازية الصغيرة ومن جملها الثورية . كان من الصعب كسب القسم الأكثر وعيا من البروليتاريا الأوروبية لسياسة كهذه ، اذ بقدر ماوعت البروليتاريا وطليعتها موقعهما داخل المجتمع البرجوازي ، بقدر ما عزلتا نفسيهما وركزتا جهدهما على ما هو بروليتاري خاص حيال سائر فئات الطبقة المالكة . في مرحلة كهذه ، تميل البروليتاريا الراديكالية بالذات إلى اعتبار النبلاء والفلاحين ، الصناعيين والاكاديميين « كتلة رجعية موحدة » ، وتعزل نفسها وتسد الطريق أمام السياسة الثورية .

اتهم لاسال البرجوازية الليبرالية ،وبالاخص الراديكاليين البرجوازيين ، بتشويه اسم الديموقراطية . نسبت الحركة العمالية الألمانية الجديدة

صفة الديموقراطية لنفسها، وأخذت تسمي نفسها « ديموقراطية اجتماعية » بالمعنى الموروث عن عام ١٨٤٨ . كانت هذه التسمية سليمة من الناحية اللغوية ، فهي تصف حركة تطالب بحكم الشعب لذاته على أساس حق الاقتراع العام ، وبتحويل اجتماعي لصالح الجماهير العاملة . إلا أنها لم تكن تسمية دقيقة تاريخيا ، لان الأحزاب العمالية الجديدة تخلت، بعزلتها الطبقية، عن ما هو جوهري في الديموقراطية التاريخية .

لم يكن ماركس وانجلز سعيدين على الاطلاق بتسمية حركتهما العمالية « ديموقراطية اجتماعية » . كان شفايتزر قد أبلغهما عام ١٨٦٤ ان الجريدة الجديدة للنادي العمالي الألماني ستسمى « الديموقراطي الاجتماعي » . بعد ذلك بقليل كتب انجلز إلى ماركس : « الديموقراطي الاجتماعي ، ما هذا الاسم الخنزيري ؟ . لماذا لا يسمي هؤلاء الصبية هذا الشيء الذي سيصدرونه « البروليتاري » ؟ . ورد ماركس بلغة ديبلوماسية : « ان الديموقراطي الاجتماعي هو بلا شك اسم سيء ، إلا انه لا يجب التخلي عن الاسم الأحسن من أجل مشروع قد يكون فاشلا» . لم يكن ماركس وانجلز يخجلان عام ١٨٤٨ من صفة الديموقراطية ، لكن اسم الديموقراطي الاجتماعي بدا لهما في عام ١٨٦٤ تجديدا لشركة ليدرو رولان — لوي بلان المفلسة . وأخيرا قبلا اسم « الديموقراطي الاجتماعي» ، وهما على ثقة من ان الاسم السيء يبقى جيدا بما فيه الكفاية بالنسبة للاساليين . بهذه الطريقة الغريبة رأت صفة «الديموقراطيين الاجتماعيين » نور الحياة كصفة للأحزاب العمالية الماركسية .

بقي اسم الديموقراطية الاجتماعية شعبيا بين العمال الألمان المسيسين . وحين نشأ بعد عام ١٨٦٦ حزب عمالي ثان في ألمانيا ، إلى جانب النادي

العمالي الألماني العام ، فانه اسمى نفسه مباشرة « الحزب العمالي الديموقراطي الاجتماعي » . كان لاسال قد اسس حزبه بفصل العمال البروسيين عن حزب التقدم ، والآن يقوم فيلهلم ليبكنيشت وبيبل بالعمل ذاته في جنوب ألمانيا وساكسن ، حيث فصل العمال عن حزب الشعب . وقد تفارق الحزبان قبل كل شيء في موقفيهما من القضية الألمانية ، فقد قبل لاسال وخلفاؤه بالحل البروسي للمسألة القومية الألمانية ، في حين مثل حزب الشعب الجناح الراديكالي من الليبرالية المعادي لبروسيا في جنوب ألمانيا .

فقد سكان جنوب ألمانيا ميلهم إلى الأعمال الثورية منذ ١٨٤٩ ، لكنهم بقوا مصرين على رفض النزعة المركزية البروسية ، وعلى الدفاع عن كيان الدولة المريح في بلدانهم الصغيرة . ذلك كان الشكل العملي الذي تجسدت به « الديموقراطية » في وسط وجنوب ألمانيا بعد ١٨٦٦ . أما القسم الحديث التقدمي من البرجوازية ، فقد وقف مع بسمارك والوحدة الألمانية ومثله الحزب القومي الليبرالي،الذي ناضل ضده في جنوب ألمانيا برجوازيو حزب الشعبالصغار وأصدقاءالنمساالكاثوليكيون . كانت الديموقراطية قد دمرت بعد ١٨٤٩ في بادن والبفالز إلى درجة مكنت الليبراليين القوميين من تسلم القيادة . ولانه كان للفلاحين والحرفيين الكاثوليك حزبهم الانفصالي الخاص ، فانه لم يبق مجالا ينشط فيه حزب الشعب الا في فورتمبرج وفرانكفورت على نهر الماين وأقسام من ساكسن . وها هي النوادي العمالية ، التي كانت قريبة بالاصل من حزب الشعب ، تستقل وتنضم إلى الحزب العمالي الديموقراطي الاجتماعي .

قاد الحزب الجديد فيلهلم ليبكنيشت ، الذي كان قد شارك كفتى في انتفاضة بادن عام ١٨٤٩ ، وينتمي آنذاك إلى تجاه ستروفه . ذهب الفتى فيما بعد إلى المنفى في لندن ، حيث انضم إلى ماركس ، الذي كان يريد ان يكون نصيرا مخلصا له ، ون يمارس السياسة بمنظورته . إلا انه لم ينجح على الاطلاق في كسب موافقة ماركس وانجلز على نشاطه السياسي العملي . اثبت ليبكنيشت بعد عودته من لندن انه خطيب مفوه ومنظم بارز ، عرف كيف يكسب ثقة العمال ويحافظ في أصعب الظروف على تماسك الحركة . لكنه كان يفتقر إلى الفهم العميق للمشاكل العلمية وللترابطات السياسية الكبرى . طيلة ثلاثين عاما كاملة كانت أساليب ليبكنيشت تدفع بماركس وانجلز إلى مهاوي اليأس .

تميز حزب ليبكنيشت عن اللاساليين بميله العنيف ضد بروسيا ، وبحملة الدعاية الثورية الجامحة عليها . لا شك ان مهمة حزب عمالي ألماني ديموقراطي كانت بعد ١٨٦٦ هي توحيد سائر خصوم النظام البسماركي ،لكن ليبكنيشت وأصدقاؤه كانوا عاجزين عن ايجاد خط مستقل في القضايا السياسية اليومية الكبرى . لقد مثلوا بشجاعة المصالح الوطنية للعمال الألمان ، بيد انهم تورطوا في الوقت نفسه ، في تبعية كاملة للنزعة الانفصالية المعادية لبروسيا لدى حزب الشعب . ولقد جهدت قيادة الحزب العمالي الديموقراطي الاجتماعي لوضع خطها المعادي لبسمارك في خدمة السلالة النمساوية وامراء الدول الذين طردتهم بروسيا من مناصبهم ، والنزعة البرجوازية الصغيرة المتحذلقة ذات الطابع المديني الصغير . ان الغضب الذي شعر به ماركس وانجلز على ليبكنيشت وتاكتيكه مفهوم إلى حد بعيد ، وهو يشير إلى الصعوبة التي

كان يواجهها حزب عمالي مستقل في ايجاد طريقه الخاص في أوروبا . ان العمال وقادتهم كانوا يتوهون في ادغال متاهة سياسية ، تحمل كل خطوة فيها أخطارها معها ، ويضيعون في العادة تماما ، بمجرد ان يتركوا طريق الديموقراطية الثورية .

تشير الأحداث الفرنسية المطابقة إلى أن تأسيس حزب عمالي ألماني مستقل لم يرجع إلى مزاج لاسال الطموح ، بل كمن في ظروف ذلك العصر . مذ راقب نابليون الثالث نموا لمعارضة ، وأحس باهتزاز وضعه ، شرع يمارس الاعيبه مع الحركة العمالية ، فسمحت الحكومة القيصرية للعمال الفرنسيين عام ١٨٦٢ بشكل من أشكال انتخاب ممثلي مهن لهم . هؤلاء المندوبون العماليون اريد لهم ان يمثلوا البروليتاريا الفرنسية في معرض لندن الدولي ، الذي نظم آنذاك ، والذي ترتب عليه احتكاك بين العمال الفرنسيين والانجليز شجعه نابليون وقدر له ان يلعب دورا هاما في نشوء الأممية الأولى . لم يفعل نابليون أي شيء ايجابي للعمال الفرنسيين ، لكن المنظمات العمالية الفرنسية ذات الأهداف المعتدلة اكتسبت الآن صفة شرعية ، فقررت التقدم إلى الانتخابات البرلمانية عام ١٨٦٣ بلوائح مستقلة . خاطب المرشحون العماليون الناخبين ببيانات أكدت بوضوح كبير على التناقض الطبقي بين العمال والرأسماليين ، وعلى ضرورة الحزب العمالي المستقل . وقد حدث هذا في العام نفسه ، الذي شرع لاسال فيه دعايته الكبرى في ألمانيا .

كان القادة العماليون في باريس رجالا شرفاء لا تربطهم رابطة بمناورات نابليون ، وكان من حقهم ان يستخدموا لغاياتهم الخاصة الحرية الكبيرة للحركة التي احرزها العمال . ومع ذلك ، فان تقديم مرشحين مستقلين من العمال لانتخابات باريس كان يعني في تلك

اللحظة تشتيت المعارضة ضد نابليون . وكما رأى الليبراليون الألمان في تحريض لاسال مساعدة لبسمارك، كذلك اعتبر الجمهوريون البرجوازيون الفرنسيون الترشيحات العمالية مناورة نابليونية . ويلفت النظر ان هؤلاء المرشحين قد منوا بفشل ذريع ، ولم ينالوا إلا عدة مئات من الأصوات . بنفس القدر من الهزال كانت في البداية النجاحات الانتخابية للحزبين الاشتراكيين في ألمانيا . اجريت في شمال ألمانيا خمسة انتخابات عامة وفق حق الاقتراع العام ، فلم يدخل النواب الديموقراطيون الاجتماعيون الأوائل برلمان برلين إلا عام ١٨٧٧ . ان فكرة الحزب العمالي المستقل المفصول عن المعارضة الديموقراطية البرجوازية أو الجمهورية لم تكسب أنصارا بين البروليتاريا إلا ببطء شديد .

ظهر الشكل الثاني من انفكاك البروليتاريا عن السياسة الحزبية الديموقراطية من النمط القديم في انجلترا ، عندما تولت النقابات ارث الشارتية . ثمة سببان أساسيان لاندثار حزب الشارتية ، إلى جانب أسباب شخصية ومحلية وأسباب محكومة بالمصادفة . فمن جهة أصاب الانهيار الكامل للديموقراطية الثورية في البر الأوروبي منذ ١٨٤٩ الحركة المماثلة في انجلترا بالشلل . ومن جهة أخرى ، لم يعد العمال الانجليز قانعين بالتركيز الاحادي الجانب للدعاية الشارتية على حق الاقتراع العام السياسي . ولئن كانت قد استمرت مطالبة العمال الانجليز المسيسين بالاصلاح الانتخابي ، فانهم شعروا بالصدمة من حزب لا ينفي يتحدث عن اصلاح برلماني ، مهملا الحاجات اليومية العملية للبروليتاريا . أما وعد الشارتيين بان كل شيء سيتغير بعد الاصلاح الانتخابي ، فانه لم يعد يقنع أحداً من العمال الانجليز . هكذا وجدوا بدورهم في الستينات وطنهم السياسي في اتحاداتهم المهنية ، أي في النقابات .

لايعني ما نقوله ان العمال الانجليز صاروا أعداء للنشاط السياسي ، فالنقابات كانت تناضل آنذاك بحماسة معززة من أجل حق الاقتراع العام ، ومارست نفوذها على القضايا السياسية الدولية . إلا ان العامل الانجليزي لم يعد قانعا بان حزب البروليتاريا السياسي يستطيع وحده الدفاع عن مصالحه . وربما مارس العمال المنظمون في نقابات ضغوطا على أحزاب البرجوازية القائمة يعادل ، ان لم يفق ، تأثير الحزب العمالي ذاته. لقدحدث في انجلترا أيضا تخل واضح من قبل الجماهير عن النموذج القديم للحزب الديموقراطي للشعب العامل .

اتفق أصدقاء الحزب العمالي المستقل في ألمانيا وفرنسا مع النقابات النشطة سياسيا في انجلترا على ايلاء أهمية خاصة للنشاط السياسي في اطار الدولة القائمة ودستورها . لقد أراد العمال الألمان والفرنسيون ارسال مندوبين عنهم إلى البرلمان ، في حين أراد العمال الإنجليز ممارسة الضغط من الخارج على الأحزاب البرجوازية في البرلمان . لكن الطرفان آمنا بأهمية النشاط السياسي في البرلمان والدولة . إلى جانب هذا التوجه ، تطور اتجاه معاكس تماما في الحركة العمالية الأوروبية ، عارض بدوره الديموقراطية التقليدية ، لكنه تجاوزها إلى مسائل كثيرة ، ورفض النشاط السياسي في اطار الدولة القائمة . سبق ان أشرنا إلى رفض الاشتراكية الطوباوية القديمة للوسائل السياسية كوسائل فعالة في تغيير الدولة . ان الانهيار التام للثورة الأوروبية عام ١٨٤٩ ، وفشل سائر النشاطات السياسية الجماهيرية ، التي كانت قد بدأت بقدر كبير من الحماسة والاستعداد للتضحية ، بدا وكأنه يعطي الحق لهؤلاء المتشائمين .

كان ثمة ميل فوضوي منذ البداية لدى عدد كبير من الاشتراكيين الطوباويين ، فطالبوا بحل دولة القمع المركزية واستبدالها بجماعات

أصغر وأكثر مرونة تدير نفسها ذاتيا . واصل برودون النقد القديم للمركزية وللدولة القمع ، وهو لم يرفض فقط الدولة الرأسمالية أو الاقطاعية القائمة ، بل رفض أيضا أية محاولة لاقامة الاشتراكية بمساعدة جهاز قمعي مركزي كبير . لا يجد من يفكرون بطريقة برودون أي تقدم جوهري في قيادة الجماهير العاملة من قبل جهاز مركزي يديره موظفو الدولة ، حتى لو اسمى نفسه اشتراكيا . ويشير من تبقى من أنصار برودون إلى روسيا السوفياتية في الوقت الحاضر كبرهان على صحة تخوفاتهم . لا يرى برودون وجماعته في أية ثورة تقدما ، اذا ما ادارتها آلة حزبية مركزية ، وحجتهم في ذلك ان الجماهير تسقط عندئذ في تبعية جديدة تحل محل التبعية القديمة .

يرتبط رفض الحزب السياسي ارتباطا وثيقا مع نقد الدولة المركزية ، فالحزب هودولة مصغرة تميل إلى ان تصبح في النهاية الدولةنفسها . انه يجسد السلطة مثلما تجسدها الدولة ، واذا كان يطرح مطالب راديكالية ، ويعد أنصاره بالجمهورية والديموقراطية والاشتراكية ، فان ذلك لا يفيد كثيرا من الناحية العملية ، لانه سيحكم الشعب بمساعدة جهازه ، متى استولى على السلطة السياسية ، شأنه شأن الحكومة القديمة . ان الأرضية التي يتطور الحزب السياسي فوقها هي البرلمان ، والساسة الحزبيون يستدرجون الجماهير لتأييدهم ، ويعدون بانجازات من كل لون ، ويقولون انها ستتحقق في البرلمان . لكن الحقيقة هي ان هؤلاء الساسة يستخدمون البرلمان لخدمة سلطتهم الشخصية فقط . لهذاينصح الفوضويون الشعب بالابتعاد عن الأحزاب السياسية وبعدم الاشتراك في الانتخابات .

اكتسبت الفوضوية المسالمة ، المؤمنة ببعض أفكار برودون ، نفوذا بين العمال الفرنسيين في الستينات ، ممن راودتهم الشكوك في الحزب السياسي وفي أعمال البرجوازية ، وأكدوا على المصالح الطبقية الخاصة للعمال ، ورفضوا أي تنظيم عمالي ذي سلطة مركزية قوية . كانت غالبية العمال الفرنسيين لا تزال آنذاك مكونة من ديموقراطيين ثوريين يجسد اسم بلانكي كل أهدافهم . هذا الاتجاه ، الذي كان ينتظر الفرصة التاريخية القادمة للانتفاضة ، لم يستطع تنظيم نفسه تحت ضغط البوليس البونابرتي . فلم تتح امكانية الائتلاف الا لقلة معتدلة ومسالمة ، تقاطعت لديها النزعة البرودونية الشعبية مع مشاريع الحزب العمالي الجديد .

تطابق الميل المسالم أحسن تطابق مع جوهر الفوضوية ، مادامت الثورة أو الحركة العنفية تفترض اندماجا معينا للجماهير .يشترط وجود قادة وانضباط ، أي سلطة . ان الفوضوي المتشائم لا يحترم مثل هذه السلطة التي تسمي نفسها ثورية . هكذا رأت الفوضوية الجذرية ضرورة تفادي القيام بأي عمل متسرع ، وسعت نحو تثقيف وتنوير الجماهير ، إلى أن يصبح الشعب قادرا على الأخذ بنظام اجتماعي أفضل ، من خلال ارادته الحرة .

قام إلى جانب الفوضويين المعتدلين ، الذين اعتبروا أنفسهم تلامذة لبرودون ، اتجاه اخر تكون من ثوريين متحمسين يرفضون بمرارة الوضع القائم ، كما يرفضه الديموقراطيون الراديكاليون من أمثال بلانكي . هؤلاء أرادوا بدورهم القيام بانتفاضة ، شريطة ان لا تكون من صنع حزب منظم ، بل تصنعها الجماهير ذاتها . أن على الجماهير نفسها ، ودون ان يقودها أحد ، ان تحطم نيرها ، وان تقيم

محل الدولة المركزية القديمة للرأسماليين والملوك تعاونيات صغيرة حرة . هذه الفوضوية الثورية الملحة على الأفعال، مشبعة بالتناقضات الداخلية الصعبة ، لان الحركة ستجد نفسها بعد النصر مجبرة على خلق تنظيم قوي يتناقض مع ميولها ذاتها .

هذا الشكل الثاني من الفوضوية مثله في الستينات الثوري الروسي باكونين ، الذي نشط غالبا في غرب أوروبا ، وشارك على سبيل المثال في انتفاضة ١٨٤٩ في درسدن . أراد باكونين الثورة ، ولكن من غير اقامة سلطة سياسية جديدة. وقد ظهر فيما بعد ان هذا الشكل الخاص من الحركة السياسية لم يجد أنصارا الا بين الجماهير الشعبية المتخلفة ، المفعمة بالمرارة وخيبة الأمل مثل البروليتاريا الريفية في ايطاليا واسبانيا ، حيث تتابعت منذ مطلع القرن التاسع عشر ثورات كثيرة ، فكان الملكيون يناضلون ضد الجمهوريين، والنبلاء الاقطاعيون يتصارعون مع البرجوازية ، والأحرار يهاجمون الكنيسة . إلى ذلك ، فقد تصارعت مجموعات لا حصر لها من الضباط والساسة حول التأثير في الدولة ، ووعدت سائر الأحزاب الجماهير بجبال من ذهب ، مع ان الوضع الاجتماعي للشعب بقي على حاله ، واستمر سكان الريف الفقراء في الخضوع للملاك الاقطاعيين الكبار . كان التطور في ايطاليا مشابها لهذه الصورة ، فقد تنازع رجال الدين الاقطاعيون من النمط القديم مع الليبراليين العصريين ، الذين أضيف اليهم فيما بعد جمهوريو مازيني ، الذين أسسوا بعض النوادي العمالية . لكن وضع جماهير البروليتاريا الريفية في الجنوب لم يتغير ، لان أحدا لم يفعل لهم شيئا . هؤلاء العمال المضطهدون في جنوب ايطاليا ، الجاهلون بالقراءة والكتابة، كانوا على استعداد للثورة ضد سادتهم ، لكنهم لم

يثقوا بسائر الساسة أو الأحزاب ، ومالوا غالبا إلى القيام باعمال فردية وشخصية « ودون قادة » ، فاذا بكل قرية تتحرك بمفردها . لقد بدت الدعايات الفوضوية لمثل هؤلاء ثورية ومقبولة .

تبرز الحركة العمالية في الستينات صورة كثيرة الألوان ، تداخلت فيها كل الاتجاهات . لكن الرجوع عن الديموقراطية من نمط ١٨٤٨ كان قاسمها المشترك ، كما كان النضال من أجل أشكال جديدة للحركة البروليتارية قاسما مشتركا آخر . لقد وجد شعور عام بوحدة عمال جميع البلدان الواعين طبقيا ، وبوجود مهام مشتركة معينة تشدهم إلى بعضهم .

* * *

تاسيس الأممية الأولى

حرك الوضع السياسي المتأزم في أوروبا العمال ، وتصدر العمال الانجليز الحركة ، فقد ناضلوا من أجل الاصلاح الانتخابي وتظاهروا من أجل بولونيا وإيطاليا . وعندما زار غاريبالدي انجلترا ، أعد العمال له استقبالاً رسمياً .

وضعت الحرب الاهلية الاميركية الشمالية قسماً كبيراً من العمال الانجليز في مواجهة أصعب ظرف ، فقد حاصر اسطول الشمال مرافىء الجنوب ، مانعاً تصدير القطن إلى أوروبا ، لتفقد الصناعة النسيجية الانجليزية المادة الخام الضرورية لعملها ، ويتحول مئات آلاف العمال إلى عاطلين . كان من شأن الأنانية الوظيفية البحتة أن تدفع الطبقة العاملة الانجليزية إلى المطالبة برفع الحصار وتأمين التصدير الحر للقطن ، مما سيضعهم إلى جانب الجنوب ضد الشمال . إلا أن النقابات الانجليزية وأعضاءها وقفوا مع الشمال في حركة جبارة للتضامن الديموقراطي الاممي ، وطالبوا بانزال الهزيمة بملاك العبيد . رغم أن موقفهم هذا كان يعرضهم للجوع وللمعاناة . سارت العواطف الاوروبية خلال الحرب الاهلية الاميركية على خط طبقي واضح ، ووقفت البروليتاريا الانجليزية كرجل واحد مع الشمال ، بينما كانت أغلبية الطبقة المالكة مع الجنوب . وقد أسهمت مظاهرات العمال الانجليز المؤيدة للنكولن والمعارضة

للعبودية اسهاماً جوهرياً في إحباط تدخل القوى الاوروبية الكبرى في الحرب الاهلية .

عندما تحول الصراع الطويل في أميركا لصالح الشمال ، ارتفعت معنويات العمال الانجليز ارتفاعاً كبيراً ، فما كان من النقابات إلا أن عززت تحريضها من أجل حق الاقتراع العام ، وتطلعت إلى بناء أفضل لعلاقاتها الدولية ، مستغلة الصداقة التي ربطتها من جديد مع البروليتاريا الفرنسية منذ عام ١٨٦٢ . في خريف ١٨٦٤ وجهت النقابات البريطانية دعوة إلى النوادي العمالية الفرنسية لعقد اجتماع جماهيري مشترك لصالح بولونيا . في هذا الوقت ، كان الرجلان النافذان على الجانب الانجليزي هما أودجر ، رئيس تجمع النقابات اللندنية ، وكريمر ، سكرتير اتحاد البنائين ، وكان أودجر في الوقت نفسه رئيس جمعية التحريض النقابي من أجل حق الاقتراع العام ، كما أنه كان مشرفاً مع كريمر على الندوات الجماهيرية لصالح أميركا الشمالية وغاريبالدي .

كانت النوادي العمالية الفرنسية،التي أقامت علاقات مع النقابات الانجليزية،هي تلك التنظيمات العمالية التي نشأت في السنوات الاخيرة بتغاض من نابليون . لقد كانت موالية لفكرة تأسيس حزب عمالي ، وحملت في الوقت نفسه بعض الافكار البرودونية . والحقيقة أن طموح العمال كان منصباً على تأسيس حزب عمالي لا يجوز أن يكون حزباً سياسياً بالمعنى البرجوازي ، بل منظمة طبقية تفتقر قيادتها إلى السلطة ، ويتمتع أعضاؤها بادارة ذاتية كاملة . في ٢٤ أيلول من عام ١٨٦٤ عقد تجمع عمالي كبير في لندن اشترك فيه إلى جانب العمال الفرنسيين والانجليز بعض مندوبي النوادي العمالية الايطالية من اتجاه مازيني . وقد دعي كارل

ماركس لحضور هذه التظاهرة بوصفه ممثلاً للعمال الالمان ، فقبل الدعوة ، لأنه أدرك أن الحركة جدية هذه المرة .

قررت التظاهرة اللندنية تأسيس اتحاد أممي للعمال ، يضم ، كبداية ، المنظمات العمالية الانجليزية والفرنسية والايطالية والالمانية . وطلب إلى عمال بقية البلدان الانضمام إلى الاتحاد . وتولت قيادة الاممية هيئة عامة مقرها لندن ، لم يلبث ماركس ان مارس نفوذاً كبيراً عليها ، فوضع برنامج الاممية ووجه سياستها .

لم يكن ماركس وانجلز أول من أسس الاممية ، وإنما جاءت الفكرة بالأصل من العمال أنفسهم ، ومن النقابات الانجليزية قبل غيرها .تبنى ماركس فيما بعد خطة العمال الانجليز ، وشجعه على ذلك ان المصالح الوظيفية الضيقة لم تكن هي الدافع إلى تأسيس الاممية ، بل كانت القضايا العامة الكبرى للسياسة الدولية . والحقيقة أن الباعث المباشر لتكوينها لم يكن اضراباً عمالياً ، بل تظاهرة تعاطف مع بولونيا ، وهي مناسبة ما كان العمال سيشاركون فيها لو أنهم انطلقوا من مصلحتهم الوظيفية المباشرة. من جهة أخرى ، فان تكوين الاممية كان مستحيلاً دون التعاون القديم للديموقراطية الاوروبية . لقد قدمت السياسة الخارجية للشارتية السابقة الأكثر أهمية للاممية ، كما أن تظاهرة لندن عام ١٨٦٤ كانت الاستمرار المباشر لاجتماعات لندن التي نظمها « الديموقراطيون المتآخون » قبل وبعد ١٨٤٨ . كانت الاممية الاولى محاولة جبارة من الطبقة العاملة الأوروبية لالتقاط الخيوط التي أفلتت من الديموقراطية القديمة ، أما فكرتها الاساسية فكانت تغيير الحالة الاقتصادية للطبقة العاملة تغييراً جذرياً عن طريق الانتصار السياسي للديموقراطية البروليتارية في سائر البلدان الأوروبية الهامة .

لعبت المصالح الوظيفية للعمال بالبداهة دوراً هاماً في منشورات ومؤتمرات الاممية الأولى . وكان ماركس يجهد في كل حين لاظهار الترابط بين الهموم اليومية الصغيرة للبروليتاريا وللحركات السياسية الكبيرة . وقد أمدت الاممية عام ١٨٦٧ عمال البرونز المضربين في باريس باعانة مالية حصلتها من النقابات الانجليزية . هذا العمل من أعمال التضامن البروليتاري الاممي أثار اهتماماً وأسهم اسهاماً جوهرياً في انتصار عمال باريس المضربين . كان ماركس فخوراً بهذا النجاح ، ومع ذلك فانه لم ير في القضايا السياسية — الاقتصادية المهمة الاساسية للاممية . عقدت الاممية بين ١٨٦٦ و١٨٦٩ مؤتمرات سنوية امافي بلجيكاأو في سويسرا. لم يشترك ماركس وانجلز في هذه المؤتمرات ولم يهتما كثيراً لقراراتها حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية . وحتى عندما كان المؤتمر يتخذ قراراً برودونياً ما ، فان ماركس لم يكن يغضب ، لأن ما يهمه لم يكن ما يقال في مؤتمرات الاممية ، بل وجودها ذاته .

كان الهدف العملي الأول الذي وضعه ماركس للاممية هو التأثير المباشر في الحركة العمالية الانجليزية بواسطة المجلس العام ، فقد كانت الاممية في وضع يمكنها من قيادة معركة العمال الانجليز من أجل حق الاقتراع العام . كما أعطت الاممية لماركس الامكانية للتأثير في العمال الفرنسيين ، الأمر الذي سيكتسب أهمية كبرى بمجرد أن تنفجر الثورة الجديدة ، التي طال انتظارها في باريس . ان التعاون بين العمال الانجليز والفرنسيين ، الذي أثبت فعاليته في الاضراب يستطيع أن يحدث انعطافاً في سياسة أوروبا ، اذا ما سار في قنوات صحيحة بعد الثورة الفرنسية القادمة . ان انتزاع العمال الانجليز لحق الاقتراع العام ، وتقريرهم بهذه الصورة لسياسة بلادهم ، وسير انجلترا ديموقراطية مع فرنسا جديدة

وجمهورية ،سيكون الاساس المنتظر لنهوض البروليتاريا الاوروبية . إلى أي حد يمكن عندئذ لديموقراطية أميركا الشمالية المتجددة ، ولحركات وسط وشرق أوروبا أن تدعما هذا التآلف الانجليزي – الفرنسي ؟.هذه المسألة الهامة ما كان بوسع أحد الاجابة عليها .

لم يكن ماركس واهماً حول الاممية ، فقد كان يعتبرها اتحاداً هشاً يتشكل من عناصر شديدة الاختلاف . فالنقابيون الانجليز لم يكونوا اشتراكيين على الاطلاق، والانصار الفرنسيون للاممية هم على الاغلب برودونيون تراودهم أقوى الشكوك في النشاط « السلطوي » للمجلس العام . أما اللاساليون الالمان ، فقد قطع ماركس صلاته معهم علناً منذ ١٨٦٥ ، ولم يكن التاكتيك الانفصالي الضيق الافق لحزب ليبكنتيشت تدعيماً فعلياً للاممية . في حين خضعت النوادي الإيطالية التي انتسبت إليها لمازيني في البدء ، ثم اعتنقت أفكار باكونين . كما لم تكن مجموعات الاممية في البلدان الصغيرة موحدة وموالية للمجلس العام ، وإنما عارضته في الغالب . هكذا شكل العمال الانجليز الدعامة الاساسية للاممية في سائر المتاعب والنزاعات التي واجهتها، لكن قادة النقابات الانجليزية كانت لهم علاقات شخصية مع الليبرالية البرجوازية ، فكان هذا بدوره مصدراً للنزاعات وللتناقضات المستمرة .

شعر ماركس أن في أوروبا مجموعة عمالية كبيرة تتفق معه ، لكنها لا تنتمي لسوء الحظ إلى الاممية ، وهي عمال باريس الثوريون . لقد عرف الجميع بوجودهم وانتظروا أفعالهم ، مع أنهم كانوا دون حزب لان البوليس لم يسمح بنشوء حزب عمالي ثوري في فرنسا نفسها، ولانه لم يوجد في المهجر من يستطيع التحدث باسم هذا القسم من عمال باريس. رأى ماركس هذا الوضع ، وكتب حوله عام ١٨٦٧ : « الأمر

الأكثر سوءا هو أنه ليس لدينا في باريس شخص واحد يستطيع اقامة صلة مع الفروع العمالية المعادية للبرودونية (وهي تشكل الاغلبية) » . كان ماركس يشعر بتعاطف شديد وصادق مع بلانكي الشيخ ، الرجل الوحيد بين قادة ١٨٤٨ ، الذي يكن له احتراماً شخصياً كبيراً . وقد حمل بلانكي لماركس الود الصادق أيضاً . لكن الفرص لاقامة صلات مع بلانكي داخل أو خارج السجن كانت قليلة، والجدوى العملية لمحاولات كهذه كانت زهيدة، لأن بلانكي لا يملك حزباً ، وهو بالنسبة لعمال باريس اسم عظيم ونصف منسي . لان عمال باريس وفرنسا الثوريين افتقروا إلى تنظيم ، اضطر ماركس لأن يسمح للبرودونيين المغامرين والمعارضين داخل الاممية بالتحدث باسم فرنسا .

عرف ماركس كيف يحافظ على الاممية ، رغم هذه المصاعب الهائلة ، إلى أن جعلت أحداث السياسة الأوروبية المأساوية الكبرى وجودها دون معنى . فكان في البدء سعيداً بالنتيجة ، رغم منغصات الظروف ، وقد كتب عام ١٨٦٧ رسالة إلى انجلز باللغة المختلطة التي اعتادها في المهجر : « في هذه الاثناء ، تطورت جمعيتنا تطوراً كبيراً... إلى الامام . . . في الثورة القادمة التي ربما تكون أقرب مما يتراءى ، سيكون بين يدينا (يديك ويدي) هذه الآلة الجبارة (قارن ذلك مع نتائج مازيني . . . الخ منذ ٣٠ عاماً) رغم حاجتنا إلى النقود ، ودسائس البرودونيين في باريس ، ومازيني في إيطاليا وغيرة أودجر وكريمر وبوتر في لندن ، ورغم شولتسه ديليش واللاساليين في ألمانيا . إننا نستطيع أن نكون سعداء جداً ! » . إن ماركس يفكر بانتفاضة باريس في الثورة القادمة ، التي كانت منتظرة آنذاك في كل لحظة .

انهيار بونابرت

أحرزت الاممية في البداية نجاحات سياسية فعلية . فقد نال عمال المدن في انكلترا حق الاقتراع العام في ١٨٦٧ ، بدعم من حزب درزائيلي ومن الجناح الراديكالي لليبراليين . بذلك انجزت انجلترا الانتقال إلى الديموقراطية البرجوازية تحت تأثير فعال للعمال المنظمين . وفي عامي ١٨٦٤ ـ ١٨٦٥ أحرزت ولايات الشمال انتصاراً حاسماً على ولايات الجنوب ، وتم تدمير الارستقراطية المالكة للعبيد تدميراً كاملاً . وقد هنأت الاممية الرئيس لنكولن بنجاحه ، وكتب ماركس له رسالة تلقى جواباً ودياً عليها . وفي الوقت نفسه ، افل نجم نابليون بونابرت في فرنسا بصورة متزايدة،اذ أسهمت حركة الاضرابات الفرنسية التي دعمتها الأممية في تعميق وتأزيم التناقضات الفرنسية الداخلية ، وأدخلت أعمال العنف التي قام بها البوليس القيصري ضد حركات الاضراب المرارة الى قلوب أكثر البرودونيين مسالمة ، وأثبتت لهم استحالة أكثر الخطى تواضعاً على صعيد التقدم الاجتماعي ، ما دام نابليون في الحكم . هكذا انهارت صداقة نابليون الكاذبة والظاهرية مع العمال .

كانت سلطة الطبقة السائدة قد تعززت تعززاً كبيراً في ألمانيا بفضل نجاحات بسمارك ، خاصة بعد أن تصالحت البرجوازية الليبرالية معه منذ ١٨٦٦ . وقد وقف الآن على رأس كتلة متماسكة ينتمي

اليها ملك بروسيا، والامراءالألمانالصغار ،والنبلاءالعسكريونالبروسيون، والبرجوازية الليبرالية . منح بسمارك ، كما توقع لاسال ، حق الاقتراع العام لانتخاب مجلس نواب شمال ألمانيا ، فجاءت الانتخابات بأغلبية ساحقة للحكومة دفعت بالكاثوليك المطالبين بألمانيا الكبرى،وبحزب الشعب المعادي لبروسيا ، وبمجموعتي الاشتراكيين الاجتماعيين إلى عجز سياسي تام . في أعقاب هذه التطورات غدا واضحاً أن الحل النهائي للمسألة الالمانية ، من خلال ادخال دول جنوب ألمانيا في الحلف الذي تقوده بروسيا ، صار مسألة وقت وحسب .

لم يكن هذا التطور مفرحاً من وجهة نظر الأحزاب الديموقراطية والاشتراكية ، ومع ذلك فقد عزز بمعنى ما أهداف الاممية ، فقد أحدث من جهة نهضة اقتصادية جبارة قوت البروليتاريا ، وألغى من جهة أخرى التناقض بين أنصار ألمانيا الكبرى وأنصار ألمانيا الصغرى ، وجعل بالامكان توحيد الحركة العمالية الالمانية . أما ما هو أكثر أهمية من ذلك ، فهو أن تقوية ألمانيا كانت تعني في الوقت نفسه أضعاف نابليون ، وتعزيز احتمالات الثورة الفرنسية . رأى الرأي العام الفرنسي في نتيجة حرب ١٨٦٦ هزيمة قاسية لفرنسا ، وأعتقد أن الأخطاء السياسية لنابليون الثالث هي التي قربت الوحدة الايطالية وسرعت مركزة ألمانيا تحت قيادة بروسيا، مما جعل الوضع الدولي لفرنسا بالغ الخطورة والجدية .

أعقبت الهزيمة السياسية لديبلوماسية بونابرت في ألمانيا انهيار سياسته في أميركا . استغل القيصر الضعف الذي ألم بالولايات المتحدة نتيجة للحرب ، كي يقيم نوعاً من محمية فرنسية في المكسيك ، حيث كان حزب الملاك الكبار والكنيسة يواجه حركة فلاحية شعبية . كان حزب

الجمهوريين بقيادة الرئيس جوريس يمثل مصالح الفقراء في الريف، وكان الملاك الكبار يسعون وراء المساعدة في الخارج ، فتدخل نابليون الثالث في المكسيك ، حيث تدخلت وعملت مصالح مالية مشبوهة للقيصر وحاشيته . احتل جيش فرنسي مدينة مكسيكو ، فواصل الجمهوريون الحرب في شكل حرب عصابات . فما كان من نابليون إلا ان فرض على المكسيك مرحلة شبيهة بتلك التي فرضها على فرنسا، إذ عين شقيق قيصر النمسا مكسيميليان قيصراً على البلاد ، وأمن له التغطية في انتخابات شعبية مزورة ، فما كان من القيصر الجديد إلا أن أخذ يتصرف كسيد شرعي للبلاد، وأعدم الأسرى الجمهوريين بعد تقديمهم لمحاكمات عسكرية .

شكل تعيين القيصر النمساوي سيداً على المكسيك خرقاً فاضحاً لاسس السياسة الاميركية ، كما أخذت الولايات المتحدة بها منذ رئاسة مونرو. تجنب الرئيس لنكولن طيلة فترة الحرب الاهلية اتخاذ قرار واضح بصدد المشكلة ، بل أنه ترك الانطباع لدى نابليون الثالث بأن الولايات المتحدة ستقبل بما حدث ، ليحول دون انحياز نابليون علناً إلى الولايات الجنوبية. ولكن ما أن انتصر الشمال ، حتى أسقط الساسة الاميركيون القناع ، وطالبوا بانسحاب الفرنسيين من مكسيكو . تراجع نابليون أمام التهديد الاميركي ، وغادرت القوات الفرنسية المكسيك عام ١٨٦٧ ، تاركة من يسمى بالقيصر مكسيميليان وحيداً . وبما أن الشعب بأسره كان ضده، فان حكمه انهار بسرعة ، وألقى جوريس القبض عليه . رأى جمهوريو المكسيك في القيصر لصاً غريباً اقتحم بلادهم دون وجه حق ، وقتل مواطنين مكسيكيين ، لهذا أمر جوريس باعدامه رمياً بالرصاص .

انهارت سياسة بونابرت عام ١٨٦٧ في أوروبا وأميركا . إننا

نستغرب في الواقع كيف استطاعت فرنسا احتمال حاكم من هذا الطراز حتى سيدان . على كل حال ، فان ما ابقى على عرش بونابرت هو العامل الذي كان قد أبقى على حكم لوي فيليب ، وهو خوف البرجوازية الفرنسية من النتائج التالية . كانت البرجوازية قد قطعت منذ وقت طويل مع نابليون الثالث ، غير إنها لم تكن واثقة من أن ملكاً برجوازياً من الاورليان أو جمهورية محافظة مثل جمهورية كافينياك ستعقب حكمه ، ولهذا فانها لم تطرده فوراً . لا تسير الثورة بدقة في القنوات المرسومة لها من قبل .وإذا ما قامت الثورة في مدينة كباريس،يبلغ تعداد سكانها الملايين ، بمن فيهم مئات آلاف البروليتاريين ، فان الجمهورية الحمراء قد تنبثق عنها . لقد بدا لفرنسيين كثراً أن القيصر بصفاته الحقيرة واقتصاده البوليسي وحاشيته الوضيعة ومغامراته السياسية هو أهون الشرين، إذا ما قيس بالجمهورية العمالية .

درست كل الاحزاب والاتجاهات السياسية منذ ١٨٦٧ مسألة النظام الذي سيأتي بعد سقوط الاستبدادية القيصرية . لم يكن نابليون يستطيع الاعتماد إلا على جهاز بوليسه وموظفيه،وعلى المغامرين المشبوهين ممن لهم مصلحة شخصية في القيصرية ، وبعض مضاربي البورصة . هذا الجهاز القيصري كان لا يزال قادراً على فبركة الانتخابات في الريف والمدن الصغرى ، مستخدماً خليطاً مجرباً من الخداع والعنف .إلاأن نتيجة الانتخابات لم تكن ذات مدلول عملي ، لان كل انسان كان يعرف طريقة صنعها .

انقسم ملكيو فرنسا القدماء إلى اتجاهين : اتباع الفرع البوربوني القديم،واتباع سلالة اورليان.هذا الانقسام لم يكن انقساماً حول

سلالات حاكمة ، بل كان أيضاً انقساماً اجتماعياً أساسياً. فقدأراد أصدقاء الفرع القديم الشرعي اعادة فرنسا الىماكانت عليه قبل ١٧٨٩ ،أو على الأقل قبل ١٨٣٠ ، أي اخضاعها لحكم النبلاء والكنيسة . وكان واضحاً أن حزب الشرعيين لن يسترد السلطة مطلقاً بقواه الخاصة ، فالكنيسة الكاثوليكية تأقلمت عقب ١٨٤٩ مع البونابرتية ، بعد أن قام نابليون بما يستطيعه لارضائها،وقاتل بحماسة للحفاظ على السلطة الدنيوية للبابا . أصيب حزب الملكية الشرعي بالضعف ، لانفصال الكهنوت عنه ، ولكن ما ان تعرض تاج القيصر للسقوط ، حتى عاد الوضع القديم وسارت قوى الخط القديم للبوربون في اتجاه موحد مع الارستقراطية والمطارنة . ولأن الاغلبية الساحقة من الشعب الفرنسي كانت ترفض منذ وقت طويل اشكال الحياة الاقطاعية ، فان حزب الملكيين المتشددين لم يستطع اكتساب أية أهمية سياسية الا كحليف لمجموعات أخرى .

لم يربط اتباع الاورليان أي رابط مع الموروث الاقطاعي لفرنسا. إنهم لم يريدوا الملكية بسبب ذكريات رومانسية ، بل لقناعتهم ان ملكاً وراثياً هو أفضل ضمانة للنظام والملكية . أما الزعيم الأكثر بروزاً لهذا الاتجاه في الستينات ، فكان تيير ، الذي انتخب في البرلمان القيصري، وانتقد بعنف وحدة السياسة الخارجية المنافقة لنابليون . لم يكن ثمة أي فارق من حيث المبدأ بين اتجاه تيير وبين الجمهوريين المحافظين ، فقد أراد كلاهما حكومة قوية تعمل لمصلحة الطبقة المالكة ،ولاخضاع الجماهير الشعبية الفقيرة بشدة وحزم . أما ما فرق بينهما ، فقد كان قضية ترتبط بالهدف وهي : هل من الأفضل تاكتيكياً وضع ملك على رأس الدولة ، أم اقامة جمهورية محافظة ؟ .

تقيد اتجاه الجمهوريين المعتدلين بتقاليد الجنرال كافينياك والناسيونال . هذا الحزب كان مثقلاً بدماء مجزرة حزيران ١٨٤٨ ، التي ذكره البونابرتيون بها دوماً ، في حين كان هذا الفصل من الماضي يقربه من البرجوازية المالكة . في نهاية الستينات كان بين قادة الجمهوريين المحافظين مجموعة من الرجال ، الذين تصدروا قيادة الاحداث عام ١٨٤٨ ، منهم جارنييه باجي وجول فافر ، وكانقدوصلعام ١٨٤٨ إلى منصب مستشار وزارة الخارجية في الحكومة الخماسية (حكومة الرجال الخمسة) . وقد برز بين القادة الأصغر سناً للجمهوريين المحافظين فيري.

وجد عام ١٨٤٨ الى جانـــب الجمهوريين المحافظين اتجاه الديموقراطيين البرجوازيين ، الذين مثلهم لامارتين ، وارادوا المحافظة على الملكية الرأسمالية ، واعتقدوا في الوقت نفسه ان جمهورية شعبية تقوم على حق الاقتراع العام هي خير كفالة لحكومة منظمة وعقلانية . تكون في نهاية الستينات في فرنسا حزب زعيمه المحامي والنائب الشاب جامبيتا ، الذي قاد بجرأة عظيمة المعركة ضد القيصرية،وتنبأ بالاطاحة بنابليون بثورة ، وباقامة الجمهورية الديموقراطية . اراد جامبيتا حق الاقتراع العام بكل مايترتب عليه من نتائج ، والابعاد الكامل لجهاز الموظفين الملكي الذي حكم فرنسا منذ بداية القرن . وناضل ضد الجمهوريين المحافظين الذين ابتعدوا عن الشعب وسعوا نحو الحلول الوسط المخزية . فكسب بهذه السياسة شعبية كبيرة بين جماهير باريس . ترى ، اية قوة اجتماعية فعلية مثل اتجاه جامبيتا ؟ . هذه كانت مسألة غامضة لايجيب عليها سوى المستقبل .

هذه الصورة السياسية الحزبية تمثل الصياغة الجديدة للحياة السياسية في فرنسا الستينات . لقد مثل البونابرتيون والحزبان المواليان للملك

والجمهوريون المحافظون تقليدا لم ينقطع في اي وقت ، بينما جدد جامبيتا، في الموضوع على الاقل ، سياسة لامارتين والانصار الاكثر تقدمية للناسيونال بعد ٢٤ شباط ١٨٤٨ . بذلك انتهى عام ١٨٦٩ — ١٨٧٠ تكون الاحزاب في فرنسا . فلم يوجد اي حزب على يسار جامبيتا .وهنا يكمن الفارق بين الوضع الحزبي والسياسي لعامي ١٨٤٧ و ١٨٦٩ . عام ١٨٤٧ كان على يسار لامارتين الحركة الشعبية الكبرى للحزب الديموقراطي — الاجتماعي ، اما الان فقد انتهى تكون الاحزاب مع جامبيتا . ان الجماهير العمالية الفرنسية كانت تقر بالفعل البرنامج النضالي السياسي لجامبيتا ، لكنها كانت تتجاوزه كثيرا في المطالب الاجتماعية . لكنه لم يكن يوجد قائد او حزب يتحدث باسم هذه الجماهير . .

لاشك انه وجدت مجموعة صغيرة من البرودونيين والمصلحين الاجتماعيين، شكلت الفرع الفرنسي الرسمي للاممية الاولى . لكن احداً لم يعتبر هؤلاء المنظرين المسالمين قادة قادمين للجيش الاحمر واخلافا لروبسبيير . اما بلانكي فلم يكن من جهته الا مجرد ذكرى لا اكثر ، في حين كان الرأي العام الفرنسي يفتش عن ممثل لاقصى اليسار البروليتاري ، فلا يجده ، كما كان ماركس وانجلز يفتشان عنه بدورهما ، فلا يجدانه. في هذا الوضع المحير ، اتهم صحافي فرنسي غير سياسي وناشر جريدة تسلية شعبية بانه وريث روبسبيير . هذا الصحافي كان روشفور ، الذي تكمن اهميته في تجسيده لغياب الديموقراطية الثورية المنظمة تجسيدا ملموساً . اثارت الشجاعة والسخرية التي هاجم روشفور بها القيصرو القيصرة واسرة لويس بونابرت اعظم الاهتمام . وحولته صراعاته مع البوليس والقضاء القيصريين الى رجل تتعاظم

شعبيته باضطراد . عندما قتل امير من اسرة بونابرت مساعدا لروشفور ، تجرأ هذا وطبع في باريس وتحت حكم نابليون عنوانا لجريدته يقول : «كل فرد في اسرة بونابرت هو قاتل» . اعتقل روشفور ووضع في السجن ، بينما اوصلت جنازة القتيل باريس الى حافة الثورة ، والقيصر الى الاعتقاد بان عليه حزم حقائبه . ان المبالغة في تقدير دور روشفور ، التي يفسرها الوضع السياسي – الحزبي الغريب لفرنسا في ذلك الوقت ، كانت موجودة حتى لدى اكثر المراقبين اطلاعا. هكذا كتب انجلز يوم ١٥ اب ١٨٧٠ : « من سيتولى القيادة حال قيام حركة ثورية حقيقية في باريس ؟ ان روشفور هو الاكثر شعبية والوحيد المؤهل لذلك ، لاسيما وان بلانكي صار منسيا » .

كانت الانتخابات الفرنسية لعام ١٨٦٩ نسخة منقحة عن انتخابات ١٨٦٣ . صحيح ان الاغلبية البونابرتية هي التي عادت مرة اخرى ، الا ان المدن الكبرى باسرها ، وعلى رأسها باريس ، صوتت ضد القيصر . بحث هذا عن حل وسط مع البرجوازية ، وحول الاستبدادية العسكرية الى ملكية برلمانية ، ثم وجد جمهوريا محافظا هو اوليفييه قبل ان يصبح رئيسا للوزارة، وان يقود العهد الجديد. عندئذ نظم نابليون استفتاءا شعبيا اخر حول قبول او رفض الشعب للملكية القيصرية « الليبرالية » الجديدة ، فجاءت النتيجة انتصارا لمزوري الانتخابات القيصريين المجربين . غير ان باريس صوتت هذه المرة ايضا ضد الملكية القيصرية . لم تكن الكوميديا الليبرالية لحكومة اوليفييه سوى بداية النهاية ، او كما قال جامبيتا ، «جسرا بين جمهورية ١٨٤٨ وجمهورية المستقبل» .

تورط القيصر عام ١٨٧٠ في حرب مع بروسيا جاءت بالنهاية

الدامية لخزعبلات الملكية القيصرية . في اعقاب الهزائم الاولى للجيش الفرنسي في اب ١٨٧٠ ، اعد كل انسان نفسه لسقوط نابليون . وحتى الجنرالات اخذوا يفكرون في مستقبلهم السياسي ، علما بان الجمهوريين الحمر في بلادهم بدوا لهم اشد خطرا بكثير من البروسنيين . بل ان التاكتيك العسكري الذي وضعه قائد الجيوش الفرنسية المارشال بازان منذ اواسط اب ، كان موضوعا على ضوء اعتبارات الوضع الداخلي . فقد ارتأى ضرورة الحفاظ على جيشه في احسن وضع ممكن ، ليتمكن من استخدامه بعد عقد السلام ضد الثورة في باريس . هكذا ارجأ بازان الانسحاب من ميتز ، مانحا القوات الالمانية فرصة محاصرته فيها . لانقاذه من الفخ الذي اوقع نفسه فيه ، كان على الجيش الفرنسي الثاني بقيادة ماكماهون القيام بتقدم لامعنى له،أدى فيما بعد الى كارثة سيدان . كان سلوك ماكماهون في حرب ١٨٧٠ سليما من الناحيتين العسكرية والشخصية ، بينما كانت تصرفات بازان خيانة وطنية كاملة فقدمته الحكومة الفرنسية المحافظةالى محكمة عسكرية، ولم تلبث ان استخدمت في الوقت نفسه الوسائل القمعية التي كان قد حافظ عليها : ان ضباط وجنود بازان ، العائدين من الاسر ، هم الذين قضوا على كومونة باريس .

عندما وصل الى باريس نبأ أسر القيصر في سيدان ، انهار بناء القيصرية الملطخ بالقذارة والعار . فاعلنت الجمهورية في الرابع من ايلول ، وشكلت حكومة موقتة ضمت في البداية قادة المجموعات الجمهورية المختلفة . وصار جامبيتا وزيرا ، الى جانب فافر وجارنييه باجي وفيري والجنرال تروخو ، الذي كان صيته قد ذاع كناقد للنظام

العسكري القيصري ، وصار رجل الارتباط بين الحكومة الجمهورية والملكيين . وضع تيير نفسه تحت تصرف الحكومة الجديدة كمبعوث ديباوماسي .عندما فتشت الحكومة عن ممثل لليسار الاقصى تضمه الى صفوفها ، لم تجد سوى روشفور ، الذي اخرج من السجن واصبح وزيرا . كان ميزان القوى الفعلي داخل حكومة ائتلافية كهذه يرتبط بسير الاحداث ، وان كان واقع الحرب الخاسرة وغزو الجيوش الالمانية لفرنسا قد اضفي طابعا خاصا على سائر القضايا السياسية المطروحة .

* * *

كومونة باريس

ونهايــة الأممية الأولى

كان الجيش الفرنسي النظامي في ايلول من عام ١٨٧٠ اما في الاسر او محاصرا في ميتز .. اما في البلاد ، فلم يتبق الا مجندون او تشكيلات شبه عسكرية . لقد بدت فرنسا مستباحة . وبالفعل ، فقد بدأ جيش الماني كبير بتطويق باريس . حاولت الحكومة الجمهورية مواصلة الحرب للحصول على شروط افضل للسلام ، في حين اتسم الوضع الداخلي للحكومة نفسها بالانقسام ، فاستمر النزاع بين جامبيتا والاغلبية المحافظة ، واصيب روشفور بالعجز عن ممارسة أي تأثير على زملائه الوزراء . اكره الحصار المفروض على باريس الحكومة على الانقسام الى قسمين ، فترك جامبيتا المدينة ببالون هوائي،ليتسلم مهمة تنظيم الدفاع الوطني بعد ان تزود بصلاحيات استثنائية ، بينما بقي تروخو وفافر في باريس . هكذا وجد انذاك في فرنسا مركزان متعارضان سياسيا للسلطة : جامبيتا الذي يحكم الاقاليم باسم الديموقراطية البرجوازية الراديكالية ، مستندا الى جماهير العمال والفلاحين والحرفيين ، تحيط به شكوك الفئة العليا المالكة . والجمهوريون المحافظون ، الى جانب اصدقائهم الملكيين في باريس ، معتمدين على البرجوازية الثرية وعلى البروقراطية ، في مواجهة الشكوك المتزايدة للعمال .

تحول غامبيتا خلال اسابيع قليلة الى شخصية وطنية من طراز رفيع . فقد واجه الغزو المعادي بالحيوية ذاتها التي كان قد صارع بها البونابرتية في قاعات المحاكم والبرلمان . وخلق من العدم تقريبا جيشا فرنسيا شعبيا جديدا ، قاوم التدخل الالماني طيلة الاشهر الخمسة التي تلت سيدان . راودت جامبيتا الامال في ان تستطيع الجمهورية الفرنسية تجديد نفسها بروح ١٧٩٣ ، وان تتغلب هذه المرة ايضا على الغزو المعادي ، لاسيما وان استعداد الجماهير الشعبية الفرنسية للتضحية لم يكن عام ١٨٧٠ اقل منه عام ١٧٩٣ . كما ان القيادة لم تكن بدورها اكثر سوءا ، فهو نفسه لم يكن اقل موهبة على الصعيد التنظيمي من كارنو ، والقادة الفرنسيون الجدد للجيش يقومون بكل ما يمكنهم القيام به في ظروف تبعث على اليأس كظروف بلادهم .

اذا كانت الجمهورية الفرنسية قد اخفقت عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ في احراز النصر ، فلانها واجهت هذه المرة عدوا لم تعرف له مثيلا من قبل . كان الجيش الشعبي الفرنسي يقاتل ايام روبسبيير ضد جيوش مهترئة للاقطاعية الأوروبية ، قليلة العدد وبطيئة الحركة . اما الان ، فان الجيش البروسي كان اكثر مؤسسات المانيا تقدمية وتأخرا في ان معا . (كان متأخرا بسبب تحدر ضباطه من النبلاء الاقطاعيين لمنطقة شرقي نهر الالبه ، ولكونه الاداة التي اخضع النبلاء العسكريون الشعب بمساعدتها). من جهة اخرى ، امتلكت هيئة اركان الحرب البروسية ، بعد حروب التحرير عامي ١٨١٣ و ١٨١٥ ، فنون ادارة الحرب البرجوازية كما طورتها الثورة الفرنسية ونابليون الاول . والحقيقة ان الاركان الالمانية كانت تقود جيشاً شعبيا يأخذ بنظام الخدمة الاجبارية العامة ، ويطبق ، تحت القيادة العبقرية

للجنرال مولتكه ، استراتيجية ابادة سريعة لايربطها اي رابط بالبطء المعهود للقرن الثامن عشر .

كانت حرب ١٨٧٠ ، فضلا عن ذلك ، صراعا من اجل التوحيد القومي بالنسبة للجانب الالماني . لهذا دعمت البرجوازية الليبرالية بسمارك وجرت معها الجماهير الشعبيةالعريضة . اما جيوش الملكيات الاوروبية عام ١٧٩٣ فكانت مكونة من جنود محترفين عددهم قليل، الى درجة ان الميليشيا الشعبية الفرنسية استطاعت القتال ضد اوروبا باسرها . الى ذلك ، كانت القوات الملكية بطيئة وصعبة التحريك ، مما اتاح للجيش الشعبي الفرنسي الوقت الكافي لتعلم الحرب بالتدريج . اما عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ فكان الالمان يملكون جيشا تعداده الملايين ، وكانت القيادة العسكرية مبادرة الى درجة لم تترك للفرنسيين اي وقت لتنظيم جيش جديد . في معارك شتاء ١٨٧٠ / ١٨٧١ كان متوسط خدمة الجندي الالماني ثلاث سنوات ، ومتوسط خدمة الجندي الفرنسي ثلاثة اشهر ، وكان ضباط الجيش الالماني محترفين ومدربين ، بينما كان ضباط الجيش الفرنسي مرتجلين عينوا قبل فترة قصيرة في مناصبهم .

عندما يصطدم جيشان لهما هذه المواصفات ، فان النتيجة تكون معروفة سلفا . لم يفتقر المجندون الفرنسيون الذين ارسلهم جامبيتا الى المعركة باسم الجمهورية للارادة الصادقة والحماسة الوطنية المخلصة . لقد كانوا في معارك الشتاء يهجمون عادة بتصميم في اليوم الاول من المعركة ، الا انهم في الايام التالية كانوا يفقدون القدرة على مقاومة البرد والارهاق. وعلى كل حال ، فان ماحدث في حملة الشتاء من عام ١٨٧٠/١٨٧١

لا مثيل له في تاريخ الحروب السابقة واللاحقة ، بما في ذلك الحرب العالمية الاولى . ترسل الدول عادة خيرة جنودها الى المعركة في المراحل الاولى للحرب ، ثم ينخفض مستوى الجيش بسبب تجنيد الميليشيات وسوء التدريب ، اما ماحدث في هذه الحرب ، فكان مغايرا لذلك تماما . ليست هزيمة جامبيتا اذن برهانا على تفوق الملكية العسكرية في الحرب على الجمهورية الديموقراطية ، وانما جاءت نتيجة حرب ١٨٧٠ / ١٨٧١ محصلة لمجموع الظروف الاستثنائية ، التي وجدت انذاك بالنسبة للجيشين .

لم تكن الجماهير الشعبية الفرنسية مؤهلة للقيام بتأمل صاح كهذا حول ميزان القوى . وقد انضم عمال باريس بحماسة الى الحرس الوطني ، املين ان تكرر الجمهورية معجزة عام ١٧٩٣ . عندما استكمل طوق الحصار الالماني حول باريس ، وفشلت الهجمات المعاكسة للمحاصرين ، اعتقد العمال ان الحكومة الرأسمالية تخرب الدفاع عن عمد ، لانها لاتريد انتصارا تحرزه الجمهورية الحمراء . الحقيقة انه ما كان لاية عبقرية عسكرية تتزعم الشعب الفرنسي ان تصد الكارثة . لكن الحكومة الموقتة في باريس عملت وسعها لاثارة مشاعر القرف لدى قطاعات شعبية واسعة من الحكام الجدد ، ومن ادارتهم للحرب .

دفع تطور الثورة بمسألة الادارة الذاتية الباريسية مرة اخرى الى مركز الاهتمام . كان الجمهوريون المعتدلون قد وضعوا ايديهم فورا على باريس عام ١٨٤٨ ، لكي يحولوا دون قيام كومونة ثانية . وقام رجال الحكم بالتصرف ذاته عام ١٨٧٠ . والحال انه لم يكن من المناسب

ان ترفض الجمهورية الديموقراطية الجديدة منح عاصمة البلاد حكما ذاتيا ديموقراطيا ، رغم وجود الحكومة بيد العمال والحرفيين الباريسيين المسلحين ، الذين اعاقوا من وراء متاريسهم تقدم البروسيين . لكن الحكومة الموقتة ، التي كانت مقتصرة في البداية على باريس ، سعت الى الحفاظ على مقاليد الامور بين يديها ، وعدم السماح بقيام حكومة اخرى الى جانبها . كان العنصر المحافظ هو الراجح بين الوزراء الذين بقوا في باريس ، بينما سيطر جامبيتا أو البروسيون خارج العاصمة. لو شكلت انذاك ادارة ديموقراطية لمدينة باريس منبثقة عن انتخابات حرة ، لتكون برلمانها من عمال ثوريين ، او من انصار جامبيتا . وكان الحرس الوطني سيطيع في حالات الصراع ادارة المدينة وليس الوزراء، مما سيحول باريس الى فرع من فروع سلطة جامبيتا ، وسيجعل الوزراء من اتجاه فافر يسبحون في الفراغ . من اجل احباط هذا التطور ، عينت الحكومة فافر عمدة للمدينة ، وحالت دون اقامة كومونة ديموقراطية . بدأ عمال باريس ، الذين عادبلانكي الىتزعمهمتحريضا مكثفا من اجل الكومونة . هذا النشاط لم يكن مغامرة خرقاء او شعارا رمزيا للاشتراكية او للفوضوية ، لان عمال باريس كانوا يطالبون بحقهم الديموقراطي البسيط . شهدت باريس المحاصرة مظاهرات واضطرابات ، عندئذ قامت الحكومة بمناورة بارعة ، ونظمت استفتاءا حول الثقة بها كحكومة للدفاع الوطني . اقترعت غالبية الشعب الفرنسي لصالح الحكومة بدافع الحرص على الدفاع عن البلاد ، فما كان من فافر واصدقائه الا ان انتقلوا الى الهجوم المعاكس على « المحرضين » ، بعد ان ارجؤوا تكوين الكومونة الديموقراطية . فهرب بلانكي الى خارج باريس .

استمر تردي الوضع العسكري الفرنسي خلال عام ١٨٧١ . فقد هزمت الجيوش الميدانية ، ونضبت مخازن اطعام الشعب يسرعة في العاصمة . كانت قضية الحرب والسلام تتحول اثناء ذلك الى قضية حزبية وطبقية ، اذ طالب جامبيتا بمواصلة الحرب حتى النهاية ،ودعمه جمهور المدن الكبرى في موقفه ، بينما طالبت الفئات العليا بالسلام ، لان نهاية الحرب تعني نهاية دكتاتورية جامبيتا والعمال المسلحين . اوقفت حكومة باريس في بداية كانون الثاني العليات الحربية ، وعقدت مع بسمارك وقفا لاطلاق النار كتمهيد للسلام . اذا ما توخينا الدقة ، فان حكومة فافر لم تكن مخولة باجراء مفاوضات كهذه ، لان استسلام باريس كان يعني وقوع وزراء الحكومة الفرنسية الباقين بداخلها في الاسر ، مما سيجعل الاتفاقات التي يعقدونها غير ملزمة بالنسبة للقسم غير المحتل من البلاد ، شأن ماحدث مع نابليون الثالث بعد استسلامه في سيدان ، ومع بازان بعد استسلامه في ميتز . ظهر الان كم كان مفيدا للطبقة المالكة الفرنسية عدم وجود ادارة منتخبة لمدينة باريس . فقد تجرأ الوزراء واعلنوا انتهاء الحرب باسم فرنسا .

كان بسمارك حاذقا ، فلم يعامل الوزراء الباريسيين كاسرى حرب ، وتصرف تجاههم وكأنهم احرار تماما . كما صاغ شروط النصر بطريقة تجعل الجيش البروسي يقف امام باريس ، ولا يتورط بالدخول اليها . وجد الحرس الوطني الباريسي المسلح نفسه وحيدا في البدء . صحيح ان جامبيتا ، الذي كان في بوردو ، لم يعترف بالهدنة ، وحاول للحظة مواصلة الحرب بالاعتماد على الديموقراطية الثورية ، الا انه لم يلبث ان اقتنع ان الفلاحين الفرنسين قدموا الحرب والتضحيات ،

وانهم لايريدون مواصلة القتال اليائس ، فاستقال من منصبه تاركا لوزراء باريس المحافظين حرية عمل كاملة .

انتخبت فرنسا في شباط جمعية وطنية على قاعدة الاقتراع العام، كان مقررا انعقادها في بوردو لتقرير مسألة الحرب والسلام . فلم تعق قوات الاحتلال الالماني الانتخابات . دعت الاحزاب الملكية والجمهوريون المحافظون الى السلام ، بينما اراد الديموقراطيون البرجوازيون تحت قيادة جامبيتا والعمال الثوريون مواصلة الحرب . وقد اعطت الانتخابات صورة مشوهة للمزاج الشعبي الحقيقي ، فانتخب سكان الارياف والمدن الصغرى الملكيين ، لانهم ارادوا السلام ، فجاءت النتيجة لصالح البوربون الذين احرزوا ٤٠٠ مقعدا من من اصل ٦٥٠ مقعدا في الجمعية ، كما انتخب ثلاثون نائباً قيصريا ، وذهبت بقية المقاعد الى الجمهوريين من انصار فافر وجامبيتا . انتخبت باريس اعداء السلام ، وشكل نوابها خليطا من جمهوريين راديكاليين واشتراكيين ، وكان ممن انتخبتهم جامبيتا وروشفور وتولان ، احد مؤسسي الاممية ، ولوي بلان . وكان بين انصار جامبيتا ايضا الطبيب الشاب وعمدة احد الاقاليم كليمنصو . اختارت الجمعية الوطنية في بوردو تيير رئيسا موقتا لها ، فشكل حكومة من الملكيين والجمهوريين المحافظين ، واستبعد حزب جامبيتا منها . صوتت الجمعية لصالح الهدنة والسلام ، وقبلت شروط بسمارك الذي طالب فرنسا بتعويضات تقدر بالملايين وبضم الزاس لوترينجن الى المانيا . وابقى القوات الالمانية في شمال فرنسا ، الى ان تسدد التعويضات المطلوبة كاملة . عندئذ نقلت الجمعية الوطنية وحكومة تيير مقرهما الى فرساي .

كانت المهمة التالية بالنسبة لتيير هي شل عمال باريس المسلحين من اعضاء الحرس الوطني ، الذي كان قد تطور خلال الحرب الى ميليشيا عمالية حقيقية تضم اكثر من مائة الف رجل مزودين بكميات كافية من البنادق والمدافع والعتاد الحربي المتنوع . وكان لكل فوج من الحرس لجان موثوقة هي « لجان الجنود » ، التي تشكلت منها مجتمعة الهيئة القيادية . لقد سبق للحكومة المحافظة ان حالت دون نشوء ادارة منتخبة للمدينة ، وهاهي ترى كيف نشأت مؤسسة اخرى تحل محل الكومونة المحبطة ، مع انها اكثر خطرا منها بكثير بالنسبة للطبقة المالكة ، عنيت اللجنة المركزية للحرس الوطني ، قائدة الجيش الاحمر في باريس .

عطل الحصار الحياة الاقتصادية في باريس تماما ، فذهب العمال العاطلون الى الحرس الوطني . كان الاجر اليومي للحراس هو الشكل الذي اخذه في الحرب نظام التعويض على العاطلين . ان الحرس الوطني لعام ١٨٧١ يعادل ، في المنظور الاجتماعي ، الورش الوطنية عام ١٨٤٨ . وكانت كلتا المؤسستين مكروهة من البرجوازية . انه لامر مفهوم من وجهة نظر برجوازي محافظ كتيير ان يحل جيش باريس الاحمر ، فاذا كانت التشكيلات العسكرية التي انجبتها الحرب قد حلت في فرنسا باسرها ، فلماذا يستثنى الحرس الوطني الباريسي ؟ . في اذار من عام ١٨٧١ كان يجب ان يحدث امر من اثنين : اما ان يسلم عمال باريس اسلحتهم ويرجعوا الى المعامل التي فتحت ابوابها بعد السلام ، او يفيدوا من مصادفة الحرب ويستغلوا الجيش الاحمر في معركة حاسمة ضد الرأسمالية .

ما ان انفجرت الحرب الفرنسية ـ الالمانية ، حتّى اتخذ ماركس وانجلز والاممية موقفا واضحا من الاحداث . اذا ماتجاهلنا تفاصيل اللعب الديبلوماسي ، فان احدا لم يشك في ان هذه الحرب هي نتيجة من نتائج النزعة المغامرة البونابرتية . لقد كان على الحرب ان تحرر العمال والديموقراطية الاوروبية من الكابوس الذي جثم على صدرها طيلة ٢٢ عاما ، الا وهو نابليون الثالث ونظامه . لم يملك ماركس اية ذرة عطف على بسمارك وسياسته ، لكنه تمنى لاعتبارات عامة سقوط بونابرت وانتصار المانيا ، لذلك نصح العمال الالمان بدعم الحرب القومية والعمال الفرنسيين باسقاط بونابرت .

غيرت معركة سيدان واعلان الجمهورية في باريس الوضع تغييرا تاما . وصار واضحا ان الشعب الفرنسي سيدفع في معاهدة السلام ثمن الاثام البونابرتية ، وغدت المسألة الاساسية جعل السلام محتملا قدر الامكان بالنسبة لفرنسا . ناهض ماركس دون قيد او شرط ضم الزاس لوترينجن الى المانيا ، لان المانيا لن تنجح مطلقا في دمج الاقليمين ، ولان هذه الضربة ستدفع فرنسا الى احضان السياسة الروسية ، ولأن الحلف الفرنسي ــ الروسي سيكون كارثة حقيقية بالنسبة لالمانيا وللعمال على حد سواء . هكذا نصح ماركس بعد سيدان العمال الفرنسيين بدعم الحكومة الجمهورية الجديدة في معركتها الدفاعية ضد الالمان ، واوصى العمال الالمان في الوقت نفسه القيام بالدعاية لسلام معتدل وضد ضم الزاس لوترينجن . عبر العمال الانجليز ايضا عن تعاطفهم مع الجمهورية الفرنسية ، وجاء غاريبالدي على رأس قوة من المتطوعين الايطاليين لمساعدتها . هكذا دلل الحزب الديموقراطي الاخير ، الذي بقي بعد مرحلة ١٨٤٨ ، اي حزب الجمهوريين الايطاليين ، على

تضامنه الاممي . طبيعي انه لم يكن لهذا كله اية اهمية عملية كبيرة ، فغاريبالدي لم يكن يستطيع ايقاف مسيرة النصر الالمانية. كما منعت الشرطة البسماركية دعاية الديموقراطيين الاجتماعيين الالمان ، ولم تر البرجوازية الانجليزية الحاكمة اي مبرر للتدخل الفعال لوقف تصفية النابوليونية المفلسة . اما سياسة بسمارك ، فكانت بارعة خلال الحرب الى درجة ان روسيا و انجلترا لم تجدا اي مبرر للتدخل .

كانت نتيجة الجهود الاممية المبذولة لصالح الجمهورية الفرنسية مؤسفة بالنسبة لماركس والاممية . لكنه لم يكن بوسع احد القيام بشيء آخر سوى اعلان العمال الفرنسيين والالمان رفض الاعتراف بضم الزاس لوترينجن ، على ان يترك الحل الافضل لهذا النزاع الالماني — الفرنسي لاتفاق حر يعقده الشعبان مستقبلا . اما الان ، فان الشيء الاساسي هو انهاء الحرب باقصى سرعة ممكنة ، وتقوية وتنظيم العمال الفرنسيين والالمان لمواجهة الظروف الجديدة . لقد عرف ماركس وانجلز منذ سيدان ان المقاومة العسكرية الفرنسية ميؤوس منها ، واسفا للاوهام التي راودت العمال الفرنسيين حول امكانية القيام بحرب تحررية ثورية . في مطلع ايلول ، سافر احد مساعدي ماركس الموثوقين الى باريس ، وعندما عاد، قدم تقريرا يبعث على اليأس : « انهم يمزقون المرء ان هو قال الحقيقة » ، «حتى العمال الافضل والاحسن يعيشون على ذكرى ١٧٩٢ » .

احس ماركس وانجلز بقلق كبير بسبب البلبلة والاوهام السائدين بين عمال باريس ، وخشيا ان تسمح البروليتاريا الباريسية باستغلالها في مغامرات مجهولة العواقب . كتب انجلز الى ماركس في ١٢ ايلول

من عام ١٨٧٠ مايلي : « اذا كنا نستطيع فعل اي شيء في باريس ، فهو الحيلولة دون ان يوجه العمال اية ضربة قبل حلول السلام . . . كيفما كان السلام ، فانه يجب ان يعقد قبل ان يستطيع العمال القيام باي شيء . اذا ماانتصر العمال الان – في خدمة الدفاع الوطني – فانهم سيتحملون عقابيل ارث بونابرت وجمهورية القمع الراهنة ، وستهزمهم الجيوش الالمانية وترجعهم عشرين عاما الى الوراء . . . انهم لن يخسروا شيئاً من الانتظار . اما التغييرات المحتملة للحدود ، فانها ستكون على كل حال موقتة وستلغى ثانية . . . من الجنون ان يقاتل العمال البروسيون من اجل البرجوازية . . . بعد السلام ستكون الفرص اكثر ملاءمة للعمال مما كانت قبله . . . السؤال الان : الن ينجروا تحت ضغط الهجوم الخارجي الى اعلان الجمهورية الاجتماعية عشية اقتحام باريس ؟ . سيكون مقرفا ان تخوض الجيوش الالمانية ، كاخر عمل من اعمال الحرب ، حرب متاريس ضد عمال باريس . . . ان ذلك سيرجعنا خمسين عاما الى الوراء » . شارك ماركس انجلز مخاوفه . فقد ركز الرجلان منذ امد بعيد سياستهما المستقبلية على سقوط بونابرت ، وعلى الثورة كبداية تطور ثوري صاعد في اوروبا . والان ، وقد طرد نابليون وانتصرت الجمهورية واهتز النظام الاجتماعي القائم اهتزازا عنيفا ، وصارت حظوظ الديموقراطية الاجتماعية افضل مما كانته في اي وقت ، توقف كل شيء على سير عمال باريس وراء قيادة معقولة ، وعلى عدم انجرارهم الى خطوات متسرعة . ومع ان عمال باريس اعتبروا حكومة تيير التمهيد المباشر للثورة المضادة الملكية والرأسمالية الكبيرة ، واحسوا انهم سيسلمون انفسهم الى اكثر اعدائهم سوءا ،

ان هم سلموا بنادقهم ومدافعهم ، فان التأمل الصاحي للوقائع كان يدفع في اذار ١٨٧١ الى معارضة اية انتفاضة عمالية .

كانت القوى العسكرية التي يملكها تيير ضعيفة : انها البقايا المنهكة والمنهارة للجيوش الشعبية في الاقاليم . اذا ما استغل العمال الفرنسيون الوضع وشنوا هجوما مفاجئا وديناميكيا ، فانهم سيحتلون فرساي وسيطردون الجمعية الوطنية الملكية . في حالة كهذه ، من غير المحتمل ان تطلق قوات الاقاليم النار على الباريسيين، اي ان العامل الحاسم لن يكون تيير بل بسمارك ، ولن يكون بقايا الميليشيا الفرنسية بل الجيوش الالمانية الظافرة . ماذا سيفعل بسمارك حيال ثورة عمالية فرنسية ؟ . انه اما ان يستغل حادثة تافهة ليأمر الجيش الالماني باغراق باريس بالدم ، وتدمير انتفاضة العمال الفرنسيين ، او سيسمح للحكومة الفرنسية المحافظة بتشكيل حرس ابيض من الضباط والجنود القيصريين الموجودين في الاسر الالماني للقضاء على البروليتاريا. في الحالتين، يجب على العمال الفرنسيين تأجيل عمليتهم الى ان تنسحب الوحدات الالمانية من البلاد.

واجه العمال الفرنسيون ، الى ذلك ، خطر ان يعزلوا انفسهم في اذار ١٨٧١ ، مثلما عزلوا انفسهم في حزيران ١٨٤٨ ، خاصة وان مسألة السيادة الطبقية وبنية الدولة قد تقاطعت عام ١٨٧١ باكثر الطرق سوءا مع مسألة الحرب والسلام . لقد ارادت الجماهير الريفية وجماهير المدن الصغرى ، وهي تشكل اغلبية الفرنسيين ، السلام باي ثمن . اذا ما سدد عمال باريس الان ضربتهم ، فان غالبية الشعب الفرنسي سترى في ذلك مناورة هدفها اطالة الحرب ، كما ان عمال باريس قد يتسببون في حرب اهلية فوق الارض الفرنسية البائسة ، حرب تحدث امام اعين العدو الخارجي الذي يحتل اقساما كبيرة من البلاد . لقد

نشأ خطر جدي في ان يعزل العمال انفسهم ، مثلما حدث عام ١٨٤٨ ، عندئذ سيمنح الفلاحون وسكان المدن الصغيرة عواطفهم وتأييدهم لرأس المال الكبير ، مما سيجعل انتصار عمال باريس مستحيلا .

كانت قضية الديموقراطية البروليتارية ستربح من الانتظار ، لان الجمعية الوطنية لاتعبر عن الرأي الفعلي للبلاد ، والفلاحون لا مصلحة لهم في عودة البوربون . اذا ماتركت الجيوش الالمانية فرنسا ، فان الصراع سيستعر بين هذا البرلمان وبين الجماهير الشعبية في الريف والمدينة . عندئذ لن يكون عمال باريس وحيدين في النضال من اجل الجمهورية الديموقراطية ، بل يمكنهم ان يتحالفوا مع اتجاه جامبيتا . لم يفكر عمال باريس انذاك ، وهذا مايظهره تاريخ الكومونة ، بالتحقيق الفوري للاشتراكية ، وانما وافقوا في البدء على توطيد الجمهورية الديموقراطية بالمعنى البرجوازي ، وعلى بناء الادارة الذاتية المحلية ، وعلى حرية الحركة التامة لجماهير الشعب . على اساس برنامج كهذا ، كان يمكنهم التعاون مع حزب جامبيتا . الذي ابعد من الحكومة كممثل لاتجاه الحرب حتى النهاية ، ولكنه ، ما ان انتهى النزاع حول السلام ، حتى عاد وبرز الى واجهة الاحداث . ان الديموقراطية البرجوازية لم تكن هذه المرة قصرا في الهواء ، كما في ١٨٤٨ ، بل غدت بفضل جامبيتا ونشاطه الحزب الوطني الفرنسي النموذجي ، الذي يستطيع الفلاحون التعبير من خلاله عن ولائهم للجمهورية الديموقراطية .

كان العمال يحتاجون انذاك الى حزب سياسي فعال له قيادة متعقلة ، ويمثل بصورة ما تجديدا للديموقراطية الاجتماعية التي سادت عام ١٨٤٨ ، مع تجنب الاخطاء التي ارتكبت وقتذاك . ان مثل هذا

الحزب لم يكن موجودا في فرنسا في اذار ١٨٧١ . ولئن كان الفرع الفرنسي للاممية قد ضم عددا من الرجال الشرفاء والعقلاء ، فانهم كانوا جميعاً على وجه التقريب من انصار برودون ونظرياته ، يفتقرون لاية رغبة في السلطة ، وعاجزين تماما عن توجيه العمال الباريسيين المسلحين . كان بلانكي قد اعتقل بسبب حادثة تافهة وبائسة خارج باريس ، فحرم العمال نصحه وسلطته في اللحظة التي كانوا بامس الحاجة لهما . لم يوجد في فرنسا انذاك حزب بلانكي ، اي منظمة جماهيرية تعمل وفق خطط . واذا كانت لجان الجنود الحمراء ، المالكة للسلطة الحقيقية في باريس ، تسمي نفسها بلانكية ، فان ذلك لم يكن يعني ان حزبا معينا ومنظما قد وصل الى السلطة ، وانما اسمى العمال انفسهم « بلانكيين » ليكون لهم اسم سياسي بوجه عام . والحال ، ان القسم الثوري بالذات من بروليتاريا باريس كان دون قيادة سياسية ، اذ كانت الديموقراطية القديمة قد اختفت ، ولم تنشأ ديموقراطية جديدة تحل محلها . ولقد ظهر الان ان محاولة ماركس والاممية لتشكيل حركة جديدة ضاربة وديموقراطية من العمال لم يكتب لها النجاح ، لان الاممية لم تصل الى اكثر اقسام العمال الفرنسيين اهمية ، ولان العامل الناشط سياسيا قد عزل نفسه منذ ١٨٤٨ عن بقية الجماهير الشعبية . وحين غدا تماس الطليعة البروليتارية مع الفلاحين وجماهير البرجوازية الصغيرة ضروريا اكثر من اي وقت مضى ، فانه لم يكن موجودا على الاطلاق . هكذا قاتل عمال المدن الكبرى وحيدين ، وساروا نحو هلاكهم .

ارادت حكومة تيير في ١٨ اذار انتزاع مدافع الحرس الوطني بواسطة قوات نظامية . لم يكن المجلس المركزي للحرس الوطني قد اعد شيئاً للحظة كهذه ، مثلما افتقر في الايام الحاسمة لاية سياسة على

الاطلاق . قاومت جماهير باريس بصورة عفوية اخذ مدافعها ، فحدثت الانتفاضة . حين احجمت قوات الحكومة عن اطلاق النار على اخوتها ، وجد الحرس الوطني نفسه فجأة مسيطرا على العاصمة ، التي اخلتها اجهزة الحكومة وبقايا وحداتها . انجرف عمال باريس الى الانتفاضة مدفوعين بعواطفهم وباراداتهم الكفاحية ، لان احدا ممن كانوا يثقون بهم لم يرشدهم الى طريق اخر ، طريق سياسي . بذلك صار المجلس المركزي للحرس الوطني حكومة ثورية وجمهورية في مقابل حكومة الملكيين المستترين والعلنيين في فرساي .

لقد وقعت الواقعة . يستطيع المرء ان يتصور المشاعر التي تلقى بها ماركس في لندن اخبار باريس . على كل حال ، فانه سعى على الفور الى القيام بمحاولة لتصعيد نجاح الانتفاضة تصعيدا سريعا . فرأى ان على المجلس المركزي اقامة حكومة دكتاتورية قوية في باريس ، وتجميع سائر قوى الحرس الوطني للسير ضد فرساي وطرد الجمعية الوطنية الملكية ، وكسب الوحدات الحكومية المتذبذبة او نزع سلاحها . الى ذلك كان من الضروري ان تعلن حكومة باريس الجمهورية رغبتها الفورية في السلام ، وان تلتزم تجاه المانيا بتنفيذ شروطه ، وان تهدىء الفلاحين الفرنسيين من خلال برنامج معتدل : هذه السياسة كان ماركس يعتبرها صحيحة ، كما تدل رسائله في تلك الفترة . لم يحدث اي اجراء من هذه الاجراءات الضرورية . فلم تقم باريس باي هجوم عسكري ، رغم ان الحرس الوطني كان جيشا احمر حسن التنظيم والتسليح وموثوقا . والحقيقة ان القيادة العسكرية لانتفاضة باريس كانت دون مستوى المهمة التي تصدت لها ، اذ لم تقم بأي اجراء عملياتي ، وسمحت للفوضى الضاربة بين صفوفها بان

تشل قسما كبيرا من الحرس الوطني في الاسابيع التالية . واخيرا ، فان اللجنة المركزية للحرس لم تجد ماتهتم به في لحظات الحرب الاهلية سوى اعطاء الباريسيين الادارة الديموقراطية لمدينتهم ، فقررت اجراء انتخابات للادارة البلدية ، بدل ان تسير نحو فرساي وتقضي على الوكر الرجعي هناك .

تكونت الكومونة المنتخبة في غالبيتها من انصار الانتفاضة الثورية ، الذين سموا بلانكيين او يعاقبة ، وكان ممثلو الاممية في الاقلية . اما نواب المدينة القريبون من الاحزاب البرجوازية ، فانهم لم يشتركوا في اعمال الكومونة . لم يترتب على انتخاب الكومونة اي تعزيز للقيادة السياسية ، بل زاد توزع السلطة بين الكومونة المدنية واللجنة المركزية العسكرية الاضطراب والبلبلة . هكذا سارت الانتفاضة الباريسية دون خطة ودون قيادة نحو نهايتها .

لاتكمن الانجازات الكبرى للكومونة في سياستها النشطة ، او في اجراءاتها على الصعيد الاجتماعي ، فهي لم تتخذ اية اجراءات يمكن اعتبارها اشتراكية . لقد كانت مهمتها مقصورة في الواقع على الدفاع عن الجمهورية الديموقراطية البرجوازية ، وعلى الادارة الذاتية البروليتارية . ان عظمة الكومونة تكمن في محاولاتها ايجاد شكل جديد للادارة الذاتية للشعب العامل في القارة الاوروبية .

عندما غادرت الحكومة واجهزتها باريس ، وجد العمال الثائرون انفسهم مضطرين لتسيير الامور . وحين اختفى جيش الدولة وشرطتها بوصفهما وحدات منفصلة عن الشعب ، حلت الميليشيا الشعبية المسلحة محلهما . كان موظفو الدولة والقضاة يمثلون حتى الآن جهاز القمع

المركزي ، فحل محلهم مفوضون عاديون عن الشعب العامل . تمتاز الدولة الليبرالية — البرجوازية العادية بفصل السلطات . ان السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية مفصولة بصرامة عن بعضها ، لوضع قيود على البرلمان الذي يجسد اكثر من غيره المزاج الشعبي . اما الادارة والقضاء يستقلان قدر الامكان عن البرلمان ، ليمكن تحطيم الهجمات الراديكالية للناخبين على صخرة البيروقراطية والقضاء . هذه العلاقة بين السلطات كانت واضحة بشكل خاص في بلدان البر الاوروبي، التي امتلك جهاز دولتها المركزي قيادة ملكية . ففي فرنسا لوي فيليب ونابليون الثالث قام برلمان ضعيف الى جانب جهاز اداري كلي القدرة. وكان البرلمان البروسي وبرلمان النمسا اكثر ضعفا حيال الحكومتين البروسية والنمساوية من البرلمان الفرنسي تجاه حكومته الملكية . تطور في ايطاليا ، وان في شروط مختلفة ، جهاز سلطوي مركزي كبير للدولة منذ ١٨٦٠ . واذا كانت البرلمانات قد اتهمت ولا تزال تتهم بانها « تثرثر » بدل ان تعمل ، فان ذلك ليس سوى صياغة شعبية لتقسيم السلطات . اما كومونة باريس ، وقد تغلبت على جهاز الدولة المركزي ، فقد كانت هيئة استشارية وتنفيذية في ان معا ، وقد توزع التمثيل الشعبي للكومونة على لجان متفرقة اخذت دور الوزارات التاريخي .

لقد حدث هذا كله ، وحمل إلى هذا الحد أو ذاك طابعاً عفوياً أملاه التطور الطبيعي . لكنه كان يتطابق مع مثل البرودونيين. حولت الاقلية البرودونية في الكومونة الأزمة إلى فضيلة ، ودفعت الأغلبية إلى الموافقة على قرارات قدر لها أن تسهم في تجاوز نظام الدولة الموروث . ترسم قرارات الكومونة صورة فرنسا مستقبلية تتمتع كل بلدية فيها بادارة

ذاتية كاملة ، وتحل أجهزة بسيطة للشعب العامل محل الجيش والشرطة والبروقراطية والقضاء . أما الحكومة المركزية القديمة للبلاد ، فتزول لمصلحة اتحاد حر للبلديات التي تدير ذاتها بذاتها في المدينة والريف . هكذا ظهرت في البدايات العاصفة للكومونة المعالم الأولى والغائمة لنمط جديد من الديموقراطية ، فكرته الأساسية عدم تطابق دولة القمع المركزية مع الحكم الذاتي للشعب العامل . أن الديموقراطية الاجتماعية لم تعد تستطيع الاكتفاء ببساطة باستلام جهاز الدولة المركزي القمعي الموجود ، بل يجب عليها حله . ويظهر الشكل الجديد من الديمقراطية الكومونية ، كما جرب عام ١٨٧١ في باريس ، تشابها مفاجئاً مع الادارة الذاتية لمدن العصور الوسطى الحرة ، وللجمهوريات الصغيرة في العصر القديم .

هذه الافكار الجديدة لم تساعد بالطبع كومونة باريس في قتالها اليائس ضد أعدائها،اذبقيت باريس معزولة،وأخفقت تماماً المحاولات القليلة التي قام بها العمال لمساعدة الباريسيين في مدن فرنسية أخرى ، ولتوسيع الحركة . والحقيقة أن حلفاً نشأ ضد عمال باريس بين الحكومة الفرنسية المحافظة والملكية القيصرية الالمانية الجديدة ، فقمع جيش الاحتلال في مناطقه أي تحرك مؤيد للكومونة ، وساعد في تطويق باريس ، وأعاد بسمارك أسرى حرب فرنسيين كثراً من الجيش القيصري القديم إلى وطنهم ، استجابة لطلب تيير .

كان الوضع العسكري للكومونة صعباً ، لذا أحجمت عن القيام بمبادرات هجومية ، بينما كان جيش الحكومة ينمو باستمرار ، وتسلم القيادة العليا للوحدات الحكومية المارشال ماكماهون ، الجنرال من العهد القيصري ، الذي لم تتأثر سمعته كثيراً بالهزيمة أمام الالمان . لقد استخدمت

الحكومة الجمهورية المزعومة الجهاز العسكري القيصري للقضاء على عمال باريس وعلى الجمهوريين الحقيقيين ، فنظمت للثائرين ، وحتى لمن لم يشتركوا في الثورة من أفراد الشعب ، حمام دم رهيب،وتجاوز عدد القتلى في باريس عشرين ألفاً ، فضلاً عن آلاف كثيرة من العمال الذين جروا إلى السجون أو معسكرات الاعتقال ، أو اضطروا إلى الفرار . لقد صاحب الانتصار على الكومونة ابادة جسدية للطليعة البروليتارية وللجمهورية الفرنسية . ولم يحدث أن حلت هزيمة رهيبة مماثلة بالشعب العامل ، إلا في حرب الفلاحين الالمانية عام ١٥٢٥ .

كانت هزيمة الكومونة تعني بالنسبة لماركس نهاية الخطة الثورية لحياته . وكما سبق له ولانجلز أن تنبآ في أيلول ١٨٧٠ ، فان مبادرة العمال الفرنسيين كانت قد حطمت لجيل على الاقل ، وضاعت آمال الديموقراطية البروليتارية في بقية بلدان أوروبا لوقت طويل . وجد ماركس نفسه أمام قرار صعب ، فهو لم يتحمل شخصياً أيةمسؤولية عن الكومونة ، بل اعتقد منذ البداية أن الانتفاضة ستكون غلطاً كبيراً ، وانتقد أخطاءها بقسوة في رسائله ، حين حدثت وأصبحت أمراً واقعاً . من جهة أخرى ، فان غالبية أعضائها لم ترتبط بالاممية بأي رباط ، في حين جعلت الاقلية البرودونية عمل ماركس أكثر صعوبة . كما أن التصور البرودوني حول الدولة الذي تبنته الكومونة كان مختلفاً كل الاختلاف عن تصور ماركس . لقد رأى ماركس بدوره في الدولة جهازاً قمعياً للطبقة السائدة ، وكان يأمل أن « تتلاشى » دولة القمع في مجرى التطور نحو الشيوعية وتتحول إلى هيئة عامة للمنتجين الاحرار ، لكنه رأى أنه لا يجوز للشعب الكادح أن يحل جهاز الدولة المركزي ساعة الثورة ، بل يجب أن يستخدمه دون تحفظ لخدمة أهدافه . لقد كان على البروليتاريا الظافرة

أن تشكل في البداية حكومة قوية ومقاتلة ومركزية ، كما سبق أن فعل روبسبيير . ولم ير أن « دكتاتورية البروليتاريا » هذه تتناقض مع الديموقراطية ، وإنما هي تحقيقها النهائي المسلح :«تعمل البروليتاريا في الثورة باسم مجموع الشعب الكادح ، أي باسم الاغلبية الساحقة للأمة. ويجب على الديمقراطية المنضبطة والمسلحة ان تقهر اعداءهافي البداية ، لأن « تلاشي » الدولة سيحدث في طور متأخر جداً » . بهذا المعنى كان ماركس يريد أن تنتزع اللجنة المركزية للحرس الوطني بعد ١٨ آذار السلطة الدكتاتورية وتحصرها في يدها وتبدأ الهجوم ضد فرساي . أما الانتخابات السلمية للكومونة خلال الحرب الاهلية ، وتجارب الادارة الذاتية اللامركزية ، فانها لم تكن بالنسبة له صبيانيات برودونية سوى اهذا كان من السهل عليه ان ينتقد اخطاء الكومونة وان يتنصل من المسؤولية عن احداث باريس المأساوية . لكن القضية الاساسية لم تكن عنده الظهور بمظهر المحق أمام الرأي العام ، بل ضمان مستقبل الحركة . ان عمال باريس كانوا ، رغم الاخطاء التي ارتكبوها ، رفاق حزب بالنسبة لماركس ، الذي لم يعتبر « حزبه » نادما محكوم بالمصادفة، بل الجماعة الكبيرة للمناضلين الثوريين في كل البلدان . واذا كان صحيحاً أن الكفاح البطولي لعمال باريس قد ختم مرحلة طويلة وكاملة للحركات الديموقراطية في أوروبا ، فان الأمر الهام غدا الحفاظ على تقاليد الكومونة للعصور اللاحقة وتثمينها . هكذا كتب ماركس ، تحت الانطباع الطازج للارهاب الأبيض في باريس وباسم الاممية كراسه الشهير حول « الحرب الاهلية في فرنسا » . يخفي ماركس أي تباين تاكتيكي في الرأي بينه وبين رجال الكومونة ، نظرياً كان هذا التباين أم عملياً ، قديماً كان أم جديداً. ويوافق على الكومونة من بدايتها إلى نهايتها ، بما في ذلك تجاربها حول الحل الفوري للدولة المركزية ، ويقدمها إلى عمال وثوريي سائر البلدان كمثال ساطع يجب الاقتداء به . نظرياً ، كان موقف

ماركس تراجعاً جزئياً أمام البرودونية ، لكن الموقف النظري الصحيح لم يكن بالنسبة لماركس أكثر أهمية من المهام الكبيرة للحركة .

يمتلك كتاب ماركس حول الحرب الاهلية عام ١٨٧١ أهمية تاريخية استثنائية ، لأن ماركس وضع يده بواسطته على الكومونة ، ولأن الماركسية امتلكت منذ ذلك الحين تقليداً ثورياً في أعين الانسانية جمعاء . كان ماركس يتمتع حتى عام ١٨٧٠ بسمعة منظر عظيم للحركة العمالية ، بيد أن الرأي العام لم يكن يعرف شيئاً عن النشاطات الثورية والسياسية للماركسيين . وبعد تبني ماركس العلني والمحدد للكومونة ، أخذ الرأي العام العالمي يعتبر الاممية والكومونة شيئاً واحداً ، كما تطابقت الماركسية مع الثورة العمالية بدءاً من عام ١٨٧١ . ونحن نعرف التأثير الذي مارسه مثال الكومونة بالطريقة التي نظر إليه بها ماركس على تطور روسيا .

ضمن ماركس عام ١٨٧١ للحركات المقبلة للشعب العامل تقليداً هاماً ، وأدخل تعاليمه في صلبها . لكنه شعر في الوقت نفسه أن الاممية العمالية لم تعد تملك الآن أي مبرر لوجودها . عندما تأسست الكومونة ، كان ماركس وانجلز يفكران باستخدامها للتوصل إلى عمل مشترك للعمال الفرنسيين والانجليز لصالح الثورة الديموقراطية.ماالآن، فقدنشأت ظروف جديدة ، لأن انهيار الكومونة أدى إلى إبادة الحركة الفرنسية ، ولأن العمال الانجليز أحرزوا حق الاقتراع العام ، واكتفوا في البداية بهذا النجاح السياسي ، محاولين تحصين المركز القانوني للنقابات بواسطته . . . الخ ، دون أن يظهروا أي ميل لتأسيس حزب سياسي عمالي مستقل للبروليتاريا . كما أن علاقة هؤلاء العمال بالاممية صارت بعد ١٨٧١ غير قابلة للاستمرار ، فلم يكن من المنطقي أن يتبنوا الكومونة الثورية

بوصفهم أعضاء في الاممية ، ويدعموا الحزب الليبرالي في بلادهم ، ثم تصوت غالبيتهم لصالح المحافظين في الانتخابات . كان انفصال النقابات الانجليزية عن الاممية قد غدا حتمياً . في الوقت نفسه ، تعاظمت معارضة باكونين وفوضوييه ، بحيث استحال الحفاظ على الاممية ، رغم ان ماركس كان يستطيع الاعتماد على الديموقراطية الاجتماعية الالمانية باتجاهاتها المختلفة ، بعد أن تسلم قيادة المهاجرين الفرنسيين عقب فشل الكومونة ، ورغم وجود أنصار له بين النمساويين وفي إيطاليا والبلدان الأوروبية الصغيرة ، وصلات مع الولايات المتحدة والمهاجرين الروس . لم يكن ماركس يخاف النضال داخل الحركة ولم يتراجع أبداً أمام الانقسامات ،وكان يستطيع حتى في السبعينات الابقاء على أممية يتحد بداخلها القسم الأكثر أهمية من الطليعة البروليتارية . ولكن ماذا كانت هذه الاممية ستنجز ؟ . لاشك أنها كانت ستعقد المؤتمرات وستصدر النداءات وتوزع الالقاب ، وتناقش المصالح الوظيفية الاممية للعمال ، لكنه ما كان راغباً في تسخير جهده وطاقته لاممية كهذه ، لم تعد قادرة على أن تكون رافعة للثورة في أعقاب تبدلات الوضع الدولي منذ ١٨٧١ . لهذا استغنى عنها .

سعى ماركس إلى الحيلولة دون انتقال اسم وسلطة الاممية إلى الفوضويين ،لذا حث مؤتمر هاج عام ١٨٧٢ على اتخاذ قرار غريب ، هو نقل مقر المجلس العام من لندن إلى نيويورك . لم يكن معقولا ،حتى في عصر السفينة والتلغراف ، أن تكون قيادة الحركة العمالية الأوروبية في أميركا ، فضلاً عن أن الفرع الأميركي للاممية كان آنذاك قليل الشأن . لكن ماركس اعتقد أن المجلس العام سيتخلص في نيويورك من

قبضة الفوضويين . وعلى كل حال ، فانه كان يدفن الاممية ، التي تلاشت بعد ١٨٧٢ .

عنت نهاية الكومونة نهاية محاولات الطبقة العاملة لحل مهام الديموقراطية الثورية القديمة بقواها الخاصة . كانت الديموقراطية قد هزمت عام ١٨٧١ في سائر بلدان البر الأوروبي باستثناء سويسرا . ففي فرنسا حكمت الجمعية الوطنية بالتعاون من الجنرالات ، إلى أن أزيح تيير عن منصب رئيس الوزراء عام ١٨٧٣ ، وحل محله المارشال ماكماهون كنائب لرئيس الدولة ، وكحارس للكرسي الذي سيعود إليه البوربون . أما في المانيا ، فصارت القيصرية وطيدة الاركان إلى أمد طويل ، واسترد المجريون عام ١٨٦٧ ادارتهم الذاتية في امبراطورية آل هابسبورج . منذ ذلك الوقت ، سيطرت على مملكة المجر أوليغارشية مكونة من النبلاء والبرجوازية الثرية، وعادت الحركة الوطنية المجرية إلى معسكر الرجعية . هكذا توطدت من جديد سلطة آل هابسبورج في النصف الثاني من الامبراطورية النمساوية .

اكتملت في أعقاب الاستيلاء على البندقية وروما الوحدة القومية الايطالية ، وتقاسم السلطة في الدولة الجديدة رأسماليو الشمال واقطاعيو الجنوب ، والساسة المحترفون والبيروقراطيون والعسكر . لم يستسلم مازيني أمام النظام الجديد ، فواصل بعناده المعروف نقده لفساد اقتصاد المملكة الجديدة ، ودعوته للجمهورية الديموقراطية . لكنه لم يفهم ، شأنه شأن ديموقراطيي ١٨٤٨ ، الحركة الجديدة للمدن الايطالية وللبروليتاريا الريفية ، التي لم تكن الملكية الخاصة نهاية المطاف بالنسبة

لها . توفى مازيني عام ١٨٧٢ ، بعد أن اختلف مع سائر طبقات المجتمع ، لتنزل إلى القبر بموته مرحلة كاملة من الديمقراطية الأوروبية . كذلك انتهت الحركة الثورية البولونية بهزيمة ١٨٦٣ / ١٨٦٤ .

ضربت الديموقراطية ، بروليتارية كانت أم برجوازية ، كقوة حية في القارة الأوروبية منذ ١٨٧١ . في هذه الأثناء ، كانت الديموقراطية البرجوازية قد طورت أشكالاً جديدة في البلدان الانجلوساكسونية .

الديمقراطية البرجوازية
في اميركا وانجلترا وسويسرا

أوقف حزب جيفرسون الديموقراطي – الجمهوري منذ عام ١٨١٥ نضاله ضد رأس المال المالي في الولايات المتحدة ، ليصير تعبيراً عن جماعة شعبية كبيرة تضم المواطنين البيض، إلى جانب الملاك العقاري الكبير ، ومالك العبيد والمزارع الصغير ، والرأسمالي الكبير إلى جانب العامل في المصنع . لقد فقدت الديمقراطية الاميركية طابعها الاجتماعي المقاتل ، وان بقيت الجماعة الاميركية محافظة على طابعها الخاص ، الذي ميزها تمييزاً صارماً عن الدول الاوروبية .

عرض ماركس بوضوح في « رأس المال » ، وخاصة في الفصل الخاص بالنظام الكولونيالي ، الفارق بين الاقتصاد الاميركي والاوروبي ، كما وجد حتى ستينات القرن التاسع عشر على الأقل . يفهم ماركس تحت كلمة «مستعمرات »: «الأرض البور التي يعمرها مهاجرون أحرار». ان المبدأ الأساسي هو هنا الأرض الخالية، حيث يستطيع كل مهجر صحيح الجسم أن يستولي على قطعة أرض غير مزروعة ، ليصير مزارعاً مستقلاً بقوة عمله اليدوي ، وان افتقر إلى وسائل إنتاج كبرى أو إلى المال. يحرم وجود الأرض الخالية الصناعيين مما يسمى جيش الصناعة الاحتياطي ، فلا توجد هنا جماهير قوة العمل الفائض ، التي

تعرض نفسها في كل حين على صاحب المشروع ، لتسهم في تخفيض أجور ومعاش البروليتاريا . ان الصناعي يجد نفسه مضطراً في المستعمرات ذات الأرض الحرة إلى دفع أجور عمل مرتفعة ، كي يبعد عماله عن الوقوع في اغراء مبادلة العمل في المصنع بالعمل كمزارع صغير مستقل في الأرض الحرة .وبما أن الأرض متاحة للكتلة الشعبية ، فان البروليتاريا تؤمن لنفسها أوتوماتيكياً مستوى معاشياً حراً ومرتفعاً .

هذا الاقتصاد الكولونيالي الخاص هو الذي أعطى الديموقراطية الاميركية حتى بعد ١٨١٥ مبرر وجودها . واذا كان البيض من غير المالكين ،أي العمال قبل غيرهم ، قد انتزعوا حق الاقتراع العام في سائر الولايات تقريباً ، فان ذلك لم يكن مسألة محض شكلية ، بل تكمن جذوره في الاقتصاد الكولونيالي القائم على مبدأ الأرض الحرة ،الذي أعطى الديموقراطية الاميركية محتواها . وكذلك ، فان شراكة العمل بين الرأسماليين والبروليتاريين ،وبين الملاك العقاريين والمزارعين الصغار تمت بسبب توفر الأرض الحرة .

تشوه هذا النموذج للديمقراطية الاميركية في مجرى القرن التاسع عشر بفعل النمو الكبير لارستقراطية متاجرة بالعبيد في ولايات الاتحاد الجنوبية . لو نجح بارونات العبيد في انتزاع السيطرة داخل الاتحاد ، لكانوا قد قضوا في الوقت نفسه على مبدأ الأرض الحرة ، وعلى شكل الدولة الديموقراطي.لقد دار الصراع إذاً حول الحفاظ على هذه الديمقراطية الكولونيالية وحمايتها من الانهيار ، فاباد الحزب الديموقراطي المتجدد بقيادة لنكولن ارستقراطية ملاك العبيد في الحرب الاهلية الكبرى في الستينات ، واعاد مجدداً الجدارة إلى مبدأ الأرض الحرة ، بالنتائج التي ترتبت عليه .

تابع ماركس بعطف كبير العمل السياسي للنكولن ، مع علمه بأن فصل الديموقراطية الكولونيالية لن يصمد طويلاً في الولايات المتحدة. وقد أكد في رأس المال أن الحرب الاهلية الاميركية قد تسببت بمديونية هائلة للدولة ، وان ما رافقها من ضغط ضريبي ، وقيام ارستقراطية مالية ، واهداء قسم كبير من الأراضي العامة إلى شركة مضاربة تستغل الخطوط الحديدية والمناجم ، او باختصار : التمركز السريع جداً لرأس المال قد جعل الجمهورية الكبيرة تقلع عن أن تكون الأرض المقدسة بالنسبة للعمال المهاجرين .

أشار ماركس وانجلز في مقدمة طبعة البيان الشيوعي الصادرة عام ١٨٨٢ إلى الطريقة التي تغيرت بها خلال العقود الاخيرة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في أميركا : « ان ملكية الأرض الصغيرة والمتوسطة العائدة إلى مزارعين يعملون بأنفسهم ، وهي أساس النظام السياسي الاميركي بأسره ، تزول أكثر فأكثر أمام منافسة المزارع العملاقة . وتتكون في الوقت نفسه وللمرة الأولى بروليتاريا كبيرة العدد في الاقاليم الصناعية ، إلى جانب تمركز خرافي للرساميل »[٦]

تنبأ ماركس وانجلز بنهاية الحل الوسط الطبقي في الولايات المتحدة ، الذي قامت عليه الديموقراطية الكولونيالية ، وبانفجار صراعات طبقية جديدة وهائلة للعمال والمزارعين ضد رأس المال الكبير . وفي الواقع ،فان الأرض الحرة كانت قد اقتسمت منذ ١٨٩٠ ، مما أدى إلى تدمير الاساس الاقتصادي والاجتماعي للديموقراطية الاميركية القديمة ، وتشكل حركة جماهيرية جديدة للديموقراطية الاجتماعية بعد العام المذكور . وقد استمر نضال الجماهير العاملة ضد رأس مال التروستات

ومن أجل السلطة السياسية والاقتصادية حتّى وقتنا الراهن بأشكال مختلفة. أتيحت الشروط الاولية للديموقراطية الكولونيالية في الدومينيونات أيضاً، وهي أملاك الامبراطورية البريطانية في منطقة ما وراء البحار ، المتمتعة بالادارة الذاتية. إلا أن تشريعاً غير ملائم للأرض في استراليا جعل بالامكان تكوين اقطاعيات ضخمة في وقت مبكر . هكذا اضطر الشعب العامل منذ ١٨٩٠ إلى النضال ضد رأس المال المالي والعقاري من خلال حزب عمالي مستقل . لقد انتهى السلام الطبقي هنا أيضاً، مع انه بالأصل أحد مكونات الديموقراطية الكولونالية ،وحل محله النضال من أجل ديموقراطية اجتماعية جديدة .استمرت فترة الأرض الحرة في كندا ونيوزلندا بسبب ظروفهما الافضل التّي قامت حتّى الحرب العالمية الأولى .

تطور شكل جديد من الديموقراطية البرجوازية في انجلترا منذ١٨٦٧ ، يختلف عن الديموقراطية الاجتماعية الاصلية . كانت الآمال قد راودت ماركس في أن يفضي منح حق الاقتراع العام للفئات الاساسية من عمال الصناعة الانجليز إلى تكوين جديد لحزب عمالي سياسي خلال مستقبل منظور . إلا أن مجرى انتخاب مجلس النواب في عام ١٨٦٨ قد أصابه وانجلز بخيبة أمل كبيرة ، اذ سقط مرشحو العمال جميعاً . عندما حلت النقابات الانجليزية بعد ١٨٧١ جميع روابطها مع الاممية ، كان قد قضي في البداية على أي أمل في تجديد عصري للشارتية . وقد رأت الاغلبية الساحقة من العمال الانجليز في النقابات منظماتها الطبقية الخاصة . وبالفعل فقد دافعت هذه بعناد عن المصالح المهنية للعمال ، الذين لم يقلعوا عن إرسال مرشحي الاحزاب البرجوازية إلى البرلمان . والحقيقة ان هذه

الاحزاب كانت تستطيع الاعتماد على اصوات الناخبين من العمال حسب موقفها من مطالبهم.سبق لانجلز ان المح إلى امكانية تطور كهذا منذ ١٨٥٨ ، عندما تأمل اندثار الحزب الشارتي ، فكتب : « يبدو أن البروليتاريا الانجليزية تتبرجز عملياً أكثر فأكثر ، بحيث يبدو وكأن هذه الامة الأكثر برجوازية بين الامم تريد امتلاك ارستقراطية برجوازية وبروليتاريا برجوازية إلى جانب البرجوازية . في أمة تنهب العالم بأسره يكون هذا الوضع معللاً بشكل ما » .

لم يكن أساس الحل الوسط الطبقي ، الذي تقوم عليه الديموقراطية الانجليزية ، في مبدأ الأرض الحرة ، كما في الديموقراطية الكولونيالية ، لأن الارض الانجليزية ملك لعدد قليل من الاشخاص. هنا، حلت السيطرة الاقتصادية العالمية محل الأرض الحرة، بعدأن أعطت النجاحات الخارقة للبرجوازية الانجليزية في التجارة والملاحة والسياسة الكولونيالية امكانية لرفع المستوى المعاشي لقسم من العمال فوق المستوى القاري ، « مبرجزة » بذلك هذه الفئة العمالية . ان الديموقراطية البرجوازية الانجليزية يمكن أن تعتبر ، بالطريقة التي تطورت بها في القرن التاسع عشر ، ديموقراطية امبريالية . والحقيقة أن مشاكل القوة العالمية البريطانية صارت أساس شكل الدولة ، ولهذا أخفق الحزب الليبرالي في التصدي لها ، وأصبح الحزب المحافظ الذي جدده دزرائيلي هو الحامل الاصلي لهذه الديموقراطية الامبريالية .

طور دزرائيلي نظرته السياسية حول الحل الوسط الطبقي على أرضية السيطرة البريطانية العالمية . وكان قد مرر عام ١٨٦٧ ، حين كان وزيراً في وزارة أقلية ، الاصلاح الانتخابي ، بوصفه الخطوة الأولى الهامة نحو مساواة عمال الصناعة في المواطنية . صحيح أن انتخابات ١٨٦٨ قد

جاءت ثانية بأغلبية ليبرالية إلى البرلمان ، لكنه ظهر في الوقت نفسه تقدم مفاجيء للحزب المحافظ في المدن الكبرى ، إلى أن أحرز حزب دزرائيلي المحافظ الاغلبية البرلمانية لأول مرة . شهد انجلز أيضاً الصعود المذهل «الديموقراطي الثوري » بزعامة راندولف تشرشل ، وانتقال جوزيف تشامبرلن إلى هذا المعسكر . وعلى كل حال ، فان ماركس وانجلز لم يعتبرا هذا الحل نهائياً ،وانتظرا قدوم زمن يلغي العمال الانجليز فيه الحل الوسط الطبقي ، ليسيروا من جديد على طريقهم السياسية الخاصة ، أي ليتركوا الديموقراطية الامبريالية ويناضلوا مجدداً من أجل الديموقراطية الاجتماعية . ويستشهد انجلز في مقدمة طبعة البيان الشيوعي عام ١٨٩٠ بقول رئيس مؤتمر النقابات الانجليزية : « لقد فقدت الاشتراكية القارية وجهها الذي كان يخيفنا ». وفي الواقع فقد تطور موقف العمال الانجليز باتجاه سياسة طبقية مستقلة ، لكن ذلك حدث ببطء أكبر مما كان ماركس وانجلز يتوقعان ، وظهر ان الديموقراطية الامبريالية كانت هي الاقوى في انجلترا .

توطد شكل ثالث من الديموقراطية البرجوازية أثناء حياة ماركس وانجلز . انه الديموقراطية في سويسرا ، التي تعود جمهورياتها إلى فترات مبكرة من العصر الوسيط . نشأت في عدد من الكانتونات ، المعروفة بالكانتونات الأولى ، ديموقراطية فلاحية استمرت من القرن الرابع عشر إلى القرن التاسع عشر . وقد تجمدت ديموقراطية هذه الجماعات الفلاحية تماماً ، وفقدت منذ القرن التاسع عشر أي تماس مع القوى التقدمية الأوروبية ، تاركة زمام قيادتها لبضعة اسر ارستقراطية. أما في بقية المناطق السويسرية ، فقد انتزعت حلقة ضيقة من أبناء الاسر النبيلة السلطة في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

تنازع المحافظون والنبلاء مع البرجوازية الحديثة حول السيطرة في سويسرا خلال الفترة مابين ١٨١٥و١٨٤٨. اذ شكل الفلاحون الكاثوكيك من ذو الامتيازات دعامة قوية للنظام القديم ، بينما حرم جمهور الفلاحين في بقية الكانتونات من حقوقه السياسية ، وصار الحليف الطبيعي للبرجوازية الحديثة . كانت الحركة العمالية السويسرية ما تزال في بداياتها ، فبرز أثر الديموقراطية الاجتماعية الفرنسية والاتجاهات الاشتراكية الباريسية على الكانتونات الناطقة بالفرنسية، وسببت هذه في انتفاضات عام ١٨٣٠ في أكثر الكانتونات أهمية، حيث أدت إلى انهيار سيطرة النبلاء وتحول الكانتوت الأساسية إلى جمهوريات ديموقراطية برجوازية تأخذ بحق الاقتراع العام . لم يتخل حزب المحافظين والنبلاء عن اماله طيلة فترة مقاومة الكانتونات ،واستمر على عناده، إلى ان انفجرت عام ١٨٤٧ الحرب الأهلية ، التي سميت حرب التحالف الخاص ، وانتصرت فيها الكانتونات الكبرى الحديثة كبرن وزيوريخ على الكانتونات الأولى .

وقف ماركس وانجلز دون تحفظ إلى جانب الديموقراطية البرجوازية الحديثة في سويسرا ، وادانا بحدة التمجيد الرومانسي للكانتونات الأولى ، التي تشكل ديموقراطيتها الفلاحية المزعومة مجرد رداء فقط للاقليمية الانعزالية وللرجعية المفضوحة . لم يقف بعد ١٨٤٧ أي حائل دون تحويل سويسرا إلى دولة اتحادية حديثة ، فأسست الكانتونات المختلفة نفسها في البدء كجمهوريات برلمانية – برجوازية . ثم حدثت منذ الستينات تغيرات دستورية هامة على مستوى الكانتونات أولا ثم على مستوى الاتحاد ، استكملت بنتيجتها الحكومة البرلمانية من خلال اقتراع مباشر للمواطنين باسرهم ، يتقرر فيه دون غيره مصير القوانين الجديدة للبلاد . خرجت سويسرا من صراعات السياسة الأوروبية الكبرى ،

واقتصر عمل جيشها على الدفاع عن حدود البلاد . في الاطار الصغير للكانتونات ، وفي ظل ظروف سلمية تماما ومستوى معيشة متزايد باضطراد لجماهير الشعب ، توطدت الديموقراطية البرجوازية في سويسرا ، وكان تقرير سياسة البلاد في يد طبقة وسطى ثرية وواثقة بنفسها . صحيح ان عدد عمال الصناعة قد نما ، لكن حظهم في الاستيلاء على السلطة كان معدوما . أقر ماركس وانجلز بجدوى المؤسسات السويسرية في الاطار الضيق للكانتونات الغنية والمسالمة ، لكنهما حذرا من النقل الميكانيكي للاشكال السويسرية إلى بلدان مختلفة ، ذات بروليتاريا قوية .

* * *

الديمقراطية بعد ١٨٧١

كانت سويسرا البلد الوحيد في البر الأوروبي ، الذي اختار شكل الديموقراطية البرجوازية الملائم في وضع يتسم بالهدوء . في سائر البلدان الاخرى ، كانت الجماهير الشعبية مقيدة الحركة ، اذلتها الهزائم ، ورضخت لاضطهاد سلطات عسكرية وبيروقراطية قوية . وزاد من وقع الهزيمة ان الشعب العامل أضاع الشعارات والأهداف التي كانت الأجيال السابقة تناضل في ظلها ،فلم يعد أحد يعرف ما هي الديموقراطية الثورية ، كما نسي الجميع ما يعنيه « الشعب » في النضال الديموقراطي . كان الإنسان الأوروبي الكادح يشبه قبل ١٨٤٨ اميا يعلم انه يجهل القراءة والكتابة ، لكنه يمتلك الارادة للتغلب على هذا النقص . بينما تشبه الجماهير الشعبية بعد ١٨٧١ انسانا امياً يجهل ما اذا كانت القراءة والكتابة موجودة بالأصل .

نسيت الجماهير العاملة الديموقراطية الثورية ، وكذلك فعلت الفئات المسيطرة بعد هذا التاريخ . وعلى سبيل المثال ، فان المؤرخ الانجليزي الليبرالي ماكارثي ، كتب في « تاريخ عصرنا » الصادر عام ١٨٨٢ حول الشارتية ، بلغة تتسم بالتعالي العطوف : « لقد خلفنا وراءنا اليوم عصر التجريدات السياسية . ان الشعارات التي اثارت حمية سابقينا ودفعتهم للوقوف في هذا الجانب أو ذاك ، لم تعد تملك أي

معنى بالنسبة لنا . ونحن نضحك اليوم حول جمل فارغة مثل « حقوق الإنسان » ، ولا نعرف بالكاد مايعنيه المتحدثون عندما يتكلمون عن «الشعب» بالمعنى القديم،أي عن كتلة كبيرة من البشر تعاني الظلم وتفتقر إلى تمثيل سياسي وتخضع لاضطهاد أصحاب الامتيازات والارستقراطيين».

ويخبر ماكارثي قراءه ان هذه المبادىء والشعارات ، التي مضى عصرها ، كانت ذات معنى كبير في السابق : « يصدق هذا بالنسبة « للشعب » و « حقوق الشعب » و « حق العمل » وسائر الجمل الرنانة ، التي تبدو لنا اليوم جوفاء وبلا معنى » . ان نظرة موضوعية فاحصة لظروف البر الأوروبي تؤكد ان غالبية الشعب العامل كانت عام ١٨٨٢ مسلوبة الحرية ومضطهدة ومستغلة ، مثلما كانت عام ١٨٤٨ ، وان مطالب ١٨٤٨ لم تصبح بلا مبرر ، إلا ان البشر اعتادوا، خارج روسيا على الأقل ، على اعتبارها غير جدية .

نشر انجلز عام ١٨٨٢ الطبعة الألمانية من مؤلفه الشهير « تطور الاشتراكية من اليوتوبيا إلى العلم » . لقد عرف عن انجلز بطبيعة الحال تمايز ارائه السياسية والاجتماعية عن الرأي الشائع للبرجوازية الليبرالية ، غير انه يتفق في هذا الكتاب مع الليبرالية في الحط من قيمة الدور التاريخي للديموقراطية الثورية . فهو يستنتج المضمون الفكري للاشتراكية الحديثة من فلسفات التنوير في القرن الثامن عشر ، ومن الفلسفة الكلاسيكية الألمانية في القرن التاسع عشر ، ومن الاشتراكية الطوباوية .. في حين يعتبر الوقائع الفعلية التي تنمو الاشتراكية الحديثة منها راجعة إلى تطور الرأسمالية الصناعية . ان ما يقوله انجلز صحيح من الناحية الموضوعية ، لكنه احادي الجانب في الوقت نفسه ، لانه يتجاهل الدور التاريخي

للديموقراطية الثورية . في هذه الكراسة ، كتب انجلز حول عصر روبسبيير : « اذا كانت الصراعات الناجمة عن النظام الاجتماعي الجديد لاتزال حوالي عام ١٨٠٠ في طور صيرورتها ، فان ذلك يصدق بدرجة أكبر بكثير على وسائل حلها . ولئن كانت الجماهير غير المالكة في باريس قد استطاعت الاستيلاء خلال فترة الرعب على السلطة للحظة ، وقادت الثورة البرجوازية إلى النصر ضد البرجوازية ذاتها ، فانها أثبتت بذلك كم كان مستحيلا استمرار سلطتها على المدى الطويل ، في ظل الظروف التي كانت قائمة آنذاك . أما البروليتاريا التي فرزت نفسها من هذا الجمهور غير المالك بوصفها قوام طبقة جديدة ، وكانت غير مؤهلة تماما للقيام بفعل سياسي مستقل ، فقد قدمت نفسها كفئة متألمة مضطهدة لا بد ان تأتيها المساعدة في أحسن الأحوال من خارجها ، أي من الأعلى ، لعجزها عن مساعدة نفسها بنفسها» . يعرض انجلز باستاذيته المعهودة نقاط ضعف حركة ١٧٩٣ وأسباب هزيمتها السريعة . لكن استيلاء الجماهير غير المالكة على السلطة في فرنسا ١٧٩٣ / ١٧٩٤ ، ولو للحظة واحدة ، كان واقعة ذات أهمية تاريخية هائلة ، والتاريخ اللاحق لسائر الحركات الأوروبية الشعبية تحدد بفعل هذه « اللحظة » . عندما كتب انجلز كراسته عام ١٨٨٢ ، فانه كان هو نفسه الديموقراطي الثوري الذي كانه في فترة ١٨٤٨ — ١٨٧١ ، غير ان تقديره للانجاز التاريخي لما سمي سيطرة الرعب و لثورة ١٨٤٨ كان آنذاك قليلا ، لان نظره كان متجها نحو المستقبل ، ونحو الثورة الاشتراكية الكبرى القادمة التي ستحققها بروليتاريا صقلتها نظرية ماركس . والربط التاريخي لحركته الاشتراكية الخاصة مع الماضي الديموقراطي لم يعد ضروريا بالنسبة له عام ١٨٨٢ . أما السبب في ذلك ، فيرجع إلى عدم وجود فئة

شعبية أوروبية خارج روسيا ، يمكن للذكريات وتقاليد الديموقراطية الثورية ان تحركها . ان مستقبل الكادحين صار في أيدي البروليتاريا الاشتراكية ، بينما لن تستطيع الفئات الشعبية الأخرى المضطهدة كالفلاحين الصغار وأعضاء الطبقة الوسطى المدينية . . . الخ ان تقوم بشيء سوى الانضمام إلى حركة البروليتاريا . لقد بدت الديموقراطية الثورية ميتة بالنسبة لانجلز عام ١٨٨٢ ، مثلما بدت ميتة بالنسبة للمؤرخ الليبرالي الا؟ زي ماكارثي .

في أيار من عام ١٩١٧ ، نشر المؤرخ الفرنسي الكبير ماتييه ، تحت الانطباع المباشر للثورة الروسية ، مقالة حول « بابوف وروبسبيير » تحدث فيها عن حكم الأجيال اللاحقة على روبسبيير ، وأكد ان ، الديموقراطيين الثوريين والاشتراكيين كانوا قد رأوا فيه مثالا يحتذى: « في عصرنا فقط ، عندما ضاع تقليد الثورة ، وخاصة بعد ١٨٧٠،مع انتشار الماركسية ، سمح الديموقراطيون والاشتراكيون الفرنسيون ، أو قسم منهم على الأقل ، بتضليلهم بمزاعم طابعها سياسي أكثر منه تاريخي ، واقلعوا عن فهم روبسبيير الذي كان سابقوهم قد افتتنوا به . غير ان هذا التقليد استمر في الخارج ، وخاصة في تلك البلدان التي اعتبرت دراسة ثورتنا وسيلة لتحررها الخاص » . كان ماتييه يقصد في جملته الأخيرة روسيا ، حيث قامت الأحزاب الثورية على الدوام باقتداء انموذج ١٧٩٣ . أما بالنسبة لفرنسا ، فلا مراء في ان التقليد الثوري المباشر انحصر بين ١٧٨٩ و ١٨٧١ ، وهو العام الذي هزمت فيه الكومونة ، فكانت هزيمتها نهاية للديموقراطية الثورية . ما أن أقلع هذا الاتجاه عن الوجود في الحياة الواقعية ، حتى صار من الصعب على الكتاب السياسيين والتاريخيين فهمه . كانت الكومونة كابوسا مفزعا

بالنسبة لساسة البرجوازية الفرنسية ، بينما خلد العمال مقاتليها كرفاق طبقيين لهم . لكن الحركة العمالية الفرنسية التي عادت للوقوف على أرجلها منذ ١٨٨٠ تقريبا ، لم تعد تمتلك الشروط التي كانت قائمة في الماضي . ولان روبسبيير وأصدقاءه لم يكونوا من البرجوازية أو البروليتاريا بالمعنى الماركسي الدقيق ، فان فهم حزب الجبل صار صعبا بعد ١٨٧١ . واذا كان ماتييه قد حاول اعادة احياء الذكرى التاريخية لروبسبيير ، فلانه جسد هو نفسه أفكار الديموقراطية الثورية، في حين كان المجتمع الفرنسي يرى ان الديموقراطية الثورية قد انتهت مع عام ١٨٧١ .

في هذه الفترة، كان التقليد الشارتي قد نسي في انجلترا أيضا . وبدا لسكان ألمانيا ان موروث ١٨٤٨ غريب عن عالم ما بعد ١٨٧١ . نفضت البرجوازية الألمانية والطبقة الوسطى والشريحة الأكاديمية عن كاهلها أي مزاج ثوري منذ وقت طويل ، ولم تعد تعترف في أحسن الأحوال إلا بالجانب القومي من ثورة ١٨٤٨ ، وتقول : ان رجال ١٨٤٨ عملوا بوسائل غير كافية ودونما نجاح للهدف الذي حققه بسمارك فيما بعد بطريقة عظيمة . والحقيقة ان التعبير الأفضل عن التحول الذي عاشه الرأي العام الألماني تجسد في التطور الذي شهدته بادن والبفالز ، وهما منطقتا الانتفاضة الجمهورية عام ١٨٤٩ ، وأقوى قلاع الديموقراطية الألمانية القديمة . فقد احرز الحزب الليبرالي القومي ، وهو ممثل البرجوازية الموالية لبسمارك ، أغلبية مضمونة فيهما بعد ١٨٧١ ، في حين لم تأت المعارضة الجدية لهذا الحزب من اليسار ،بل من الوسط ،من حزب الفلاحين الكاثوليك والبرجوازيين الصغار . أما في ايطاليا والمجر ،

فان تقاليد ١٨٤٨ كانت ما تزال حية بعد ١٨٧١ ، لكن مابقي من طقوس عبادة غاريبالدي أو كوسوت لم يمس الجانب الديموقراطي ، بل الجانب القومي من نضالهما .

صاحب افلاس الديموقراطية التاريخية الأوروبية تبدل في بنية حق الاقتراع العام . حتى عام ١٨٤٨ ، كان العدو والصديق ينظر بجدية قصوى إلى حق الاقتراع العام ، وكان انتزاع هذا الحق يعد بداية لسيطرة لا حد لها للجماهير الشعبية في السياسة والاقتصاد . لكن التجارب الأوروبية بعد ١٨٤٨ أشارت إلى اتجاه اخر . لم يستطع العمال الراديكاليون في فرنسا نسيان ان مجزرة حزيران ١٨٤٨ واخضاع الكومونة عام ١٨٧١ قد حدثا بموافقة جمعية وطنية انبثقت عن حق الاقتراع العام . وكان نابليون الثالث قد استغل هذا الحق كي يمنح ملكيته القيصرية المغامرة موافقة شعبية ظاهرية . كما أخذ بسمارك بحق الاقتراع العام في انتخاب مجلس نواب اتحاد شمال ألمانيا عام ١٨٦٧ ، وبرلمان المملكة الألمانية الجديدة عام ١٨٧١ ، فكانت النتائج بائسة ومحزنة من منظور العمال الثوريين ، اذ أعطى الشعب الألماني كل مرة لبسمارك الأغلبية التي كان بحاجة اليها . أما عندما كانت توجد في برلمان الرايخ الألماني أحزاب معارضة كبيرة ، فانها كانت تمثل مصالح الرأسمالية الليبرالية والبرجوازية الصغيرة الكاثوليكية.لم يعد حق الاقتراع العام يبدو إذاً خطيرا بالنسبة للممالك والفئات العليا السائدة . من جهة أخرى ، راود الشك الفئات العمالية الراديكالية بامكانية استخدام هذا الحق لتمثيل المصالح الفعلية للشعب العامل . بقدر ما كانت الديموقراطية وحق الاقتراع العام متلازمين تاريخيا ، بقدر ما بدأ في هذه الفترة تسطيح مفهوم

الديموقراطية ، الذي استمر حتى وقتنا الراهن . فلم يعد المرء يرى في الديموقراطية الحكم الذاتي الفعال للشعب العامل ، كوسيلة لتحرره السياسي والاجتماعي ، بل رأى فيها شكلا للدولة الرأسمالية،يضع البرلمان على صدره كوسام ، دون أن يجني الشعب منه أية فائدة .

يلاحظ من يريد تقويم الوقائع التاريخية للقرن التاسع عشر تقويما موضوعيا المبالغة في أهمية حق الاقتراع العام قبل ١٨٤٨ ، والمبالغة في انكار أهميته بعد هذا التاريخ . لقد فهم هذا الحق ، وكأنه شيء قائم بذاته ، وقادر فورا على اجتراع المعجزات . عندما لم تحدث هذه ، أدار الناس ظهورهم للمؤسسة بأسرها .

* * *

الاشتراكيون والفوضويون بعد ١٨٧١

كان عدد العمال الراغبين في العمل لتحرير طبقتهم قليلا نسبيا في البر الأوروبي بعد عام ١٨٧١ . وكانت هذه الشريحة العمالية الرقيقة مزعزعة بفعل عنف صراعاتها الداخلية . فكان أنصار الأفكار الباكونينية يقفون في جانب ، رافضين أية سياسة حزبية من النمط المعهود ، وأي اشتراك في الانتخابات البرلمانية ، ويقف على الجانب الاخر أنصار الحزب السياسي العمالي المستقل ، الذي يرى وظيفته بالدرجة الأولى في احتلال موطيء قدم في البرلمان ، لتقديم مظالم البروليتاريا هناك . كان ماركس قد نسف الأممية ، لانه رفض ان يلعب دور قائد أحزاب عمالية صغيرة وضعيفة وغير مؤهلة للثورة . إلا ان حل الأممية لم ينه النزاع بين الباكونينيين ومن أسموا أنفسهم بالماركسيين ، اذ واصل الفوضويون هجومهم المقذع ضد ماركس ، واستمرت الأحزاب العمالية الصغيرة في الاعتماد على ماركس وانجلز ، اللذين اقاما شراكة مع الح مع الأحزاب التي بقيت قائمة بعد نهاية الأممية .

كان الحزب العمالي الأقوى نسبيا في ذلك الوقت هو الديموقراطية الاجتماعية الألمانية . فقد اندمج اللاسساليون عام ١٨٧٥ مع أنصار ليبكنيشت ، واحرز الحزب الجديد في انتخابات الرايخ عام ١٨٧٧ اثني

عشر مقعدا من أصل ٣٩٧ مقعدا . ومع ان هذه النتيجة كانت متواضعة ، لان ألمانيا الكثيفة التصنيع كانت قد أخذت بحق الاقتراع العام ، فان الديموقراطية الاجتماعية الألمانية كانت مع ذلك أقوى بكثير من الحركات المماثلة في النمسا وايطاليا وفرنسا والدول الأصغر . ان الأحزاب العمالية الأوروبية لم تكن تستطيع التفكير بثورة في ظل ظروف كهذه ، وإنما كانت سعيدة ان هي استطاعت زيادة عدد أعضائها بواسطة الدعاية المشروعة ، ونجحت في النفاذ إلى البرلمانات ، وحققت تحسينات اقتصادية للعمال .

هذا العمل السلمي المتواضع من أجل المصالح المهنية للعمال ، لم يكن كافيا في نظر عدد صغير من الرجال الموزعين في البلدان الأوروبية ، ممن عاشت ذكريات الماضي الثوري في نفوسهم . لقد شعر هؤلاء بقمع الجماهير في أوروبا ، وأحسوا ان الأحزاب السياسية قد خانتهم وباعتهم ، إلا ان حقدهم انصب قبل كل شيء على الديموقراطية الاجتماعية الشرعية . من خلال عملية تبديل للسبب بالنتيجة (وهذا يحدث غالبا في علم النفس السياسي) ، اتهم هؤلاء الرجال الديموقراطية الاجتماعية بالتسبب في كل ما هو سيء في تلك الأزمان ، وبضعف الحركة العمالية . وأعلن هؤلاء الراديكاليون ان الأحزاب العمالية الشرعية ليست سوى الات انتخابية تخدع العمال ، ليحتل عدد من القادة المقاعد البرلمانية ، ويعقدوا مع الطبقات السائدة صفقات سياسية خاصة . واستنتجوا ان الانتخابات البرلمانية ليست هي الأمر المطلوب ، بل الأعمال الثورية .

وجد المتعصبون المعزولون من أنصار الفعل الثوري اتجاها يمثله

قادة ومنظرون وصحف ... الخ يقاسمهم كرههم للديموقراطية الاجتماعية والعمل البرلماني المشروع : هؤلاء المتعصبون كانوا من أنصار باكونين ، أي من الفوضويين . لم يعرف رجال العمل الثوري هؤلاء الكثير عن النظرية ، بل انضموا ببساطة إلى مجموعات فوضوية واقنعوا أنفسهم ان وجهة النظر الفوضوية حيال العالم هي أيضا وجهة نظرهم . ليس ثمة من رابط بين الفوضوية كنهج في النقد الاجتماعي وبين القاء القنابل والارهاب ، ومع ذلك فان جرائم القتل السياسي التي شهدها الثلث الأخير من القرن التاسع عشر في ألمانيا وفرنسا وايطاليا واميركا وبلدان أخرى كانت من فعل رجال يسمون أنفسهم فوضويين . ان نفاذ ثوريين اجتماعيين ارهابيين إلى النوادي الفوضوية قد ترك منذ ذلك الحين صورة احادية الجانب تماما حول الفوضوية في ذهن الرأي العام .

فشلت أعمال الارهاب المختلفة والخالية من أي معنى ، التي ارتكبها من سموا بالفوضويين ، في احراز أي نجاح سياسي . على العكس من ذلك ، فقد احتقرت الجماهير هذه الأساليب ، واستغلت الحكومات الأعمال الفوضوية لملاحقة الحركة العمالية بمجموعها . وقد قدمت محاولتان فوضويتان لقتل القيصر فيلهلم الأول الذريعة لبسمارك كي يمرر قانون الطوارىء ضد الديموقراطية الاجتماعية الألمانية .غير أن النتيجة غير المباشرة الأكثر أهمية لأعمال الارهاب الفوضوية ، كانت تعميق التناقض بين الفوضويين وأنصار الحزب السياسي العمالي . في معارضتهم لاساليب القاء القنابل وللاغتيالات ، التصق الديموقراطيون الاجتماعيون بحماسة أكبر بالبرلمان والشرعية ، ثم أدى الرفض المشروع لأعمال الإرهاب إلى احساس العمال الديموقراطيين الاجتماعيين بضرورة رفض أي استخدام للعنف في الصراع

السياسي ، إلى ان أصبح الاشتراك في الانتخابات البرلمانية تعبيرا عن تاكتيك سلمي لا يرى فرصة لاحراز أي نجاح الا في اطار الالتزام بالقوانين . هكذا أنشأ النضال العنيف ضد الفوضوية روحية معادية للثورة لدى الاحزاب العمالية .

هذا الصراع بين الأحزاب العمالية وبين الفوضويين الارهابيين، وضع ماركس وانجلز في موضع غريب . لقد كانا عدوين لا تلين لهما قناة للفوضوية ، للفوضوية الحقيقية بنفيها للعمل السياسي ، وللفوضوية المزيفة بقنابلها . كان ماركس مؤيدا للثورة الشعبية الكبرى ، واعتبر الاغتيالات الفردية المتفرقة عبثا لا طائل تحته . إلى ذلك ، فان العمل الذي انجزه مع انجاز داخل الأممية كان محل نقد مستمر وغير موضوعي غالبا من جانب الفوضويين . من جهة أخرى ، أستندت الأحزاب العمالية الشرعية اليهما ، وأكدت أرادتها في ترجمة أفكارهما في الواقع . والحقيقة ان الرجلين وافقا دون تحفظ على اشتراك العمال في الانتخابات البرلمانية ، وايدا أي نشاط اصلاحي عملي يحسن حالة الطبقة العاملة ، واقاما جبهة موحدة مع الأحزاب العمالية الشرعية ، بعد حل الأممية ، رغم الفروق العميقة التي قامت بينهما وبين الديموقراطية الاجتماعية الألمانية على سبيل المثال . لقد بقي ماركس وانجلز حتى وافتهما المنية ثوريين بالدرجة الأولى ، فلم يدفعا الطبقة العاملة إلى أعمال تتسم بالمغامرة ، وحكما على الوضع السياسي من خلال الامكانات الثورية التي يتيحها . إلا ان الأحزاب العمالية القارية كانت قد نسيت الثورة كاحدى امكانات السياسة العملية ، ولم تعد ترى الا العمل اليومي الشرعي ، فاذا بدولة المستقبل الاشتراكية تختفي في غياهب القادم

المجهول .. عندما كان الاشتراكيون الأوروبيون يدعمون نضال العمال اليومي ضد أصحاب المشاريع ، ويؤكدون على موقع البروليتاريا كطبقة، ويقترعون لبرلمان، ويرفضون تعاليم الفوضوية ، فانهم كانوا يظنون هذا جوهر الماركسية . والحقيقة ان ماركس شعر بالألم والمرارة ، إلى ان توفى عام ١٨٨٣ ،بسبب انعدام الروح الثورية لدى الأحزاب العمالية ، ولم ينقطع مطلقا عن محاولة دفعها إلى اتخاذ مواقف حاسمة في النظرية والممارسة . إلا ان شراكةالنضال ضد الفوضوية بينه وبين الأحزاب العمالية بقيت مع ذلك أمراً واقعا ، ولقد غدا تقارب الماركسية مع الأحزاب المهنية للطبقة العاملة الأوروبية حقيقة ذات أهمية تاريخية استثنائية في مرحلة الأممية الثانية .

* * *

الرجعية الأوروبية

بعـــد ١٨٧١

بقيت السلطة مابين ١٨٧١ و ١٨٧٩ في كل مكان من القارة الأوربية تقريباً بيد القوى المحافظة ، المدافعة عن الملكية والسلطة . وانضم إلى القيصرية الروسية ، المركز القديم للثورة المضادة الأوربية ، القيصرية الألمانية الجديدة والأكثر قوة . لم تعد سلالة هابسبورج تمتلك بعد ١٨٧١ المكانة الأوربية الكبرى التي كانت لها في عصر مترنيخ ، لكن القيصرية النمساوية وطدت نفسها من جديد في ظل القيصر فرانز جوزيف ، رغم هزائم ١٨٥٩ و ١٨٦٦ . وبقيت فيينا ، إلى جانب بيترسبورج وبرلين ، المركز الثالث للرجعية الأوروبية . كانت الوحدة الإيطالية كحلم للوطنين والثوريين الايطاليين قد تحققت جوهرياً منذ ١٨٧٠ ، إلا أن مركزية جهاز الدولة التي تحققت بالوحدة لم تفد الجماهير العاملة الايطالية ، فقد بقي وضع سكان الأرياف سيئاً في ظل وزراء المملكة الايطالية ، كما كان سابقاً في ظل حكومات نابولي ودولة الكنيسة . أما في فرنسا ، فكانت الجمهورية مطبوعة بطابع المذبحة ضد العمال خلال عام ١٨٧١ . وحتى بعد نجاح الجمهوريين البرجوازيين الفرنسيين في درء خطر عودة ملكية بونابرتية مثلها أولا ماكماهون وبعده بولانجيه ، فان الجمهورية بقيت ضعيفة وظلت

حالة الجماهير العاملة بائسة . إلى ذلك ، فان الإدارة الذاتية للشعب العامل لم تفرض نفسها في أي من الدول الأخرى الصغيرة في البر الأوروبي ، باستثناء سويسرا .

صنعّت ألمانيا نفسها بسرعة هائلة في ظل الرايخ القيصري الجديد . في الفترات السابقة من التاريخ العالمي ، زاد أي نهوض صناعي وأي نهوض للاقتصاد المدني من سلطة البرجوازية ، وقلص نفوذ السلطات الاقطاعية . هذه الحقيقة لم تعد صحيحة في شكلها البسيط على الأقل ، بعد ١٨٧١ . سأعالج أسباب هذا التغير التاريخي الهام في صفحات تالية. فقدأقام بسمارك رايخه الألماني على حل وسط بين النبلاءالاقطاعيين البروسيين ،والبيوت الحاكمة الألمانية الاتحادية الصغيرة ،والبرجوازية الليبرالية ،التي وافقت أغلبيتها الساحقة على دستور ونظام حكم بسمارك ، رغم افتقارها لأقل حقوق المشاركة البرلمانية تواضعاً ، وافتقار البرلمان نفسه لأية سلطة . إذ أن الملك البروسي كان يحكم الجيش وجهاز الإدارة البروسي الهائل والرايخ نفسه بالاتفاق مع الأمراء الاتحاديين الصغار . وكان البرلمان الاتحادي عاجزاً عن اسقاط حكومة الرايخ بقرار ، مثلما كان البرلمان البروسي عاجزاً عن اسقاط حكومة بروسيا بقرار . لكن البرجوازية الألمانية كانت سعيدة مع ذلك بهذا الوضع ، مادام بسمارك يجسد العظمة القومية لألمانيا ، ويكفل للرايخ الجديد موقعاً قيادياً في العالم ،ويحقق رغبات البرجوازيين في سائر القضايا الاقتصادية والعملية . هكذا بقيت المعارضة الليبرالية ضد الأساليب الاستبدادية لبسمارك ضعيفة جداً .

كان الوسط هو أقوى الأحزاب المعارضة لبسمارك ، اذ تجمع

فيه الانعزاليون المختلفون والكاثوليك المعادون للمركزية البروسية ، واعتمد على الفلاحين الكاثوليك في غرب وجنوب ألمانيا ، وعلى الأسر المعادية لبروسيا من الارستقراطية الألمانية القديمة ، وعلى النوادي العمالية المسيحية.ولكن لاحزب الوسط ،ولا الليبرالية اليسارية كانا في وضع يمكنهما من خوض معركة ضد بسمارك بروحية الديمقراطية الثورية . أما في الأقسام البروتستاتنية من ألمانيا ، فكان الفلاحون والبرجوازيون الصغار يقترعون لصالح المحافظين أو الليبراليين . وهكذا فان الديمقراطية الاجتماعية لم تكن تحقق من جانبها إلا تقدماً بطيئاً .

كانت فرص النجاح قليلة جداً في هذه الظروف حتى بالنسبة للديمقراطية البرجوازية . ومع ذلك ، فان الحزب الديمقراطي الاجتماعي الصغير كان عامل ازعاج لرئيس وزراء الرايخ ، الذي تابع باهتمام بالغ انتفاضة كومونة باريس ، ونمو الموجة الثورية في روسيا . عندما حدثت الاغتيالات الفوضوية عام ١٨٧٨ في ألمانيا ، اعتقد بسمارك أن موجات الثورة الاجتماعية قد تجتاح ألمانيا من الشرق والغرب ، فأصدر قوانينه الاستثنائية لخنق أية حركة اشتراكية أو فوضوية في المهد . إلى هذا ، فان وجود حزب عمالي ألماني كبير كان مزعجاً بالنسبة لبسمارك لأسباب تتعلق بتاكتيكه السياسي . إن معارضة الوسط والليبراليين اليساريين لم تكن خطيرة بالنسبة له، ما دامت هاتان المجموعتان وحيدتين . أما إذا نشأ إلى جانبهما حزب عمالي ديموقراطي كبير ، فان هذه الكتلة المعارضة تستطيع ببساطة توحيد غالبية الشعب الألماني حولها.لمنع تطور كهذا، لم ير بسمارك بدأً من ابادةالديموقراطيةالاجتماعية،

فمنع قانون الاشتراكيين الصادر عام ١٩٧٨ نشاطها في ألمانيا وكبح نمو الحزب . لكن تلاحم العمال الديموقراطيين الاجتماعيين في المصانع كان قد غدا قوياً إلى درجة أن الملاحقات البوليسية لم تستطع تمزيقه .

استطاع رايخ ال هابسبورج توطيد نفسه بعد ١٨٧١ ، بوصفه المنطقة الاقتصادية الموحدة الكبيرة لحوض الدون . ظهر النهوض الرأسمالي الملحوظ خلال هذه الفترة في أوروبا بأسرها ،وفي بلدان الدون أيضاً . إذ تطورت في بوهيميا وفيينا وبودابست قبل غيرها صناعة كبرى حديثة لازمها تطور رأس المال المصرفي . كان رايخ ال هابسبورج قد انقسم منذ ١٨٦٧ إلى دولتين قائمتين بذاتهما هما النمسا والمجر ، اللتين ارتبطتا مع بعضهما بشخص القيصر وبالجيش المشترك وبالسياسة الخارجية والجمركية المشتركة . كما ثبت أن مصالح الارستقراطية لدى البلاط ، ورغبة الرأسماليين في الابقاء على الدولة الكبيرة هما أيضاً عنصرا ربط بين أقسام الرايخ .

استقرت السلطة في مملكة المجر بين أيدي النبلاء العقاريين الكبار والبرجوازية الكبرى ، مع استثناء الجماهير من حق الاقتراع العام . في حين كبح التطور القومي للسلاف والرومانيين ، الذين شكلوا نصف الشعب تقريباً . استغلت الاوليجارشية السائدة بمهارة فائقة الجهاز القديم للادارة الذاتية الفئوية ، الذي حافظ على نفسه منذ القرون الوسطى ، واستخدمته حسب حاجاتها ، تارة ضد الملك في فيينا،وطوراً ضد الجماهير العاملة في البلاد . كانت المجر تملك أرضية مثالية لثورة ديموقراطية ، لو أمكن توحيد قوى البروليتاريا الريفية

والمدينية مع قوة الشعوب المضطهدة ، لكن ضعف وتشتت القوى الديموقراطية في البلاد مكن الطبقة السائدة من تأكيد سلطتها بقوة حتى الحرب العالمية الأولى .

كانت البرجوازية المالكة المانية بوجه الإجمال في النصف الثاني ، النمساوي ، من الرايخ ، بينما ضمت الارستقراطية اسراً تشيكية وبولونية إلى جانب الأسر الألمانية . تطورت في المجر بعد ١٨٦٧ الادارة الذاتية الاوليجارشية ، أما في النمسا فقد بقيت البيروقراطية حاكمة ، لذا نشأ صراع مصالح بين البرجوازية الليبرالية ، الراغبة في تطور برلماني ، والقوى البيروقراطية - الأرستقراطية . ولأن الليبرالية النمساوية كانت تمثل النزعة الألمانية ، فقد سعى الاتجاه الكاثوليكي المحافظ إلى تقوية الشعوب السلافية . فقد تمتع النبلاء البولونيون في غاليسيا بحد أدنى من الاستقلالية الثقافية واللغوية ، ودعموا بحماسة الاتجاه المحافظ. كما أن الحركة القومية التشيكية كانت في بداياتها موالية للقيصر ومحافظة على الأغلب . حتى عام ١٨٧٩ ، كان زمام القيادة في النمسا بين أيدي الليبرالية الألمانية عموماً ، ثم جاء رئيس الوزراء تافه إلى الحكم ، فبذل غاية جهده لاحلال نظام آخر محل هيمنة النزعة الألمانية والليبرالية البرجوازية ، نظام يطمح إلى حل وسط بين الطبقات والأمم المختلفة . كان يجب حسب تصور تافه أن تبقى قيادة الدولة بين أيدي البيروقراطية والنبلاء ، مع دعم المصالح المادية للبرجوازية وتقبل الرغبات المحقة للأمم غير الألمانية . في تلك الأثناء ، كانت القوى الشعبية والديموقراطية ضعيفة في النمسا ، العمال محرومون من حق الاقتراع العام ، تبقيهم قوة البوليس في حالة من الرضوخ

الدائم ، والجماهير الريفية غير منظمة في أي مكان للنضال ضد الملاك العقاريين .

قامت ايطاليا بعد ١٨٧١ بأقل تقدم اقتصادي وسياسي أنجزته قوة أوروبية عظمى. لقد ربطت المملكة الجديدة بين الشمال البرجوازي العصري وبين الجنوب والوسط الزراعيين المتأخرين ، فاذا بهذا الربط يصبح كارثة بالنسبة للوضع الجديد . لم يكن الشمال قادراً على امتلاك السيطرة ، إلا اذا كنست ثورة اجتماعية كبرى الملاك العقاريين والزمر المحلية في الجنوب ، ورفعت الجماهير الريفية المتبلدة إلى مستوى مواطنين في الدولة . مثل هذا الانقلاب الذي نشده مازيني بمعنى ما ، ما كانت البرجوازية الرأسمالية الشمالية قادرة على تنفيذه بسبب تحالفها مع الملكية والبروقراطيين وضباط بيمونت . هكذا رجحت كفة الرجعية الجنوبية منذ الستينات على الشمال الحديث . صحيح أن ساسة الجنوب كانوا مع دولة ايطالية موحدة ، ومع شكل الدولة البرلماني ، وأنهم اسموا أنفسهم « ليبراليين » أو « راديكالين » حسب الحاجة ، غير أن أسماء الأحزاب لا أهمية لها ، لأنها تقنّع في حالات كثيرة طابع القوى الاجتماعية الفعلية التي تمثلها . نظم الاتجاه السائد في ايطاليا الانتخابات البرلمانية بأحسن صيغة بونابرتية ، بمساعدة الموظفين والملاك العقاريين وأصحاب السلطة المحليين . وسخرت مداخيل الدولة لتوطيد سلطة أصحاب المصالح المحليين ، وللابقاء على سلطة الملاك العقاريين بكل الوسائل ، وقمع تمرد الجماهير الريفية الفقيرة بشدة وعنف . في ظروف كهذه ، يصبح من المستحيل على الدولة تطوير الاقتصاد الحديث تطويراً منهجياً . هكذا بقيت ايطاليا متأخرة

تقنياً ، وظلت منظمتها العسكرية عاجزة عن مواجهة امتحانات جدية . ترسخت المعارضة ضد الفوضى العامة واقتصاد النهب في أوساط الشبيبة الأكاديمية قبل كل شيء ، حيث كانت تقاليد غاريبالدي ومازيني ماتزال حية . هذه الأوساط حلمت بايطاليا أقوى ، وبتحرير « الاخوة المستعبدين » الذين يرزحون تحت سيطرة النمسا في ترينت وتريستا . في هذه الظروف ، التي تتميز بضعف المعارضة العمالية ، وصل كريسبي إلى الحكم ،ليكون ممثل النظام الأكثر بروزاً . كان اتجاه كريسبي يعني داخلياً سيطرة الساسة الجنوبيين ومن يقفون وراءهم إلى جانب القمع العنيف لأية معارضة ، وكان يعني الاتكاء في الخارج على بسمارك والتحالف مع النمسا في اطار الحلف الثلاثي ، الأمر الذي كان يتناقض مع سائر التقاليد القومية الايطالية .

عاشت اسبانيا في السبعينات فترة اضطراب وحرب أهلية . فقد تعاركت تحالفات ملكية اقطاعية — كنسية مختلفة مع الجمهوريين البرجوازيين حول السلطة ، إلى أن أعيد تأسيس الملكية بطابعها التاريخي الاقطاعي — الكاثوليكي ، وتم قمع محاولات تمرد الجماهير الريفية التي كانت تسير جزئياً وراء شعارات فوضوية . اكتسبت المكلية طابعاً مماثلا في البرتغال المجاورة . أما في هولندا وبلجيكا ، فقد حافظت البرجوازية المالكة المتحالفة مع الملكية على السلطة طيلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، رافضة تقديم أية تنازلات سياسية أمام الجماهير غير المالكة .

تطلع مازيني في سنوات حياته الأخيرة حوله في أوربا ، علّه يجد موقعاً تنهض فيه الثورة القومية والديموقراطية ، فلم يجد مكاناً يركز

آماله عليه سوى البلقان . والحقيقة أنه بدا وكأن شروط ثورة قومية كبرى متوفرة هناك . كانت شعوب البلقان المسيحية لاتزال رازحة بصورة أو أخرى تحت سلطة الاقطاعية التركية ، باستثناء قسم صغير من اليونان أقام دولة خاصة به في مملكة صغيرة . عاش البلغار حتى ١٨٧٨ تحت السيطرة التركية ، وكان قسم من الصربين رعايا للسلطان ، بينما عاش القسم الآخر منهم في امارة خاصة تبعت بدورها لتركيا . كذلك كانت رومانيا إمارة تابعة لتركيا حتى عام ١٨٧٨ ، وقد سادت الارستقراطية المحلية والأمراء على الفلاحين التابعين في هذه الامارة أيضاً : لم يسمح امراء صربيا وموظفوهم بدورهم بأية حركة حرة لرعاياهم من الفلاحين والبرجوازيين الصغار . أما في الأقاليم التركية ، فقد استغل الشعب السلافي بأكثر الصور شناعة ، وأسيئت معاملته بكل الصور على يد حكامه . ولئن كان سلاف الجنوب ، التابعون للملكية الهابسبورجية ، قد عاشوا في دولة متحضرة ، فانهم كانوا محرومين بدورهم من أية إمكانية لاقامة وجود سياسي مستقل . من هنا كان على وطنيي سلاف الجنوب ، الذين أيقظوا شعبهم قبل ١٨٧٨ وارادوا قيادته نحو وجود أفضل ، مواجهة ثلاثة أعداء : الامبراطورية التركية ، والامبراطورية النمساوية ، وبيروقراطيي امارة صربيا . اتصل الطلاب السلافيون خلال الستينات بالحركة التقدمية الأوربية في سويسرا وغيرها من البلدان الأوربية . واكتسب ارتباطهم بالحركة الثورية الايطالية أهمية خاصة ، فسعى الاتحاد العام للشباب الصربي ، الذي تشكل في الستينات (واسمه اوملادينا) للسير في البلقان على خطى غاريبالدي . وقد أمل الأكاديميون الصربيون الشباب في وضع أنفسهم

على رأس الفلاحين والحرفيين المضطهدين ، وفي طرد الحكام الغرباء والبيروقراطيين الصربيين ،واقامة ديموقراطية سلافية جنوبية كبرى. كما انتشرت في الاوملادينا أفكار اشتراكية تعاونية فلاحية أيضاً .

جاءت السبعينات بانتفاضات فلاحية في البوسنك وبلغاريا ضد السيطرة التركية ، تطورت عنها الحرب الروسية — التركية عام ١٨٧٧ . ثم عقد عام ١٨٧٨ مؤتمر برلين الذي أحدث نظاماً جديداً للبلقان ، كان نجاحاً لشعوبه ، إذ أسست امارة بلغاريا ، ووسعت إمارة صربيا واليونان ، واستقلت صربيا ورومانيا عن تركيا ، وحرر سكان البوسنك من سيطرة السلطان ونقلوا إلى الادارة النمساوية.أما السيئة الكبرى التي أبقى عليها المؤتمر ، فكانت استمرار خضوع مقدونيا للسيطرة التركية .

كانت البرجوازية الرأسمالية الحديثة في البلقان ماتزال في بداياتها المتواضعة قبل الحرب العالمية الأولى ، كما لم توجد ارستقراطية مسيحية إلا في رومانيا . هكذا لم تقم ظاهرياً أية عقبة جدية في كل من صربيا وبلغاريا واليونان أمام تطور بنى شعبية من نمط ديموقراطي فلاحي ، تفتح الشبيبة الوطنية المتعلمة طريقه أمام الجماهير الشعبية الواسعة . بعد ذلك ستكمن المهمة المشتركة لشعوب البلقان في طرد الأتراك من ماسادونيا . ان أنموذج تطور ديموقراطي ناجح جنوب الدون كان سيعطي الحركة الفلاحية في رومانيا الدفع اللازم للتحرك .

جرى التطور الحقيقي بصورة مخالفة لذلك تماماً . لم تنجح أي من دول البلقان حتى الحرب العالمية الأولى في خلق ظروف مستقرة ، وفي ايجاد شكل للحكم متوافق مع ارادة الشعب العامل . إن أحد أسباب

هذا الفشل ترجع بلا شك إلى التأخر الاقتصادي والاجتماعي الكبير للجماهير الشعبية ،وإلى الارث الذي خلفته أربعة قرون من الاضطهاد التركي . إلا أن العامل الحاسم الذي أسهم في اضمحلال الديموقراطيات الشعبية في البلقان ، كان ارتباط حركة التحرر السلافية الجنوبية بالقيصرية الروسية . لم تعش شعوب البلقان مع الأتراك أو مع آل هابسبورج وحدهما ، بل كان البلقان منذ قرون مركز سياسة القوة الدولية التي مارستها سائر القوى العظمى . لو أن الديموقراطية الثورية انتصرت بعد ١٨٧١ في غرب ووسط أوربا ، لكانت مدت يد المساعدة إلى شعوب البلقان ، لكن انتصار الرجعية الأوربية ترك آثاره الرهيبة هنا أيضاً . وعلى سبيل المثال ، فان أصدقاء مازيني لم يستطيعوا مساعدة أنفسهم حتى في وطنهم ايطاليا ، فلم تستطع الديموقراطية الايطالية مساعدة الشبيبة الراديكالية في البلقان . كما كانت مملكة ايطاليا عاجزة عن وضع نفسها على رأس شعوب الشرق المضطهدة ، فلم تجد شعوب البلقان بداً من الاعتماد في كفاحها التحرري على القوة الروسية العظمى ، التي ترتبط معها بقرابة الأصل والمعتقد . إن شعباً يدين بحريته للقيصر ، ماكان يستطيع أن يصبح حراً في الواقع . ويقدم التاريخ المأساوي المحزن لامارة بلغاريا بعد تأسيسها من قبل مؤتمر برلين التعليق المناسب على صحة هذه الجملة . لم ترغب القيصرية الروسية في رؤية ديموقراطيات فلاحية مستقلة في البلقان ، بل أرادت دولا تابعة تطيع كل اشارة من اشارات بطرسبورج . وقد جسدت إمارة مونتينغرو الصغيرة والبدائية ، التي أمنت وجودها بفعل الاعطيات القيصرية ، المثال النموذجي لهذه العلاقة . لم يسمح العملاء الروس ولا الضباط القيصريون بأية تهدئة لبلغاريا ،إلى أن أطاحوا بحكم الأمير

المحبوب من الشعب الكسندر فون باتنبرج . ناضل الحزب الراديكالي المنبثق من الاوملادينا طيلة سبعينات وثمانينات القرن الماضي ضد سوء اقتصاد الأمراء في صربيا ، لكن متطلبات النضال دفعت القادة الراديكاليين بصورة متزايدة إلى أحضان روسيا القيصرية ، وإلى التفاهم مع الحكام المحليين . وقد جسد باشيتش ، أكثر القادة الراديكاليين الصربيين أهمية ، هذا التطور في شخصه ، إذ بدأ حياته في الستينات طالباً في سويسرا ، ثم أصبح في حروب البلقان وخلال الحرب العالمية الأولى رئيس وزراء الملك الصربي ورجل القيصر الروسي الأمين .

عندما كانت الأسر الحاكمة أو الساسة يتطلعون إلى التخلص من نفوذ روسيا ، فانهم كانوا يسقطون تحت وصاية النمسا — المجر . لم تكن ارادة الجماهير الفلاحية مقرِّرة في أي مكان ، واحتكر السلطة الأمراء والبروقراطيون والضباط العاملون في السياسة والساسة المحترفون الذين ضمنوا انتخابهم في البرلمان بوسائلهم الخاصة . وكان يقف في خلفية هذه اللوحة الفظيعة عملاء روسيا أو النمسا ، قبل أن يضاف إليها نفوذ ألمانيا بعد ١٨٧٨ ، ونفوذ بريطانيا وفرنسا في أثينا . لقد كانت دول البلقان بيادق في لعبة شطرنج القوى العظمى .

كانت السياسة الدولية الروسية واحدة من الأدوات الأكثر قوة للثورة المضادة العالمية ، لكن سلطة القيصر كانت قد اهتزت آنذاك بقوة داخل بلاده . والحقيقة أن السياسة الخارجية الروسية كانت محكومة منذ ١٨٧٠ بايجاد منفذ خارجي للغليان الداخلي . من جهة أخرى ، فقد حث المثقفون الروس حكومتهم على المضي في مغامراتها ، على أمل أن تقع القيصرية ذات يوم في فخ السياسة الخارجية الذي نصبته لغيرها .

وليس من قبيل المبالغة القول : أن دعاة السلافية في روسيا والثوريين كانوايمارسون لعبة موزعة الأدوار ، ولا شك أن الهزيمة الدبلوماسية للقيصر في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ قد أضعفت سلطة الحكومة ، وأعطت دفعاً جباراً للميول الثورية في البلاد .

لم تشبه القوى التي كانت تجابه القيصر في روسيا عام ١٨٨٠ الحركات الشعبية في وسط وغرب أوربة ، بل هي تشبه بالأحرى شبهاً كبيراً القوى التي انبثقت عن الوضع الثوري عام ١٨٤٨ . كانت السلطة في روسيا في أيدي الطبقة الاقطاعية من كبار ملاك الأرض والبيروقراطيين والضباط والكهنة ، الملتفين حول القيصر . أما البرجوازية الحديثة ، وكذلك البروليتاريا الحديثة ، فقد كانا في بداياتهما . إن من جابه القيصر ، كان في الواقع الشعب المضطهد ، وخاصة الكتلة الهائلة من الفلاحين الروس . لم يحل « تحرير الفلاحين » ، الذي أمر به القيصر ، المشكلة الزراعية لروسيا ، لأن أكثر أقسام الأرض أهمية بقيت بعد إلغاء العبودية في أيدي القيصر والنبلاء والكنيسة ، في حين اضطهدت جماهير الفلاحين كما في الماضي . لقد أدرك المثقفون الروس الراديكاليون أن تنظيم كتلة الفلاحين الهائلة هو الكفيل بإزالة القيصرية . وهكذا، لم تكن حركة الثورة الروسية محمولة إذن حوالي ١٨٨٠ من البرجوازية الليبرالية أو البروليتاريا الصناعية ، وإنما كانت حركة عريضة وعامة وغامضة ، قام بها الشعب المضطهد ضد طبقة السادة . وليس من قبيل المصادفة أن الوجهين المميزين لهذه المرحلة من الثورة هما الطالب والفلاح. كانت الدعاية الشرعية للديموقراطية ممنوعة في روسيا ، فلجأ الثوريون إلى العنف ، وحدثت إلى جانب أعمال الإرهاب المتفرقة

محاولات للقيام بانتفاضات واسعة . وقد قتل القيصر الكسندر الثاني نفسه عام ١٨٨٠ على يد ارهابيين روس .

لم يخدع ماركس نفسه بالأساس النظري المبلبل أو بالتاكتيك المقلق للثوريين الروس . لكنه رأى أن الحركة هي حركة شعبية كبيرة وحقيقية هدفها إقامة ديموقراطية ثورية ، فاتخذ موقفاً مؤيداً لها . وجدت آنذاك في روسيا بقايا معينة لملكية فلاحية عامة ، بالغ الثوريون الشعبيون في أهميتها ، لاعتقادهم بامكانية قيام اشتراكية فلاحية ديموقراطية بعد اسقاط القيصرية ، ركيزتها تعاونيات فلاحية تقفز بالبلاد فوق مرحلة الرأسمالية الضرورية لكل بلد حديث . هذه النظرية المحيرة ، حظيت بتأييد ماركس ، الذي أراد إقامة جسر بينه وبين الثورة الروسية .

ظهرت عام ١٨٨٢ في جنيف ترجمة روسية للبيان الشيوعي أعدتها الثورية الروسية المعروفة فيرا ساسوليتش ، وقد كتب ماركس وانجلز مقدمة خاصة لهذه الطبعة قالا فيها : « رأت الملكيات الأوربية ، وكذلك البرجوازيات الأوربية ، خلال ثورة ١٨٤٨ / ١٨٤٩ ، في التدخل الروسي الانقاذ الوحيد من البروليتاريا التي بدأت آنذاك تعي قوتها ، فأعلنتا القيصر زعيماً للرجعية الأوربية . أما اليوم ، فان القيصر يقبع في الجاتشينا كأسير حرب للثورة . إن روسيا هي طليعة الحركة الثورية الأوربية . كانت مهمة البيان الشيوعي هي اعلان الاندثار الحتمي المقبل للملكية البرجوازية الراهنة . غير أننا نجد في روسيا ، إلى جانب النظام الرأسمالي الذي يتطور تطوراً سريعاً والملكية العقارية البرجوازية الآخذة في التشكل ، أن النصف الأكبر من الأرض يأخذ شكل ملكية عامة للفلاحين ، والسؤال الآن : هل تستطيع المشاعية

الفلاحية الروسية ، هذا الشكل الذي غدا مفككاً إلى حد بعيد للملكية العامة القديمة للأرض ، الانتقال مباشرة إلى شكل شيوعي أرقى لملكية الأرض ، أم يجب أن تمر بطور الانحلال ذاته الذي عرفه التطور التاريخي للغرب ؟ إن الجواب الوحيد الممكن اليوم على هذا السؤال هو التالي : إذا ماغدت الثورة الروسية اشارة البدء لثورة عالمية في الغرب ، بحيث تكتمل الثورتان ، فان الملكية العامة الروسية الحالية يمكن أن تخدم كنقطة انطلاق لتطور شيوعي » .

لو لم يكن ماركس إلا الناطق باسم عمال الصناعة ، لكان تطور روسيا قد بقي قليل الأهمية بالنسبة له ، مثله مثل تكون العلاقات الطبقية في ايرلندا . لم يكن عمال الصناعة يهمون ماركس في الواقع كفرع وظيفي ، وإنما كطبقة ، يدعوها التطور التاريخي لقيادة الثورة الشعبية الحديثة . أما طلاب وفلاحو روسيا ، العازمون على تدمير قوة القيصر ،فكانوا قوة دفع للثورة الأممية أقوى من أية نقابات مسالمة في غرب أوربا . عندما كتب ماركس وأنجلز تلك المقدمة للبيان الشيوعي ،فانهما كانا يريان في روسيا طليعة الثورة الأوربية. فقد وضع ماركس آماله في العقد الأخير من حياته في التطور الروسي ، بعد أن وضع انهيار الكومونة الحركة العمالية الأوربية والحركة الديموقراطية في طريق مسدود . إذا ما انتصرت الثورة الديموقراطية في روسيا ، ونشأ على انقاض النظام القديم نوع من الاشتراكية الفلاحية ، فان ذلك سيوقظ من جديد الجماهير الشعبية في وسط وغرب أوربا .

لم يتفهم الديموقراطيون الاجتماعيون في وسط وغرب أوربا طريقة ماركس وأنجلز في التفكير ، ولم يتصوروا ضرورة انتصار

الثورة الروسية ، كي تأخذ الحركة في بلدانهم ذاتها أشكالا ثورية . في تشرين الثاني من عام ١٨٨٢ ، كتب أنجلز إلى ماركس رسالة يقول فيها : « أرفق رسالة تلقيتها اليوم من بيبل . إنه لا يفهم أن ماسيحررهم من قانون الاشتراكيين هو انفجار الأزمة في روسيا . إن هؤلاء الناس لايستطيعون تعويد أنفسهم على فكرة مجيء الصدمة من هناك ، مع أنني شرحت له ذلك أكثر من مرة . » كان بيبل آنذاك ، إلى جانب ليكنيشت ، القائد الأكثر شعبية للديموقراطية الاجتماعية الألمانية ، أما على الصعيد الشخصي ، فكان ماركس وأنجلز يحبانه ويجلانه أكثر من ليكنيشت بكثير .

لم يحدث التطور في روسيا بالسرعة التي أمل بها ماركس وأنجلز عام ١٨٨٢ ، وبدا وكأن الرجعية البوليسية الروسية قد وطدت نفسها من جديد في ظل القيصر الكسندر الثالث . كما لم تستطع الانتفاضة الروسية تحرير العمال الألمان من ضغط قانون الاشتراكيين ، أو مساعدة العمال الفرنسيين في التغلب على عقابيل هزيمة الكومونة .

* * *

فرنسا بعد الكومونة
ومحاولة دكتاتورية بولانجية

كان من الواضح في فرنسا بعد ١٨٧١ أن الحركة الديموقراطية قد وصلت إلى أعمق نقطة جذر بلغتها . فقد هيمنت كتلة الرأسماليين والملاك العقاريين والضباط والموظفين على البلاد ، بينما تم تهشيم الحركة العمالية تهشيماً تاماً ، وأصيب سكان المدن الصغيرة والفلاحون بالحيرة والخوف ، وساروا طائعين وراء قيادة الطبقة العليا .في الوقت نفسه ، سقط الديموقراطيون البرجوازيون من اتجاهجامبيتا في العجز التام ،وأحست الطبقة السائدة المستندة إلى الجيش والقضاء والأغلبية المحافظة في الجمعية الوطنية بالاطمئنان الكامل لموقعها في السلطة .

لم يحل هذا الموضوع دون بروز مشكلة صعبة حول الطريقة التي ستحل بها الطبقة الحاكمة ، التي تغلبت على الكومونة ، الدستور المقبل في فرنسا . لم تشأ الفئات المتعلمة والمالكة في غالبيتها الانجرار وراء تجربة الجمهورية المشكوك بأمر نجاحها، بل رنت إلى إقامة سلطة عليا قوية في الدولة تخنق أية محاولة لتكرار الكومونة في المهد . غير أنه لم يكن سهلا إيجاد سلطة قوية كهذه تضع الطبقة السائدة في فرنسا مصيرها بين يديها ، لأن البوقابرتية انتهت أخلاقياً بعد سيدان ، وما عاد أحد يفكر جدياً باعادة أسرة نابليون الثالث إلى العرش ثانية ،

كما لم يوجد جنرال آخر يتمتع بشعبية ويستطيع لعب دور الدكتاتور بعد هزيمة الجيش الفرنسي عام ١٨٧٠ / ١٨٧١ . لذا بدت اعادة سلالة البوربون الملكية الشرعية حلا مناسباًومريحاً. وإنتضمنتبدورها منغصات بالنسبة للطبقة الرأسمالية الفرنسية ، اذ كان من الضروري للجماهير الشعبية إعادة سلطة البيت المالك الأصلي ، وتتويج الرجل الذي يجب أن يكون ملكاً على فرنسا وفق الحق الوراثي . هذا الوريث الشرعي للتاج الفرنسي ، وهو الأمير دو شامبور ، كان غارقاً تماماً في مفاهيمه القروسطية والاقطاعية ، وكان مثله الأعلى هو فرنسا ماقبل ١٧٨٩ . ما العمل ، إذا كانت الاقطاعية الحقة ، كنظام لسيطرة الارستقراطية العقارية التاريخية ضعيفة جداً ، والبرجوازية الملكية ترفض الخضوع للنبلاء ، وتريد استخدام الملك كحصن ضد الحركة العمالية؟هذا التباين في الرأي وجد تعبيراً أخيراً في نزاع حول رمز .فقد قبل الأمير دو شامبور تاج الملك ، شريطة قبول البلاد بالراية البيضاء القديمة للبوربون . لم توافق الطبقة السائدة من جهتها على التخلي لن الراية المثلثة الألوان ، خاصة وأن الجيش كان متمسكاً بالتقاليد البونابرتية ، ويفتقرلاية تقاليد بوربونية حية . رفض الأمير اللقب الملكي ، إن هو اقترن بالاعتراف « براية الثورة » الثلاثية الألوان ، تاركاً الطبقة الفرنسية المالكة دون مرشح سواء للملكية أم للدكتاتورية . في ظروف كهذه ، اعتقدت مجموعة من الرأسماليين الفرنسيين وأصدقائهم السياسيين أن من الأفضل التخلي نهائياً عن لعبة الملكية ، وإقامة جمهورية محافظة . ومما يلفت النظر أن تيير ، وكان لسنوات ممثل ملكية رأسمالية – برجوازية ، مال بعد ١٨٧١ إلى الجمهورية .

لم تقبل غالبية الرأسماليين الفرنسيين ، وأعضاء الفئة العليا عموماً ، نصيحة تيير . عندما تفتقر الطبقة السائدة إلى ملك أو دكتاتور ، فانها تستطيع وضع وصي على العرش ريثما تجد السيد المقبل . أسقطت اغلبية الجمعية الوطنية عام ١٨٧٣ تيير ، واختارت رئيساً للجمهورية هو المارشال ماكماهون ، الذي جسد شكل دولة بونابرتية موقته ، وإن افتقرت إلى حب الجماهير وإلى القدرة على الفعل ، لأن حكومتها لم تكن سوى حل بائس املته الحيرة .

قبلت الجمعية الوطنية عام ١٨٧٥ مجموعة من القوانين الدستورية المؤقته ،أريد منها تقديم الركيزة القانونية الضرورية للبونابرتية المقنعة. انتخب رئيس الدولة من قبل مجلسي الشيوخ والنواب ، على أن يبقى في منصبه لمدة سبع سنوات ،يتعاون خلالها مع المجلسين. كان حق الاقتراع العام قد أفلس في نظر الرأي العام ، فلم تر الثورة المضادة أية ضرورة لتقييده ،بدءاً من عام ١٨٧٥ .وبما انه كان قد مضى أربعة أعوام على الكومونة وعلى ابادة طليعة العمال الفرنسيين ، فانه لم يوجد أي تحريض اشتراكي أو بروليتاري في البلاد . من جهة أخرى ، أحست الطبقة السائدة بالأمان ، لأنها كانت تستند إلى الجيش الكبير ، وإلى القضاء وجهاز الشرطة والموظفين الضخم . إن ملهاة حق الاقتراع العام كانت تستطيع الآن العمل كما في أيام نابليون الثالث ، فاذا ما قمعت الشرطة أية معارضة جدية ، جاءت نتائج الانتخابات « مضمونة » . أما إذا حدث وانتخب الشعب انتخاباً « سيئاً » ، فان الطبقة العليا لن تصاب بالهلع ، مادامت تمتلك سائر أدوات السلطة في الدولة والمجتمع .

كان يوجد في فرنسا أيضاً مجلس للشيوخ ، ينتخب ربع أعضائه

لمدى الحياة ، ويعين الباقون لمدة تسع سنوات بواسطة اجراءات انتخابية معقدة تجريها الهيئات البلدية . إن من يتلقى منصباً لايعزل منه لمدة تسع سنوات ، يصبح في الواقع مستقلا عن ارادة الناخبين . والحقيقة أن مجلس الشيوخ الفرنسي كان قلعة للمصالح المحافظة ، وبقي كذلك إلى يومنا هذا . أما الوزراء ، فكان الرئيس هو من يعينهم ، وكان عليهم التعاون مع مجلسي البرلمان دون أن يكون واضحاً ما إذا كانوا بحاجة إلى ثقة البرلمان ، كي يمارسوا مهام مناصبهم . وقد سمحت القوانين الجديدة لرئيس الدولة بحل مجلس النواب ، إذا ما وافق على ذلك مجلس الشيوخ . هذا الاجراء كان يأخذ بالحسبان امكانية حدوث نزاع بين الحكومة التي يعينها الرئيس وبين أغلبية البرلمان . لم يكن شارعو ١٨٧٥ واثقين إذاً من ان إرادة الحكومة ستتطابق كل مرة مع إرادة أغلبية مجلس النواب .

مكّن دستور ١٨٧٥ أي رئيس قوي من الحكم باسلوب بونابرتي ، إذا ما تحالف مع غالبية مجلس الشيوخ واعتمد على جهاز دولة قوي . وقد أراد ماكماهون استخدام الدستور لهذه الغاية . في وقت لاحق ، وفي ظروف متغيرة تماماً ، أعيد النظر في تطبيق القوانين الدستورية لعام ١٨٧٥ ، بحيث أصبحت مرتكزاً للجمهورية البرلمانية . كانت نقطة ضعف البونابرتية كامنة بين عامي ١٨٧٣ و ١٨٧٥ في افتقارها إلى شخصية قوية في قيادة الدولة . فالدكتاتور إما أن يكون رجلا عظيماً مثل نابليون الأول ، أو أن يحاول ببعض المهارة تقليد رجل عظيم ، كما فعل نابليون الثالث. اما المارشال الحاكم ماكماهون، فكان ذا ماض شريف كجندي ، لكنه بقي رغم كل شيء واحداً من القادة الذين هزموا عام ١٨٧٠ ، فلم يوجد من يتحمس له بدافع الحب

أو الكراهية . صحيح أن الفلاحين وسكان المدن أعطوا أصواتهم عام ١٨٧١ إلى المحافظين ، لأنهم رغبوا في السلام واحتقروا الكومونة أو الصورة التي قدمت لهم عنها ، إلا أنهم لم يميلوا مطلقاً للإنضواء تحت سيطرة النبلاء والكهنة ، كما كان الأمر في « الزمن القديم الطيب »

جاءت انتخابات مجلس النواب لعام ١٨٧٦ بأغلبية للجمهوريين البرجوازيين . بعد حين ، حدث نزاع علني بين المجلس ورئيس الدولة ، إذ أبقى ماكماهون حكومة ملكية في الحكم ، رغم أن غالبية نواب المجلس رفض منح وزرائها الثقة . حل ماكماهون مجلس النواب عام ١٨٧٧ بموافقة مجلس الشيوخ ، وتوجه مجدداً إلى الشعب . بذلت الشرطة وجهاز الدولة جهداً كبيراً للتأثير على نتائج الانتخابات لصالح المحافظين . أدى النزاع الدستوري إلى بروز جامبيتا من جديد على واجهة المسرح السياسي ، وكان تقويمه للوضع صحيحاً تماماً ، فالديموقراطية الفرنسية بحاجة إلى معجزة ، كي يقيض لها النصر بعد قليل من هزيمة الكومونة . لأن لدى العدو كل أدوات السلطة ، وعمال باريس عاجزون تماماً عن الحركة ، لذا يجب على الجمهوريين العمل بحذر تام ، والاحجام عن طرح أي مطلب لاتفهمه جماهير الفلاحين وسكان المدن الصغيرة وتوافق عليه . كما يجب على الجمهوريين الديموقراطيين استغلال الانقسام في معسكر الطبقة السائدة .

كان برنامج النضال الذي تبناه جامبيتا وأصدقاؤه عام ١٨٧٦ و ١٨٧٧ بالغ البساطة : إزالة دكتاتورية ماكماهون والعودة إلى الأوضاع الدستورية التي تحترم ارادة الأغلبية الشعبية . على هذا

الأساس استطاع جامبيتا التعاون مع الجمهوريين الرأسماليين المعتدلين ، فتشكلت جبهة موحدة من سائر أنصار الأوضاع الدستورية ، امتدت من الائتلاف الجمهوري للبرجوازية الكبيرة إلى الفلاحين وسكان المدن الصغرى ، إلى عمال الصناعة . ووضع جامبيتا في خدمة الكتلة الجمهورية سمعته الوطنية الكبرى ومواهبه الخطابية . كما تجنب الجمهوريون أية أعمال عنف أو تظاهرات أو محاولات للقيام بانتفاضة ما .

جاءت انتخابات ١٨٧٧ بأغلبية جمهورية أيضاً . لقد صار من الضروري أن يتخذ الآن قرار حاسم . كان ماكماهون ورجاله المحافظون قادرين على إحراز النصر دون كبير عناء باستخدام أدوات السلطة التي في أيديهم . وكان من غير المحتمل أن يجيب الجمهوريون بانتفاضة على حل مجلس النواب الجديد ، إلا أن إرادة الفعل كانت تنقص الطبقة العليا ، إذ لم يكن الرأسماليون — البرجوازيون في الكتلة المحافظة راغبين في إثارة حرب أهلية تدمر الحياة الاقتصادية ، من أجل أن يبقى ماكماهون رئيساً للدولة . وبما أن الجمهوريين هربوا من طريق صراع مسلح صريح ، وجرجروا الأزمة بهذه الطريقة ، فانهم أثروا تأثيراً قوياً على الملكيين البرجوازيين : ان الحركة الشعبية التي قادها جامبيتا بدت واسعة وجدية إلى درجة أنه لم يكن بالامكان التغلب عليها إلا في حرب أهلية،ولتفادي هذه كان لابد من ان يدعو ماكماهون وزارة من الجمهوريين المعتدلين .

قررت الكتلة المحافظة التراجع ، وأعلن ماكماهون أنه يريد الاستجابة لارادة الأغلبية الشعبية ،فاستدعى وزارة جديدة من الجمهوريين المعتدلين . سر المجلس النيابي بنجاحه المفاجيء ، وتحاشى القيام بخطوات

أخرى قد تهدد الوضع من جديد . أخيراً استقال ماكماهون عام ١٨٧٩ ، لأنه لم يعد يطيق التعاون مع وزراء جمهوريين ،فانتخب زعيم الجمهوريين المعتدلين جريفي لمنصب رئيس الدولة . هكذا أخفقت محاولة الحكم البونابرتي على أرضية دستور ١٨٧٥ . منذ ذلك الوقت ساد في فرنسا تقليد يعين بمقتضاه وزراء ممن تثق الأغلبية البرلمانية بهم ، فاذا مارفض المجلس النيابي منح ثقته لرئيس الوزراء ، كان عليه أن يستقيل .

مع اختفاء ماكماهون ، أي من عام ١٨٧٩ ، غدت الجمهورية الفرنسية دولة يحكمها البرلمان.فقدسارع الجمهوريون المنتصرون إلى الأخذ مجدداً ببقية الحريات الديموقراطية البرجوازية الضرورية للدولة ليبرالية ، فأعيدت حرية الصحافة والتجمع ، واستردت حتى أحزاب المعارضة الراديكالية حرية ممارسة دعايتها دون ازعاج . ولم يعد ينقص البناء الديموقراطي سوى حجر واحد هو إصدار عفو عن مقاتلي الكومونة . عام ١٨٧٩ انتخبت بوردو بلانكي نائباً في البرلمان ، وكان في السجن منذ ١٨٧١ ، فأطلقت الحكومة سراحه.ذلك كله كان جزءاً من عدالة شاعرية ، ورمزاً لانتصار الجمهورية البرجوازيـــة في فرنسا . كان لوي بلان هو الذي دافع عن العفو في البرلمان بوصفه نائباً عن اليساريين الجمهوريين . لكن القرار النهائي فرضه نفوذ جامبيتا ، فتم العفو عن مقاتلي الكومونة الملاحقين قضائياً ، ممن لازالوا على قيد الحياة . بذلك صار بناء حركة عمالية راديكالية واشتراكية ممكناً بطريقة شرعية . حتى روشفور صار يستطيع الآن القيام بنشاط سياسي .

كان النصر الذي أحرزه الجمهوريون البرجوازيون الفرنسيون في

سنوات ١٨٧٦ — ١٨٧٩ معجزة بكل معنى الكلمة . لأن العامل الأكثر قوة في صفوف الديموقراطية ، أي عمال باريس ، كان مشلولا منذ ١٨٧١ ، إلى درجة أن جامبيتا وجد نفسه مضطراً لاستئناف المعركة ضد الطبقة السائدة بجهازها العسكري والبوليسي بمساعدة جماهير الفلاحين وسكان المدن الصغيرة المتذبذبين . وللحقيقة ، فان الجمهوريين لم ينتصروا مطلقاً بقوتهم الخاصة ، وإنما استغلوا بتاكتيك حاذق وضعاً قام على خوف أعدائهم من الخطوة الأخيرة ، وهي الحرب الأهلية. لذا كان انتصارهم ناقصاً ، وكان بناء ديمقراطية برجوازية مستقرة غير ممكن في البدء .

كانت قوى النظام القديم بعد ١٨٧٩ هي نفسها على وجه العموم التي عرفتها فرنسا قبل هذا التاريخ : الجيش الكبير بهيئة ضباطه ، وجهاز الإدارة المركزي ، ورأس المال الكبير بكل مؤثراته ، اضافة الى مجلس الشيوخ الذي يتمتع بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها مجلس النواب . إن حكومة اصلاح ، معتمدة على أغلبية مجلس نيابي منتخب مباشرة من الشعب ، كانت ستخوض فوراً صراعاً مع مجلس الشيوخ . ولم يكن واضحاً ما إذا كانت حكومة ما في فرنسا تحتاج لضمان وجودها الدستوري إلى ثقة مجلسي الشيوخ والنواب . ولكن عندما تتجاهل حكومة ما ثقة مجلس الشيوخ ، وتستمر في أداء عملها بالاعتماد على مجلس النواب ، فان مجلس الشيوخ كان يستطيع شل عملها وعمل جهاز الدولة ، لان رفضه للمشاريع الحكومية يعني إما استقالة الحكومة أو حل الصراع بوسائل ثورية .

كان للديموقراطيات البرجوازية الثلاث التي تشكلت في مجرى القرن التاسع عشر ، وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وسويسرا ، إدارة ذاتية محلية متطورة إلى أبعد حد ، دون ان يوجد فيها جيش كبير . لم تأخذ الولايات المتحدة وبريطانيا بنظام الخدمة الإجبارية العامة ، بل وجدت فيها جيوش محترفة صغيرة العدد وحسب . في حين امتلكت سويسرا ميليشيا شعبية فقط . تسمح التجربة التاريخية باستنتاج : ان أي جيش مشاة كبير مع هيئة ضباط محترفين يصبح دوماً دولة داخل الدولة . والحقيقة أن أياً من الديموقراطيات البرجوازية البرلمانية لم تستطع على الاطلاق السيطرة على جيش كهذا ، وإن هذا الجيش صار مع الزمن الأرضية المعطاة للميول المعادية للديموقراطية . ويصدق هذا القول على كل جهاز إداري مركزي كبير .

كانت فرنسا قد غدت بعد ١٨٧٩ دولة ليبرالية محكومة برلمانياً . يصبح الانتقال الديموقراطي ممكناً ، متى استبدل الجيش بنظام ميليشيا ، واستبدلت الإدارة المركزية بادارة ذاتية حرة ، وتحطمت المكانة الخاصة لمجلس الشيوخ . عندئذ يصبح بالامكان اجراء الاصلاحات الاقتصادية الضرورية لمصلحة الجماهير العريضة ، واصدار تشريعات سياسية – اجتماعية لصالح العمال ، والأخذ بسياسة ضريبية لصالح الضعفاء اقتصادياً .

هل كان تطور فرنسي سريع كهذا ممكناً على الطريق إلى ديموقراطية اجتماعية بعد ١٨٧٩ ؟ إن الفرص لم تكن مناسبة لذلك كثيراً . فالعمال لم يستطيعوا البروز مجدداً كعنصر سياسي مستقل إلا في التسعينات. لذا وجب الاعتماد مؤقتاً على الفلاحين وسكان المدن الصغيرة بوصفهما

القوى المقاتلة الأصيلة للديموقراطية . كان جمهور البرجوازيين الصغار الفرنسيين في الريف والمدينة صادقاً في إيمانه بالجمهورية ، ولا يريد أن يسمع أي شيء عن حكومة نبلاء ومصرفيين . إلا أن الطبقات الوسطى الفرنسية انقسمت إلى تلاوين كثيرة . ولقد كان من الصعوبة بمكان توحيد هذا الخليط المزركش من سكان المدن الصغيرة والريف حول برنامج اصلاح اجتماعي موحد . في ظرف كهذا ، إلى أي مـــدى ستسير الطبقات الوسطى البرجوازية ، ومتى سترفض السير وراء حكومة اصلاح راديكالي ؟ إن إقامة الديموقراطية الاجتماعية لم تكن ممكنة في فرنسا آنذاك وفق هذا الأساس الاجتماعي المهزوز .

هكذا يصبح مفهوماً أن ترجح في البدء كفة الميل المعتدل الموالي للرأسماليين بين جمهوريي فرنسا ، بقيادة جريفي وفري . سار جامبيتا أيضاً مع الاتجاه المعتدل في القضايا اليومية العملية على الأقل . لكن فئة صغيرة راديكالية من الجمهوريين لم تقبل هذه النظرة المتشائمة للأمور ، وطالبت بتقدم مصمم على طريق الديموقراطية الاجتماعية . كان الزعيم الأكثر بروزاً لهذا التيار هو كليمنصو . أما البرنامج الذي وضعه حزبه الراديكالي الاشتراكي لانتخابات عام ١٨٨١ ، فهو يلفت النظر إلى أبعد حد ، لأنه يدل على أن كليمنصو وحزبه عرفوا تمام المعرفة نواقص الدستور ،وأشاروا إلى الطريق الذي من شأنه تحويل فرنسا إلى ديموقراطية برجوازية على الأقل .

طالب الحزب الاشتراكي من جملة ماطالب بـ : إعادة النظر بالدستور لإلغاء مجلس الشيوخ ومنصب رئيس الجمهورية ، فصل الكنيسة والدولة عن بعضهما وإقامة مدارس علمانية ، تقصير فترة

الخدمة العسكرية والابدال التدريجي للجيش بميليشيا وطنية ، انتخاب القضاة من قبل الشعب ، استقلال ذاتي للبلديات لتتحول إلى « سيدة إدارتها وماليتها وشرطتها في الحدود التي تتفق مع الابقاء على الوحدة الوطنية » ، إلغاء الضرائب غير المباشرة التي تثقل على الجماهير واستبدالها بضرائب مباشرة على الدخل والثروات والارث . كما تشمل المطالب السياسية — الاجتماعية : تقصير يوم العمل ، منع عمل الأطفال ، تأمين العمال ضد الحوادث والشيخوخة ، إقامة محاكم تحكيم في الصناعة ، وضع قانون مكفول للنقابات ، اشراك العمال في وضع وتنفيذ نظام العمل .

هذا البرنامج لم يكن متطرفاً بأي حال . فقد احترم الملكية الخاصة البرجوازية ، ومع ذلك فان تنفيذه كان سيضع فرنسة على عتبة ديموقراطية برجوازية شبيهة على وجه التقريب بالديموقراطية البرجوازية في كل من انجلترا وسويسرا . و أظهر البرنامج الاشتراكي الراديكالي لعام ١٨٨١ قرابة كبيرة مع الأفكار الحقيقية لكومونة باريس قبل عشرة أعوام . ولقد تضمن النداء الانتخابي لحزب كليمنصو الجملة التالية : « إن برنامجنا هو تلخيص لتلك الاصلاحات التي أراد الحزب الجمهوري بواسطتها تدمير المبدأ الملكي المتأصل بقوة في مؤسساتنا ، وهو اعداد للانقلاب الاجتماعي الكبير ، الذي سيكون تتويجاً للثورة الفرنسية » . ويختم النداء بالكلمات التالية ، على غرار ما كان يحدث عام ١٨٤٨ : « عاشت الجمهورية الديموقراطية والاجتماعية » . كانت الفرصة الآنية لتحقيق مثل هذا البرنامج ضئيلة جداً . والحقيقة أن الراديكاليين أو الاشتراكيين الراديكاليين لم يحرزوا إلا عدداً قليلا من المقاعد في انتخابات ١٨٨١ . أما حزب العمال الاشتراكي المعاد تأسيسه ،

فانه لم يحرز أي مقعد في البرلمان ، بينما كانت الأغلبية الساحقة لمجموعات محافظة ورأسمالية . فبات من الطبيعي تكوين حكومة قوية من الجمهوريين المحافظين ، تستطيع التعاون في القضايا اليومية العملية مع المجموعات الملكية . وقد بدا استمرار حكومة معتدلة كهذه مضموناً في المدى المنظور . فاذا ما تعززت قوة اليسار في وقت لاحق ، وأحرز الأغلبية ، كان عليه أن يشكل بدوره حكومة مستقرة .

جرى تطور فرنسا بعد ١٨٧٩ بصورة مغايرة لذلك تماماً . فقد ظهر أن من المستحيل إقامة حكومة برلمانية مستقرة ، تستطيع إدارة البلاد لعدد من السنوات وفق أسس مستقرة ومحددة . تذبذبت الجمهورية بعد ١٨٧٩ بين أزمة وزارية وأخرى ، وعجزت فرنسا حتى يومنا هذا في إيجاد توازن سياسي حقيقي . إن أحد أسباب هذا القلق الملفت للنظر في العلاقات السياسية الفرنسية كان موقع الفئات المتعلمة والمالكة حيال الجمهورية . احتملت الطبقة المسيطرة عام ١٨٧٩ الانتقال إلى دولة برلمانية جمهورية ، لأنه لم يوجد آنذاك مخرج آخر . إلا أن أقلية ضئيلة فقط من البرجوازية الفرنسية المالكة قبلت فعلا بالجمهورية عن قناعة . وعلى العموم ، اعتبر مايسمى بالمجتمع الراقي وجود الجمهورية إهانة شخصية له ، فكان مزاجه هذا شبيهاً بمزاج الفئة العليا في ألمانيا تجاه جمهورية فايمار بعد ١٩١٨ . لم تحتمل الفئة الفرنسية العليا أن تكون السلطة في الدولة للجماهير الجاهلة ، أو على الأقل لسياسيين جمهوريين يمثلون الجماهير . بهذه الصورة وقع جمهوريو فرنسا المعتدلون منذ البداية بين نارين ، فهاجمهم في وقت واحد اليساريون الراديكاليون ، الذين اتهموهم بخيانة البرنامج

الجمهوري ، واليمينيون المحافظون — الملكيون القدماء ، الذين لم يرغبوا في التصالح مع الجمهورية .

بهذه الصورة أعاق سلوك الطبقة العليا خلق حكومة جمهورية مستقرة . أما عنصر القلق الثاني ، فقد جاء من الطبقة الوسطى ذاتها . لقد أعطى الفلاحون وسكان المدن الصغيرة أصواتهم في الغالب لليسار ، لكنهم لم يكونوا يعرفون عموماً إلى أي حد يراد لارادتهم الجمهورية الكفاحية أن تصل . هذا القلق لدى الناخبين انتقل بصورة آلية إلى نوابهم . ان الجمهورية البرجوازية الفرنسية لم تكن بعد عام ١٧٨٩ حكومة الطبقة العليا الرأسمالية ، لأن هذه كانت ترفض الجمهورية . ولم تكن أيضاً حكومة الجماهير الشعبية العريضة ، لأن إقامة الديموقراطية الاجتماعية كان يقتضي تحقيق سائر الاصلاحات التي احتواها برنامج كليمنصو . لكنها لم تكن أيضاً حلا وسطاً بين الطبقات ، بسبب افتقار الجانبين للرغبة في التفاهم . هكذا قدمت الجمهورية نفسها للرأي العام كحكومة للسياسيين الجمهوريين المحترفين .

كان النواب الجمهوريون يقعون بعد كل انتخابات في الحيرة ذاتها . فقد تلقوا أصوات ناخبيهم ، لأنهم تحدثوا بقوة ضد الملكيين والرجعيين ، ويجب الآن تحقيق الوعود بتكوين حكومة يسارية جمهورية ذات برنامج اصلاحي . ولكن ما أن تقونن الاصلاحات ، حتى تظهر مصاعب لايمكن تجاوزها ، مثل المقاومة التي تبديها القوى الرأسمالية والعسكرية ، ومعارضة مجلس الشيوخ . . . الخ . إلى ذلك ، فان الحكومة لاتعرف إلى أي مدى يمكنها الاعتماد على الجماهير الشعبية ، إن هي قامت بخطوات ديناميكية . عندئذ يبدأ أعضاء الأغلبية

الحاكمة الخائفون والحذرون في التردد خلال التصويت ، إلى أن يأتي يوم تفقد الحكومة فيه غالبيتها في المجلس النيابي ، وترى نفسها مضطرة للاستقالة . ساعتئذ تشكل حكومة جمهورية جديدة لااون لها ، تستغني عن الاصلاحات التي تتطلب الجرأة وتكتفي بالدفاع عن الدستور القائم ، وبتسيير الشؤون اليومية العادية . يترك المجلس النيابي المتعب الحكومة لفترة في منصبها ، ثم تستيقظ روح المعارضة من جديد لدى اليسار ، ليكتشف أن الحكومة لاتفعل شيئاً من أجل تنفيذ الاصلاحات الجمهورية الضرور فيأخذ التذمر بالنمو لدى النواب الراديكاليين ، إلى أن تسقط الحكومة أخيراً . تأتي حكومة جديدة عندئذ، وتتكرر اللعبة . كان التوازن الطبقي بعد ١٨٧٩ مقلقلا على الدوام في الجمهورية الفرنسية الثالثة ، وكانت الفئة القليلة من الساسة الجمهوريين المحترفين ومن الرأسماليين الجمهوريي النزوع واقعة بين نارين (نار اليمين ونار اليسار) تتأرجح بينهما وهي قريبة في كل لحظة من الانهيار ، لكنها تؤكد ذاتها في النهاية ، لأن اليمين ليس قوياً لإقامة دكتاتورية عسكرية — رأسمالية صريحة ، واليسار ليس قوياً بما فيه الكفاية لخلق ديموقراطية اجتماعية .

أسهمت الظروف الغريبة المقلقة للجمهورية الثالثة في إضفاء أهمية خاصة على مسألتين خاصتين بفرنسا هما : مكانة الكنيسة الكاثوليكية ، والتكنيك الانتخابي في إطار حق الاقتراع العام . بقي الوضع الديني في فرنسا على حاله من الثورة الكبرى إلى الوقت الحاضر عموماً . فظلت أغلبية كبيرة من الشعب غير مكترثة دينياً، في حين تتحمس الأقلية لكاثوليكيتها . لم تغير السياسات المختلفة للحكومات الفرنسية حيال الكنيسة من الأمر شيئاً . فقد عجز السلوك الموالي للكنيسة،

الذي أظهره نابليون الثالث على سبيل المثال،عن إرجاع أغلبية الفرنسيين إلى حظيرة الإيمان . من جهة أخرى ، لم يستطع النضال الحاد الذي خاضته بعض الحكومات الفرنسية بعد ١٩٠٠ ضد المدارس والفرق الدينية تدمير الأقلية الكاثوليكية . اكتسب موقع الكنيسة بعد ١٨٧١ أهمية سياسية واجتماعية خاصة ، وكان من علامات الإنتماء إلى المجتمع الكاثوليكي المحافظ أن يجهر المرء علناً بايمانه ، ويرسل أطفاله إلى مدرسة دينية . بالمقابل ، اتحد الساسة الجمهوريون المحترفون والقسم الجمهوري من البرجوازية من خلال الرفض المشترك للكنيسة، وكان الرباط الفكري الذي يشدهم هو ذلك الذي قدمته الفرق الماسونية، فأضيف نضال « الكنيسة ضد الماسونية » إلى نضال « الملكية ضدالجمهورية» كتكملة ضرورية له .

أظهرت الجمهورية الفرنسية الثالثة عجزها عن تدمير البيروقراطية المركزية الموروثة . كان الشكل العادي للادارة الذاتية ضعيفاً جداً تجاه سلطة الموظفين ، لذا تطور بديل غريب للادارة الذاتية ، دخل من الباب الخلفي للأحداثإلى حد ما.فقد رأى النواب الجمهوريون انمن واجبهمالبقاء على اتصال دائم مع ناخبيهم لتلقي شكاواهم المحلية، فاذا بعلاقة ثقة خاصة تنشأ بين الناخبين الجمهوريين في كل دائرة وبين نوابهم . عندما كان الناخبون يحسون بضغط البيروقراطية عليهم ، كانوا يشتكون لنوابهم ، وكان هؤلاء يساعدونهم قدر الامكان من خلال الضغط المباشر على الوزراء . هذه الطريقة كان لها بالتأكيد جوانب مقلقة ، فالتدخل المتواصل للبرلمانيين في أعمال الإدارة سبب ازعاجات مستمرة . من جهة أخرى ، كانت هذه السياسة الكواليسية في قضايا تسديد الضرائب واعطاء العقود واشغال المناصب

أرضاً صالحة للفساد . بيد أن هذا العمل اليومي الصغير للنواب الجمهوريين كان شراً ضرورياً ، وبديلا للادارة الذاتية الحرة حقاً . لهذا السبب لم يقلع أعداء الجمهورية عن اعتبار نظام الدوائر الانتخابية الصغيرة مصدر كل بلاء وفساد . ولأنهم لم يرغبوا في إلغاء حق الاقتراع العام ، فقد اقترحوا تشكيل دوائر انتخابية جديدة وكبيرة تجري فيها الانتخابات وفق جداول انتخابية ، كما اقترحوا انتخابات نسبية وما شابه . هذه المشاريع كان لها هدف واحد : تمزيق الرابطة المباشرة بين النائب الجمهوري والشعب من خلال القضاء على الدائرة الانتخابية الصغيرة . لو تحقق ذلك، لسقط الشعب مجدداً في قبضة البيروقراطية، ولفقدت الجمهورية البرجوازية الطريق الوحيدة التي تؤمن لها بعض الشعبية .

صار جامبيتا في نهاية عام ١٨٨١ رئيساً للوزراء . لقد كان متشائماً حول امكانية اجراء اصلاحات كبيرة وسريعة ، ولهذا كسب عداء اليساريين الراديكاليين في المجلس النيابي . كما أراد إقامة حكومة جمهورية قوية وطالب بالثقة في شخصه ، وباطلاق يده في توجيه جهاز الدولة بيد قوية،فكانت هذه الرغبة وراء المواجهة التي حدثت بين حكومته وبين الحكومة الجانبية للنواب . فقد تجاهل جامبيتا الشكاوى التي قدمتها حول أوضاع الدوائر الانتخابية ، وسار على طريق كان من شأنها أن تفضي إلى كارثة ، عندما أراد إلغاء الدوائر الانتخابية الصغيرة والأخذ بانتخابات اللوائح . هكذا تورط جامبيتا في تناقض مع الأغلبية الجمهورية التي رفضت هذا الشكل من الاصلاح الانتخابي ، فسقطت وزارته وانتهت باخفاق سريع ومفاجيء ، بعد أن كانت محط الآمال . رغم هزيمته البرلمانية وأخطائه التاكتيكية ، بقي جامبيتا

أقوى شخصية بين الجمهوريين البرجوازيين . ولا شك أن الأزمة المقبلة كانت ستعيده إلى سدة الحكم ، إلا أنه مات فجأة في عام ١٨٨٢ ، فكان موته ضربة قوية جداً للقضية الجمهورية . من الصعب التفكير بأن حركة بولانجيه وقضية دريفوس كانتا ستأخذان المنحى الذي أخذتاه ، لو أن جامبيتا بقي على قيد الحياة .

انتقلت الحكومة الفرنسية الآن إلى أيدي الجمهوريين المعتدلين . الذين تولى فيري قيادتهم . وضع فيري برنامجاً واقعياً لسياسة جمهورية رأسمالية ، إذ أرجأ سائر الاصلاحات الاجتماعية والدستورية التي توقع أن تثير الأزمات ، وعمل عوضاً عن ذلك على توسيع السلطة الفرنسية نحو الخارج بكل الأساليب وبالديناميكية القصوى . أدرك فيري أن حرب انتقام ضد ألمانيا لن تكون ممكنة في البدء ، فتفاهم مع بسمارك . بعد أن حمى ظهره بألمانيا ، انتقل إلى سياسة فتوحات كولونيالية كبرى ، فاحتل تونس وبنى الامبراطورية الفرنسية في الهند الصينية ، ونشر السلطة الفرنسية في السودان وعلى جزيرة مدغشقر . لقد رأى هـو وأصدقاؤه في فرنسا زعيمة لامبراطورية كولونيالية كبرى ، تمتد إلى سائر بقاع الأرض ، مثلما هي الامبراطورية البريطانية ، .عسى أن تجد الصناعة الفرنسية موارد جديدة للمواد الخام ومناطق تصريف جديدة.وكانت النتيجة المنطقية لسياسة امبراطورية منهجية كهذه ، هي عودة فرنسا إلى نظام التعرفة الجمركية المرتفعة .

راود فيري الأمل بانتزاع الدوائر الملكية المحافظة من البرجوازية وكسبها إلى جانب الجمهورية بسياسة النجاحات القومية والنهوض الاقتصادي . إلا أنه لم يحقق أماه . وظهر في هذه المناسبة أن السياسة

القومية ليست شيئاً بذاته ، بل هي ترتبط على الدوام بتناقضات طبقية وحزبية لبلد من البلدان . إن كل حزب أو طبقة يميل لاعتبار السياسة التي تروقه هي السياسة « القومية » . أحرز النجاحات الكبرى لفرنسا في القرن التاسع عشر رجلان لم يحظيا إلا بقليل من العرفان هما : شارل العاشر الذي احتل الجزائر ، وفيري الذي أسس الامبراطورية الاستعمارية الفرنسية الحديثة . لكن البرجوازية الفرنسية لم تعترف بأعمال شارل العاشر ، لانه أراد بفتوحاته الاستعمارية تقوية سلطة النبلاء ، كما لم تقر البرجوازية الفرنسية المحافظة بأن المشاريع الكولونيالية لفيري كانت نجاحات قومية ذات شأن ، لأن عدد الشركات التي تجني الأرباح من المستعمرات كان قليلا ، ولأن أغلبية المواطنين لم تكن قد أبدت بعد أي اهتمام بالمستعمرات ، ورأت في سياسة فيري استسلاماً أمام ألمانيا قبل كل شيء . وكان يقال آنذاك: أن الوزراء الجمهوريين الفرنسيين تركوا بسمارك يستدرجهم إلى مغامرات لانهاية لها في آسيا وافريقيا، بينما يوطد البروسيون سلطتهم في الألزاس واللورين .

لم تكسب الجمهورية البرجوازية الفرنسية بنجاحاتها الخارجية أغلبية في الطبقة المالكة ، وإنما خسرت ثقة الجماهير العريضة . كان العمال والفلاحون والحرفيون الفرنسيون يقولون: إننا نملك الجمهورية وربما الديموقراطية ، إذا كان هذا هو اسم دولة تقوم على حق الاقتراع العام ، فما الذي جنيناه من ذلك ؟. إن الدولة تقف في كل نزاع بين العمال وأصحاب المشاريع إلى جانب رأس المال ، وتستخدم في كل اضراب تقريباً الجيش . حين كانت الوحدات العسكرية تطلق النار

على المتظاهرين ، فان ذلك كان درساً ملموساً حول نعم الحرية الجمهورية . أما الفلاحون والحرفيون فقد اقتنعوا أن الفئة العليا الغنية تعرف في كل حين كيف تحبط فرض ضرائب عادلة ، وكيف تحمل الكادحين باستمرار أعباء الدولة . صحيح أن الشعب الفرنسي كان ينتخب كل عدة سنوات نوابه الجمهوريين ، لكن الأحوال لم تتحسن ، وبدا كأن الساسة المحترفين يقبعون تحت مظلة واحدة مع الرأسماليين .

تظهر أزمة الثقة هذه في كل نظام يدعي أنه شعبي ولا يكون كذلك في الواقع . أحس الناخبون أنهم مخدوعون ، لأن الجمهورية الفرنسية منحتهم حق الاقتراع العام ، دون أن تقدم أية انجازات ديموقراطية حقيقية . مثل هذا الوضع الثنائي المدلول لديموقراطية كاذبة يحول الفكرة الديموقراطية ذاتها إلى مجال للسخرية لدى الجماهير الشعبية .

تحولت أقلية من الناخبين الفرنسيين إلى اليساريين الراديكاليين الذين انتقدوا الأوضاع القائمة بحدة ، لكن القسم الأكبر منهم فقد الثقة بالمعارضة الجمهورية ذاتها ، وتحول إلى الملكيين المحافظين ، أو حلم برجل قوي يأتي لطرد الساسة الفاسدين .

توجهت عاصفة التذمر الشعبي العام الأولي ضد سياسة فيري الكولونيالية . لم يكن لدى فرنسا آنذاك جيش كولونيالي خاص ، فكان فيري يرسل مجندي الخدمة الاجبارية إلى الحروب الكولونيالية ، نحو آسيا وافريقيا ، حيث أصيب آلاف الشبان بالأمراض المدارية ، كما حدثت نكسات عسكرية لامفـــر منها ، فأصيب الفرنسيون عام ١٨٨٥ بهزيمة محلية في تونكين (كانت بالمناسبة دون أية أهمية).انفجر الغضب الشعبي ضد فيري « التونكيني »

وانتقلت مرارة الجماهير بسرعة إلى المجلس النيابي، لتسقط الحكومة تحت وطأة الهجوم المشترك من اليمين الملكي واليسار الراديكالي . وتتحطم قوة الجمهوريين المعتدلين ، وتتوالى وزارات تسيير الأمور واحدة بعد أخرى ، دون أن تترك أي منها أثراً يذكر وراءها .

وصل الجمهوريون المعتدلون عام ١٨٨٥ إلى درجة من الضعف والهلهلة جعلتهم يوافقون على الاصلاح الانتخابي . ألغيت الدوائر الانتخابية الصغيرة واستبدلت بمناطق كبيرة تنتخب وفق لوائح. هكذا تم تمزيق التماس الشخصي بين النائب ودائرته الانتخابية ، وزال الرباط الأخير الذي كان يشد الشعب إلى الجمهورية البرجوازية . ارتدت الانتخابات الجديدة للمجلس النيابي عام ١٨٨٥ طابعاً جدياً إلى أبعد حد . وقد نال الملكيون فيها ٣,٥ مليوناً من الأصوات من أصل ٨ ملايين صوت . كما نال الراديكاليون أصواتاً لابأس بها ، إن أصوات الحزبين تدل على رفض غالبية الشعب الفرنسي للنظام القائم . تعاون الراديكاليون والجمهوريون المعتدلون في الانتخابات الأولية ، كي يحولوا دون تشكل أغلبية ملكية في البرلمان ، وقد نجحوا في ذلك ، إلا أن أزمة الجمهورية الفرنسية البرجوازية بقيت مستمرة دون تغيير .

انضم إلى الوزارة الجمهورية التالية وزير اسمه بولانجيه كوزير للحرب . كان بولانجيه واحداً من قلة من الضباط الموثوقين ، فقام بنشاط محموم لتقوية القدرة القتالية للجيش الفرنسي ، وأعطى عمله مدلولا واضحاً معادياً لألمانيا ، مما أكسبه شعبية واسعة ، وجعل اسمه

رمزاً للحرب الانتقامية القادمة . كان الجمهوريون المعتدلون قد بذلوا جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة لاقامة علاقات صحية مع ألمانيا ، وأحرزوا انجاحات السياسة الكولونيالية بمساعدة جوهرية من بسمارك . فما كان من أعداء الجمهورية البرجوازية إلا أن أدانوا السياسة الكولونيالية وطالبوا بخط سياسي معاد بشدة لألمانيا . عندما رفع بولانجيه راية الانتقام من ألمانيا ، اتحد حول شخصه سائر أعداء النظام القائم ، وأخذ اليمين الملكي يتقرب إليه ، أملا أن يكون الجنرال الشعبي هو الدكتاتور القادم لفرنسا، والرجل الذي سيقضي على الجمهورية وسيجد الشكل الجديد العصري والمناسب للبونابرتية . ومن يدري ، فربما كان بولانجيه محطة يمر منها قطار الملكية العائدة .من ناحية أخرى، تحمست أقسام واسعة من الناخبين الراديكاليين ، بمن فيهم عدد كبير من العمال والفلاحين والبرجوازيين الصغار ، لبولانجيه ، آملة أن يحررها من سيطرة الساسة المحترفين المكروهين .

أدركت الأحزاب الجمهورية شيئاً فشيئاً الخطر الذي يمثله بالنسبة لها الجنرال الشعبي ، بعد أن رفعته موجة الحماسة الوطنية إلى الأوج . فابعد عن منصبه كوزير للحرب ، وعين قائد فرقة في الأقاليم ، قبل أن يسرح من الخدمة عام ١٨٨٨ . زاد إجراء الحكومة من شعبية الجنرال ، وجعله يبرز كقائد سياسي يطرح برنامجاً يقوم على إعادة النظر في الدستور ، ويريد إقامة حكومة قوية تستند إلى إرادة الشعب،وتكون متحررة من القيود التي تفرضها عليها برلمانية فاسدة . لقد لاح وكأن هذه الأسس في الحكم تشكل الطبعة الجديدة من البونابرتية .

قرر اليمين المحافظ وضع سائر تنظيماته ووسائله المالية في خدمة الجنرال بولانجيه ، لاسيما وأن الوضع كان مناسباً لذلك : إذ فقد الاتجاه الليبرالي والديموقراطي في البلاد قوته الصدامية وتعاطف الجماهير الشعبية ، واستطاع ممثلو رأس المال الكبير ، وكبار الملاك العقاريين ، ورجال الكنيسة والجيش الظهور بمظهر المناضلين الحقيقيين لشعب مهان ومخدوع . تورط الحزب الراديكالي في حيرة حقيقية سببها تطور البولانجية . ولم يترك بولانجيه نفسه وسيلة إلا وجربها للابقاء على صلاته مع أصدقائه الراديكاليين القدماء ، إلى أن صار روشفور نفسه أحد دعاته المتحمسين . لكنه فشل في كسب كليمانصو ، الذي رأى في البولانجية قناعاً فقط للثورة المضادة الملكية والرأسمالية الكبيرة ، وبقي مع حزبه الراديكالي إلى جانب الجمهورية ، بينما كانت أغلبية الناخبين الراديكاليين الساحقة تهرول مع روشفور إلى صفوف أتباع الجنرال .

ناضل الجمهوريون المعتدلون بتردد واضح ضد رأس المال الكبير والملكية ، فاستحقوا العقاب الذي نزل بهم . كانت الجمهورية البرجوازية الفرنسية قد أخذت موقفاً بالغ الضعف ضد المبين ، مما أعجزها عن إقامة ديموقراطية قادرة على الحياة وأصاب الجماهير بالخيبة . وهاهي أحزاب اليمين الملكي تلبس الآن لبوساً مقبولا من الشعب ، وتعرض نفسها عليه كقوة تنتقم من الجمهورية والديموقراطية . لقد قدر لهذه اللعبة أن تتكرر منذ ذلك الوقت ، كما قدر لفكرة الوطنية أن تستغل دوماً لصالح الثورة المضادة . لو كان جامبيتا على قيد الحياة ، لما تجرأ أحد على تصوير أصدقاء الجمهورية البرجوازية كأعداء للوطن وعملاء لألمانيا . لكن فيري ، الصديق المزعوم لبسمارك، كان

هو الذي يجسد الفكرة الجمهورية بالنسبة للجماهير . إن كل فرنسي منح صوته لبولانجيه أحس بالارتياح ، لأنه عبر بذلك عن موقفه من البروسيين .

ضمت الكتلة الكبيرة المطالبة باعادة النظر في الدستور منذ عام ١٨٨٨ كل اليمين الملكي ، والاتباع الراديكاليين لبولانجيه ، وسائر فئات الشعب المترددة ، التي جذبها مغناطيس الدكتاتور المقبل . اتبع ممثلو هذه الكتلة تاكتيكاً يقوم على ترشيح الجنرال في الانتخابات اللاحقة للمجلس في دائرة انتخابية كل مرة ، بحيث يشكل ذلك نوعاً من الاقتراع الشعبي بالنسبة للنابليون الجديد . انتصر بولانجيه في حملات انتخابية متعددة ، وحين أصبح ضرورياً اجراء انتخاب لاحق في باريس عام ١٨٨٩ ، أحس قادة الكتلة أن ساعة الحسم قد اقتربت ، فاتفق اليمينيون والجمهوريون اليساريون على مرشح مشترك ، لكن بولانجيه نال مع ذلك ٢٤٤ ألف صوتاً مقابل ١٦٢ ألف صوت لخصمه . هذه النتيجة تدل على أن أغلبية عمال باريس كانت مع الجنرال : لقد كان القرف من الجمهورية البرجوازية الرأسمالية وساستها كبيراً بين الجماهير الشعبية ، بحيث فضلت أي تغيير على استمرار الوضع القائم.عشية انتخابات باريس ، كان متوقعاً أن يطرد بولانجيه ، ومن ورائه الجماهير المتحمسة ، حكومة الجمهورية ويقيم دكتاتوريته ، غير عابيء بأية مقاومة ، لأن الشرطة والجيش وقفا متحدين تقريباً وراءه.

عندمالم يجرؤ الجنرال على القيام بالانقلاب،تسبب في خيبة أمل شديدة لانصاره. لم يكن بولانجيه رجلاً عظيماً مثل نابليون الأول،أومغامراً مثل نابليون الثالث ، بل مجرد ضابط سياسي متوسط الموهبة . والحقيقة أن الوضع

الفريد لأعوام ١٨٨٥ — ١٨٨٩ والتداخل الغريب للطبقات والأحزاب في فرنسا ذلك الوقت ، هما اللذان مكناه من اكتساب تلك الأهمية الهائلة التي نسبت له . إن افلاس الجمهورية البرجوازية ، والضعف الذي ميز الحركة العمالية ، وافتقار الملكية إلى أية شعبية ، جعلت فرنسا مؤهلة للدكتاتورية . والحال ، ان أول جنرال يترك انطباعاً حسناً وهو ممتط حصانه ، ويعظ بالانتقام من ألمانيا ، ويلاحق في الوقت نفسه الساسة ، كان سيبدو مجسداً لأحلام الشعب . إلا أن بولانجيه ، احجم عن القيام بالعمل الذي كان منتظراً منه .

عندما لم يحدث الانقلاب ، بادرت الحكومة الجمهورية إلى الهجوم ، فأقامت دعوى على بولانجيه بتهمة الخيانة الوطنية ، فاذا به يفر إلى الخارج ، ليفقد ماكان قد تبقى من سطوته . غرقت الجماهير الشعبية ، وقد خاب أملها ، في اللامبالاة من جديد ، أو عادت ثانية إلى الأحزاب القديمة . كان الجمهوريون أذكياء بما فيه الكفاية ، فألغوا الاصلاح الانتخابي وعادوا إلى الدوائر الانتخابية الصغيرة ، ليكسبوا الأغلبية في انتخابات ايلول من عام ١٨٨٩ . لم تنتصر الجمهورية بقواها الخاصة ، بل خرجت سالمة لأن أعداءها لم يمتلكوا العزيمة للقيام بثورة مضادة صريحة . كمالم يتم بعد اسقاط ماكماهون أوهرب بولانجيه أي مسعى لتقوية الجمهورية وتكوين ديموقراطية برجوازية قادرة على الحياة . كل مافي الأمر أن الجمهورية البرجوازية كسبت فرصة جديدة لالتقاط الأنفاس ولانتظار الأزمة المقبلة .

عام ١٨٨٩ ، كان بسمارك يحكم في برلين بمساعدة قانون الاشتراكيين ، وخضعت بطرسبورج للقيصر الكسندر الثالث ولبوليسه ،

وسيطر تافه في فيينا ، وكريسبي في روما ، في حين كان ظل بولانجيه يحوم فوق باريس . هذا الوضع كان محزناً من منظور الثورة الديموقراطية . بغض النظر عن هذه الوقائع ، فقد حققت صناعة البر الأوربي في العقدين الأخيرين تقدماً مذهلا ، وفرض وعي البروليتاريا نفسه رغم كل الهزائم السياسية ، إلى أن جاء عام ١٨٨٩ بتأسيس الأممية الثانية : ليبدأ معها فصل جديد في تاريخ الديموقراطية الأوربية .

* * *

الامبريالية ضد الليبرالية

أحدث التقدم التقني العاصف انقلاباً جديداً في علاقات الانتاج ، في الجيل الذي سبق الحرب العالمية الأولى . وترتب على سيرورة التمركز المستمرة في الصناعة ، وعلى الانتصار النهائي للمؤسسة الكبرى على المؤسسة المتوسطة والصغرى في سائر البلدان المتقدمة ، انقلاب جديد وتام داخل المجتمع البرجوازي . لقد حكمت هذه التطورات على الليبرالية من النمط القديم بالموت النهائي ، ليرثها ذلك الاتجاه في السياسة الداخلية والخارجية الذي يوصف عادة بالامبريالية . وتغير في سياق هذه التبدلات طابع وموقع الديموقراطية أيضاً .

لاحاجة لتكرار الحقائق المعروفة حول التقدم التقني وتمركز رأس المال في الفترة مابين ١٨٨٠ و ١٩١٤. يكفي أن نورد بعض المعطيات والوقائع ، لتذكير القارىء بالميل العام لهذه الحركة . استخدم التكنيك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الكهرباء استخداماً شاملا،وفي مجالات متجددة على الدوام . وزاد الكمال التقني للآلة البخارية بصورة مضطردة . كما شهدت السنوات العشرون السابقة للحرب العالمية انتصار السيارة وابتكار الطائرة الأولى الصالحة للاستعمال والبالونات الموجهة . هذه الامكانات التقنية الجديدة كانت تدفع إلى الانتاج الكبير بصورة متزايدة على الدوام . والحقيقة أن رأس المال

المصرفي شجع نمو المصانع الكبرى الخاضعة له بكل الوسائل ، إلى أن ظهرت الكارتلات والتروستات على نطاقواسع في الصناعة . في كل أزمة هزت عالم الرأسمالية في فواصل زمنية دورية ، سقطت المؤسسات الضعيفة بالجملة على الطريق ، وخرجت المصانع الكبرى منتصرة ، وتجمعت وسائل الانتاج الأساسية للبلدان المتحضرة في يد عدد قليل من أصحاب المشاريع . هكذا نمت سيطرة الاحتكارات من رأسمالية المنافسة ، ونسف رأس المال الكبير الاحتكاري المجتمع البرجوازي ، وحكم على الليبرالية بالموت . اننا نفهم الليبرالية كشكل للدولة والمجتمع تحكم في ظله البرجوازية المالكة والمتعلمةبالاعتمادعلىالحرياتالدستورية . وحدّ الشكل القديم لليبرالية،الذي تشكل مع نشوء المجتمع البرجوازي الجديد ، الحريات السياسية الداخلية مع سياسة للدولة تقوم على سلطة قوية . هذه الليبرالية القديمة تستلزم حكومة برلمانية في شكل جمهوري أو ملكي مقيد دستورياً ، وكفالة للشخص وللملكية من تعديات السلطة ، وحرية الكلمة والكتابة ، وحرية النوادي.والتجمعات ، مع بقاء سلطة الدولة في يد الفئة العليا المالكة . في هذا الشكل من الليبرالية ، تستخدم البرجوازية الحاكمة جهاز الدولة من أجل سياسة خارجية فعالة وفتوحات كولونيالية، فتبني الجيش والأسطول ، وتقضي على المنافسة الأجنبية،عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة ومنع التجارة الحرة : باختصار ، الليبرالية القديمة هي شكل الدولة النموذجي للرأسمالية المبكرة . وتنتمي إلى الليبرالية من النمط القديم المجموعات السياسيةالتي امتلكت السلطة في هولندا من القرن السادس عشر إلى الثورة الفرنسية ، والويجز في القرنين السابع والثامن عشر ، .والتوريز في عصر حروب الثورة الفرنسية وحتى عام ١٨٣٢ . كما كانت الأحزاب

البرجوازية الفرنسية خلال الثورة بين ١٧٨٩ و ١٧٩٣ أحزاباً ليبرالية قديمة . وانتسبت إلى هذه المدرسة أيضاً الديموقراطية الاجتماعية في ظل روبسبيير من ١٧٩٣ إلى ١٧٩٤ . ثم أتت حكومة ليبرالية قديمة تحت زعامة مجلس المديرين حتى عام ١٧٩٩ ، ثم دكتاتورية نابليون والملكية الاقطاعية العائدة للبوربون . رسيطرت الليبرالية القديمة من جديد في فرنسا تحت قيادة لوي فيليب بين ١٨٣٠ و ١٨٤٨ . أخيراً كان الاتحاديون في الولايات المتحدة حزباً ليبرالياً قديماً قرر مصير الدولة الاتحادية الجديدة منذ تأسيسها إلى نهاية القرن الثامن عشر .

كان النمط الثاني والأحدث لليبرالية نتاجاً للتطور الصناعي في انجلترا . تتفق الليبرالية الجديده مع القديمة في تطلعها نحو الحريات الدستورية وسيطرة البرجوازية المالكة . أما الفارق بينهما ، فهو يكمن في موقفهما من الدولة ومن سياسة القوة . فالليبرالية الحديثة تؤمن بالقوة الظافرة للصناعة الحديثة إلى درجة تدفعها إلى التخلي عن وسائل الدولة في العنف والاكراه ، وترفع شعارات السلام والتجارة الحرة . وهي ترى ان المنافسة الحرة بين أصحاب المشاريع يجب أن تحدث دون أي تدخل أو عائق ، ودون أي دعم مصطنع أيضاً لان من شأن ذلك ان يخدم على خير وجه تقدم الفرد والشعوب والانسانية بأسرها . أصبحت انجلترا في الفترة مابين ١٨٣٢ و ١٨٦٦ البلد الكلاسيكي لليبرالية الجديدة . وكان حملتها السياسيون هم الويجز الشبان والبليتيون . أما موطنها الثاني فكان مملكة بلجيكا التي أسست عام ١٨٣٠ ، حيث كانت البرجوازية مضطرة إلى الأخذ بتطور سلمي بسبب الوضع الجغرافي والحالة السياسية العامة لدولة صغيرة . إن البرجوازية البلجيكية لم تكن

راغبة في فتح أي بلد ، أو إقامة جيش كبير ، وإنما أرادت الاستمرار في تطوير صناعتها في هدوء تحت حماية الدستور والبرلمان .

من الضروري ، لصياغة المفاهيم بوضوح ، التفريق بين الليبرالية الجديدة والديموقراطية الليبرالية . تأخذ الليبرالية الأصلية بحق اقتراع مقيد ، وتفرض انفراد الطبقة المالكة بالسلطة . أما الديموقراطية الليبرالية فهي تتوفر ، حيث تمارس الجماهير حق الاقتراع العام ، وتضطر البرجوازية للتفاهم مع فئات الشعب الواسعة للحفاظ على السلطة . لهذا السبب انتقل الحزب الليبرالي في انجلترا بعد ١٨٦٦ إلى الديموقراطية الليبرالية. اما الدولة النموذجية للديموقراطية الليبرالية ، فكانت منذ١٨٤٧ سويسرا .

لم تستطع الليبرالية الحديثة الوصول إلى السلطة في أي مكان في البلدان الأوربية الملكية بعد عام ١٨٣٠ . لكنها كسبت نفوذاً مهيمناً على البرجوازية الألمانية ، خاصة وأن النهوض الصناعي أنجب في ألمانيا بعد ١٨٣٠ فئة عريضة من أصحاب المشاريع النافذين والمتفائلين ، الذين آمنوا بالتجارة الحرة والمنافسة الحرة . وقد جهد هؤلاء الرأسماليون الليبراليون ، بالتحالف مع الأكاديميين والجماهير الشعبية الواسعة ، لإقامة أوضاع دستورية في بروسيا وألمانيا ، وفق النموذج الانجليزي . غير أن الليبرالية الألمانية لم تنجح في ضرب الملكية الاقطاعية الحاكمة . وعلى كل حال ، فقد انتقلت بروسيا وألمانيا إلى الأخذ بنظام التجارة الحرة ، وسيطرت أفكار الليبرالية الجديدة في البرلمانات من ١٨٦٠ إلى ١٨٧٩ ، لا بل ان بسمارك نفسه تظاهر أحياناً بأنه يريد التعاون مع الليبرالية الألمانية ، رغم تعارض أفكارها مع سياسة القوة العسكرية

البروسية . كانت البرجوازية النمساوية مقتنعة ، بسبب الشراكة اللغوية والحضارية ، بالأفكار الليبرالية التي آمنت بها البرجوازية الألمانيه . وعلى الرغم من أن الليبرالية النمساوية لم تكن في وضع يؤهلها للقضاء على ملكية آل هابسبورج الاقطاعية ، فان القيادة البرلمانية كانت في الستينات والسبعينات للحزب الألماني الليبرالي ، الذي مارس نفوذاً كبيراً على سياسة واقتصاد النمسا . في تلك الأثناء ، كان حق الاقتراع للبرلمان مقيداً ، كما أعطى حق الاقتراع للسلطة في بروسيا للطبقة الحاكمة دون غيرها . أخذ بسمارك بحق الاقتراع العام في انتخابات مجلس الرايخ لاتحاد شمال ألمانيا منذ ١٨٦٧ ، ومجلس الرايخ الألماني منذ ١٨٧١ . لكن التقليد الليبرالي القديم كان قوياً إلى درجة أن الأحزاب الليبرالية ضمنت الهيمنة البرلمانية في ألمانيا حتى السبعينات .

لم تستطع الليبرالية الجديدة بمبادئها القائمة على التجارة الحرة والسلام والتقدم ، احتلال أي موقع في فرنسا في أي وقت من الأوقات ، فالبرجوازية الفرنسية كانت حتى عام ١٨٤٨ مشبعة على العموم بالأفكار الليبرالية القديمة . ثم جاءت عام ١٨٧٩ الفترة الدكتاتورية والبونابرتية ، وفرضت نفسها بعد هذه المرحلة الأفكار الامبريالية الحديثة لدى الطبقة المالكة الفرنسية . قدم نابليون الثالث في العقد الأخير من حكمه بديلا معيناً لعدم وجود الليبرالية الجديدة في فرنسا ، عندما انتقل إلى التجارة الحرة ، وأعلن قناعاته النظرية بالسلام ونزع السلاح ، وأقام في ساعات حكمه الأخيرة حكومة برلمانية . إذا ماتجاهلنا هذا الكاريكاتور البونابرتي ، فان الفصل الليبرالي غير موجود على الاطلاق في كتاب التاريخ الفرنسي . لم تستوطن الليبرالية الجديدة في

الولايات المتحدة الأميركية أيضاً ، فقد أعقب سقوط الليبراليين القدماء من الاتحاديين مرحلة الديموقراطية الاجتماعية التي استمرت من ١٨٠٠ إلى ١٨١٥ . ثم أعقب هذه الشكل الكولونيالي المعهود للديموقراطية البرجوازية ، الذي استمرت ذيوله حتى عام ١٨٩٠ تقريباً . لم تسمح البرجوازية الأميركية المالكة بتقييد حق الاقتراع ، وإنما تطلعت إلى حل وسط مع الجماهير الشعبية في إطار الديموقراطية البرجوازية ، وبقيت البرجوازية الصناعية الأميركية من جهة أخرى مع الحماية الجمركية . إلى ذلك ، فان الاستيطان المتزايد لأراض جديدة على الدوام في الغرب هو جزء أصيل من جوهر الولايات المتحدة . هكذا كان الفتح المتواصل لأراض جديدة ، وليس التنافس السلمي في إطار الوطن القديم ، هو ميزة التطور الأميركي في القرن التاسع عشر . من هنا لم تتفق ديموقراطية الفتح والحماية الجمركية الأميركية مع ترسيمات الليبرالية الجديدة .

تنضوي حركات البرجوازية الايطالية في القرن التاسع عشر ، بدءاً من الكاربوناري ، في الاطار الليبرالي القديم . احتاجت البرجوازية الايطالية إلى سلطة الدولة وقوة السلاح ، كي تفرض الوحدة القومية وتؤمن ايطاليا الجديدة ضد أعدائها الداخليين والخارجيين . كذلك تنتسب الليبرالية الهولندية في القرن التاسع عشر إلى المخطط الليبرالي القديم . عندما استردت هولندا استقلالها القومي بعد انهيار الامبراطورية النابليونية ، أعيد بناء البلاد لتصبح مملكة الأراضي المنخفضة . وتم تقييد الحكم الذاتي التقليدي للبرجوازية الهولندية عن طريق تقوية السلطة الملكية منذ ١٨١٥ . بعد هذا العام ، استردت البلاد أيضاً

امبراطوريتها الاستعمارية الكبيرة في آسيا ، وارتبط الوجود الاقتصادي للأراضي المنخفضة بامتلاك جاوا والأقطار الأخرى فيما وراء البحار . إلا أن الدفاع عن الامبراطورية الكولونيالية وادارتها كانا يتطلبان سياسة قوة صارمة ، لاتتفق مع أفكار الليبرالية الجديدة .

كان المجال الحقيقي لسلطة الليبرالية الجديدة ضيقاً إلى أبعد حد في القرن التاسع عشر . فاذا ما أخذنا التعريف بدقته، وجدنا أن بلجيكا كانت دون سواها البلد النموذجي لليبرالية الجديدة، التي تم تقييد سياستها تقييداً متعاظماً على يد الملكيات الكبرى في القارة . ولو أخذنا انكلترا على سبيل المثال ، لوجدنا الليبرالية الجديدة تتناقض في الواقع أشد التناقض مع أساليب ومتطلبات الامبراطورية البريطانية العالمية . لقد كانت الليبرالية الجديدة فصلا عارضاً وحسب في القرن التاسع عشر ، وكانت خداعاً ذاتياً مارسه الرأسمالي الصناعي الذي اعتقد بقدرته على الاستغناء عن السمات الجوهرية لشكل الاقتصاد الرأسمالي ، وهي العنف والقوة . انتقلت البرجوازية المالكة في سائر البلدان الحديثة الهامة من الليبرالية إلى الامبريالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . لكن الليبرالية كانت قد تركت أعمق الأثر : فالبرجوازية الرأسمالية التي ابتكرت الليبرالية الجديدة لصالحهابالأصل، لم تلبث أن احتقرت أفكارها ، فالتقطهاالعمال وبعض البرجوازيين الصغار وحولوها إلى ديموقراطية ليبرالية ، حين كانوا يفتشون يائسين عن نظرة إلى العالم تساعدهم في نضالهم ضد الامبريالية .

من السهل فهم انتقال الأوساط الصناعية النافذة إلى الامبريالية . يجب أن نكون لأنفسنا فكرة عن النمط الوسطي للصناعي الأوربي الصغير في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر .

إن هذا الرجل الذي كان طالب « بالحرية » ، كان على استعداد لان يضحي بالغالي والرخيص في سبيلها ، لأنها لم تكن بالنسبة له قضية مثالية مجردة ، بل ضرورة واقعية إلى أبعد حد . فقد كان فقدان الحرية يعني ارتباط المواطن باهواء موظفي البوليس الملكيين ، كائناً من كان هؤلاء . هذا المواطن الأوربي كان يريد ضمانات تكفل حريته من العسف البوليسي ، كما كان يريد كفالات لثروته من القرارات الحكومية المباغتة . وطالب ايضاً ، كي يأمن أهواء الحكم الملكي المطلق والنبلاء والبيروقراطية ، بدستور وبضمانات قانونية وبحماية الفرد والملكية . وأراد تحرير نفسه إلى أبعد حد ممكن من وطأة الضرائب ، واعتبر الانفاق على الملكية والكنيسة والموظفين والنبلاء والجيش هدراً لافائدة منه يجب ايقافه بالتدريج . ورفض الخدمة الاجبارية العامة ، لأنه لم يشأ أن يموت ولده من أجل مشروع ملكي ما ، بل اراد لهفي أن يتولى ادارة أعماله في مرحلة لاحقة . كان الصناعي الصغير من الفترة القديمة يعرف في العادة عماله شخصياً ، ويخوض معهم بعض الصراعات، ويعتبرهم غير ناضجين لممارسة حق الاقتراع العام . وكان يغضب عندما يحرض المهيجون عماله بشعارات الاشتراكية والتعاونية . بيد أنه كان يرى فيهم مساعديه الشخصيين ، الذين ليسوا مريحين دوماً ، لكنهم ينتمون إليه على كل حال ، ويملكون المصلحة السياسية ذاتها التي يملكها هو في القضايا الأساسية ، وهي : الخبز الرخيص ، الضرائب القليلة ، عدم أداء الخدمة الاجبارية ، الحماية من العسف البوليسي . . . الخ .

اختلفت نظرة الصناعي الكبير إلى العالم في نهاية القرن التاسع عشر

تمام الاختلاف عن ذلك . لقد كان يترأس، كمدير عام، عشرة آلاف عامل أو موظف أحياناً . أما خارج المدن الكبرى ومناطق المناجم والصناعة فكانت الصورة مؤثرة بصورة خاصة ، فالمنطقة بكاملها ملك الشركة، والعمال والموظفون يسكنون في مساكن الشركة ، وكل قرض ينفق يأتي بصورة مباشرة أو غير مباشرة من الشركة ، ويتحكم الصناعي الكبير بالبلد والشعب وكأنه سيد اقطاعي . لقد تغير مفهوم الحرية تغيرا تاما بالنسبة للصناعي الكبير ، فهو لم يعد يخشى الدولة ؛ لانه يتفاوض مع الوزراء كصاحب سلطة مكافئة لسلطتهم ، بل يخشى المحرضين الذين يدفعون رعاياه من العمال إلى الثورة . هكذا يزداد شكه في قيمة الحرية والحقوق الدستورية . وهو يطالب بدولة قوية لها سطوة حقيقية على الجماهير ، تستطيع قمع أية ثورة « حمراء » في أي وقت . كما يطالب ان تبعد الدولة عنه المنافسة بواسطة الرسوم الجمركية ، وان تفتح له أسواقا جديدة من خلال سياسة خارجية وكولونيالية ناجحة . فان هي احتاجت إلى نقود كي تنفذ سياسة الحرب والقوة ، وجب تأمين الموارد الكافية لها ، وكان لزاما ان تتحمل الشركة نصيبها من ذلك ، كنوع من الضمان ضد الأخطار الداخلية والخارجية .

أراد أصحاب المشاريع الليبراليون الجدد السلام وتهديم جهاز الدولة بالتدريج وضمان الحريات البرجوازية والسجال المفتوح للمنافسة الحرة . أما الرأسمالي الاحتكاري الكبير ، فكان يريد دولة قوية ذات سلطة نحو الداخل والخارج . هذا التطور في النظرة إلى العالم حدث بالتدريج وبصورة متباينة من بلد لاخر، ومن

فئة نافذة لاخرى . اننا لا نتحدث هنا عن المجال الأخلاقي ، اذ ان كثيرين من أصحاب المشاريع الصغيرة كانوا في العصر القديم ليبراليين، ولكن مع غلظة وقسوة وضيق أفق . بينما أراد بعض الرأسماليين الكبار الجدد اسعاد الانسانية على طريقة الملوك المطلقين ، ورغبوا في تحويل ثرواتهم التي تبلغ المليارات إلى مؤسسات الرعاية الاجتماعية . ليس التقويم التاريخي معنيا بتقسيم البشر إلى « اخيار » و « أشرار » ، بل بتفسير سيكولوجية المجتمع ككل .

أحدث تقدم الفكرة الامبريالية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تفكيكا للمجتمع البرجوازي . وشكلت البرجوازية المالكةوالمتعلمة جبهة واحدة على وجه الاجمال ، إلى حين ظهور الامبريالية . عندما كانت تحدث أزمات ما ، فان القوة الموحدة للبرجوازية وللرأي العام المتحالف معها كانت تجتذب في العادة القسم الأكبر من الشعب في اتجاه واحد . هكذابرزت البرجوازية في الأراضي المنخفضة كقوةموحدة في النضال ضد الملكية الاسبانية ، وحظيت حتى في القرن السادس عشر بدعم الجماهير الشعبية الواسعة . كما ناضلت متحدة في القرن السابع عشر ضد تجاوزات كارل الأول ويعقوب الثاني . وفي عام ١٨٣٢ وقفت الأغلبية الساحقة من الفئة الانجليزية المتعلمة والمالكة إلى جانب الاصلاح الانتخابي وامتلكت الليبرالية بين ١٨٣٢ إلى ١٨٦٦ الأغلبية في المجلس النيابي .

تظهر الصورة ذاتها في التاريخ الفرنسي ، حيث ناضلت الأغلبية الموحدة ضد الحكم المطلق للويس السادس عشر سنة ١٧٨٩ ، وضد سياسة كارل العاشرعام ١٨٣٠ . وفي شباط من عام ١٨٤٨ وقف

الشعب الفرنسي باسره تقريبا تحت قيادة الفئات المتعلمة في النضال ضد لوي فيليب . وبرزت أيضا وحدة الرأي العام الليبرالي ذاتها في بداية ثورة ١٨٤٨ في ألمانيا والنمسا والمجر وايطاليا . خلال النزاع الدستوري البروسي في أعوام ١٨٦٣ — ١٨٦٦ ، كانت تسعة أعشار الشعب على الأقل مع النواب الليبراليين ، في حين عزل بسمارك في أقصى اليمين مع دائرة صغيرة من الارستقراطيين الاقطاعيين ، ولاسال في أقصى اليسار مع دائرة صغيرة من العمال الاشتراكيين . وفي بلجيكا ، دعم الشعب عام ١٨٣٠ الثورة التي قادها البرجوازيون الليبراليون ضد ملك الأراضي المنخفضة .

ابتعدت الارستقراطية المالية في العصر القديم غالبا عن الحركة البرجوازية الليبرالية العامة . فقد وقف مصرفيو البلاطات إلى جانب ملوكهم ، كما دعمت المصارف الفرنسية الكبرى حتى عام ١٨٤٨ لوي فيليب . إلا ان المجتمع البرجوازي ليس بضعة شركات مصرفية ، والاتجاه المخالف الذي سارت عليه أوساط كهذه ، لم يستطع نسف الوحدة الكبرى للحركة الشعبية لليبرالية . غير ان تغيرا هاما حدث ، مذ شرع كبار الصناعيين في أوروبا وأميركا الشمالية يحتلون مواقعهم داخل الحياة العامة ، وعرفوا كيف يجعلون الصناعيين الصغار يعتنقون أفكارهم في أغلب الحالات . اذا كان المجتمع البرجوازي قد استطاع احتمال معارضة المصرفيين ، فان هؤلاء لم يعودوا بعد ظهور الصناعة الكبرى جسما سياسيا قادرا على الحياة . ولم يتحد الصناعيون بدورهم على أرضية الامبريالية مع المصارف لوحدها ، وانما كسبوا إلى جانبهم جزءا كبيرا من المثقفين ، بعد ان سحرت الأفكار الامبريالية فئات

متزايدة على الدوام من الأكاديميين والطلاب الشباب ، وجعلتهم يديرون ظهورهم في غالبية البلدان المتحضرة لشعارات الحرية والتقدم القديمة ، ويتحمسون للعظمة القومية وسياسة السيطرة الجديدة .

بحث الاتجاه الامبريالي ، محمولا من الصناعيين والمصرفيين ورأي عام متعلم وأكاديمي متزايد على الدوام ، عن متكأ له في اليمين ، داخل البلدان التي هيمنت عليها ملكيات عسكرية أوملاك عقاريون ارستقراطيون ، فتراجعت الليبرالية أمام الوضع الجديد ، إلى أن اقتصرت على أقسام من التجار وركام المثقفين الذين تمسكوا بالأفكار القديمة حول حرية الحركة السياسية والاقتصادية . هذه الليبرالية البرجوازية المتقلصة والمفلسة لم تعد تملك القوة للامساك بالفئات الشعبية الفقيرة العاملة . وبغض النظر عن ذهاب عمال الصناعة إلى المعسكر الاشتراكي ، فقد تضاءل أيضاً التأثير الليبرالي على الفئة المتوسطة والبرجوازية الصغيرة في القارة الأوروبية ، في حين اتجه الفلاحون والبرجوازيون المتوسطون في المدن نحو الاستقلال سياسياً . في الوقت نفسه حاولت الفئة العليا الامبريالية إقامة قاعدة شعبية جماهيرية لها ، مستخدمة الفكرة القومية قبل كل شيء .

ما إن جاء عام ١٨٨٠ حتى برزت السياسة الامبريالية لكل بلد من اهاب السياسة القومية ، بوصفها الترجمة الصادقة لها . عندئذ أخذ أعداء الامبريالية من ليبراليين وديموقراطيين واشتراكيين يظهرون بمظهر الوطنيين السيئين ، بسبب عدائهم لسياسة التسلح وفرض الرسوم الجمركية والبحث عن مستعمرات ، ولسياسة خارجية قوية . هذا التحول كان بالغ الخطورة . عندما أضفت الامبريالية على نفسها شكل النزعة القومية المتحمسة ، وصارت ترفع شعبها إلى

إلى مصاف الآلهة وتحط من قدر كل ما هو غريب ، فانها وضعت في خدمتها كل الحركات القومية المتعصبة والمعادية للسامية . حلقت الامبريالية بصورة ما فوق ركام الحركة الليبرالية ، ومرت مرور الظافر ببقايا الجيش الليبرالي ، في طريقها إلى الاستيلاء على الجماهير الشعبية . لقد أصبح الفلاحون المطالبون بالحماية الجمركية ، وبرجوازيو المدن الصغار المتذمرون من بيوتات السلع الحديثة ، والجماعات الدينية المناضلة ضد الالحاد الليبرالي والباحثة عن سلطة جديدة ، حلفاء للامبريالية في النضال ضد بقايا الحزب الليبرالي وضد الميول الاشتراكية والديموقراطية. أما صلة الوصل الطبيعية بين السادة الامبرياليين من فوق ، والجماهير الوطنية والبرجوازية الصغيرة والكنيسة المنظمة من تحت ، فقد كانت الشبيبة الاكاديمية القومية .

احتقر رأس المال الامبريالي الكبير فكرة تأسيس أحزاب جديدة . فانخرط في الحركات السياسية القائمة ، وزودها بأفكاره وأعاد صياغتها وفق مصالحة . كما أن بعض الأحزاب تحولت إلى أحزاب امبريالية حديثة ، مع أن مولدها صاحبته أنغام لا علاقة لها بالامبريالية على الاطلاق. لقد أصاب مثل هذا التحول الحزب الجمهوري ، الذي تعرض لتبدل كبير في فترة قصيرة لا تتجاوز ثلاثين عاماً . كان الحزب الجمهوري قد خرج منتصراً من الحرب الاهلية ، ليصبح منذ ذلك الوقت حامل فكرة الدولة البرجوازية ، وليحظى بدغم أغلبية الرأسماليين الكبار . هذا التعميم لا يعني أنه لم يوجد جناح يساري تقدمي في الحزب ، وجناح صديق للتروستات لدى الحزب الديموقراطي . غير أن الحزب الجمهوري صار منذ السبعينات بوجه عام ممثل الأوساط المالية العليا والتروستات الصناعية ، وأيد أعضاؤه فرض أعلى رسوم جمركية ممكنة ، وبناء

اسطول أميركي كبير ، وسياسة الفتح الكولونيالي في أميركا الوسطى والمحيط الهادي .

طالب الجمهوريون في الداخل بالعمل الحر للحياة الاقتصادية ، ورفضوا تدخل الدولة في الفعاليات الاقتصادية لرأس المال الكبير ، و حبذوا سياسة الحزم تجاه الحركة العمالية وتجاه أي ميل تفوح منه رائحة الراديكالية . كما أراد جمهوريو أميركا الامبرياليون التمسك بالدستور الديموقراطي — البرجوازي الموروث للولايات المتحدة ، ولكن بعد افراغ الديموقراطية من محتواها ، وبقائها شكلاً فارغاً وحسب . عندما تصنع آلة الحزب الانتخابات في الاتحاد والولايات والبلديات ، ويقود رأس المال الكبير هذه الآلة السياسية الحزبية ، فان الديموقراطية تصبح في الواقع الغلاف الخارجي لدكتاتورية رأس المال الامبريالي .

تشكلت كتلة امبريالية في فرنسا في مجرى التسعينات . لقد كان وقوف الغالبية الكبرى من الرأسماليين في المعسكر اليميني الملكي ، وتأييد أقلية فقط من الصناعيين للجمهورية ، هو الوضع الطبيعي هنا . كان فيري هو ممثل الاتجاه الامبريالي ، وقد رأينا كيف سبق له أن شق في الثمانينات الطريق أمام الامبريالية الفرنسية الحديثة بسياسته الكولونيالية. بعد تجاوز أزمة بولانجيه عام ١٨٨٩ وانقاذ الجمهورية بمعجزة ، صار التحول نحو الامبريالية حتمياً ، فبدأت محاولة لتوحيد الاخوة الاعداء، أي الرأسماليين الفرنسيين ، أساسها تجميد موضوع شكل الدولة مؤقتاً، وإقامة حكومة امبريالية قوية تستند إلى السلوك الموحد للفئة الفرنسية العليا . ولقد ساعد البابا ليو الثالث عشر هذا الاتجاه ، عندما نصح الكاثوليك الفرنسيين بالاعتراف بالجمهورية ، وأجاب الجمهوريون

الرأسماليون المعتدلون ، أو من سموا بالتقدميين ، على سياسة البابا بالتأكيد على تطلعهم نحو السلام مع الكنيسة . انتقل الرأسماليون الجمهوريون إلى معسكر اليمين نتيجة لهذا التقارب ، وتشكلت كتلة يمينية جديدة من أنصار الملكية ، والمجموعات الكاثوليكية والجمهوريين التقدميين والبقايا القومية لحركة بولانجيه وأعداء السامية . تمسك هؤلاء بالشكل الجمهوري ، وصمموا على احباط أي إصلاح باتجاه الديموقراطية الشعبية ، وعلى قمع الجمهور العريض عند الحاجة ، بالاستناد إلى مجلس الشيوخ والجيش والبيروقراطية . وقد تمثل الاتجاه اليميني الفرنسي الجديد في التسعينات برئيس الجمهورية فور ورئيس الوزراء ميلين ، وتمحور حول قضيتين أساسيتين : استئناف سياسة فيري الكولونيالية في شمال افريقيا ومدغشقر وما وراء الهند ، وإقامة حلف مع روسيا لضمان فرنسا من القوة الالمانية ، وهو حلف بدا وكأنه يتيح امكانية لاسترداد الزاس–لوترينجن ، التي صار من الضروري استعادتها لاسباب قومية ، ولأن عملية دمج صناعة الحديد اللوترنجية الهامة ، وصناعة القالي والنسيج الالزاسية في الاقتصاد الفرنسي كان هدفاً مغرياً إلى أبعد حد للامبرياليين الفرنسيين . فضلاً عن ذلك ، فقد أتاح الحلف الفرنسي – الروسي استثمار رساميل فرنسية هائلة في المشاريع الروسية .

اقلم بسمارك نفسه بالتدريج في ألمانيا مع متطلبات العصر الامبريالي. فعاد الرايخ عام ١٨٧٩ إلى الحماية الجمركية ، وبدأت في الثمانينات سياسة كولونيالية ناجحة في وسط وجنوب افريقيا . ثم عزز الاسطول تعزيزاً كبيراً في عهد فيلهم الثاني ، وقدم التحول الذي أصاب الحزب الليبرالي القومي القديم الاساس السياسي – الحزبي للامبريالية . كان الليبراليون القوميون بالأصل الحزب الكبير للبرجوازية الالمانية ، التي

أبدت منذ ١٨٦٦ استعدادها للسير مع بسمارك في القضايا القومية ، ورغبت في الابقاء على الولاء للتقاليد الليبرالية في الوقت نفسه . أدت الظواهر الاقتصادية الجديدة إلى تفكيك وانحلال الحزب الليبرالي القومي القديم حوالي عام ١٨٧٨ ، ثم أعيد تأسيسه عام ١٨٨٤ على أساس برنامج هايدلبرج ، ليصبح حزب البرجوازية الامبريالية الكبرى ، المؤيد لسياسة الحكومة في فرض الحماية الجمركية وبناء الاسطول والاستعمار ، والمدافع عن حقوق الرأسماليين الكبار تجاه العمال ، والمستغني ، لصالح الصناعة الكبرى الامبريالية ، عن أي اصلاح دستوري بالمعنى الليبرالي.

في الفترة الزمنية التي انحلت أثناءها الليبرالية الالمانية القديمة وتكوّن الحزب الليبرالي الجديد ، حدث أيضاً تحول لدى قسم هام من الاكاديميين الألمان عن الليبرالية ، اذ برز استاذ الجامعة البرلينية تريتشكه كداعية لموقف جديد ، وحد ما بين القومية الارستقراطية وكره اليهود . كذلك بدأت في الثمانينات حركة برجوازية صغيرة معادية للسامية بقيادة الواعظ في البلاط الملكي شتوكر . أما الزعيم الاكثر أهمية لليبراليين القوميين الامبرياليين الجدد ، فكان في الثمانينات النائب ميكل ، الذي جسد في شخصه التحولات التاريخية لفئات هامة من البرجوازية الالمانية . كان ميكل عام ١٨٤٨ فتى ديمقراطياً وشيوعياً ، ثم أصبح نائباً ليبرالياً ومديراً لمصرف وعمدة لمدينة فرانكفورت على نهر الراين والمفكر النافذ للقوميين الليبراليين خلال تحولهم إلى الامبريالية ، إلى أن صار في الفترة الاخيرة من حياته الملفتة للنظر وزيراً لمالية بروسيا أيام فيلهلم الثاني . هذا في حين تمثل الاتجاه الثاني ، الذي أراد التمسك بالمثل الليبرالية ، في أويجن ريشتر ، زعيم حزب الاحرار ، الذي وقف بعناد في الموقع الخاسر وناضل ضد حركات العصر الجديد : الامبريالية على اليمين والاشتراكية على اليسار.

بوقوف الصناعيين والامبرياليين الالمان على أرضية الدولة العسكرية البروسية القائمة ، واستعدادهم لممارسة سياسة دولية تقوم على التعاون مع الملك ، فانهم وضعوا أيديهم في أيدي الملاك العقاريين الارستقراطيين الكبار من نبلاء شرقي نهر الالبه ، الذين كانوا مهتمين ، شأن الصناعيين ، بالحماية الجمركية واستمرار الدولة القوية . وحد بسمارك المحافظين والليبراليين القوميين ، أي حزب ملاك الأراضي والصناعة فيما سمي بالكارتل ، الذي أحرز أغلبية المقاعد في انتخابات الرايخ عام ١٨٨٧. غير أن نمو الديموقراطية الاجتماعية أضعف خلال حكم فيلهلم الثاني الليبراليين القوميين ، وصار من الضروري ضم حزب الوسط الكاثوليكي إلى التحالف لضمان الفوز بأغلبية قادرة على العمل في برلمان الرايخ . جعل التعالي وضيق الافق اللذان امتازبهما النبلاء البروسيون ، الراغبون في الاحتفاظ بالسلطة لأنفسهم دون شريك ، عمل الحكومة صعباً إلى أبعد حد . وقد أصيب الصناعيون الامبرياليون الموالون للرايخ ، والاكاديميون باليأس في أحيان كثيرة من ضيق أفق اليونكر ، ومن القفزات السياسية التي كان يقوم بها فيلهلم الثاني ، ومن تدني مستوى البيروقراطية . وقد وجدت ابان حكم فيلهلم لحظات وجدت البرجوازية ، من صناعيين وتجار وامبرياليين جدداً ، إنه لابد لها من اتخاذ موقف معارض . والحقيقة إن الطريقة التي أريد بها حقن تطور صناعي جبار في جسد دولة اقطاعية — زراعية متأخرة ، أنجبت على الدوام أزمات جديدة .

أظهر تطور روسيا واليابان والنمسا والمجر وايطاليا مشاكل مماثلة ، نجمت عن ربط الامبريالية الصناعية الحديثة مع مؤسسات زراعية — اقطاعية قائمة وسائدة . كانت سلطة الدولة قوية جداً في اليابان حتى الحرب العالمية الأولى ، فقد دمج القيصر موتسو هيتو بشخصيته القوية

النبلاء العسكريين التاريخيين مع البرجوازية الصناعية، الجديدة وأكمل برلمان محدود الحقوق إلى أبعد حد آلة الدولة البيروقراطية . كما تم تحديث الجيش والاسطول والصناعة بديناميكية خارقة ، لتشرع اليابان سياسة فتح استعماري في كوريا والصين . من جهة أخرى ، فان مقاومة المجموعات الاشتراكية او الديموقراطية كانت ضعيفة جداً حتى عام ١٩١٤ .

كانت المصاعب الداخلية للقيصرية الروسية كبيرة جداً . هنا أيضاً حاولت البرجوازية الامبريالية الحديثة الاستناد إلى جهاز الدولة التاريخي ، لاسيما وان سياسة الفتح الاستعماري للقيصرية ، التي كانت وجهتها القسطنطينية وحدود الهند والمحيط الهادي ، كان يمكن توجيهها ببساطة لغايات امبريالية – برجوازية . وقد طمح رجال دولة متبصرون ، من أمثال وزير المالية فيته ، إلى اقامة تحالف وثيق بين القيصرية والملاك العقاريين والبرجوازية الامبريالية ، الا ان البروقراطية الروسية والنبلاء كانوا أكثر تأثراً وابطأ في حركتهم من المجموعات المماثلة في بروسيا . يضاف إلى ذلك التيار العاصف للجماهير الشعبية الثورية ، الذي هز بصورة متجددة على الدوام الفئة العليا المسيطرة في روسيا . بعد هزيمة الثورة الروسية عام ١٩٠٥ ، نشأ على أرضية البرلمان الجديد ، الدوما ، نوع من الحل الوسط بين البيروقراطية القيصرية والمجموعات الرأسمالية الكبرى لصالح سياسة امبريالية مشتركة .

اتجهت السياسة الخارجية للنمسا – المجر بعد ١٨٧١ بحزم متزايد نحو الشرق ، فكان احتلال البوسنة والهرسك عام ١٨٧٨ الاسهام الهابسبورجي في السياسة الكولونيالية . كما امتدت المصالح الاقتصادية النمساوية إلى شبه جزيرة البلقان . لقد كانت للنمسا اذا امبرياليتها ، التي هي سياسة قوة عظمي تستند الى صناعة حديثةورأس مال مصرفي،وبناء الجيش

والاسطول ، وتقوم على الحماية الجمركية والفتوحات الاستعمارية والمصالح الاقتصادية في البلدان المتأخرة ، تدعمها سلطة الدولة الوطنية . صار حزب الحكومة المجري بعد ١٨٦٧ هو الحامل السياسي لفكرة الرايخ الهابسبورجي ، بعد أن التقت فيه الارستقراطية العقارية والبرجوازية الكبرى الحديثة ، في حين لم تفنجح النمسا حتى الحرب العالمية الأولى في خلق حزب امبريالي حديث . تجمع الامبرياليون النمساويون من ضباط وموظفين كبار وارستقراطيين وكبار رأسماليين حول الامير فرانز جوزيف في السنوات العشرين التي سبقت الحرب العالمية الأولى ، وناضل هؤلا ضد هيمنة المجر في الملكية المزدوجة ، وسعوا بعد ١٨٦٧ إلى إحلال مركزية جديدة محل الثنائية النمساوية — المجرية القائمة . إلا أن هذا الموقف حال بحد ذاته دون الوصول بسياسة القوة النمساوية — المجرية إلى الوحدة المطلوبة لنجاحها .

دخلت الليبرالية الالمانية القديمة طور انحلالها الكامل في النمسا منذ الثمانينات . وقد أسس لوجر حزبه الديموقراطي — المسيحي ، البرجوازي — الصغير الفلاحي — المعادي للسامية على انقاض الليبرالية الالمانية ، فشكل هذا الحزب الكاثوليكي والموالي للرايخ البديل للحزب الامبريالي المنشود ، ولكن غير القائم ، للبرجوازية الكبرى ، تحول الشباب الاكاديمي الالماني في النمسا إلى القومية المتزمتة . ولكن بما أن البيروقراطية النمساوية السائدة كانت منذ تافه ذات ولاءات سلافية أو فوق قومية وكاثوليكية ، فان الشباب النمساوي من أصل ألماني لم يجد حقلاً مناسباً لنشاطه . ويمكن القول : ان الشبيبة الألمانية في النمسا قد تكونت منذ عام ١٩١٤ بوجه عام من امبرياليين مشلولي الحركة ، ولهذا

السبب فان حركة عموم ألمانيا والحركة القوميه الالمانية في النمسا ، اللتان حظيتا بعطف واسع من فئات الطبقة الوسطى في بوهيميا الالمانية ، حملتا عداء مستحكماً للنظام الهابسبورجي ، بينما كانت معارضة الشعوب السلافية للدولة النمساوية القائمة تتعزز وتتقوى في الوقت نفسه .

أدت صراعات القوميات والفوضى العامة في التسعينات إلى شل الآلة البرلمانية في فيينا ، فلم تجد البيروقراطية مفراً من الحكم باسلوب دكتاتوري للابقاء على تماسك الرايخ . تصبح الحركة الامبريالية شعبية عندما تستند إلى أمة معينة وتحظى بدعم جماهيرها العريضة . وقد كان ينقص النمسا وجود أمة كهذه ، بسبب التعارض الجذري بين الفكرة القومية الالمانية وفكرة الرايخ الهابسبورجي . ان الفكرة القومية الالمانية كانت ستقود إلى انحلال هذا الرايخ ، وإلى توحيد النمسا الالمانية مع ألمانيا ، وهذا يفسر الموقف المعادي للدولة النمساوية الذي اتخذته الاوساط الاكاديمية المؤيدة للحركة الامبريالية . ان ما نقوله حول تعارض الحركة القومية الالمانية مع استمرار الرايخ الهابسبورجي ، يصدق بدرجة أكبر على الشعوب السلافية في امبراطورية النمسا — المجر . ربما وجدت فرصة للملاءمة بين فكرة الرايخ الهابسبورجي والقومية المجرية ، في أعقاب تسوية ١٨٦٧ ، إلا أنه وجد في المجر نفسها ائتلاف للملاك العقاريين والمثقفين ، اعتبر ربط الشعب المجري بسلالة ال هابسبورج مفسداً له ، وعارض بشدة في برلمان بودابست حزب الحكومة الموالي للرايخ . ان الافتقار إلى قاعدة قومية وسياسية داخلية فعالة كان هو السبب في الشلل الذي أصاب التقدم على صعيد السياسة الخارجية للامبريالية الهابسبورجية منذ التسعينات .

كانت ايطاليا ، بالقياس إلى الرايخ الهابسبورجي ، موحدة قومياً. لكن التباين على الصعد الاقتصادية والثقافية والنفسية كان كبيراً جداً بين مناطقها المختلفة كل الاختلاف . أسست البرجوازية الليبرالية المتعلمة مملكة ايطاليا في الشمال ، لكنها عجزت عن ابقاء المناطق المتأخرة في وسط وجنوب البلاد مرتبطة بها على الدوام . وقد استمر هذا الوضع إلى أن جاء الانقلاب البرلماني عام ١٨٧٦ باسقاط ما سمي باليمين ، الذي الذي آلت إليه السلطة حتى ذلك الحين ، وحل اليسار محله ، ليحكم حتى الحرب العالمية الأولى ، باستثناء فترات قصيرة . في الحالة الايطالية أيضاً، لا يجوزان نخدع أنفسنا بأسماء الاحزاب والمجريات الخارجية للاحداث البرلمانية . فقد وقفت البرجوازية الحديثة في الواقع وراء اليمين ، في حين وقف الجنوب نصف الاقطاعي بخليطه من الملاك العقاريين والبرجوازيين الصغار وزعماء الزمر المحليين وراء اليسار . وقد ناضل ساسة الجنوب الوطنيون ضد هيمنة الشمال الليبرالي – المعتدل ، وكان هؤلاء الساسة رجالاً عارضوا في شبابهم سوء اقتصاد البوربون في نابولي ،ووقفوا إلى جانب غاريبالدي ، لذا أرادوا حصتهم من السلطة ، وناضلوا ضد نظام الشمال البيروقراطي – الرأسمالي السائد من اليسار ظاهرياً . ولكن ما إن وصل اليسار إلى الحكم ، حتى وجد أمامه امكانيتين : اما القيام بثورة اجتماعية ، وهو أمر لم يرغب به من سموا أنفسهم القادة اليساريين ، أو استغلال الاجهزة الاجتماعية القائمة في الجنوب لغاياتهم الخاصة ، وهذا ما قرروه .

لم يكن رؤوساء وزارات ما سمي باليسار الايطالي ، ممن حددوا مصير البلاد عموماً بين ١٨٧٦ و ١٩١٤ ،وبينهم رجال من أمثال كريسبي

وديبريتس وجيوليتي ، قادة للجماهير الشعبية العريضة أو للبرجوازية الرأسمالية الحديثة ، بل ممثلين لجهاز حزبي واداري مبني بطريقة بارعة ، استمد قواه الاصلية من المناطق المتأخرة في وسط وجنوب البلاد . وقد كمنت السياسة الداخلية لليسار قبل كل شيء في ضرورة استمرار هيمنة ملاك الاراضي على العمال الزراعيين وصغار الفلاحين البؤساء والأميين بكل السبل . فاذا ما تجرأ عبيد الأرض الايطاليون وقاموا بانتفاضة ، وجب قمعهم دون رحمة . إلى ذلك ، استخدمت مداخيل الدولة بوجوه متنوعة لصالح الموالين للحكومة في المناطق المختلفة . هكذا كانت الملكية البرلمانية في إيطاليا من ١٨٧٦ وحتى الحرب العالمية الأولى يافطة تغطي نظاماً فاسداً هو خليط غريب من خطب حول الديموقراطية ومضاربات منفلتة من عقالها لساسة محترفين ، ومن طلقات بنادق الدرك ، وطرق تسلل المهربين .

إن نظاماً كهذا لم يكن قادراً على خدمة الامبريالية الحديثة بصورة جدية .وعندما وصل اليسار إلى الحكم في إيطاليا عام ١٨٧٦ ،لم تكن قد وجدت بعد صناعة كبرى في البلاد . وحين تشكلت شيئاً فشيئاً الاشكال الحديثة للصناعة الكبرى وللمصارف في شمال ايطاليا ، لم يجد القادة الاقتصاديون الا أقل الدعم لدى الحكومة ، لأن أموال الدولة لم تستخدم لدعم الصناعة والنقل والتحديث في الجيش والاسطول ، وإنما سخرت للاهداف المحلية للمجموعات السائدة . لذلك كانت البرجوازية الكبرى اكثر ضعفاً من ان تستطيع اجراء تبديل جوهري للوضع قبل الحرب العالمية الأولى،رغم أن ضغطها على الساسة الحاكمين كان يقوى بالتدريج . لو تأملنا السياسة الايطالية قبل الحرب ، لوجدنا الاتجاه الامبريالي متركزاً بين بقايا اليمين القديم ، الذي تطلع إلى شفاء ايطاليا

من أمراضها عن طريق تركيز سائر قوى الأمة على النهوض الامبريالي. وفي الفترات القصيرة ، التي ترأس سونينو فيها الحكومة قبل عام ١٩١٤، فانه لم يستطع ادخال أي تغيير جدي على نظام الدولة ، لكن الحركة القومية للشبيبة والطلبة ، التي تحدرت من غاريبالدي ومازيني ، تحولت إلى السير في طريق الامبريالية شيئاً فشيئاً .

كانت السياسة الامبريالية المتاحة لايطاليا هي ، بادىء بدء ، مواصلة النضال ضد النمسا وتحرير آخر المناطق الايطالية ، التي ما تزال تحت سيطرة آل هابسبورج . باحتلال المناطق غير المحررة ، كانت ايطاليا ستأخذ جنوب التيرول ومرفأ تريست الكبير ، وستسيطر واقعياً على الشاطىء الشرقي للادرياتيك ، وتمتلك امكانية فعلية للتقدم الفعال في البلقان . إلا أن اليسار الايطالي الذي تحالف مع الهابسبورجيين ، استغنى عملياً عن تحرير تريستا وترينتا ، وعن أية سياسة ناشطة في الادرياتيك والبلقان . وسعى بدلاً عن ذلك إلى القيام بمشاريع كولونيالية خاصة في افريقيا ، لكن كريسبي فشل تماماً في الحبشة ، بينما نجح جيوليتي في طرابلس . هكذا ظهرت الامبريالية القومية الايطالية قبل الحرب في هذه المشاريع الكونيالية ، وفي بعض الاتفاقات مع فرنسا ، التي عارضت اتفاق الحلف الثلاثي .ومع ذلك،بقيت السياسة الخارجية الايطالية ، بالتوافق مع الصراعات غير المحسومة في الداخل ، متذبذبة وغامضة حتى ١٩١٤ ، ولم يحسم التحول نحو سياسة داخلية وخارجية امبريالية إلا بدخول البلاد الحرب عام ١٩١٥ .

قامت الاتجاهات الامبريالية في كل من روسيا واليابان وألمانيا والنمسا — المجر على العداء المعلن للديموقراطية . كما كان الامبرياليون

الفرنسيون حلفاء للمحافظين وأصدقاء للدكتاتورية . وتشكلك القوميون الايطاليون بصورة متزايدة بقدرتهم على الوصول إلى أهدافهم بمساعدة البرلمان والانتخابات . وأخيراً فرض الامبرياليون دخول ايطاليا الحرب في عام ١٩١٥ من خلال سيطرتهم على الشارع ، وارهاب الاغلبية البرلمانية الراغبة في الحياد . واستخدم الامبرياليون في أميركا الآلة الديموقراطية الموروثة ، مع أنهم فرضوا ارادتهم على الجماهير بتكتيك سياسي لا يرحم . ان انجلترا هي البلد الوحيد الذي تلازمت الامبريالية المعاصرة فيه مع حركة ديموقراطية — برجوازية قوية ووطيدة .

عندما جدد ديزرائيلي الحزب المحافظ في بريطانيا العظمى ، وربطه بالجماهير الشعبية من خلال قانون الاقتراع الصادر عام ١٨٦٧ ، لم يكن رأسمال التروستات قد وجد بعد . لقد ربط الحزب المحافظ الفكرة الامبريالية مع التقدم الاجتماعي ، ولهذا فانه كان الشكل الوحيد في انجلترا الذي يستطيع الامبرياليون كسب نفوذ سياسي لاحق فيه . والحقيقة ان اندماج الحركة المحافظة الانجليزية والامبريالية الرأسمالية الكبرى قد حدث بالتدريج في مجرى الثمانينات والتسعينات . هكذا كان سيسيل رودز في بداياته السياسية ، وخاصة في آرائه حول ايرلندا ، عدواً للمحافظين . كذلك جاء تشامبرلن فيما بعد من العسكر الليبرالي اليساري إلى المحافظين . ولم تتضح الاتجاهات الجديدة تمام الجدة في الامبراطورية البريطانية إلا بعد عا ١٨٩٥ ، حين تشكلت وزارة محافظة جديدة دخلها تشامبرلن كوزير مستعمرات . من هذا التاريخ ، بدأ الحزب المحافظ يتبنى مشروع رودز باقامة افريقيا بريطانية موحدة من الكاب إلى القاهرة ، ووضع تشامبرلن كل طاقاته في خدمة الخطط الافريقية واستكمال ودمج

الامبراطورية البريطانية . لكنه لم يلبث أن بدأ مع نهاية القرن الماضي دعايته لعودة انجلترا إلى الحماية الجمركية . وعلى العموم ، فان الحزب المحافظ بقي ثابتاً في اتجاهه العام على أرضية الديموقراطية البرجوازية ، وقد جهد تشامبرلن طيلة الوقت لكسب جماهير العمال الانجليز لافكاره .

كان عام ١٨٩٥ و ١٨٩٦ نقطة الذروة في السياستين الداخلية والخارجية للقوى الامبريالية الكبرى.إذ انتصر المحافظون عام ١٨٩٥ في الانتخابات البريطانية وشكلوا حكومة جديدة كان وزير المستعمرات فيها هو تشامبرلن . في العام نفسه انتخب فور رئيسا للجمهورية في فرنسا باصوات الكتلة اليمينية الامبريالية . كما فاز ماكينلي ، مرشح الحزب الجمهوري ، عام ١٨٩٦ في انتخابات درامية لرئاسة الولايات المتحدة . واعفى فيلهلم الثاني في ألمانيا رئيس وزرائه المتردد كابريفي من منصبه عام ١٨٩٤ ، واحل محله الأمير هونلوه ، الذي سار على نهج امبريالي واضح . جاء عاما ١٨٩٥ - ١٨٩٦ بتوطيد التحالف الحكومي في مجلس الرايخ الألماني ، المكون من الليبراليين القوميين والمحافظين والوسط . حاولت ألمانيا في هذه السنوات القيام بسياسة كسب كولونيالي قلقة ، كما عزز الاسطول ودرس مشروع قانون طوارىء جديد ضد العمال الاشتراكيين . سعى فيته في روسيا لدعم التوازن بين القيصر والرأسمالية الكبرى الحديثة . وفي عام ١٨٩٥ أيضا قامت اليابان بأول هجوم امبريالي كبير ، عندما أعلنت الحرب على الصين . لكن روسيا وفرنسا وألمانيا واجهت اليابانيين المنتصرين واكرهتهم على الاستغناء عن القسم الأكبر من غنيمتهم . وفي عام ١٨٩٥ ذاته ، حدثت محاولة جيمسون التي دعمها سيسيل رودز للاستيلاء بضربة واحدة على

بجمهورية الترنسفال ، ولادخالها في الأمبراطورية البريطانية . وتشير البرقية الشهيرة التي أرسلها القيصر فيلهلم الثاني إلى كروجر ، رئيس جمهورية الترنسفال ، إلى ارادة الرايخ الألماني في مقاومة السياسة البريطانية في جنوب افريقيا . في ذلك الوقت نفذ كريسبي مشروعا فاشلا ضد الحبشة . لقد كانت القوى الامبريالية السبع عامي ١٨٩٥ و ١٨٩٦ في ذروة نشاطها الداخلي والخارجي ، تستثنى من ذلك امبراطورية النمسا — المجر ، التي كانت مشلولة بفعل أزمتها الداخلية ، اذ اصطدم الاتجاه الموالي للسلاف الذي انتهجه رئيس الوزراء باديني بمقاومة شديدة من قبل القوميين الألمان ، مما أعجز القيصرية الهابسبورجية عن الاعداد لتوسعات امبريالية جديدة .

أظهرت الدولتان الصغيرتان الأكثر تطورا من الناحية الاقتصادية بين دول أوروبا الصغيرة الاخرى ، أي بلجيكا وهولندا ، الميل ذاته نحو الحركة الامبريالية منذ عام ١٨٨٠ . وصل الحزب الكاثوليكي المحافظ عام ١٨٨٤ إلى السلطة في بلجيكا ، وبقي فيها حتى الحرب العالمية الأولى . بدأت بلجيكا في الثمانينات ، وكمشروع شخصي للملك ليوبولد الأول في البدء ، سياسة كولونيالية ناجحة في افريقيا الوسطى ، توجت بتأسيس الكونغو . قاومت الحكومة الكاثوليكية المحافظة بعناد مطلب الحركة العمالية في حق الاقتراع العام ، كما ظهرت في هذه البلاد أيضا الميول نفسها التي عرفتها الدول الكبرى : تمركز متزايد للصناعة الكبرى ، سياسة كولونيالية ، افول الفكرة الليبرالية ، استناد الطبقة المالكة إلى سلطة قوية قادرة على مقارعة اشتراكية البروليتاريا . كان تطور هولندا المجاورة مماثلا لتطور بلجيكا ، حيث

دافعت البرجوازية عن سلطتها في الدولة وعن امبراطوريتها الاستعمارية الموروثة الكبيرة . ازداد عدد العمال الصناعيين في هولندا مع ازدياد التصنيع ، واشتدت حدة التناقضات الطبقية ، وانفصلت البرجوازية عن الموروث الليبرالي ، وبرز إلى المقدمة حزب محافظ كالفاني جديد ، حمل اسم « المعادون للثورة » ، ثم شكلت في عام ١٨٨٧ أول حكومة يمينية .

يظهر منذ الثمانينات الافول الكامل ، والمتوازي ، لليبرالية في سائر البلدان ، التي سبق لها ان عرفت حركة ليبرالية ذات وزن . فانهار الموقع القوي لليبرالية في برلمانات هولندا وبلجيكا والنمسا . أما في انجلترا ، فلم تأت الانتخابات عام ١٨٩٢ بحسم واضح ، ولم يحرز أي من الليبراليين أو المحافظين الأغلبية بمفرده ، فتعاون الليبراليون مع الحزب الايرلندي وحكموا بين١٨٩٢و١٨٩٥. ثم لم تلبث الليبرالية أن تمزقت خلال هذه السنوات تحت وطأة تناقضاتها الداخلية الجسيمة . عندئذ اقترب الجناح اليميني للحزب بزعامة لورد روزبيري من التطلعات الامبريالية للمحافظين ، بينما دافع الجناح اليساري بقيادة هركورت عن تقاليد جلاد ستون . وحين ترك هذا منصب رئيس الوزارة عام ١٨٩٤ وحل محله روزبيري في قيادة الحزب وبدا وكأن الغلبة صارت للجناح اليميني :

اذا كان الليبراليون الانجليز يوافقون في القضايا الأساسية للسياستين الداخلية والخارجية على اراء المحافظين ، فما الذي يبرر الوجود المنفصل لحزب ليبرالي خاص ؟ . ان قوة اغراء الفكرة الامبريالية على البرجوازية المالكة كانت كبيرة إلى درجة اكرهت المجموعات البرجوازية على

التحول نحو الفكرة الجديدة ومبادئها ، مما ضيق دائرة تأثير الليبرالية التاريخية بصورة متزايدة باضطراد . هكذا جاءت الانتخابات التالية عامي ١٨٩٥ و ١٩٠٠ بهزائم جسيمة لليبراليين ، ثم مزقت حرب البوير في مطلع القرن الحزب شر ممزق ، اذ ناضل قسم منه ضد هذا المشروع الامبريالي البحت ، ودعم قسم اخر الحكومة «لاسباب قومية» .

أخذ انهيار الليبرالية في ألمانيا منحى مماثلا . كان لحزب الأحرار الذي يقوده ريشتر في مطلع عام ١٨٨٤ مائة نائب من أصل ٣٩٧ نائبا في مجلس الرايخ. في الانتخابات الجديدة التي نظمت في خريف ١٨٨٤ ، هبط العدد إل ٦٥ ، وانحدر عام ١٨٨٧ إلى ٣٢ نائبا . أما في عام ١٨٩١ فقد انتخب ٦٤ نائبا من الأحرار ، لكن الحزب لم يلبث ان انقسم عام ١٨٩٣ ، بعد أن دعم قسم منه حكومة كابريفي،عاقدا بذلك سلامه الخاص مع النظام السائد . فاز اتجاه ريشتر المعارض عام ١٨٩٣ بـ ٢٥ مقعدا في البرلمان ، بعد ان أصبح اسمه حزب الشعب الحر ، في حين احرز اتحاد الأحرار الموالي للحكومة ١٣ مقعدا نيابيا ، اضافة إلى ١٣ مقعدا نالتها مجموعة خاصة من ليبراليي جنوب ألمانيا هي حزب الشعب . كانت الليبرالية الألمانية عام ١٨٩٣ في حالة تمزق تام ، بسبب مشاكل وقضايا الامبريالية بالأساس ، اذ ايد اتحاد الأحرار موازنة عسكرية كبيرة جديدة قدمتها الحكومة ،عارضها ريشتر بدوره أشد المعارضة . كذلك وافق اتحاد الأحرار على برنامج بناء السفن الحربية عام ١٨٩٥ ، وعارضه ريشتر واتجاهه .

الديمقراطية الليبرالية

والاممية الثانية

لم تستطع الليبرالية المندثرة الاعتماد في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر إلا على مجموعات متضائلة من البرجوازية ، كانت ما تزال على رفضها للامبريالية . لقد وجدت الليبرالية نفسها مكرهة لهذا السبب إلى البحث عن تماس مع الجماهير العريضة ، وخاصة منها الأقسام التي كانت ما تزال تناهض الامبريالية . هكذا تحولت الليبرالية وذابت في الديموقراطية الليبرالية . عندما كانت الاحزاب الليبرالية في انجلترا وألمانيا وبلجيكا واثقة من ولاء البرجوازية المالكة ، ومرتاحة إلى ثبات السلطة البرلمانية ، ساد تباين كبير في الرأي صفوفها حول الجدوى من تقريب العمال من المسؤولية السياسية عن طريق منحهم حق الاقتراع العام .ومع أن الجناح الأكثر يسارية من الليبراليين نصح في انجلترا بتفاهم كهذا مع العمال ، وظهرت لدى الأجنحة الليبرالية اليسارية في كل من ألمانيا وفرنسا ميول مماثلة ، فان هزيمة الثورة في القارة الأوروبية وفشل التطلعات نحو الاصلاح الانتخابي في انجلترا عام ١٨٦٦ اعاقا اكتساب هذه الديموقراطية الليبرالية لاي معنى عملي. والحال، انسويسرا هي البلد الوحيد الذي تطورت فيه هذه الديموقراطية منذ عام ١٨٤٧ ، لانها لم تتطلع نحو فتوحات استعمارية ، ولم تكن لديها مطامح عسكرية ،

بل طورت في سلام مصالحها الاقتصادية . وكانت قد أخذت من قبل بحق الاقتراع العام ، وبالحماية الكاملة للملكية الخاصة البرجوازية ، أي بالأشكال السياسية والاجتماعية التي تطمح الديموقراطية الليبرالية اليها .

طبق بسمارك حق الاقتراع العام في الرايخ الألماني ، وفعل دزرائلي الشيء ذاته في انجلترا . فلم يعد الليبراليون قادرين في ألمانيا وانجلترا على الدعوة إلى تقييد الحقوق السياسية للعمال ، ولم يعد بالإمكان ممارسة سياسة ليبرالية عملية في هاتين القوتين العظميين إلا على أساس حق الاقتراع العام أو تعاون الرأسماليين والعمال . فكان ان بقيت ، الديموقراطية الليبرالية الشكل الوحيد الذي يمكن ممارسة سياسة ليبرالية من خلاله في عصر الامبريالية . نورد في الأسطر التالية برنامج حزب الشعب الألماني الصادر عام ١٨٩٥ بوصفه نموذجا للبرنامج الليبرالي — الديموقراطي ، وقد حظي هذا الحزب بدعم غالبية البرجوازية الوسطى والصغيرة في فورتمبرج . يقول البرنامج بين ما يقوله :

« ان حزب الشعب هو حزب للتقدم الاجتماعي ، يتبنى المبادىء الديموقراطية للحرية والمساواة ، ويطالب باسهام متساو لسائر مواطني الدولة في التشريع والادارة والقضاء ، وبالاخذ بالحكم الذاتي للشعب في الدولة . . . حزب الشعب هو حزب الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية ، وهو يقر بان قضايا الدولة والمجتمع لاتنفصل ، وبان رفع السوية الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة وتحقيق الحرية السياسية مترابطان ، ويتطلع إلى تسوية سلمية للتناقضات الاجتماعية في نظام اجتماعي يضمن حرية الفرد ... وحزب الشعب هو حزب السلام ،

لانه يرى في الحرب والنزعة العسكرية الضرر الأكبر الذي يصيب رفاه الشعب ومصالح الثقافة والحرية ، وهو يعمل لاقامة حلف سلام وحرية بين الشعوب » . ويقول البرنامج في المطالب الاقتصادية للحزب : « زيادة رفاه الشعب ، حماية الضعيف اقتصاديا ، تعزيز حرية الاتصال ، عدم اعطاء أية أفضلية من قبل الدولة لصراعات وتكتلات رأس المال الكبير » .

تطابق برنامج حزب ريشتر في سائر النقاط الجوهرية مع تطلعات حزب الشعب الفورتمبرجي . كذلك كان أنصار الجناح اليساري من الليبراليين الانجليز سيوقعون على هذا البرنامج . وعلى كل حال ، فان نفوذ الديموقراطيين الليبراليين كان ضعيفا داخل البرجوازية المالكة في ألمانيا وانجلترا خلال التسعينات ، كما كان ضعيفا في البلدان الاخرى أيضا . ولئن كانت الديموقراطية الليبرالية قد اكتسبت آنذاك أهمية سياسية وتاريخية ، فقد حدث ذلك بسبب تبني الجماهير الكبرى من العمال الصناعيين الأوروبيين والأقسام المعادية للامبريالية من البرجوازية الصغيرة للشعارات الديموقراطية الليبرالية .

زاد النهوض الصناعي الكبير في سائر البلدان الأوروبية الهامة منذ الثمانينات عدد العمال الصناعيين وقوى ارادتهم النضالية ، ونمت بصورة آلية في ألمانيا والنمسا وفرنسا وايطاليا وهولندا وبلجيكا وسويسرا أهمية الحزب العمالي الاشتراكي . كان الاشتراكيون قد صاروا في التسعينات عاملا سياسيا هاما في هذه البلدان جميعا ، يحسب حسابه بصورة جدية . لكن الاحزاب الاشتراكية ذاتها وجدت صعوبة متزايدة في تعيين موقفها داخل العالم السياسي الجديد ، مع انه وجدت في

البدء مجموعة من المبادىء التاكتيكية المتفق عليها بين اشتراكيي الدول الصناعية الأوروبية مثل : تنظيم نقابي للعمال من أجل النضال الإقتصادي، استخدام البرلمان لتمثيل المصالح العمالية باكبر قدر من الاصرار ، الدعاية لحق الاقتراع العام في البلدان التي تنكر طبقتها السائدة هذا الحق على العمال ، حصر الحركة العمالية في اطار الوسائل السلمية ، رفض الأعمال الارهابية الفردية ومحاولات الانتفاض اليائسة . هذه المبادىء لم تكن كافية ، كي تتيح للأحزاب الاشتراكية موقفا واضحا تجاه القضايا المتنوعة للحياة السياسية اليومية . وقد كان على العمال الأوروبيين تلمس التقدم على الطرق السياسية ببطء كبير يتسم بالتجريبية. لم يجد العمال ، لاسباب سنعرضها لاحقا ، أية مساعدة عملية لدى ماركس وانجلز . أما القضايا الأساسية المطروحة ، فكانت تتلخص فيما يلي : كيف يجب ان يكون موقف العمال من الفئات الاخرى الواسعة من الشعب مثل الفلاحين والحرفيين والاكاديميين ؟ هل يجب عليهم ان يحاولوا احراز نجاحات جزئية عبر تحالفات مع قوى اخرى ، والتأثير في الدولة لصالح هذه التحالفات ، أم يجب عليهم رفض حلول وسط كهذه ؟ ماهي علاقة الاحزاب الاشتراكية مع القضايا العامة للسياسة الاقتصادية ، حين تتجاوز هذه الرابطة المباشرة بين العمال والرأسماليين ، وما هو سلوك الاشتراكيين تجاه الدولة والوطن عموما ، وكيف يقف حزب اشتراكي تجاه السياسة الخارجية والجيش والاسطول والمستعمرات ، وتجاه مشاكل الامبريالية المطروحة بوجه عام ؟ .

نجمت الأجوبة على هذه الاسئلة من التطلعات التي تشكلت بالتدريج لدى العمال الاشتراكيين في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . أما المنظرون الاشتراكيون الاساسيون لذلك العصر ، وهم

رجال من أمثال كاوتسكي ، فقد حاولوا توحيد التطلعات الموجودة فعلا لدى جماهير العمال من التعاليم العامة العلمية للماركسية . غير انه سيكون من الخطأ الزعم ان كاوتسكي واصدقاءهم الذين اكتشفوا مبادىء الأممية الثانية ، لان الحركة العمالية الاشتراكية في فترة الأممية الثانية من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ كانت نتاجا تاريخيا لتطور البروليتاريا الأوروبية ذاتها ، اذ ان هذا الشكل بالذات من الحركة العمالية انبثق من الشروط الأولية التي توفرت عام ١٨٨٩ . فقد أدى الوعي العمالي في القارة الأوروبية إلى تأكيد الطبقة العاملة على مكانتها الخاصة وعلى الفروق بينها وبين غيرها من الفئات الوظيفية . واقتصر العمل الفعلي لكل حزب من الأحزاب الاشتراكية ، بالنتيجة ، على العمال الصناعيين بنسبة ٩٠٪ ، وان كان أياً من هذه الاحزاب لم يستفز ببرنامجه الفلاحين أو الحرفيين ، أو يخوض نضالا ما ضد الطبقة الوسطى . لقد بدت الأحزاب الاشتراكية ، كاحزاب عمالية ، وكأنها شيء غريب بعض الشيء بالنسبة للطبقة الوسطى ، فنشأ عن ذلك تناقض بين الحزب العمالي وبين سائر الأحزاب الأخرى ، التي التفت كاحزاب « برجوازية » مزعومة ، على رفض الاشتراكية . إلى ذلك امتلك العامل الاشتراكي البسيط شكا عميقا ضد سائر مجموعات الرأسماليين وسائر أجهزة الدولة ، وسائر الأحزاب غير الاشتراكية . ولقد شعر العامل بحق ان سائر الأحزاب والمؤسسات تهمله وتطارده ، لذلك طلب من حزبه موقفا جوهره الاحتجاج القاطع ضد الدولة البرجوازية القائمة ، ورفض التحالفات مع الأحزاب الأخرى وما يسمى بالنجاحات السياسية الجزئية ، فزاد الوعي الطبقي القوي والحقيقي لطليعة العمال الأوروبيين العزلة السياسية للحركة الأشتراكية .

كان العامل الاشتراكي متشائما أشد التشاؤم حيال كل ما يقال حول الوطن وعظمته ، ويفكر ان جيش الدولة الرأسمالية موجود لقمع الجماهير الشعبية ، وان قسما صغيرا فقط من المضاربين هو الذي يربح من سياسة الحكومات الخارجية القائمة على الفتح . انه لم يكن مهتما بالمستعمرات ، وكان يرفض ان يموت أبناؤه من أجل سياسة استعمارية في صالح السادة ، وطالب بالسلام والتفاهم بين الشعوب ، وأحس بارتباطه مع رفاقه الطبقيين في البلدان الاخرى ، الذين يناضلون في الظروف ذاتها ضد الأعداء ذاتهم . لهذه الأسباب حيى العامل الواعي طبقيا إعادة تأسيس الأممية بسعادة قلبية خاصة ، ووضع في مواجهة الدعاية القومية في بلاده ايمانه بالديموقراطية الاجتماعية الأممية التي تربط الشعوب . وما عرفه العامل الأوروبي عن الماركسية العلمية قد عزز لديه هذه النظرات . فقد وجد العمال في الماركسية مادة غنية لنقد النظام الرأسمالي السائد ، وعرفوا لماذا يستغل نظام الرأسمالية العمال ، ولماذا لا يمكن تغيير هذه الحقيقة الجوهرية قبل حلول المجتمع الاشتراكي محل النظام الرأسمالي . كما أظهرت الماركسية لعمال الصناعة الأوروبيين أهمية طبقتهم والمهمة التاريخية المنوطة بعملهم في الحاضر والمستقبل .

هذه الآراء مجتمعة تتطابق على وجه التقريب مع الراديكالية الرسمية، التي كانت الاتجاه النافذ في الأممية الاشتراكية منذ تأسيسها عام ١٨٨٩ وحتى الحرب العالمية الأولى . والغريب في الأمر ان هذه الراديكالية الرسمية قد تعارضت تعارضا حادا في كل قضية من قضايا السياسة العملية مع نظرية ماركس ذاتها . فالتمييز داخل الشعب بين كتلة اشتراكية بروليتارية وما سمي بالكتلة البرجوازية ، حيث يعتبر بورجوازيا كل من ليس عاملا صناعيا ، أو كل من يصوت ضد الاشتراكيين

الديموقراطيين ، هو تمييز غير ماركسي . بنى ماركس نظريته على تناقض البروليتاريا مع البرجوازية ، ولم يبنها على تناقض الاشتراكيين مع « البرجوازيين » ، والبرجوازية هي عنده أقلية زهيدة من الشعب تتكون من مالكي وسائل الانتاج الهامة اجتماعيا . أما بناء مجتمع جديد كمهمة تاريخية ، فقد قال ماركس ان البروليتاريا ستنجزه بوصفها قائدا للشعب باسره ، والعمال الصناعيون قادرون على قيادة هذا النضال ، لان وضعهم الطبقي يؤهلهم لذلك بصورة خاصة . وكان ماركس يرى ان العمال يستطيعون التحرر أكثر من سواهم من بعض الأحكام المسبقة . غير ان اعتبار الفلاحين والحرفيين كتلة موحدة مع الصناعيين أو المصرفيين ، والصاق كليشة « برجوازي » على هذه الجماعات ، وثم معارضة هذا العالم « البرجوازي » الغريب بالاشتراكية ، ليس من الماركسية في شيء . لا سيما وان ماركس وانجلز لم يقصرا في أي وقت اهتمامهما على عمال الصناعة كفئة مهنية ، بل وقفا قسما كبيرا من حياتهما على دراسة العلاقات الفلاحية في ايرلندا وروسيا على سبيل المثال .

ماذا كان موقف ماركس وانجلز من التحالف بين الحزب العمالي والاحزاب البرجوازية ؟ . اعتبر ماركس تحالف حزبه مع الاحزاب الاخرى مشروعا ، اذا ماخدم مصالح الحركة الثورية . ذلك لم يكن رأيه خلال ثورة ١٨٤٨ ، وانما خلال عام ١٨٦٣ ، فقد انتقد اللاساليين في هذا العام واتهمهم بالتخلي عن البرجوازية الليبرالية في نضالها ضد بسمارك واليونكر ، وبتركيز هجماتهم على الرأسماليين فقط ، دون ان يذكروا الاقطاعيين واليونكر البروسيين . وقد تعاطف حتى سنوات حياته الاخيرة اتم التعاطف مع الحركة

الثورية الروسية ، اي مع حركة فلاحية يقودها مثقفون ، مع انها لم ترتبط بأي رابط مع البروليتاريا او الاشتراكية البروليتارية .

كان ماركس يرى ايضا ان على الحزب العمالي ، متى وصل مع حلفائه الى السلطة او احرز الاغلبية في البرلمان ، ان ينفذ الالتزامات التي يمليها عليه وضعه الجديد . ولقد كان واضحا على سبيل المثال ان حزب ليدرو — رولان سيشارك في وضع موازنة الدولة ، لو انه وصل الى السلطة في شباط ١٨٤٨ . هذه المسألة البسيطة لم تكن بهذه البساطة بالنسبة لراديكالي الاممية الثانية الذين رفضوا التحالفات مع الاحزاب الاخرى ، واعتبروا الموافقة على ميزانية دولة برجوازية عملا غير مسموح به . كذلك صيغت في عصر الاممية الثانية علاقة الديموقراطية الاجتماعية الرسمية مع الملكية صياغة غريبة من نوعها . فقد طلب ماركس من الحركة العمالية في المانيا تبيناً واضحاً للجمهورية ،وتعبيراً صريحاً عن العداء الثوري تجاه نظام هوهنتزولرن السائد . بيدان كل واحدة من هذه القضايا الجدية انحلت على يد الاممية الثانية الى مسائل سلوكية عبرت عن نفسها فيما يلي : هل يجوز لديموقراطي اجتماعي التحدث مع امير ، وهل يسمح له بدعوته الى الغداء او العشاء ، وهل يجوز له ان يسير في جنازته . . . الخ ؟ .

كانت قضية حرية التجارة او الحماية الجمركية قضية غائية بالنسبة لماركس وانجلز . فالاولى هي كالاخرى ، شكل من اشكال السياسة الاقتصادية للرأسمالية . لكن راديكالية الاممية الثانية تبنت حرية التجارة بمعتقدية احادية الجانب ، مبررة موقفها اما بتخفيض سعر تكلفة حياة العمال كمستهلكين ، او سائرة ببساطة وراء النظريات الليبرالية

الشائعة. رأى ماركس وانجلز في الحرب وسيلة من وسائل السياسة ، يجب أن توضع في خدمة القضية الثورية ، شأنها شأن غيرها من الوسائل. اما الاممية الثانية ، فقد آمنت بالسلام تحت كل الظروف ودون اي قيد او شرط . وافق ماركس وانجلز على حق تقرير المصير القومي وعلى حق الشعوب الكبرى في الوجود ، اما راديكاليو الاممية الثانية ، فخلقوا بحجاجهم ضد السياسة القومية لحكوماتهم ، وبتبنيهم للاخاء العام بين الشعوب سوء فهم خطير لدى اصدقائهم واعدائهم .

يكمن الفارق الاساسي بين ماركس والاممية في انه كان يمارس سياسة واقعية ثورية تحسب حسابا للحقائق القائمة ، في حين استغنت راديكالية الاممية الثانية عن السياسة الثورية الشعبية ، واحلت محلها سياسة مهنية واحتجاجية لعمال الصناعة . قد يسأل المرء نفسه : لماذا تفرج ماركس وانجلز بهدوء على هذا التطور ، ولم يحتجا على الخط المغلوط للاحزاب الاشتراكية الاوروبية ؟ . كان الرجلان حتى نهاية حياتهما على اعلى درجة من النشاط والروح الكفاحية ، وقد رأى ماركس ببصيرته النافذة الاتجاهات الاساسية للاحزاب الديموقراطية الاجتماعية في اوروبا ، كما عاش ست سنوات بعد تأسيس الاممية ومجده اعضاؤها كزعيم وقائد لها . قدم ماركس وانجلز البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ ليكون برنامجا واقعيا وثوريا الى ابعد حد لانصارهما ، يراعي الظروف التاكتيكية لكل بلد ، ويرشد العمال الثوريين . فلماذا لم يصدر الرجلان البيان الشيوعي عام ١٨٨٠ اصدارا جديدا يتناسب مع الظروف المتغيرة ، ولماذا لم ينشر انجلز عام ١٨٩٠ كتابا يكون دليل عمل للاممية الجديدة ؟ .

اعد ماركس وانجلز عام ١٨٧٢ طبعةجديدة من البيان الشيوعي٠ وقدذكرا في نهايةالمقدمةالقصيرةالتي كتباها ، وتركزت على كومونة باريس : « ان البيان هو وثيقة تاريخية لم نعد نملك حق اجراء تغيير فيها . ربما اصدرنا طبعة لاحقة مرفقة بمقدمة تردم الفاصل بين ١٨٤٧ والوقت الحالي .ولقد جاءت الطبعة الحالية مفاجئة لنا ، فلم نملك الوقت الكافي لكتابة مقدمة كهذه » . هذه المقدمة الجديدة لم تكتب مطلقا . صحيح ان انجلز كتب مقدمات للطبعات الصادرة بين ١٨٨٣ و ١٨٩٠ ، تتضمن افكارا جد هامة ، الا ان هذه المقدمات لم تتصد للمشاكل التاكتيكية التي تواجهها الحركة العمالية انذاك.أن العمل الاكثر شعبية للماركسية في السنوات الاخيرة من حياة ماركس وانجلز هو « تطور الاشتراكية من اليوتوبيا الى العلم »٠لكن هذا الكتاب لم يساعد بدوره العمال الاوروبيين ، الذين كانوا يحتاجون الى دليل تاكتيكي للمهام السياسية الراهنة . في الطبعة الرابعة من هذا الكتاب ، الصادرة عام ١٨٩١ ، يضيف انجلز فصلا حول شكل الانتاج الجديد الذي اكتسب اهمية في الفترة المنصرمة ، وهو التروستات ، الا أنه لم يغتنم الفرصة لالقاء الضوء على تاكتيك الحركة العمالية الاشتراكية في عصر التروستات ، مع انها كانت فرصة مناسبة .

ثمة اسباب عديدة اسهمت في تحفظ ماركس وانجلز . لم يفهم الرجلان تمام الفهم الطابع الخاص الحقيقي للاحزاب العمالية الاوروبية التي اعيد تشكيلها بعد عام ١٨٦٣ ، وان احسا انها تتحرك بطريقة مغايرة لما اعتقدا انه الطريقة الصحيحة . وقد وجدا اسباب هذا الانحراف في اخطاء القادة العماليين وفي التأخر البرجوازي الصغير لاعضاء الحزب .

وقد مارس ماركس وانجلز نقدا لايرحم للتصرفات المختلفة للاسال وليبكنيشت ، وكانا قانعين ان الاحزاب الاشتراكية ما تزال احزابا ثورية من نمط ١٨٤٨ ، او انها تريد ان تصبح كذلك ، وانه يكفي ابعاد القادة السيئين ، ومكافحة الاحكام البرجوازية الصغيرة المسبقة لدى الاعضاء ، حتى يستقيم كل شيء من جديد . لم ير ماركس وانجلز ان القضية الاساسية في الاحزاب الاشتراكية لم تعد منذ ١٨٦٣ قضية اخطاء متفرقة ، بل هي قضية نمط جديد من الحزب ، وان الحزب المحترف للعمال الاوروبيين يختلف في جوهره عن الماركسية الثورية .

دفن ماركس وانجلز امالهما بنهوض ثوري اوروبي وشيك بعد كارثة ١٨٧١ ، وأخذا يعلقان اهمية كبرى على روسيا. وقد اعتقدا في البداية ان من غير الضروري اعطاء ارشادات تاكتيكية للاحزاب العمالية الضعيفة ، لانها لن تستطيع تنفيذها على كل حال في المدى المنظور . بعد ذلك صدر قانون الاشتراكيين في المانيا عام ١٨٧١ ، ولو حقت الديمقراطية الاجتماعية ودوهمت طيلة اثني عشر عاما من قبل اقوى سلطة اوروبية . لكن الحركة العمالية الالمانية بقيت مع ذلك صامدة ، الى ان اطيح ببسمارك عام ١٨٩٠ والغي قانون الاشتراكيين ، وظهر ان الديموقراطية الاجتماعية قد ضاعفت قوتها مرات كثيرة خلال سنوات الملاحقة والاضطهاد . ان الشجاعة والوفاء ، اللذين صمد العمال الالمان بهما طيلة اثنتي عشرة سنة ، ملآ انجلز بالاعجاب والفخر ، وان لم يفهم بصورة صحيحة اسباب موقف العمال الالمان . وقد ارتكب انجلز الكهل في التسعينات الخطأ نفسه الذي كان قد ارتكبه هو وماركس قبل

خمسين عاما ، اذ بالغ بتقدير القوة الصدامية للاحزاب الشعبية القائمة ، كما سبق له ان بالغ بقوة الشارتيين وحزب ليدرو — رولان .

أن الاعتراف بالجدارة ، التي أقرَّبها انجلز للعمال الالمان في سنوات قانون الاشتراكيين ، مبررا الى ابعد حد ، مع ان الدافع الذي حفزهم على الصمود في معركتهم كان مختلفا في الواقع عما اعتقده انجلز . فقدكان العمال الالمان مفعمين بوعي طبقي لا يتزعزع ، ومصممين على ان لاتنزل الشرطة والرأسماليون الهزيمة بهم . وقد آثروا ان يتحملوا سائر الملاحقات ، على ان يتركوا حزبهم وطبقتهم . لكنهم لم يفكروا بثورة مرتقبة ، يطردون خلالها سلالة هوهنتسولرن . اما انجلز ، فلم يكن ينتظر من العمال الالمان برهاناً اقوى على ارادتهم الثورية من ذلك البرهان الذي قدموه خلال سنوات الاضطهاد . ولقد وثق دون حدود بعد ١٨٩٠ بقوة الديموقراطية الاجتماعية الالمانية . وبما ان الحزب الالماني كان الحزب الاقوى والاكثر اهمية في الاممية ، فقد وافق انجلز في دخيلته على اممية ١٨٨٩ وسار معها .

هل تطابقت الصورة التي كونها انجلز مع الظروف الحقيقية للسياسة الالمانية ؟ . هذا مايظهر من مقاطع من رسائله . كتب انجلز عام ١٨٩٥ ، وهو عام وفاته : « . . . ان التوسع المستمر والمتنامي على الدوام للحزب ، يزيد من صعوبة هضم عناصره الجديدة . ان عمال المدن الكبرى ، اي اكثر العمال ذكاء ، هم عندنا . من سيأتي الان هم اما عمال المدن الصغيرة او الطلاب . . . الخ ، او برجوازيون صغار يصارعون الغرق ، او صناعيون منزليون ريفيون يملكون قطعة أرض صغيرة خاصة بهم او يستأجرونها ، بالاضافة الى فلاحين صغار حقيقيين .

ولان حزبنا هو الحزب الوحيد التقدمي حقا ، والحزب الوحيد القوي بما يكفي لفرض التقدم ، فان الاغراء يتعاظم لاقناع الفلاحين الكبار والمتوسطين ، الرازحين تحت عبء الديون والمتذمرين ، بقليل من الاشتراكية ، وخاصة في المناطق التي يسيطر فيها مثل هؤلاء الناس » .

كان انجلز على حق ، فالديموقراطية الاجتماعية الالمانية كانت قد كسبت انذاك غالبية عمال الصناعة في المدن الكبرى ، كما كان صحيحا انها اجتذبت حتى عام ١٩١٤ بعض فئات البرجوازية الصغيرة في الريف ، التي اغضبتها اوضاع الملكية القيصرية ، فعبرت عن ذلك باعطاء اصواتها للحمر . ومع ذلك ، فان علاقة الديموقراطية الاجتماعية مع الفئات المتوسطة والكتلة الشعبية الكبرى بوجه عام كانت تختلف تماما عما بدا لانجلز ، الذي كان يفكر بحركة يتداخل فيها الحزب الاشتراكي مع الفئات المتوسطة ، لان الديموقراطية الاجتماعية كحزب وحيد تقدمي حقا هي حزب يجتذب اليه دون عناء دوائر متعاظمة على الدوام من الشعب . لكنه كانت تقوم في الواقع حدود صلبة بين ما « برجوازي » وما هو « ديموقراطي اجتماعي » ، ولم تنته عزلة عمال الصناعة بانضمام هذه الفئة او تلك من الطبقة الوسطى الى الحزب . ان الديموقراطية الاجتماعية ستنتصر في الثورة ، حين تكون حزبا شعبيا من نمط احزاب ١٨٤٨ ، هذا مافكر به انجاز ، لكن الواقع السياسي الالماني حال دون وصولها الى وضع كهذا .

صاغ انجلز عام ١٨٨٤ تأملات غريبة حول الثورة الالمانية القادمة ، وحول الدور الذي ستلعبه في ذلك الديموقراطية البحتة ، فكتب : « . . . هذا ماحدث في كل ثورة . ان اكثر الاحزاب تدجينا ، تلك

التي لا تزال قادرة بوجه عام على الحكم،ستشارك ايضا في الثورة.غير انها ستفعل ذلك ، لان المهزومين يرون في الثورة امكانية الانقاذ الاخيرة . . . ليس من المنتظر ان نجد وراءنا لحظة الازمة غالبية الناخبين، غالبية الامة ، لان كل الطبقة البرجوازية وبقايا الطبقة الاقطاعية المالكة، وقسماً كبيراً من البرجوازية الصغيرة وسكان الريف سيلتفون عندئذ حول الحزب البرجوازي الاقصى ، الذي سيتظاهر في هذه المرحلة بالثورية القصوى . ومن الممكن جدا ان يمثل هذا الحزب في الحكومة الموقتة ، بل انه سيشكل في لحظة ما اكثريتها . أما الطريقة التي لايجوز للاقلية ان تتصرف بها ، فقد اظهرتها الاقلية الديموقراطية الاجتماعية لحكومة شباط الباريسية عام ١٨٤٨ . على كل حال ، هذه القضية الاخيرة هي ايضا قضية اكاديمية » .

يحسب انجلز هنا حسابا لامكانية ثورة ظافرة المانية في لحظة لاتكون للديموقراطية الاجتماعية فيها اغلبية بين الناخبين . عندئذ ستسقط الحكومة بين ايدي الديموقراطية البحتة ، التي كانت في المانيا انذاك حزب اويجن ريشتر . ومن الطبيعي ان الديموقراطية الاجتماعية ستجلس مع هؤلاء في الحكومة الموقتة .

نستطيع الان الاجابة على السؤال الذي طرحناه في بداية هذا الكتاب : الى اي مدى تبدل المفهوم السياسي للديموقراطية بين ١٨٤٨ و ١٨٨٤ ؟ . يفهم انجلز تحت مصطلح الديموقراطية « البحتة » في نصه الاخير ، الذي كتب عام ١٨٨٤ ، الليبرالية البرجوازية اليسارية ، او الديموقراطية الليبرالية لاويجن ريشتر . هكذا حل في الفترة مابين ١٨٤٨ و ١٨٨٤ حزب التقدم محل مقاتلي المتاريس كممثل للديموقراطية في المانيا. اما

في فرنسا ، فلم يعد الديموقراطيون هم انصار بلانكي وليدرو ـ رولان ، بل الاعضاء الراديكاليون للبرلمان . وفي انجلترا صار الديموقراطيون هم انصار جلادستون . لقد اختفت ديموقراطية ١٨٤٨ الاجتماعية القديمة من اللوحة السياسية لاوروبا ، واحتلت مكانها ، بصورة غير مرضية على الاطلاق ، الاحزاب والاتجاهات الاشتراكية المختلفة .

شمل مفهوم الديموقراطية عام ١٨٤٨ كتلة الشعب العامل ، التي كانت تصارع الفئة العليا المالكة . هذا المفهوم انتقل في الفترة التالية الى معسكر البرجوازية المالكة ذاتها ، ليشمل الاجنحة اليسارية الليبرالية البرجوازية ، اي الاحزاب والمجموعات المتأقلمة مع حق الاقتراع العام ، والمقاتلة باسم الحرية والمنافسة الحرة ضد الامبريالية الحديثة . وبينما امتلكت الديموقراطية القديمة مضمونا اجتماعيا معينا ، فان المقولات الاجتماعية النضالية لم تعد الان جزءا من جوهر الديموقراطية البرجوازية : هذه الديموقراطية الجديدة تتطلع باصلاحاتها المتواضعة الى المصالحة بين الطبقات . هكذا اصبحت الديموقراطية البحتة تقف بالنسبة للثوري الاجتماعي على الجانب الاخر من المتراس ، وان اضطر هذا في بعض الاحيان الى التحالف مع الديموقراطيين الليبراليين في النضال ضد الامبرياليين والملكيين .

قامت العلاقة بين انجلز والاممية الثانية منذ بدايتها على سوء تفاهم عميق ، يفترض امتلاك الماركسية والاحزاب العمالية الحديثة للاهداف ذاتها . هذا الافتراض ليس صحيحا ، وقد برز منذ تأسيس الاممية ، وشكل تناقضا فريدا اخترق تاريخها باكمله . وصلت التشريعات السياسية والاجتماعية في انجلترا الى نتائج معينة في السبعينات ، ثم

اضيف اليها قانون الفبارك السويسري. كما بدأ بسمارك في الثمانينات ، وان بطريقة حذرة وناقصة ، اصدار التشريعات لحماية العمال في المانيا. اعترض الصناعيون في كل بلد على المطالب الاشتراكية ، مدعين ان السياسة الاجتماعية ترفع تكاليف الانتاج ، وان التجديدات السياسية الاجتماعية يجب ان تمتد لتشمل سائر البلدان ، كي لاتتغلب البلدان المتخلفة ذات الانتاج الارخص على البلدان المتقدمة التي اخذت بالتشريعات السياسية والاجتماعية . لتتحول السياسة الاجتماعية وسياسة حماية العمال الى قضايا دولية .

اراد العمال الوصول الى تقدم سياسي – اجتماعي متوازن قدر الامكان في سائر البلدان الصناعية . فاقترح مؤتمر الديموقراطية الاجتماعية الالمانية المنعقد عام ١٨٨٧ في سانت جالن بسويسرا الدعوة الى مؤتمر عمالي دولي عام يمهد لاتخاذ خطوات مشتركة لعمال سائر البلدان من اجل تحقيق تشريع دولي لحماية العمال . هذا المؤتمر عقد في باريس عام ١٨٨٩ ، وادى الى بقاء الاحزاب المشاركة فيه على اتصال وثيق فيما بينها . طرح المؤتمر برنامجا عمليا للحماية الدولية للعمال ، وطالب ان يكون يوم العمل مقتصرا على ثماني ساعات عمل فقط وحدد الاول من ايار كيوم احتفال عالمي للعمال يدعون خلاله لهذه الفكرة . كانت قرارات المؤتمر منطقية الى ابعد حد ومتوافقة مع ظروف العصر السائدة . ولعله من المميز لتلك الظروف ، ان الحكومة الألمانية دعت لعقد مؤتمر دولي للحكومات في برلين عام ١٨٩٠ ، للتداول حول حماية العمال . هذه الدعوة كانت تعني ان القيصر فيلهلم ومستشاريه قد وافقوا على وجهة نظر العمال حول ضرورة

اتخاذ اجراءات دولية لحماية العمال ، وحول الطابع الدولي لهذه القضية ، التي يجب ان تحل في اطار دولي .

تطابقت الاممية الجديدة مع مصالح وطابع الاحزاب الاشتراكية ومع طابع الحركة العمالية في البلدان الاوروبية المختلفة . فقد رأت الاحزاب المختلفة مهمتها الاساسية في دعم المصالح الوظيفية للعمال في كل بلد . اما الاممية فقد اريد منها ان تصوغ صياغة موحدة ومتوازنة قدر الامكان نشاطاتهم لتحسين وضعهم ، على ان تنعكس نجاحات عمال ما على عمال بقية البلدان . اختلفت الاممية الثانية كل الاختلاف عن الاممية الاولى . صحيح ان هذه الاخيرة اهتمت بحماسة ونجاح بالقضايا المهنية للبروليتاريا ، الا انها لم تؤسس بالاصل من اجل السياسة الاجتماعية ، بل ارادت توحيد عمال اكثر البلدان اهمية وراء السياسة المشتركة للديموقراطية الثورية . من هنا لعبت القضية البولونية دورا اساسيا في تكوينها ، بقدر مالعب يوم العمل من ثماني ساعات دورا في تأسيس الاممية الثانية . ومع ان الاممية الاولى عالجت بديناميكية مشكلة وقت العمل ، قدر ماعبرت الاممية الثانية عن تعاطفها مع الشعوب المضطهدة ، فان نقطة الانطلاق لخلق الاممية ، والاهداف التي عملت لاجلها ، اختلفتا في الحالتين اختلافا جذريا .

لم تكن الاممية الثانية الوعاء الوحيد للاحزاب المهنية للبروليتاريا ، الذي دعم اهدافها الوظيفية الدولية . ان الاحزاب الاشتراكية ، التي اجتمع ممثلوها عام ١٨٨٩ في باريس ، كانت قد قبلت تعاليم الماركسية ، ولو بصورة شكلية . ولقد كانت بادرة رمزية ، لكنها ذات دلالة ، ان يدعى المؤتمر العمالي العالمي الى باريس بمناسبة الذكرى المئوية

للثورة الفرنسية العظمى ، رغم ان باريس الجنرال بولانجيه لم تكن تشبه كثيرا باريس مقتحمي المتاريس والباستيل . تتضمن تقاليد الماركسية التزاماتها في ذاتها ، لهذا السبب طلب العمال الماركسيون المنتمون الى الاحزاب الاشتراكية من امميتهم الجديدة القيام بما هو اكثر من تقديم اقتراحات متوازنة لمكافحة عمل الاطفال . . . الخ في الدول المختلفة . لقد ادرك عمال سائر البلدان شيئا فشيئا خصوصية المرحلة الامبريالية الجديدة التي تعيشها الانسانية ، فأقلقهم التسليح المتزايد من عام لاخر ، وخطر الحرب المتعاظم من عام لاخر . واذا كانت الاممية عاجزة عن اعلان الثورة العالمية في ظروف ١٨٨٩ ، فقد انتظر العمال منها ان تمنع مع ذلك الحرب العالمية الوشيكة .

بعد عام واحد من قيام الاممية الثانية ، سقط قانون الاشتراكيين في ألمانيا ، وأحرزت الديموقراطية الاجتماعية الالمانية انتصاراً انتخابياً مذهلاً ، إذ نالت مليوناً ونصف مليون من الأصوات في انتخابات مجلس الرايخ عام ١٨٩٠ ، بعد اثني عشر عاماً من الملاحقات ، لتصبح أقوى حزب في البلاد . عايش انجلز انتخابات ١٨٩٣ أيضاً ، التي أضافت الديموقراطية الاجتماعية خلالها عدة مئات الآف جديدة من الأصوات إلى رصيدها . لقد بدا وكأن الديموقراطية الاجتماعية الالمانية تنمو بالطريقة التي ينمو بها قانون طبيعي . ولم تعد الحكومة القيصرية تتجرأ على منع نشاط الحزب العمالي . اعتقد انجلز أن الخسارة هي مصير أية حكومة تسمح لحركة معادية تتطلع إلى إسقاطها ، بالعمل في إطار القوانين . هذا الاستنتاج صحيح تماماً من الناحية التاريخية ، إذ عندما اضطر الملك المطلق في فرنسا إلى الموافقة على الانتخابات عام ١٧٨٩ ، فانه كان يعلن عملياً الغاء النظام القديم . وعندما سمح ملك اسبانيا عام ١٩١٣ بسيطرة

الجمهوريين على بلديات المملكة بطريقة شرعية ، فانه إنما كان يقرر بذلك مصير الملكية الاسبانية . وحتى عندما اضطرت الجمهورية الالمانية للتفرج منذ ١٩٣٠ على الانتصارات الانتخابية للاشتراكيين القوميين ، فانها كانت تسلم واقعياً بانتصار الثورة المضادة الالمانية.

كان انجلز يعتبر الديموقراطية الاجتماعية الالمانية حزباً ثورياً نشطاً . وقد استخلص من نتائج انتخابات ١٨٩٠ و ١٨٩٣ أنه سيكون من الغباء بالنسبة لحزب ثوري عدم استغلال الشرعية القانونية ، وتصعيب النجاح المضمون من خلال انتفاضات غير مضمونة . ورأى أن على القيادة السياسية للحركة أن تعرف فقط اللحظة السيكولوجية التي يحدث بها الانتقال من الشرعية إلى الثورة . من هنا كان انجلز موافقاً على التاكتيك السلمي والشرعي ظاهرياً للديموقراطية الاجتماعية الالمانية بعد ١٩٠٠ ، وقد سمح بنشر رأيه الذي يقول : «إن عصر انتفاضات المتاريس قد انقضى» ، مع اسقاط الجملة التالية منه : « ولهذا فان الثورة الالمانية ستأخذ شكل انتفاضة جنود » ، لأن نشرها لم يكن ممكناً في ألمانيا خوفاً من النائب العام القيصري . هكذا تم التوافق بين السياسة الرسمية للحزب الديموقراطي الاجتماعي وبين انجلز ، فقد تخلى الجانبان عن قتال المتاريس ونصحا بالنضال الشرعي .

لو كانت الاممية الثانية وريثة الاممية الأولى، لأخذت بعين الاعتبار الامكانات الثورية المتوفرة بالدرجة الأولى ، ولأسست عليها تاكتيك عمال سائر البلدان . كانت القيصرية الروسية ما تزال بالنسبة لانجلز العدو الرئيسي . وقد عقد بعد عام ١٨٩٠ حلف بين روسيا وفرنسا ، أظهر استعداد الطبقة الرأسمالية الفرنسية لربط مصيرها بمصير القيصر الروسي . في مواجهة هذا الحلف ، وقف في بداية التسعينات الحلف

الثلاثي الالماني – النمساوي – الايطالي . وقد تصور الناس الحرب المرتقبة كحرب بين هذين الحلفين ، لأن انجلترا كانت ما تزال على الحياد . كان السؤال العملي الذي واجهته الاممية هو التالي : ما هو الموقف الذي يجب اتخاذه في حال نشوب الحرب بين الحلفين الثلاثي والثنائي . أجاب انجلز بواقعيته التي لا ترحم على هذا السؤال : إنه لا يعتقد أن حكومة هونتسولرن قادرة على تجاوز الأزمة والحرب العالمية ، ولهذا فان الديموقراطية الاجتماعية ستصل في الحرب القادمة إلى السلطة ، وستضرب الطبقة العاملة الألمانية بأسلوب ١٧٩٣ القيصر وحلفاءه . كان انتصار الثورة الالمانية في قناعة انجلز هو في الوقت ذاته انتصار الثورة في كل مكان ، لأن تقدم القوات الالمانية في روسيا سيساعد على تفجير الثورة هناك ، وسيمهد الطريق لسقوط القيصرية . اذا ما تأملنا نتائج حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ ، لاتضح لنا أن تنبؤات انجلز لم تكن دون مبرر ، فقد أطاحت الحرب العالمية بالملكيات في روسيا (وفرنسا) ، واحلت محلها جمهوريات حمراء . إلى ذلك اتخذت الثورة الألمانية ، مثلها مثل الثورة الروسية ، شكل انتفاضة جنود ، كما سبق لانجلز أن تنبأ . أما الفارق مع تصوره ، فقد تجلى في أن الثورة العمالية الالمانية لم تحدث في بداية الحرب ، بل في نهايتها ، بعد أن استهلك الصراع الرهيب قوى الشعب العامل الالماني وأصابها بالشلل .

تطابقت سياسة الاممية ، كما نصح بها انجلز بالنسبة للحرب العالمية الأولى ، مع تاكتيك ماركس وانجلز في حرب ١٨٧٠ / ١٨٧١ : لا حيادية تنم عن ضعف أو ولاءات شكلية للسلام ، بل تركيز للقوى البروليتارية والثورية ضد العدو الرئيسي . ثم تبدل موقف ماركس وانجلز ودعما الجمهورية الفرنسية ، ونصحا بالضغط على القيصرية الالمانية للحيلولة دون ضم الزاس – واللورين . كان انجلز يتمنى أن

تتصرف الأممية على الجانب الالماني بالطريقة ذاتها ، في حال نشوب الحرب بين الحلفين الثلاثي والثنائي ، خاصة وأن الديموقراطية الاجتماعية ستحل خلال فترة قصيرة محل حكومة هوهنسولرن في ألمانيا ،وستعيد ألمانيا الاشتراكية للشعب الفرنسي مقاطعة اللورين في كل الأحوال .

مات انجلز عام ١٨٩٥ ، وهو على ثقة من قرب حدوث الصراع الكبير الذي سينتهي بانتصار الثورة في ألمانيا وروسيا . لم يكن الوضع ، على هذا القدر من البساطة بالنسبة لقادة الأممية الأحياء . فقد عقد بعد موت انجلز بعشرة أعوام حلف بين فرنسا وانجلترا ، ولم تكن الديموقراطية الاجتماعية قد وصلت إلى السلطة في ألمانيا ، كما كانت نتائج الوقوف إلى جانب هذه الجهة أو تلك من الجهات المتحاربة ذات عواقب خطيرة: أن تأييد الحلف الثلاثي الروسي – الانجليزي – الفرنسي يعني الطلب إلى العمال الالمان الخضوع للقيصر الروسي . أما تأييد الجانب الآخر ، فيعني الطلب إلى العمال الفرنسيين الاعتراف بسلطة فيلهلم الثاني . هذان الخياران كانا صعبين ومستحيلي التحقيق . ومع ذلك وجدت طرق أخرى لمواصلة السياسة الدولية الواقعية بروحية انجلز ، مثل تجنيد كافة امكانات الاممية لعزل قيصر روسيا . نشأ مع بداية القرن على صعيد السياسة الداخلية في فرنسا وضع احتاج فيه الجمهوريون البرجوازيون حاجة ماسة لمساعدة الاشتراكيين . ربما كان بوسع الاشتراكيين نسف التحالف الفرنسي – الروسي بسبب هذه الحاجة . في الوقت نفسه ، كان بوسع الديموقراطيين الاجتماعيين الالمان تقديم ضمانات بعدم موافقتهم على أي هجوم تقوم به حكومتهم ضد فرنسا .

يستطيع المرء التفكير بوسائل أخرى كان من شأنها مساعدة الاممية الاشتراكية على انتهاج خط سياسي موحد في فترة ما قبل الحرب العالمية.

لكن الاممية لم تكن واقعياً في وضع يمكنها من ذلك . أن سياسة قوة واقعية ، بالمعنى الذي رمى إليه انجلز ، كانت تتطلب أن يحكم العمال على أية حرب من منظور ضررها أو فائدتها بالنسبة لهم . ولقد كان على الطبقة العاملة الالمانية أن توافق ، على سبيل المثال ، على أية حرب ضد القيصر الروسي ، وان ترفض دون قيد أو شرط أي حرب ضد فرنسا ، متى فكت هذه حلفها المشؤوم مع القيصر . مثل هذه الاستراتيجية الدولية ، التي تتخذ قراراتها حسب كل حالة ، كانت تتناقض تماماً مع المزاج السلامي للعمال الأوروبيين ، الذين لم يفرقوا بين الحرب الضارة والمفيدة ، بل رفضوا الحرب بوجه عام . ان التمييز الذي تبناه ماركس وانجلز بين الحروب ، لا تربطه أية صلة بالاخلاق ، فقد كانا لا يكترثان كثيراً بالدولة المهاجمة وبالدولة التي يقع عليها الهجوم ، وبمن هو على حق وبمن ليس على حق . . . الخ ، وإنما سألا فقط عن فائدة أو ضرر حرب معينة وانتصار معين للقضية الثورية والبروليتارية . ولقد رحب الرجلان بأية هزيمة نزلت بالقيصر الروسي ، بغض النظر عما إذا كانت روسيا على حق ألم لم تكن . مثل هذا الفهم يصبح شعبياً في الأوقات التي تفيض بها نفوس الجماهير بتضامن ثوري حقيقي . وقد حيا الديموقراطيون الأوروبيون قبل ١٨٤٨ أية حرب ضد نمسا مترنيخ . إلا أن العمال الديموقراطيين الاجتماعيين أرادوا الآن السلام ، وتوقعوا من الاممية أن تحول بمعجزة دون الحرب الوشيكة .

أحبطت النزعة السلمية الشكلية ، التي سيطرت على الاممية الثانية ، أية سياسة دولية واقعية للعمال . لقد افتقرت الأممية في الواقع لأية قوة فعلية ، لأن الاحزاب العمالية خارج روسيا كانت عاجزة عن القيام

بالثورة في بلدانها ، ولأنها رفضت أية سياسة تتسبب في المخاطرة بالحرب . لذا تتسم سائر مناقشات المؤتمرات الاشتراكية الاممية قبل ١٩١٤ بطابع الغموض والعجز الحائر . لقد قيل الكثير حول ما يجب فعله ،إذا ما وقعت الحرب ، غير ان أحداً لم يقدم شيئاً فعالاً ومفيداً،فلم يبق سوى اطلاق تهديدات غامضة ضد الحكومات الرأسمالية ، لم تؤثر في أحد،أو تترتب عليها أية نتائج . لقد كان من الأفضل أن يعلن العمال الاشتراكيون تمثيلهم لا قلية في سائر البلدان ، ويعترفوا بعجزهم عن منع الحرب . عندئذ ، كانت الاممية ستسمح لعمال كل بلد بحق الدفاع عن وطنهم ، شريطة أن توظف أحزابهم كل طاقاتها من أجل عودة السلام . مثل هذا الاعتراف بالحقيقة ، وهذه اللغة الصاحية، كانا سيتناقضان مع الراديكالية الشكلية المسيطرة على غالبية الاممية . لكن الاممية حافظت على الاحتجاج الشكلي ضد الحكومات الرأسمالية حتى عشية الحرب العالمية الأولى ، وعندما اضطرت أحزابها بعد ذلك للموافقة على قروض الحرب ، وعلى عقد السلام الداخلي مع الحكومات ، ترتب على انهيارها أكبر قدر ممكن من الضرر .

عبر الاشتراكي النمساوي راينر عام ١٩١٢ بطريقة ملفتة للنظر عن الدور الذي لعبته النزعة السلمية في الاممية الثانية . وحكى في رجعة إلى وقائع التاريخ ، كيف اتخذ مؤتمر الاشتراكيين الاممي عام ١٩١٠ في كوبنهاجن موقفاً من النزاع الداخلي لدى العمال النمساويين ، الذي أدى إلى انفصال غالبية العمال التشيك عن المنظمة النقابية النمساوية العامة . هذه المسألة كانت هامة من الناحية المبدئية ، وطرحت السؤال التالي : هل سيكون العمال التشيك على حق أن هم دعموا النضال التحرري الوطني لشعبهم ، ونظموا أنفسهم بالتالي تنظيماً منفصلاً في إطار الأمة

التشيكية ؟ . كتب راينر : « تورطت الاممية الثانية في علاقة غامضة مع الأمم المستيقظة . فقد رحبت بمشاركة صادقة ونبل أخلاقي بيقظتها وتحررها . لكن الصراع الامبريالي للقوى الكبرى سخر هذه الحركات لصالحه، وجعل منها رافعة فعالة للحرب . تنشأ في تاريخ كل أمة مشكلة الخيار بين الحرية والسلام . هذه الثنائية بدأت آنذاك بشق بعض الأحزاب الاشتراكية ، فشرع قسم من الديموقراطية الاجتماعية البولونية والتشيكية وغيرهما يرى الحرب المقبلة من منظور ايجابي ، ويعلق آماله في السيادة القومية عليها . في حين لم يعتبر الاتجاه الروسي الأكثر تطرفاً الحرب كارثة وشراً يجب تفاديهما ، بل رأى فيها فرصة العمر التي سيتم التحرر بمساعدتها . بينما ناضلت الاممية بعاطفة صادقة من أجل الحفاظ على السلام . لقد كان موقف الاممية هذا تقدماً هائلاً بالقياس مع صيغة ماركس الشاب حول الثورات الحربية والحروب الثورية ، الرافعتان المفترضتان الاساسيتان للتاريخ . ان الحرب لا تعود ثورية على صعيد معين من التطور ، وإنما تصبح رجعية إلى أبعد حد ، ويغدو السلام هو الخير المطلق والاعلى . هذه الحقيقة المعرفية نضجت بعد الحرب العالمية ، لكنها ماتزال محل خلاف . أما الاممية فقد أكدت في كوبنهاجن أولية السلام العالمي ، وألحت على التحرر القومي في إطار التطور السلمي فقط ، وأرجأت الحل النهائي للمسألة القومية إلى ساعة قيام المجتمع الاشتراكي . هذه المبادىء لم تعلن في أي قرار ، كل ما في الأمر أن الاممية تقيدت بها ، عندما دانت دون رحمة النزعة الانفصالية التشيكية » . يعرض راينر هنا النزعة السلمية للاممية الثانية بوضوح ودقة ، ويقر صراحة أن هذه الفكرة الاساسية للاممية لا تتفق وتعاليم ماركس . ويرى في « السلام بوصفه الخير المطلق والأعلى » تقدماً تجاه مفاهيم ماركس

وانجلز .ليس من شأن العالِم أن يصدر أحكاماً حول مواقف فلسفية من العالم ، ولكن عندما نتأمل عصر الامبريالية ، نصل إلى نتيجة واضحة : إن نظرية كهذه حول السلام كقيمة عليا ومطلقة لا محل لها في العصر الامبريالي ، فالامبريالية هي التعبير عن العنف الاقصى المركز نحو الداخل والخارج . من يرفض في عصر كهذا العنف كوسيلة من وسائل النضال السياسي رفضاً تاماً وغير مشروط ، يضع نفسه في موقف ميؤوس منه حيال أعدائه ، وخاصة منهم من يستند إلى القوة بالذات . وعندما يعرف المرء عن حركة ما في عصر الامبريالية أنها لن تستخدم العنف في أي ظرف من الظروف ، فانه يقلع عن الخوف منها والاستجابة لمطالبها . لقد اختارت الاحزاب الاشتراكية الحلول السلمية ، لهذا عجزت عن رسم سياسة داخلية وخارجية واقعية وتركت الميدان عملياً لأعدائها الامبرياليين .

ثمة نتيجة أخرى هامة ترتبت على هذا الميل السلمي لدى الاممية الثانية. فهمت الطبقة السائدة في سائر البلدان أهمية المسألة القومية ، وقدمت نفسها للجماهير كممثلة للاتجاه القومي في ظل الامبريالية . أما الاشتراكيون فقد تحدثوا في وقت واحد عن السلام والتفاهم بين الشعوب ، وعن معارضتهم لأية سياسة قوة قومية . هكذا زادوا من عزلتهم عن بقية فئات الشعب ، واضفوا معنى خاصاً على التناقض المحزن بين الأقلية الاشتراكية والأغلبية «البرجوازية» ، فبدا وكأن الاشتراكيين «ضد القومية» ، بينما البرجوازيون «قوميون» . وبما أن الشعور القومي هو سلاح بالغ القوة من أسلحة الصراع السياسي ، فقد دفع الاشتراكيون إلى حلبة ما كان بوسعهم احراز أي انتصار فيها ، لاسيما وان الحركة

القومية تجرف معها في الأزمات الكبيرة ليس فقط الطبقات الوسطى، بل كذلك أغلبية العمال . تفتقر النزعة السلمية إلى القدرة على المقاومة ، متى كانت حياة الأمة مهددة تهديداً جدياً . استطاعت الديموقراطية الثورية قبل ١٨٤٨ وضع الفكرة القومية في خدمتها،أما الاممية الثانية ، فقد سمحت بدفعها إلى العزلة في سائر البلدان تقريباً ، بسبب الايديولوجية المهنية والنزعة السلمية ، اللتان وضعتاها في الموقع الخاسر . ولقد كشفت الأحداث عند انفجار الحرب العالمية الأولى ، ثم انتصار الفاشية اللاحق في بلدان أوروبية كبرى ، ضعف سياسة الاممية وتهافتها . واذا كان مؤتمر كوبنهاجن ، الذي انعقد عام ١٩١٠ ، قد أدان بغضب « الاشتراكيين التشيك» ، فان التاريخ قد أعطى هؤلاء « الانعزاليين» الحق كله ، لأن خطوتهم أرست أساساً وطيداً للديموقراطية الحية للجمهورية التشيكية المقبلة .

اتفقت الاممية تمام الاتفاق مع الديموقراطية البرجوازية الليبرالية في القضايا الكبرى للسياسة العملية . فقد أيد الاتجاهان السلام مع الخارج والنضال الشرعي في الداخل ، ودعما حرية التجارة وحق الاقتراع العام وبناء المؤسسات البرلمانية ، والسياسة الاجتماعية وحماية العمل والعمال، وعارضا التشوهات الاقتصادية التي جاءت بهاومثلتها التروستات ورأس المال الاحتكاري . ترى ، ألم يكن من الضروري اقامة تحالف تاكتيكي بين الديموقراطيين الليبراليين والاشتراكيين ضد الامبريالية ؟ الحقيقية انه تبلور منذ عام ١٨٨٩ اتجاه داخل الحركة العمالية الاشتراكية وافق على مسعى كهذا . وقد مثل هذا الاتجاه التحريفيون ، الذين طالبوا الاممية الاشتراكية بالتخلي عن اللغة الثورية الفارغة ، وبالوقوف على أرض الوقائع الموجودة ، والتطلع نحو احراز نجاحات عملية في مجالات

الديموقراطية البرجوازية والسياسة الاجتماعية ، والترحيب بكل حليف يستعد للسير على الطريق نفسه . كان المنظر الأكثر أهمية للتحريفية في ألمانيا هوبرنشتاين ، الذي اكتسب نظرة حية إلى الديموقراطية الليبرالية خلال اقامته الطويلة في انجلترا ، وحاول نقل هذه الديموقراطية إلى القارة. انتهج جوريس الخط نفسه عملياً في فرنسا . ان الخطأ المبدئي الذي ارتكبه التحريفيون كان جهلهم للطابع الحقيقي لعصر الامبريالية ، فقد اعتقدوا بامكانية تقدم سلمي بطيء ، ولم يروا ان الامبريالية ستنجب بالضرورة أكثر الحروب والثورات المضادة ضراوة .

تفوقت التحريفية ، من حيث الجدوى العملية بالنسبة للحركة العمالية ، تفوقاً كبيراً على الراديكالية الرسمية . لو أن الاحزاب الاشتراكية قبلت تعاليم التحريفية ، لتحررت من عزلتها ، أوقدمت اقتراحات عملية حول سائر القضايا السياسية ، ولباشرت الكفاح مع حركة شعبية واسعة ضد النزعة العسكرية والامبريالية السائدتين . عندئذ، كانت الاحزاب العمالية في البلدان الكبيرة ستخوض صراع قوة حقيقي يحررها من أوهام النزعة السلمية الشكلية . لكن غالبية الاممية انكرت على التحريفية حقها المنطقي في الوجود ، ورفضتها بعنف ضار .

كانت حركة الاحتجاج ضد الدولة والمجتمع البرجوازيين ، والانعزال عنهما قد أصبحا ضرورة حياتية بالنسبة لغالبية العمال . صحيح أن هذه العزلة كانت تنهار في الأزمات القومية الكبرى ، لكن الوعي الطبقي لدى العمال بقي هو الدعامة الضرورية لمواجهة هموم ومتاعب الحياة اليومية . ولئن كانت الماركسية الشعبية قد خسرت كل مكوناتها الثورية والسياسية ــ العملية ، فانها بقيت قادرة على منح العمال

الاشتراكيين وعياً ذاتياً ، وعزاء وأملاً في المستقبل ، على غرار ما فعلته الحركات الدينية قبلها . لكن قبول العمال باقتراحات التحريفيين ، ووضع أنفسهم على أرضية الدولة الراهنة ، وتحالفهم مع أحزاب البرجوازية ، كان من شأنه أن يسلبهم هذا الايمان المستقبلي ، ويجردهم من وعيهم الطبقي الضروري لاستمرار حياتهم . اضطر التحريفيون ، من أجل تبرير سياستهم العملية والسلمية ، إلى شن الحملات ضد الماركسية الدوغمائية الرسمية ، كما كانت سائدة في الاممية الثانية . بالمقابل ، كافح نظريو الاغلبية باسم ماركس ضد برنشتاين وأصدقائه . إذا كنا ممن لا يعلقون أهمية كبيرة على الشكل ، بل على المضمون ، فانه لا مفر من الاعتراف بأن التحريفيين كانوا في الحقيقة ماركسيين أكثر بكثير من خصومهم « الراديكاليين » ، اذ طالب ماركس دوماً أن يستغل العمال المعطيات السياسية الفعلية ، وان يرفضوا الانعزال الحزبي الضيق الأفق ، الذي يبعدهم عن الجماهير الشعبية .

مثل التحريفية داخل الاممية أقلية من الحزب الالماني،وجوريس مع أصدقائه الفرنسيين . ووقفت إلى جانب الراديكالية الرسمية الأغلبية الالمانية والايطالية ، وقسم من الفرنسيين تحت قيادة جيسد . دعم الاشتراكيون الروس بدورهم الراديكاليين ، لأناللغة الراديكالية الرسمية كانتأكثر قدرة على التلاؤم مع تاكتيكهم الثوري من صيغ التحريفيين. أما النمساويون ، فقد تعاطفوا مع النظريات التحريفية ، لكنهم احتلوا بشكل عام موقعاً وسطاً ، لأنه لم تتح لهم الفرصة لممارسة تحريفية في بلادهم ذاتها . انتصر الاتجاه الراديكالي دوماً في المؤتمرات الدولية ، لاعتماده على السلطة النافذة لقيادة الحزب الديموقراطي الاجتماعي

الالماني . وجد في الاممية قبل الحرب العالمية الأولى اتجاه ثالث ، إلى جانب الأغلبية الراديكالية والاقلية التحريفية . هذا الاتجاه كان ضعيفاً عددياً، لكن ممثليه انفردوا بفهم عصر الامبريالية ، وطالبوا باعداد العمال للحروب والثورات المقبلة . تكون هذا اليسار الثوري من قسم من الاشتراكيين الروس بزعامة لينين ، ومن مجموعة من الاشتراكيين الالمان بقيادة روزا لوكسمبرج ، ومن دائرة ضيقة من الماركسيين الهولنديين . وقد وجدت داخل هذا اليسار الثوري والماركسي حقاً خلافات كبيرة في وجهات النظر حول القضاياالتفصيلية ، كما لم يكن له أي نفوذ على الجماهير خارج روسيا .

تتجلى الانجازات الايجابية للاممية الثانية حتى الحرب العالمية الأولى في رفع مستوى حياة وتحسين شروط عمل العمال الصناعيين في أوروبا . استطاعت الجهود الدؤبة للنقابات الخاضعة لتأثير الاحزاب الاشتراكية أن تحسن وضع العمال داخل المجتمع في البلدان الصناعية الاساسية . إلى ذلك ، فان سائر المنظمات التابعة للاممية قامت على الحكم الذاتي للعمال ، وكانت القرارات حول القضايا المتنازع عليها تتخذ من قبل جمهور العمال ، أما القادة فكانوا يبقون في مناصبهم ما داموا قادرين على التلاؤم مع الادارة الحرة للاعضاء . بهذا المعنى أنجزت الأممية عملاً تدريبياً هاماً بالنسبة للديموقراطية ، اذ أتاحت للعمال القيام بتجربة فعلية للادارة الذاتية في منظماتهم . اذا كانت هذه الانجازات قد أمحت في جزء من أوروبا ، فان فترة المنظمات الحرة هذه لا يمكن محوها من تاريخ الحركة العمالية .

الفصل الثالث

من ١٨٩٥ الى الوقت الحالي

الأحزاب العمالية

قبل الحرب العالمية بدايات البلشفية

شكلت القوى الاربع الكبرى ، المانيا والنمسا – المجر وفرنسا وايطاليا ، الى جانب سويسرا وهولندا وبلجيكا والبلدان الاسكندينافية، وحدة واحدة في فترة الاممية الثانية ، الممتدة من ١٨٨٩ الى ١٩١٤ . ودعمت اغلبية عمال الصناعة في كل دولة من هذه الدول حزبا اشتراكيا ينتمي الى الاممية الثانية .

جاءت انتخابات مجلس الرايخ الجديد عام ١٩٠٣ بنجاح كبير للديموقراطيين الاجتماعيين ، الذين احرزوا ثلث مجموع الاصوات المعطاة . غير ان سلطة الطبقة السائدة بقيت مع ذلك راسخة ووطيدة . كانت الديموقراطية الاجتماعية لاتستطيع القيام بثورة عنيفة ، لذا كان حريا بها ان تحاول فرض اصلاح دستوري من خلال تحالفها مع حزب الوسط والليبراليين . كانت غالبية ناخبي الوسط عمالا مسيحيين وفلاحين من وسط وغرب المانيا ، ممن يمقتون هيمنة بروسيا

وطبقتها السائدة . كما كانت البرجوازية الالمانية ، بل وحتى اوساط من الصناعة الكبرى ومن الامبرياليين ، تشعر بمرارة عميقة من عيوب حكومة البيروقراطية ومن عجرفة وضيق افق النبلاء البروسيين . ولأن المانيا لم تكن قد انجزت بعد الخطوات الانتقالية من الدولة الاقطاعية الى الدولة الرأسمالية - البرجوازية ، فقد وجدت فيها صراعات كثيرة متراكمة . لو ان الديموقراطية الاجتماعية خرجت من عزلتها ، لجرت معها الجناح اليساري من الليبراليين والاتجاه الشعبي في الوسط ،ولكانت الخطوة التالية نزاعا دستوريا بين اغلبية مجلس الرايخ والحكومة القيصرية . اما النتائج التي كانت ستتمخض عن هذا النزاع ، فيمكن للمرء تصورها بسهولة .

كانت العزلة الذاتية التي فرضتها اغلبية الحزب الاشتراكية على نفسها،الى جانب ضعف مايسمى بالاحزاب البرجوازية الالمانية،هما العاملان اللذان احبطا هذا التحالف . باستثناء بعض الاتفاقات الانتخابية، التي بقيت بلا نتائج سياسية بعيدة المدى ، لم يحدث حتى عام ١٩١٤ اي عمل مشترك بين الاشتراكيين والمعارضة البرجوازية الالمانية . ومع ان الديموقراطيين الاجتماعيين والليبراليين كونوا في بادن اغلبية برلمانية اتسم عملها بالايجابية ، فان النموذج البادني لم يتجاوز نطاقه المحلي . هكذا بقيت المبادرة السياسية بيد حكومة الرايخ ، الى ان حدث عام ١٩٠٦ نزاع بين رئيس وزرائه بولوف وبين حزب الوسط ، شكل بولوف في اعقابه الكتلة الليبرالية - المحافظة . سارت كل المجموعات الليبرالية وراء وعود وشعارات رئيس الوزراء ، آملة ان تقدم الحكومة تنازلات البرجوازية ، وان تخفف قليلا من الهيمنة

الاحادية الجانب للنبلاء البروسيين . وقد دعم الليبراليون القوميون الحكومة ، وانضمت اليهم سائر مجموعات الاحرار ، التي خففت كثيرا من مقاومتها للامبريالية بعد موت ريشتر .

تمحور النزاع بين بولوف وحزب الوسط حول قضية من قضايا السياسة الكولونيالية . فقد تطلب التغلب على احدى انتفاضات السكان الاصليين في جنوب غرب افريقيا رصد اعتمادات مالية، وعندما رفض الوسط والحزب الديموقراطي الاجتماعي الموافقة على المبلغ الذي طلبته الحكومة ، حل بولوف مجلس الرايخ ، وقرر اجراء انتخابات جديدة عام ١٩٠٧ . لم يكن النزاع حول جنوب غرب افريقيا مسألة تمس مساسا حقيقيا المصالح الحياتية للجماهير الشعبية الالمانية ، ومع ذلك نجحت الحكومة والامبرياليون المتحالفون معها في تنظيم حركة شعبية وطنية كبرى للدفاع عن مكانة المانيا العالمية ، وكسبت في الانتخابات عددا كبيرا من الاصوات ادى الى فقد الديموقراطية الاجتماعية لنصف مقاعدها البرلمانية . هكذا كان نزاع كولونيالي قليل الاهمية كافيا للانتصار على اقوى حزب اشتراكي على وجه الارض . ان بروز مسألة واحدة تتجاوز بدرجة قليلة مجال الحياة اليومية قد قلص قوة وجاذبية الاتجاه السلمي المعادي للامبريالية ، وانزل به هذه الهزيمة المنكرة . فانتقل جميع الليبراليين فورا الى صف الحكومة واعلن ملايين الناخبين ولاءهم للقضية القومية ، وفقدت الديموقراطية الاجتماعية سلسلة من قلاعها الوطيدة . اذا كان هذا كله قد حدث بسبب جنوب افريقيا ، فما الذي كان سيحدث في المانيا وفرنسا وايطاليا ، حين يكون ثمة خطر جدي لحرب اوروبية ، ويكون وجود الامة على كف عفريت ؟

لم تعرف الدوائر السائدة في المانيا كيف تستغل وضع ١٩٠٧ المناسب، ودمر القيصر والنبلاء البروسيون سلطتهم بارتكاب اخطاء جديدة على الدوام . فقد ظهرت عام ١٩٠٨ المقابلة الصحفية مع فيلهلم الثاني في « الديلي تلغراف » ، وكانت نتيجتها عاصفة من الاستنكار شملت الشعب الالماني باسره ، واصابت سمعة الملكية في الصميم . ثم نسف النبلاء البروسيون الكتلة الليبرالية — المحافظة ، لان اليونكر لم يرغبوا في تقديم اية تنازلات للبرجوازية ، التي شعرت بخيبة امل عميقة . جاءت انتخابات عام ١٩١٢ بانتصار كبير للديموقراطية الاجتماعية ، فنالت ١١٠ مقاعد من اصل ٣٩٧ مقعدا . وادى نزاع محلي ، كان قد نشب بين العسكر والشعب في مدينة تسابرن الالزاسية ، الى نقاشات عاصفة في مجلس الرايخ ، والى هياج كبير في الشعب ، الذي احتج على اساليب النبلاء البروسيين والضباط . عندما انفجرت الحرب العالمية ، ساد المانيا الهدوء والنظام في الظاهر ، لكن السلطة الاخلاقية للحكومة كانت مزلزلة ، واتخذت الغالبية العظمى من الشعب موقفا نقديا من النظام . بيد ان الديموقراطية الاجتماعية كانت عاجزة لاسباب ذكرناها عن وضع نفسها على رأس الجماهير الشعبية ، واسقاط الاقطاعية السائدة .

اتسم الدور الذي لعبه حق الاقتراع العام في مملكة آل هابسبورج قبل ١٩١٥ بالغرابة . فقد استخدمت الملكية الهابسبورجية شعار حق الاقتراع العام لمصلحتها الخاصة ، وكان القيصر فرانز جوزيف يهدد النبلاء المجريين بالاخذ به ، عندما يتنازع مع الاوليغارشية المجرية . استخدم القيصر هذه الوسيلة لتليين موقف المجريين ، وكان

النجاح حليفه دوما في لعبته الابتزازية هذه ، لان النصف النمساوي من الامبراطورية تمتع منذ ١٩٠٦ بحق الاقتراع العام ، بينما كان النصف الاخر ، المجري ، محروما منه قبل عام ١٩١٤ . لم يؤد الاخذ بحق الاقتراع العام الى اضفاء اي طابع ديموقراطي على الاوضاع النمساوية ، وانما استخدمته البيروقراطية الحاكمة ضد الاحزاب البرجوازية القومية ، التي خسرت بسببه بعض مقاعدها البرلمانية لصالح الديموقراطيين الاجتماعيين ، فاضيفت النزاعات الاجتماعية الحادة الى النزاعات القومية في البرلمان . كانت البيروقراطية ترى ان هذه النزاعات ستحول البرلمان الى مجموعات صغيرة متنافرة ، وان ذلك سيمكنها من فرض آلاعيبها ببساطة على الاطراف المتصارعة جميعا .

جاءت النتيجة متفقة الى ابعد حد مع توقعات البيروقراطية النمساوية ، اذ عجز البرلمان عن العمل في الفترة الواقعة بين ١٩٠٦ و ١٩١٤ ، فانجزت الحكومة بطريقة دكتاتورية الاعمال الجارية . اذا فقدت دولة ماقدرتها على الحياة بفعل تناقضاتها الداخلية ، فان حق الاقتراع العام لايستطيع انقاذها ، وإذا كان الحزب النمساوي قد أرادادخال حق الاقتراع العام الى المجر ، فلكي يفتت البرلمان المجري كما فتت البرلمان النمساوي . امتلكت المجر على الدوام اغلبية برلمانية مستقرة وفعالة تشكلت من ممثلي الملاك العقاريين والبرجوازية الثرية ، وكان حق الاقتراع العام حريا بنسف وتفتيت هذه الاغلبية ، وباحلال فوضى منظمة مكونة من سلاف ورومانيين ومجموعات عمالية وبرجوازية صغيرة في محلها ، مما يتيح لحكومة فيينا ان تفعل ماتريده

ان احدا لم يفكر بان برلمانا منتخبا وفق حق الاقتراع العام يمكن ان يكون مدخلا الى ثورة اجتماعية في بلد كالمجر .

اخذت ايطاليا بحق الاقتراع العام بعد النمسا بسبع سنوات . اما النتائج العملية ، فلم تختلف هنا عنها هناك . عندما تأسست مملكة ايطاليا ، كان حق الانتخاب حكرا على الفئة العليا المالكة . ثم جرى عام ١٨٨١ اصلاح انتخابي جزئي أوصل النواب الاشتراكيين الاوائل الى البرلمان . واخيرا ، وفي عام ١٩١٣ ، اخذت حكومة جيلوتي بحق الاقتراع العام واجرت انتخابات عامة للبرلمان ، احرز الاشتراكيون فيها نتائج مناسبة في المناطق الزراعية والصناعية . لكن ذلك لم يغير شيئاً من التوزع النهائي للمقاعد البرلمانية ، لان الملاك العقاريين والموظفين واصحاب السلطة المحلية هم الذين قرروا نتائجها في المناطق الريفية المتأخرة . تجسدت معارضة النظام السائد في ايطاليا قبل الحرب العالمية الاولى في حركتين : الاشتراكيين الذين ناضلوا من اجل تحسين احوال العمال في الريف والمدينة ، واحتجوا ضد عنف الطبقة السائدة وضد الفساد المستشري . بفضل هذا الموقف الاحتجاجي ، وكسبوا نفوذا واسعاً وعددا كبيرا نسبيا من الانصار بين الفئات المتعلمة . وان وقفت غالبية الشبيبة الاكاديمية في العقد السابق للحرب وراء الحركة القومية ، التي كانت قد قطعت بالتدريج طريقا يمتد من مازيني الى الامبريالية الحديثة .

اعتادت الحركة البروليتارية ، كما اعتادت الحركة القومية على الاساليب غير البرلمانية . واذا كان الحزب الاشتراكي الرسمي قد فضل السير على طريق شرعي ، فان الجماهير المدينية والريفية وجدت

نفسها مضطرة ، تحت ضغوطات اوضاعها الصعبة الى القيام باضرابات وبعصيانات محلية . من جهة اخرى ، كانت ذكرى وحدات المتطوعين الاحرار التي شكلها غاريبالدي ماتزال حية في الشبيبة القومية . وقد قدمت شبكة النوادي الوطنية ، التي انبسطت فوق ايطاليا باسرها ، الاساس التنظيمي الذي ارادته الشبيبة. كماكانت كل جامعة وكل مدرسة عليا خلية للنشاط القومي المتطرف . وعندما كان « الاخوة » الايطاليون في المناطق غير المحررة ، الواقعة وراء الحدود النمساوية ، يتعرضون لاي ظلم ، واقعيا كان ام وهميا ، فان المظاهرات الصاخبة كانت تعم المدن الايطالية ضد النمسا ، حليفة ايطاليا . وكانت البيروقراطية الحاكمة تهتز بالتناوب تحت وطأة الاضرابات العمالية والمظاهرات القومية . رأى اشتراكيو ايطاليا البؤس الاقتصادي للجماهير ، لكنهم افتقروا الى برنامج قومي فعال ، لانهم ارادوا الحفاظ على السلام مع النمسا ، ورفضوا المغامرات الكولونيالية . بالمقابل ، لم تمتلك الحركة القومية ، التي اتحدت الشبيبة الاكاديمية النشطة مع رأس المال الكبير فوق ارضيتها ، اي مخرج من المأزق الاجتماعي للشعب ، وإن امتلكت البرنامج القومي المفجرّ .

اسمى الاتجاه الحاكم في ايطاليا نفسه ليبراليا أو ديموقراطيا ؛ لان نظام الحكم كان برلمانيا ، ولان حق الاقتراع العام كان معمولاً به منذ ١٩١٣ ، ولان حرية الصحافة والتجمع كانت متاحة . لكن القسم الاكبر من الشعب الايطالي كان يعيش في الواقع في ظروف قروسطية . حين حصلت في جنوب ايطاليا واحدة من عمليات تبادل اطلاق النار التي كانت مألوفة ، كتب موسوليني،القائد الاشتراكي اليساري ، في

في جريدته « افانتي » مايلي : « كيف يمكن ان يحدث في ايطاليا اليوم ، التي نحلم بها كمعلمة كبيرة للحضارة ، قتل لشيوخ عزل ولنساء حوامل ؟ وكيف يمكن للحكومة ، التي تدعي انها لاتملك الملايين الضرورية للقيام بالمشاريع التي يطالب بها سكان روكا جورجا، مثل التمديدات الصحية والمجاري والطبابة والماء والكهرباء ، ان لاترسل لهم الا الدرك ، كي يخرسوا الاحتجاج المقدس للشعب تحت وابل من الطلقات . لقد سبق لنا وقلنا: انه يجب خلق ظروف اكثر انسانية لايطاليا الريفية ، ليمكن تقليص الاسباب التي تؤدي الى ما اسميناه « هستيريا ايطالية كلاسيكية » ، يعاني منها كل مرة جمهور اعزل لايوجه غضبه نحو انتفاضة تطيح بالحكومة ، بل يراكمه كي يطالب بما اصبح منذ اكثر من قرن ملكا عاما لكل البلدان المتحضرة » .

اما السيدة سارفاتي ، الاشتراكية السابقة ومؤلفة كتاب حول سيرة حياة موسوليني ، فقد كتبت عن الظروف التي كانت سائدة انذاك في جنوب ايطاليا : « تكررت خلال تلك السنوات التي نتحدث عنها ، مشاهد مخجلة ، لكنها مألوفة في اسواق جنوب ايطاليا. فقد كان الانسان هناك يكافح ضد اجور الجوع وضد حياة لا تليق الا بالحيوانات . . . لم تدافع الطبقة السائدة ، ذات السمات الاسبانية ، عن نفسها بالوسائل الاقتصادية ، بل استجارت دوما « بالدولة » ، واستخدمت دركها وجنودها . لقد كان وضعا قروسطيا : فمن جهة الغباء والتبجح ، ومن جهة اخرى الغباء والمرارة المتعصبة ، التي كانت تلقي بنفسها يائسة في مواجهة الجنود . ماان تنطلق رصاصة واحدة في في ساحة من الساحات الشعبية العامة ، حتى ينطلق الرصاص بكثافة تجعل الساحة تصطبغ بعد قليل بالدم المسفوح » .

اذا كانت الطبقة السائدة تستطيع في بلد كايطاليا: ان تأخذ بحق الاقتراع العام ، دون ان يتهدد ذلك سلطتها المهيمنة ، فان الوضع قد اختلف عن ذلك في بلد صناعي متحضر كبلجيكا . لقد خافت البرجوازية البلجيكية المالكة ان ينقل حق الاقتراع المتساوي السلطة بصورة اوتوماتيكية الى العمال الاشتراكيين . والحقيقة ان الحزب الاشتراكي البلجيكي ، الذي كانت منظمته تنمو عدديا بصورة مضطردة ، حاول دون جدوى قبل ١٩١٤ الحصول على حق الاقتراع المتساوي،لاسيما وان حق اقتراع متفاوت قد ساد البلاد منذ ١٨٩٣ ، وأمن للطبقة السائدة اغلبية مقاعد البرلمان . هكذا بقي الحزب الكاثوليكي — المحافظ في السلطة . بنفس الطريقة رفضت الطبقة المالكة اعطاء العمال في هولندا المجاورة حق اقتراع متساو ، الى ان نشبت الحرب .

لم يبذل في البلدان التي ذكرناها اي جهد جدي لازاحة الامبرياليين السائدين ، او حتى لازاحة الاوساط نصف الاقطاعية من السلطة ، عبر تحالف بين العمال والفئات الوسطى . نستثني من ذلك فرنسا ، حيث حاولت الكتلة اليسارية القيام بتجربة كهذه عقب قضية دريفوس . اتحد هنا العمال الاشتراكيون وراديكاليو الريف والمدن الصغرى ، كي يضمنوا الديموقراطية البرجوازية على الاقل . وقد بدا في السنوات الاولى من القرن العشرين ان الديموقراطية البرجوازية ستنتصر في فرنسا ، وانها ستفتح ايضا الطريق امام الديموقراطية الاجتماعية . الا ان هجوم اليسار انهار بسرعة ، لتعود الاوضاع السياسية الى ذلك التوازن المقلقل للقوى ، الذي ميز حتى عام ١٨٨٩ الجمهورية الثالثة .

احرزت الديموقراطية الليبرالية في اعوام ١٨٨٩ – ١٩١٤ نجاحات في بلدان محددة . فقد اكد الرأسماليون الكبار ، والساسة الكولونياليون سلطتهم ، كما اكدت الملكيات العسكرية سلطتها في الدول الاربع الكبرى . وعجزت الديموقراطية عن احراز اي تقدم في بلجيكا وهولندا برأسمالهما الكبير المركز واملاكهما الكولونيالية الكبرى . بينما نجحت الديموقراطية الليبرالية في سويسرا وتقدمت بنجاح في البلدان الاسكندينافية . هذا يعني ان الديموقراطية الليبرالية لم تكن قادرة في اي مكان على انزال هزيمة بالامبريالية . ولم تجد ارضا لها الا في البلدان الصغيرة ، التي لم تعرف سياسة القوة ، ولم توجد بالنسبة لها مسائل قومية . لم يكن لدى سويسرا اية مستعمرات ولم تراودها اية رغبات توسعية ، وانما تكونت من اقسام المانية وايطالية وفرنسية، انفصلت انفصالا واعيا عن امها . هكذا لم توجد بالنسبة لهذه البلاد مسألة قومية ، لان طرح مسألة كهذه كان من شأنه تدميرها . كما كان على الوطنيين السويسريين الابتعاد عن اية نزعة قومية المانية او فرنسية ، اذا ما ارادوا الحفاظ على وطنهم . وقد سيطرت الرغبة في الحياد على السياسة الخارجية السويسرية ، وشكلت الميليشيا لهدف واحد فقط هو حماية ارض الوطن من تعديات القوى المحاربة . هكذاانفصلتسويسرا قدر ما انفصلت النرويج والدانيمارك قبل عام ١٩١٤ عن تركيبات القوى السياسية الاوروبية المتصارعة . لم تبد هذه البلدان اي تشابه في سياستها مع السمات العامة الامبريالية التي حملتها القوى الاوروبية الكبرى ، ولهذا كانت اوضاعها مهيأة لازدهار الديموقراطية الليبرالية .

تختلف انجلترا عن البلدان التي ذكرناها من خلال سمة هامة ، وهي انالاغلبية الساحقة من العمال الصناعيين بقيت قبل ١٩١٤ موالية

للاحزاب البرجوازية . ان نفوذ الاممية الثانية كان معدوما على الاوضاع السياسية الداخلية الانجليزية.. لكن العمال الانجليز ، شأنهم في ذلك شأن العمال في بلدان القارة الاوروبية ، قصروا نضالهم ضد الامبريالية ، ان هم ناضلوا ضدها أصلاً ، على اساليب الديموقراطية الليبرالية . . فظهرت منذ عام ١٩٠٠ بوادر أزمة ثقة بين حزب المحافظين الحاكم وبين العمال ، اذ جمّد الحزب تدابير السياسة الاجتماعية ، ولم يبطل بعض الاحكام القضائية التي كان من شأنها شل حرية حركة النقابات . ادى شعور العمال بالمرارة الى محاولة جديدة لتأسيس حزب عمالي مستقل برلمانيا .وقدجاءت‌انتخابات مجلس العموم عام ١٩٠٦ بهزيمة منكرة لحزب المحافظين ، فلم يحرز إلا ١٦٧ مقعدا من المقاعد الـ ٦٧٠ للبرلمان،بينما نال الحزب العمالي٣٤مقعدا،واحرزالليبراليون٣٧٧،واخذ الايرلنديون ٨٣ مقعدا . نرى من هذه النتائج ان العمال الانجليز يذهبون ثانية الى الليبرالية ، عندما يتخلون عن ايمانهم بالامبريالية . هكذا شهدت الليبرالية الانجليزية مرة اخرى فترة نهوض وبعث فريدة من نوعها ، تتناقض مع سائر المعطيات الموضوعية . وقد خاضت الديموقراطية الليبرالية بين ١٩٠٦ و ١٩١٤ ، بقيادة اسكويث ، رئيس الوزراء الشجاع والحازم ، نضالا صلبا من اجل التجارة الحرة والسلام والحريات ضد الحزب الامبريالي ومجلس اللوردات . لم تكن الطبقة العاملة خلال هذه السنوات الثماني المفعمة بالتوترات ، والتي ازدادت حدتها بفعل الاضرابات الجماهيرية ، في وضع يمكنها من احتلال موقع سياسي مستقل ، الى جانب مواقع الامبرياليين والديموقرطية الليبرالية ، وانما كان الحزب العمالي مجرد تابع في مجلسي العموم واللوردات للحزب الليبرالي الجماهيري . ان الحرب العالمية ، بتدميرها

الذي لايرحم لسائر الحلول الوسط الظرفية ولسائر التسويات الموقتة ، هي التي سددت الطعنة المميتة الى الليبرالية ، وفصلت العمال الانجليز عن الديموقراطية الليبرالية .

عندما أراد العمال ، سواء في أوروبا أم في انجلترا ، التأثير على سياسة الدولة ، فانهم مارسوا نفوذهم خلال فترة الأممية الثانية عبر أشكال الديموقراطية الليبرالية . اختلف الوضع في أميركا وروسيا عن ذلك . لقد أدى انهيار ثورة ١٨٤٨ ، كما أدت الهزيمة التي نزلت بالشارتية في انجلترا ، إلى تدمير تقاليد الديموقراطية الاقدم في القارة الأوروبية ، التي وضعت « الشعب » في مواجهة الفئة العليا . على العكس من ذلك ، لم تترتب في الولايات المتحدة أية عقابيل على ثورة ١٨٤٨ الفاشلة ، وانما حدث العكس ، اذ انتصر الجانب الشعبي في الحرب الأهلية الكبرى التي نشبت في الستينات ، لتبقى تقاليد جيفرسون — لينكولن حية بالنسبة لاحفادهما . ولئن كان ضغط الرأسمالية الاحتكارية قد تعاظم منذ عام ١٨٩٠ على الجماهير الشعبية الواسعة ، فان الرد على ذلك لم يأت من خلال تأسيس حزب اشتراكي جماهيري للعمال من نمط أحزاب القارة الأوروبية ، أو من خلال تعزز اتجاه رأسمالي — ليبرالي كما حدث في انجلترا بين ١٩٠٦ و ١٩١٤ . هكذا بقيت الاشتراكية التي اعتنقتها الأممية الثانية ممثلة في اميركا عبر مجموعة صغيرة قليلة الأهمية ، بينما اتحدت جماهير العمال والمزارعين ورجال الأعمال الصغار ، التي شعرت انها تمثل « الشعب» ، ضد رأس المال الاحتكاري . وحاولت أما ان تؤسس أحزابا جديدة على أسس ديموقراطية اجتماعية تمثل هذا « الشعب » ، أو ان تستولى على واحد

من الحزبين التاريخيين الكبيرين ، وهو ما حصل للحزب الديموقراطي تحت قيادة بريان وويلسون ، وللحزب الجمهوري تحت زعامة تيوذور روزفلت . وحين نشبت الحرب العالمية الأولى ، كان الصراع بين الديموقراطية الاجتماعية ورأس المال الاحتكاري على أشده في أميركا .

كانت الحركة الديموقراطية لجماهير الشعب الروسي ما تزال سليمة في روسيا ما قبل الحرب العالمية . لكن السمة التي تميز روسيا عن أميركا هي قوة الأفكار الماركسية وأثرها على الحركة . لقد تصارعت في هذه البلاد أربعة اتجاهات حول السلطة: ١ـ الاستبدادية الاقطاعية ممثلة في القيصر والملاك العقاريون الكبار ، والموظفون ذوو الرتب الرفيعة ، والضباط ورجال الدين ، أي باختصار ، المستفيدون من النظام الاستبدادي القديم. ٢ـ الرأسماليون الكبار والامبرياليون الذين اسموا أنفسهم «ليبراليين» ، فقد أرادوا جهاز دولة حديثا يحل محل الحكومة البيروقراطية المتخلفة والعاجزة . وتطلعوا بهذا المعنى إلى اصلاحات ، إلا أنهم كانوا مستعدين للتحالف مع القيصر وموظفيه في كل لحظة ضد هجمات الجماهير العاملة . ٣ـ حركة «الشعبيين» ، التي قادها المثقفون ، وأرادت ثورة فلاحية توزع أراضي الملاك الكبار ، وطمحت إلى اقامة جمهورية ديموقراطية . ٤ـ حزب عمالي اشتراكي تطور شيئاً فشيئاً نتيجة لنمو الصناعة الكبرى في البلاد . وسرعان ما تجلى ميلان بين الاشتراكيين الديموقراطيين الروس ، إلى جانب تيارات متنوعة صغيرة، ثم أدت التناقضات إلى انشطار الحزب عام ١٩٠٣ ، ليتصارع منذ ذلك الوقت تيار الأغلبية (البلشفيكي) مع تيار الأقلية (المنشفيكي) . كان المناشفة حزبا عماليا اشتراكيا راديكاليا يشبه تقريبا الأحزاب العمالية في غرب أوروبا

في تلك الفترة ، وقد سعوا إلى تنظيم أكبر عدد من العمال الروس في صفوفهم ، واعتقدوا ان الادارة الذاتية الديموقراطية للأعضاء هي التي يجب ان تسود في حياة الحزب . كما رأو ان على الديموقراطية الاجتماعية تعزيز المصالح المادية للعمال ، ودعم النضال من أجل الثورة البرجوازية المرتقبة، على ان تكون قيادتها لأحد الأحزاب البورجوازية .وقال المناشفة: ان الطبقة العاملة يجب ان تسير وراء قيادة الثوريين البرجوازيين الكبار أو الصغار، لأنها لا تشكل في بلد زراعي كروسيا إلا اقلية صغيرة من الشعب ، ولا تستطيع تحديد وتيرة التطور .

اختلف التصور البولشفيكي اختلافا جذريا عن التصور المنشفي . وقد طور لينين هذا التصور في كتبه ومقالاته وخطبه قبل عام ١٩١٤ . كان لينين أول ثوري يبرز بعد موت ماركس وانجلز ليدرس كتابات المعلمين الكبيرين ، وليطور من خلال ملاحظات نقدية للواقع القائم في بلاده الديموقراطية الثورية بروحية ١٨٤٨ . وكان أول اشتراكي ديموقراطي رأى العزلة الذاتية التي ترتبها الحياة المهنية على الطبقة العاملة ، وأول من كافح ضد هذه العزلة بوصفها العقبة الأساسية أمام الثورة . وعندما قال : ان القدوة التي يجب ان يحتذيها الاشتراكي الديموقراطي لا يجوز ان تكون سكرتير النقابة ، بل الخطيب الشعبي المفوه ، فقد كشف الفارق بين الماركسية الأصلية وبين نظرية وممارسة الأممية الثانية . إلا ان لينين اهتم في الوقت نفسه أشد الاهتمام بالمصاعب اليومية لعمال المصانع ، وبقي طيلة حياته يشيد أعظم الاشادة بالنشاط العملي للنقابات العمالية ، مقلداً بذلك موقف ماركس وانجلز . إن مارفضه لينين كان الانعزال الذاتي المهني للحزب العمالي وللمنظمة البروليتارية ، الذي يجعل الاشتراكية غير قادرة على القيام بالثورة .

اتفق لينين مع المناشفة على أن الثورة الروسية القادمة يمكن ان تكون ثورة برجوازية . لكنه لم يستنتج من ذلك ان القيادة في الثورة البرجوازية يجب ان تذهب بالضرورة إلى الأحزاب البرجوازية الصغيرة أو الكبيرة ، بل رأى ان من واجب الاشتراكية الديموقراطية الروسية كسب العمال وملايين الفلاحين الصغار الروس المضطهدين ، بهدف اقامة جمهورية روسية تأخذ شكل « دكتاتورية ديموقراطية للعمال والفلاحين » . مثل هذه الجمهورية ستكون بدورها دولة بورجوازية قائمة على أساس الملكية الخاصة البرجوازية، لكنها ستؤمم أملاك الملاك العقاريين الكبار ، وستعطي الأرض للفلاحين الصغار ، وستتيح حرية كاملة للعمال ، وتؤمن لهم سائر الانجازات الاجتماعية الحديثة . ولئن كانت روسيا تقف على عتبة الثورة البرجوازية ، فان الرأسماليين الكبار ومن يسمون بالليبراليين ، لن يمتلكوا الارادة لاستكمال ثورتهم البرجوازية الخاصة، لخوفهم من الجماهير الواسعة . لذا يجب على تحالف أو ائتلاف الشعب العامل ، أي على العمال والفلاحين المتحدين ، فرض الثورة البرجوازية في روسيا من فوق رأس البرجوازية . لقد عاد المفهوم الحي للديموقراطية الاجتماعية ، المفهوم الحي للتحالف الثوري لكل الكادحين من أجل اسقاط الفئة العليا ذات الامتيازات ، إلى الظهور في أوروبا على يد لينين .

حمل لينين حتى عام ١٩١٤ بافتخار اسم اشتراكي ديموقراطي ، وكان على استعداد في كل حين للعمل من أجل الشكل التقليدي للجمهورية الديموقراطية . لقد كان بدهيا بالنسبة له انه سيعقب الانتصار انتخاب جمعية وطنية روسية عامة يختارها الشعب باسره ، لتقرر شكل البناء الجديد للجمهورية . صحيح ان المجالس العمالية ، السوفيتات،

كانت قد ظهرت في ثورة ١٩٠٥ كتجمعات مندوبي عمال المصانع المقاتلين والمضربين ، وكانت أداة هامة للثورة ، لكن احدا لم يفكر قبل عام ١٩١٤ أنها ستحل ذات يوم محل البرلمان الروسي العام ، ولم يكن لدى لينين قبل ١٩١٧ أية مشاريع من هذا القبيل .

امتلك لينين على كل حال ، ومنذ ما قبل ١٩١٤ ، ميلاً معيناً معادياً للديموقراطية في قضية التنظيم الحزبي ، فكان يعتقد ان الديموقراطية الاشتراكية لا يجوز ان تصبح حزباً جماهيرياً كبيراً ، بل يجب ان تبقى حلقة ضيقة من الثوريين المحترفين مهمتها توجيه الجماهير المتعاطفة من الخارج . هذا الحزب يجب ان يكون منظما على أساس انضباط حديدي، وسيطرة قوية جدا لقيادته . ان لينين لم ير في الحزب الاشتراكي حركة جماهيرية عمالية عريضة تحكم نفسها بنفسها ، بل رغب في هيئة أركان منتقاة بعناية ، ذات قوة ضاربة لا شك فيها ، ومطيعة للقيادة الثورية . وقد تناقض موقفه في المسائل التنظيمية أشد التناقض مع موقف الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية الأخرى لعصره . لكننا لا نشك لحظة واحدة في ان ماركس وانجلز كانا سينحوان نحوه في الممارسة العملية ، لو قدر لهما ان يمتلكا حرية في توجية ثورة ما . هكذا اعاد لينين احياء كل الماركسية الأصلية في روسيا . وقد جاء تصوره متناقضا مع جوانب كثيرة من ممارساته ، فهو الذي وجد في المجالس أكثر أشكال الديموقراطية الشعبية القائمة على الادارة الذاتية راديكالية ، ثم الغاها بعد حين من خلال دكتاتورية الحزب .

. . . .

. . . .

. . . .



الحرب العالمية والاممية الثالثة

بقي شكلان من الأشكال الأربعة للديموقراطية البرجوازية التي برزت حتى عام ١٩١٤ ، محدودين في انتشارهما المكاني . لقد اقتصرت الديموقراطية الكولونيالية على مناطق استيطان الأمم البيضاء وراء البحار ، بينما لم تتطور الديموقراطية الامبريالية في شكلها النقي إلا في الامبراطورية البريطانية . على العكس من ذلك ، كان للديموقراطية الاجتماعية أهمية أوربية عامة في الفترة التي سبقت ١٨٤٨ ، في حين هيمنت الديموقراطية الليبرالية في الفترة مابين ١٨٨٠ إلى الحرب العالمية عام ١٩١٤ . لقد اتسمت هاتان الحركتان بسوء الطالع ،إذ أنهما كانتا تعرجان وراء التطور الاقتصادي والاجتماعي لعصرهما وهما تطلقان صرخات الاحتجاج . جسدت الديموقراطية الاجتماعية حتى ثورة ١٨٤٨ مقاومة الرجل البسيط الشريف ضد الرأسمالية المبكرة . بينما كانت الديموقراطية الليبرالية قبل الحرب العالمية احتجاج رأسمالي المنافسة الحرة ضد الشكل الجديد لرأس المال الاحتكاري الممركز . ربما كانت الحركتان قد أظهرتا العيوب الاخلاقية للنظام الاقتصادي الحديث المسيطر ، لكنهما لم تكونا في وضع يمكنهما من وضع نظام اقتصادي واجتماعي آخر في مواجهة

الرأسمالية المبكرة أو الامبريالية ، يكون معبراً عن التقدم التقني والانتاجي القائم .

كان الحلفاء الاشتراكيون للديموقراطية البرجوازية قادرين في الحالتين على سد هذه الثغرة نظرياً . وقد أراد ماركس وأنجلز اعطاء الديموقراطية قبل ١٨٤٨ شكلا اجتماعياً مقبولا ، لكنهما لم ينجحا في فرض وجهة نظرهما حيال المحدودية البرجوازية الصغيرة لعصرهما . اختلفت العلاقة بين الديموقراطية الليبرالية الحديثة وأحزاب الأممية الثانية عن ذلك . فقد عزلت الأحزاب الاشتراكية ذاتها كحركات مهنية لعمال الصناعة ، وكان الانضمام إلى الديموقراطية الليبرالية هو الطريق الوحيد ، ولكن الصعب ، الذي يمكن للاشتراكيين أن يمارسوا من خلاله نفوذاً ما على سياسة عصرهم . بهذه الطريقة لم يلجأ الاشتراكيون في معركتهم السياسية إلى أسلحتهم القوية والعصرية ، أي إلى الخطط الجديدة والفعالة لاقتصاد اشتراكي ، بل استخدموا أسلحة ضعيفة وبالية من ترسانة الديموقراطية الليبرالية ، تجلت في شعارات حرية التجارة والسلام والتقدم . هكذا غدت الحرب العالمية كارثة بالنسبة للأممية الثانية وللديموقراطية الليبرالية في آن معاً .

كانت الديموقراطية الاجتماعية قد وعدت الجماهير الكادحة قبل ١٨٤٨ بأن انتصار الثورة السياسية والحصول على حق الاقتراع العام سيشكلان البداية لعصر جديد من المساواة والسعادة الإنسانية . وعندما حدثت الثورة عام ١٨٤٨ ، لم يتحقق أي شيء من هذه الوعود ، فكانت النتيجة أزمة ثقة في الديموقراطية ذاتها . كانت الديموقراطية الليبرالية قبل الحرب أكثر تواضعاً في وعودها ، فلم تعد بالانقلاب

الاجتماعي أو بالثورة العامة . كما كانت حذرة ، بحيث لم تعد الشعوب إلا بالحفاظ على السلام ، ومع ذلك ، فانها لم تنجح في مسعاها هذا . وتسببت الحرب العالمية بالانهيار التنظيمي والأخلاقي للأممية الثانية ، التي كانت الحامل الأصلي للديموقراطية الليبرالية في القارة الأوربية .

لابد من اعتبار الديموقراطية الاجتماعية المتجددة في الولايات المتحدة من ضحايا الحرب أيضاً . فقد سيطر رأس المال الكبير على آلة الحرب الاقتصادية وعلى سائر مواقع السلطة العامة ، ثم عبرت اتفاقات السلام عام ١٩١٩ عن النجاح الكاسح للمجموعات الامبريالية المنتصرة . اذ فَقَدَ حزب ويلسون الديموقراطي في أميركا ثقة العناصر التقدمية، ولم ينجح في كسب ود رأس مال التروستات ، رغم سائر التنازلات التي قام بها والقرابين التي قدمها على مذبحه.فأحرز الحزب الجمهوري انتصاراً ساحقاً في انتخابات ١٩٢٠ ، وبقي ممسكاً بالسلطة حتى عام ١٩٣٢

ترتب على دخول انجلترا الحرب الانهيار الفوري للمواقع السلطوية غير الطبيعية التي كانت الليبرالية تحتلها . كان على اسكويث طلب المساعدة من حزب المحافظين . كي يستطيع خوض الحرب.وبعد عام ١٩١٤ ، نما نفوذ الامبرياليين في التركيبات السياسية المختلفة التي عرفتها بريطانيا ، إلى أن أطاحوا باسكويث وأصدقائه وأخرجوهم من السلطة .وشكل الوزير الليبرالي السابق لويد جورج وزارة ائتلافية جديدة ، كوّن حزب المحافظين نواتها الحقيقية . ومنح رئيس الوزراء الجديد ، بفضل مواهبه وملكاته الخطابية ،قوة جديدة لأفكار الديموقراطية الامبريالية في بريطانيا العظمى ، مما أدى إلى خوض الحرب بفاعلية وكسبها .

عنى دخول الحرب في سائر البلدان الكبرى انتصار الامبريالية وهزيمة أعدائها وخصومها . إلا أن طول أمد الحرب والتضحيات التي تطلبتها من الجماهير العاملة قد أكسبا التيار المناويء للامبريالية قوى جديدة ، فتمت في روسيا الاطاحة في ثورة شباط عام ١٩١٧ بالقيصرية ، لتحل محلها حكومة امبرياليين برجوازيين . لكن الموجة الأولى من الثورة لم تلبث أن أعقبتها موجات جديدة ، فوصل البلاشفة في ثورة اكتوبر من العام نفسه إلى السلطة ، لتتحقق الدكتاتورية الديموقراطية للعمال والفلاحين ، وتتحدى امبرياليي القوى العظمى جميعاً .

وجد لينين شكلا جديداً لديموقراطية الجماهير العاملة ، يتعارض مع الديموقراطية البرلمانية الموروثة ، فاعادت ثورة اكتوبر إلى الحياة مجالس العمال والفلاحين والجنود . اكتشف لينين الآن أن المجالس هي بذور شكل جديد كل الجدة لدولة من نمط دولة كومونة باريس عام ١٨٧١ ، وأن الفارق بين المجالس والبرلمانات البرجوازية لايكمن في المظاهر الخارجية لتقنية الانتخاب ، كالانتخاب المباشر أو غير المباشر ، والانتخاب حسب المناطق السكنية أو المهن ، بل في تجاوز المجالس للتناقض التقليدي ، الذي فصل حتى الآن البرلمان الاستشاري عن جهاز الموظفين والعسكر التنفيذي . حطمت الثورة بمساعدة مجالس الجنود السلطة المركزة للضباط في الجيش ، وقضت في الوقت نفسه على سلطة الموظفين والشرطة والقضاء ، لأن مجلس العمال والفلاحين هو الحامل الوحيد للسلطة في كل مكان ، ولأنه لاتوجد قوة مسلحة أخرى غير ميليشيا الكادحين ، ولأن الأعمال الادارية يقوم بها مفوضون للمجالس يخضعون للرقابة الدائمة من قبل الجماهير العاملة .

بهذه الطريقة تستطيع المجالس القضاء على النواقص السياسية التي عانت منها حتى الآن سائر دساتير البر الأوربي (باستثناء الدستورين السويسري والنرويجي) والتي تتجلى في أن جهاز القمع المركزي للدولة يشكل سداً في وجه تقدم الجماهير العاملة نحو الادارة الذاتية الحقيقية لشؤونها .

كانت دولة المجالس ، كما فكر بها لينين ، وكما انبثقت حقيقة من المجرى العملي للثورة الروسية ، احياء فعلياً للنمط الكوموني للديموقراطية . أما الصعوبة الكبرى التي واجهتها فكانت التالية : كيف يمكن ، وخاصة في أوقات الحروب الأهلية وفي زمن الثورة ، تجميع المجالس المبعثرة مكانياً لدفعها إلى عمل اقتصادي وعسكري وسياسي موحد في إطار دولة كبرى ؟ .صمدت جمهورية المجالس الروسية رغم المصاعب الهائلة ، وعندما انهارت ألمانيا والنمسا – المجر عسكرياً في عام ١٩١٨ ، برزت في هذه الملكيات العسكرية لأوربا الوسطى جمهوريات ديموقراطية أساسها في كل مكان المجالس العمالية . وطمرت الموجة الراديكالية المنطلقة من روسيا البلقان أيضاً ، وبدا وكأنها ستجرف ايطاليا في طريقها ، وأن فرنسا نفسها ستندفع في غمارها .

جاءت نهاية الحرب بانعطاف ذي بعد تاريخي عالمي بالنسبة لانجلترا أيضاً . فقد سحب ملايين العمال ، وللمرة الأولى بعد العصر الشارتي ، ثقتهم بالقيادة البرجوازية . وبينما انحطت المجموعات الليبرالية المتنازعة إلى مزق سياسية ، نما الحزب العمالي بسرعة ليصبح الحزب الثاني في البلاد ، بحيث أهله وضعه الجديد للصراع مع المحافظين حول السلطة . كان ماركس وأنجلز قد انتظرا طيلة حياتهما السياسية أن

تأخذ بريطانيا بحق الاقتراع العام ، وأن يباشر الحزب العمالي عندئذ الصراع من أجل السلطة . لقد بدا هذا الأمل وكأنه سيتحقق بعد ١٩١٩ .

انتهت الحرب العالمية بعد انهيار قوى أوربا الوسطى إلى صراع هائل بين الديموقراطية الاجتماعية التي جددتها روسيا وبين الامبريالية . اسس لينين الأممية الثالثة ، كي تواصل الثورة على الصعيد العالمي . واتخذت الأحزاب المنتمية إلى البلشفية لنفسها اسم الشيوعية ، وهو الاسم الذي تسمى به ماركس وانجلز في فترة ثورة ١٨٤٨ . كما تجنبت الأحزاب الشيوعية ، في برامجها على الأقل ، سائر الأخطاء والنظرات الأحادية الجانب التي التصقت بالديموقراطية الاجتماعية في فترة الحزب البروليتاري المهني والديموقراطية الليبرالية . ومع أن الشيوعيين أكدوا الدور القيادي للبروليتاريا في الثورة ، فانهم تجاوزوا في عملهم المصالح المهنية لعمال الصناعة ، وتوجهوا في كل مكان إلى الفلاحين وبقية الكادحين ، واعترفوا بأهمية المسألة القومية ، وحثوا الشعوب المضطهدة في سائر أقطار الأرض على طلب حريتها والنضال من أجلها . باختصار : لقد تبنوا سياسة واقعية . ومع أنهم اعتبروا السلام بين الشعوب هدفاً نهائياً لهم ، إلا أنهم نصحوا العمال باستخدام أساليب الحزم والعنف للوصول إلى هذا الهدف . وقالوا إن الطاقة العنفية للامبريالية التي تستخدم أكثر الوسائل قذارة للوصول إلى غاياتها ، يجب أن تجابه بعنف الشعب العامل ، ، وأن على دولة الشعب الكادح انتزاع القيادة الاقتصادية من الرأسماليين الاحتكاريين القلائل ، وتحويل اقتصاد الحرب الممركز لصالح رأس المال الكبير إلى اقتصاد اشتراكي ممركز لصالح الشعب العامل دون سواه .

استمر الصراع بين الامبريالية الدولية وبين الديموقراطية الاجتماعية

المتجددة المنطلقة من موسكو ، حتى عام ١٩٢٣ على وجه التقريب . وكانت نتيجته هزيمة كاملة للديموقراطية على سائر الجبهات ، وفي مقدمتها الجبهة الروسية ذاتها . فقد اتضح ان ارتباط الحركة العمالية الثورية المتجددة بمصير الدولة السوفياتية كان كارثة بالنسبة لهذه الحركة، احتاج البلاشفة في وضعهم الصعب بين ١٩١٨ و ١٩٢٠ الى مساعدة عاجلة تقدمها لهم ثورات ظافرة في الخارج . هكذا حدث ان الاحزاب الشيوعية التي اقيمت خارج روسيا لم تنبثق من التجارب والخبرات الخاصة للعمال في بلدانها ، بل اسست ونظمت بصورة مرتجلة ، لتلقى بنفسها دون استعداد وعلى عجل في معارك وصراعات ليست مؤهلة لها . ولقد عرف لينين منذ عام ١٩٢١ تقريبا انه لم يعد ثمة امل في ثورة عمالية ظافرة خارج روسيا في المدى القريب . فما كان من البلاشفة الا ان تراجعوا الى مواقف دفاعية . تدهورت جمهورية المجالس في روسيا نفسها الى مجرد شكل فارغ ، وحلت دكتاتورية الحزب المركزية محل الحكم الذاتي للجماهير العاملة ، كما تحولت الاحزاب الشيوعية خارج روسيا الى مجموعات دعائية للحكومة السوفياتية ، بحيث خنقت فيها من فوق أية نأمة تدل على حياة مستقلة ، واقلعت عن ان تكون قوى مستقلة لديموقراطية الشعب الكادح .

في الوقت الذي تجمدت فيه الثورة الروسية ، وتحولت موسكو الى مركز قيادة لرأسمالية دولة بيروقراطية ، وطد رأس مال التروستات نفوذه في الولايات المتحدة ، وحكمت فرنسا الكتلة اليمينية القومية ، وانتصر في ايطاليا النزوع الامبريالي العنيف الذي اتخذ شكلا فاشيا دكتاتوريا . كان الاتجاه الذي اسمى نفسه ليبراليا قد اصبح منذ

جيلين عقبة في وجه التطور الاجتماعي . والحقيقة ان القضية الاساسية كانت بعد الحرب هي قضية من الذي سيخلف الليبراليين المزعومين : ألاشتراكيون ام الامبرياليون . لكن الاحزاب الاشتراكية عجزت عن اظهار الارادة الكافية للاستيلاء على السلطة ، كما عجزت عن اظهار القدرة على تحديث البلاد ، فسقط الانتصار في احضان الفاشيين ، وجدد موسوليني تقاليد غاريبالدي بصدد اقامة جيش متطوعين خاص ، يتكون من الشبيبة القومية . غير ان القمصان الحمراء تحولت الى قمصان سوداء ، وتغير هدف الهجوم ، فلم يعد النمسا او البابا او طاغية نابولي ، بل صار بيوتات النقابات وفروع الاحزاب الاشتراكية . انها لمأساة ان نشاهد كيف اقتبس العدو ادوات ووسائل الديموقراطية القومية القديمة والثورية بعد انهيارها ، ووجهها نحو اهداف كانت قد أنشئت بالاصل لحمايتها . عرض موسوليني في ايطاليا تاكتيك المجموعات الصدامية ، الذي انهك في حروب صغيرة وبمساعدة اجهزة الدولة الرسمية الديموقراطيين والاشتراكيين ، الى ان نضجت الظروف للثورة المضادة النهائية .

فشل الجمهوريون والاشتراكيون في المانيا ايضا في كل قضايا الصراع الفعلي . فتحول الجيش منذ ١٩١٩ الى اداة موثوقة للثورة المضادة ، ولم يختلف الامر كثيرا عن ذلك في الادارة والقضاء . وتوطدت في ظل الجمهورية من عام لآخر سلطة رأس المال الاحتكاري الاقتصادية ، بينما كان الانشقاق العميق يسود صفوف العمال الالمان ، الذين استغلتهم الثورة المضادة بدهاء . وقد نزفت الاقلية العمالية الثورية دمها في معارك جزئية خاسرة ، الى ان غدت الجمهورية الالمانية مفرغة من الداخل خلال بضعة اعوام . اظهرت الثورة الالمانية عام ١٩١٨ تشابها

مفاجئا في نقاط كثيرة مع ثورة شباط الفرنسية لعام ١٨٤٨ ، وقد لعب اشتراكيو الاغلبية الالمان الدور نفسه الذي سبق للديموقراطيين الاشتراكيين الفرنسيين ان لعبوه عام ١٨٤٨ ، اذ شرع الحزبان عملهما الاصلاحي لصالح الكادحين بعد الثورة مباشرة ، لكنهما أهملا الوسائل الفعلية والادوات الحقيقية للعمل السياسي للدولة ، فاذا بسياستهما الاجتماعية تسبح في الفراغ . وفي الحالتين كان يقف الى يسار الاشتراكية الديموقراطية الرسمية كتلة غير موحدة من المجموعات الراديكالية المتسرعة والمنفلتة من عقالها . وكان الثوريون الحقيقيون مثل بلانكي عام ١٨٤٨ وروزا لوكسمبرج وليبكنيشت عام ١٩١٨ منعزلين تماما ، وعاجزين عن التحكم بمصير الحركة . وفي الحالتين ترصدت الثورة المضادة انفجار الصراعات داخل الطبقة العاملة . والحال ، ان صراعات كانون الثاني قد دمرت عام ١٩١٩ قوة الجمهورية الالمانية ، مثلما دمرت مجزرة حزيران عام ١٨٤٨ قوة الجمهورية الفرنسية . اما الفارق الوحيد بينهما فكان التالي : لقد اعقبت الدكتاتورية الجمهورية بعد انهيارها في فرنسا ، بينما اكتسب الدكتاتور نفوذه في المانيا بعد سنوات طويلة كانت الجمهورية فيها غير قادرة على الموت او الحياة ، تجرجر ايامها المليئة باختلاجات مفعمة بالعذاب ، إلى ان سقطت حكومة الرايخ الالماني عام ١٩٢٣ بين ايدي الاحزاب البرجوازية الكبيرة ، وبقيت بين ايديها منذ ذلك الحين .

صعود الفاشية

استمرت عملية اضعاف القوى الديموقراطية على الصعيد العالمي حتى عام ١٩٣٣ . في هذا العام ، توجت ازاحة الاشكال الديموقراطية الاخيرة من المانيا بواسطة حكومة هتلر تطورا طويلا ومتواصلا . تجلت الازمة الاخلاقية للديموقراطية الليبرالية بقوة متعاظمة في الفترة الفاصلة بين ١٨ ١٩ و ١٩٣٣ ، وتكررت ، في الاشكال نفسها بصورة جزئية ، الظواهر التي اعقبت انهيار الديموقراطية الثورية عام ١٨٤٨. اذ رفض قسم كبير من الجماهير الشعبية الحريةوالحكم الذاتي ،وتطلع نحو القائد القوي والدكتاتور العادل ، الذي اعتقد انه سيكون افضل من كل ساسة الاحزاب غير الموثوقين .

لقد وصفت في صفحات سابقة كيف جرفت موجة البونابرتية في فرنسا الجماهير التي احست بالمراوة من مجريات الثورة منذ صيف ١٨٤٨ . ان الظاهرة الموازية في المانيا كانت البسماركية، فبعد معركة كونيجزجراتز وقفت غالبية الشعب الالماني وراء بسمارك ، ولم يقتصر تأييده على اليونكر والرأسماليين ، بل وصل الى الجماهير العريضة ، التي اخذت تضحك الآن من ضعف ومقولات السياسة

الديموقراطيين والليبراليين ، وتشعر بالسعادة لان الرجل العظيم قد حقق مافشل فيه خطباء كنيسة باول في فرانكفورت . من جهة اخرى ، تطورت في اقصى اليسار ، كما حدث بعد ١٨٤٨ ، حركات الفوضوية البروليتارية ، اي الاتجاه الذي لم يعد يطيق على الاطلاق سماع أي شيء عن السياسة الحزبية والانتخابات . ولقد وصفت ايضاً كيف كان الميل الى تشكيل الاحزاب العمالية المستقلة في في القارة الاوروبية رد فعل على اخفاق الديموقراطية الثورية . والحقيقة ان عودة الجماهير الاوروبية الواسعة عن الديموقراطية الاجتماعية من طراز ديموقراطية ١٨٤٨ قد اخذت في المرحلة التالية وحتى ١٨٧٠ شكل قوس كبير تحتل البونابرتية والباكونينية نهايتيه القصويين .

تطورت ازمة الديموقراطية الليبرالية بعد الحرب العالمية تطورا موازيا للتطور الذي حدث بعد ١٨٤٨ . فكان عليها ان تصمد عن يمينها لهجوم امبريالية عنيفة وشعبية في وسائلها ، وان تصمد عن يسارها لهجوم طبقة عاملة لم تعد تريد الايمان بالاشكال الديموقراطية الموروثة. كانت بلشفية لينين ماتزال عام ١٩١٧ حركة ديموقراطية تماما ، لكن الحجاج المبكر الذي خاضه البلاشفة ضد الديموقراطية الاجتماعية لم يقم على اساس « ديموقراطية شعبية حقيقية للمجالس ضد ديموقراطية غير حقيقية وناقصة للبرلمانات البرجوازية » ، بل كان اساسه «الديموقراطية ضد الدكتاتورية » . وكانت الجماهير الشعبية قد اعتادت على مساواة الديموقراطية الليبرالية بوسائلها السلمية والبرلمانية مع الديموقراطية بذاتها . عندما يعارض الشيوعيون الديموقراطية ويؤيدون الدكتاتورية ، فان ذاك لايمكن ان يكون مجرد اهمال لغوي . والحال

ان لينين والدائرة القيادية من حوله قد تراجعوا ، مع تزايد صعوبة الوضع الروسي ، عن ديموقراطية الشغيلة ، ليعتملوا على دكتاتوريه حزبهم على البلاد والعباد . كذلك فقدت الكتلة العمالية الراديكالية ، التي هيجتها نتائج الحرب ، ثقتها بصورة متزايدة بكل نوع من انواع الديموقراطية ، رغم ان العمال كانوا يديرون منذ خمسين عاما منظماتهم الاشتراكية ، ويقررون بحرية شؤونهم الخاصة . صحيح ان عدد النواب الاشتراكيين والديموقراطيين ما انفك يزداد باضطراد في كل برلمانات العالم تقريبا ، لكن النتيجة كانت ضياع حياة البشر على الجبهتين الشرقية والغربية، وضياع ايمانهم بتقرير مصيرهم بانفسم . واذا كانوا لم يستطيعوا التقدم بمساعدة الاساليب المعروفة والمجربة، فمن يجزم انهم لن يتقدموا الان الى الاشتراكية بارادة رجل قوي ؟ . لاشك في ان غالبية العمال الاوروبيين كانوا على استعداد عام ١٩٠٩ للسير وراء لينين وتروتسكي ، لان ذلك كان في نظرهم هو الطريق الى تدمير الرأسمالية والنزعة العسكرية . وحتى عندما اقلعت روسيا السوفياتية والاممية الثالثة عن ان تكون القوة الدافعة للثورة العالمية ، فان قادة البلاشفة واصلوا نقدهم للديموقراطية البرجوازية ولاشكالها البرلمانية .

اعتبر الامبرياليون في كل مكان ، باستثناء انجلترا ، الديموقراطية عدوهم الاساسي قبل ١٩١٤ . فالاحزاب اليمينية الفرنسية تطلعت نحو الدكتاتورية العسكرية - الملكية ، وقد تأقلمت مع جمهورية حق الاقتراع العام بوصفها حلا اجباريا . - كانت الطبقات السائدة في المانيا تفضل ، كما قال احد اليونكر ، « استدعاء ملازم وعشرة جنود لطرد مجلس

النواب الاتحادي » كما سعى رأس مال التروستات في الولايات المتحدة الى شراء الاحزاب السياسية . ولم يمتلك احد في ايطاليا والنمسا اي احترام للبرلمان ، و خدمت الفئة العليا في اليابان وروسيا السلطة .
بدأت الامبريالية بعد الحرب العالمية عملاً منهجياً لتحقيق مبادىء الديموقراطية في اعين الجماهير ، ودخلت في سباق مع الشيوعيين حول امتداح الدكتاتورية . وقد شعر الامبرياليون ان من الضروري مواجهة الدكتاتورية البروليتارية التي تمتدحها موسكو بالدكتاتورية الفاشية ، التي هي مخرج الامبريالية من مصاعبها .

كان أنصار الديموقراطية الليبرالية هم الانصار الوحيدون المتبقون للمبدأ الديموقراطي ، بعد أن خنقت الادارة الذاتية الحرة للأعضاء في الاحزاب الشيوعية . وكان موقف الليبراليين ضعيفاً وغير مناسب ، كما أن الاحزاب العمالية الاشتراكية كانت منهكة ومنهارة نتيجة لانقسام الشيوعيين عنها . فكان اليسار البرجوازي والحزب الديموقراطي في ألمانيا ، وكذلك الراديكاليون في فرنسا ، ومجموعة الاحزاب والساسة التي يقودها جيوليتي في إيطاليا ، قد غدوا أكثر ضعفاً مما كانوه قبل الحرب العالمية . لكن الموقع الايديولوجي للديموقراطية الليبرالية الاوروبية كان ميؤوساً منه بصورة خاصة . وقد رأى الديموقراطيون الليبراليون مهمتهم في البحث عن المصيبة الأصغر بين المصائب الكثيرة التي تتهدد الشعب ، فعملوا على إبعاد شبح حرب جديدة عن الشعوب ، بعد المآسي التي تعرضت لها في الحرب العالمية ، ونصحوا بالتفاهم بين الامم . أما في السياسة الداخلية فآمنوا باستحالة الثورة الاجتماعية ، وبذلوا الجهود لإبعاد الجماهير عن محاولات الانتفاض المغامرة ، وعملوا على صيانة

أكثر الحريات البرجوازية أهمية ، مثل حق الاقتراع العام ، وحقوق النقابات .

هذا التاكتيك القائم على الوعظ والتحذير المتشائم دفع بالديموقراطية الليبرالية إلى موقع عصيب عرضها لهجوم مفعم بالحقد شنه الامبرياليون من اليمين والشيوعيون من اليسار . عندما كان وطنيو الشعوب المضطهدة يعلنون رغبتهم في نهوض قومي جديد ، كان الديموقراطيون الاشتراكيون والبرجوازيون يعظونهم بالتصالح بين الشعوب . وحين كانت الجماهير الجائعة والبائسة تدين الرأسمالية وتطالب بالانقلاب الاجتماعي ، كان الديمقراطيون يحذرونها ويطلبون اليها الاخذ بالوسائل السلمية . أخذت الأزمة التي أطلقتها الحرب العالمية اشكالاً رهيبة في أوروبا الوسطى بشكل خاص ، فكان على العاطلين حرمان أنفسهم بصورة متزايدة على الدوام من ضرورات الحياة ، بينما أثرت أقلية من المضاربين ثراءمتزايداً باستمرار . كما احتقرت الأمم المنتصرة والمسيطرة وتجاهلت إرادة الحياة لدى الشعوب المهزومة والمتخلفة . وعندما كانت الشبيبة والفئات الشعبية النشطة تتمرد على الحاضر الشائن وتناضل من أجل مستقبل أفضل ، فان الديموقراطيين كانوا يبدون وكأنهم يمنعونهم من ذلك . فظهر بوضوح وكأن الديموقراطية تعني إبقاء كل شيء على حاله : زيادة ثراء الاثرياء ، وموت الجمهور ، وإبقاء الوطن ذليلاً إلى الأبد . هذا الوضع المعيب وغير الطبيعي كان يسمي نفسه : ديموقراطية ، حضارة ، انسانية .

إن الديموقراطية الليبرالية ، التي سبق أن كانت قبل الحرب ضعيفة وعاجزة ، سمحت بدفعها إلى ممارسة دور العجوز الثرثارة ، التي تمنع

الشبيبة من التضحية في سبيل مستقبل أفضل . وقد وصلت الأمور من خلال قلب خيالي لكل المفاهيم وتزوير فظيع لكل المقاييس ، إلى درجة أن أقساماً كبيرة من الشعوب قد انخرطت في كره جنوني لكل ما يوحي بالديموقراطية والانسانية . ان اتجاهاً سياسياً ينصح بالسلام وبالالتزام بالقوانين في مرحلة الأزمة العالمية الرهيبة وانطلاق العنف إلى أقصى الحدود ، يطرد في البداية من سائر مواقعه الايديولوجية ، ثم يصبح ضحية لاعدائه الاقوياء الذين لا يرحمون .

انتصرت الفاشية ، بشكل أو بآخر ، في إيطاليا وألمانيا ، في بولونيا والمجر ، في دول البلقان والبرتغال ، وفي اسبانيا أيضاً . صحيح أن اليسار قد أحرز في فرنسا حتى عام ١٩٢٤ انتصارات متعددة في الانتخابات ، لكنه عجز عن الوصول إلى الحكم ، كما مالت الكفة لصالح الكتلة اليمينية في كل وضع جدي . كان أرسطو وأفلاطون قد اثبتا في تأملات رائعة حول « الطاغية » ان بوسع رجل عظيم ، أو يعتبر عظيماً ، فرض نفسه كديكتاتور خلال الأزمات التي تصيب بنية تقوم على الحرية . ان التاريخ العالمي يقدم أمثلة كثيرة على ذلك ، من بايزيستراتوس في أثينا إلى نابليون الثالث . لكن الجديد في الفاشية المعاصرة هو ارتباط شخصية الدكتاتور مع الامبريالية ، أي مع القسم المؤمن بالعنف والمتعصب قومياً من رأس المال الاحتكاري . وقد تبع القوميون المتعصبون والعسكر والرأسماليون في الدول الصغيرة القدوة التي قدمتها لهم الدول الكبرى . والحقيقة أن الفاشية امتلكت بعد ١٩١٨ ورقة رابحة تجاه خصومها ، وهي أنها كانت القوة السياسية الوحيدة التي بدت قادرة على التكلم باسم الامة . فقد كانت وحدة المجتمع البرجوازي الليبرالي مدمرة منذ وقت طويل ،

وتحول الماركسيون إلى حزب مهني لعمال الصناعة ، قبل أن ينقسموا على أنفسهم في أعقاب الحرب ، بينما مثل الامبرياليون والقوميون وحدة وعظمة الشعب حيال هذه المجموعات والفئات المبعثرة ، التي تمزق الحياة السياسية ووحدة المجتمع والشعب .

نقد عام للديمقراطية

لا توجد الديموقراطية كشيء بذاته ، كتجريد شكلي ، في الحياة التاريخية . إنها على الدوام حركة سياسية معينة ، تحملها قوى وطبقات اجتماعية معينة ، وتناضل من أجل أهداف معينة . والدولة الديموقراطية هي بالتالي دولة تملك الحركة الديموقراطية السيطرة فيها : تنقسم الديموقراطية كحركة سياسية إلى ديموقراطية اشتراكية وديموقراطية برجوازية . وتتطلع الديموقراطية الاشتراكية إلى الحكم الذاتي للجماهير ، شريطة أن تكون وسائل الانتاج الأكثر أهمية للمجتمع في يد الهيئة الاجتماعية العامة . أما ممثلو هذه الحركة فهم الأحزاب الاشتراكية في القرنين التاسع عشر والعشرين . لكن الديموقراطية الاشتراكية لم تنجح حتى الآن في انتزاع السيطرة على أية دولة من الدول .

تتطلع الديموقراطية البرجوازية بدورها إلى الحكم الذاتي للجماهير الشعبية ، لكنها تحافظ على الملكية الفردية لوسائل الانتاج . انتزعت هذه الديموقراطية السلطة في عدد من الدول ، مع العلم بأنها ليست موحدة ، وإنما برزت حتى الآن في أربعة أشكال تاريخية : الديموقراطية الاجتماعية ، وهي حركة تعمل أيضاً للحفاظ على الملكية الفردية ، لكنها تريد سيادة الجماهير العاملة في الدولة ، وتتطلع

للوصول إلى هذه السيطرة عبر النضال ضد الفئات العليا الاقطاعية والرأسمالية . أما الدول التي عرفت هذا النمط من الديموقراطية ، فهي فرنسا في عصر روبسبيير والولايات المتحدة تحت حكم جيفرسون . وقد قدم لينين الصياغة الكلاسيكية لهذا التصور الديموقراطي في نظريته حول الدكتاتورية الديموقراطية للعمال والفلاحين ، التي سادت في فكره بين ١٩٠٣ و ١٩١٤ .

على العكس من الديموقراطية الاجتماعية والديموقراطية الاشتراكية ترفض الأشكال الثلاثة الأخرى للديموقراطية البرجوازية الصراع الطبقي، وتتطلع نحو إقامة توازن بين الفئات المالكة وبين الجماهير العاملة . هذا التوفيق يتم البحث عنه إما في شكل امبريالي أو في شكل ليبرالي . فالديموقراطية الامبريالية تسعى لاقامة التوازن بين العمال والرأسماليين عن طريق وسائل تخلقها سياسة القوة الكبرى والسياسة الامبراطورية التوسعية . وقد جسدت بريطانيا العظمى أفضل تجسيد الديموقراطية الامبريالية وخاصة منذ دزرائيلي . في حين تريد الديموقراطية الليبرالية تهديم سياسة القوة والعنف ، والأخذ بسياسة سلام ومنافسة حرة تؤمن التقدم الاقتصادي والحضاري للانسانية ، وتكفل الوسائل الضرورية للوفاق الطبقي . وقد تطورت هذه الديموقراطية في العصر الحديث لدى الشعوب الصغيرة مثل سويسرا والنرويج .

أخيراً ، فان الديموقراطية الكولونيالية هي الشكل الخاص للديموقراطية البرجوازية في مناطق ما وراء البحار ، حيث يجد المستوطنون البيض اما مناطق هائلة خالية من السكان أو مسكونة بأعداد قليلة من البشر . هنا يصبح الوفاق الطبقي ممكناً بمساعدة الأرض الحرة . أما الأمثلة

على الديموقراطية الكولونيالية فتقدمها الولايات المتحدة قبل عام ١٨٩٠ ، وكندا قبل الحرب العالمية .

لاشك أن التباين كبير جداً بين الانماط المختلفة من الحركات الديموقراطية ، وانه زاد في العصر الحديث . اذا ما رجعنا إلى تاريخ الديموقراطية الأحدث ، لوجدناه يضم البلاشفة اللينيين ، والجمهوريين التقدميين من اتباع روزفلت ، وأنصار اصلاح التعرفات الجمركية من أتباع تشامبرلن . من ذلك نرى أن صياغة مفهوم الديموقراطية كمبدأ عام موحد في ذاته لا تفيدنا في التعرف على مشاكل الواقع ، وان دراسة الانماط المختلفة للديموقراطية دراسة تفصيلية على الصعد التاريخية والسياسية هي التي تساعدنا على الفهم .

تمثل الدولة الديموقراطية في العصر الحديث هيئة عامة يسيطر فيها واحد من الأشكال المعطاة للديموقراطية البرجوازية الحديثة . فاذا ما أراد المرء تقويم المحتوى الاجتماعي لدولة ما تقويماً صحيحاً، وجد أنه لا يكفي النظر إلى الدستور المعمول به ، بل يجب دراسة الكيفية التي تعمل بها أجهزة الدولة ، والكيفية التي تتصرف بها الطبقات المختلفة حيال بعضها ، ومعرفة الطرف الذي يملك فعلاً السلطة الحقيقية للدولة في اللحظة المعطاة . لقد قدم أرسطو الشكل الكلاسيكي لدراسة كهذه للدولة ، فلم يكتف بالقول : هذه الدولة هي دولة أوليجارشية أو ديموقراطية ، دولة ملكية أو جمهورية ، وإنما تفحص في كل حالة من الحالات الظروف الاجتماعية الواقعية ، وتأكد من هوية الجهة التي تملك السلطة حقاً .

كانت الدولة الاقطاعية للعصور الوسطى حالة ، اضحة ونمطا لايسمح

بالالتباس . أما الدول الديموقراطية الحديثة ، فهي تشترك مع بقية أشكال تظاهر الدولة البرجوازية في أرضية أساسية وحاسمة ، الا وهي وجود الملكية الخاصة البرجوازية فيها جميعا . ليس من اليسير ان نجد في الدول التي تتطابق جميعها في الأساس الاقتصادي الخط الفاصل الذي تنتهي الديموقراطية عنده ، لتبدأ الاوليجارشية . كما ان التطور الاجتماعي الحديث قد انجب ظروف انتقال معقدة وحلول وسط صعبة التفسير ، إلى درجة ان اصبدار حكم قطعي عليه لم يعد أمراً سهلا . ان القوى الاجتماعية تتغير دون انقطاع ، وان بقيت بنود الدساتير ثابتة . وعلى سبيل المثال ، فان وثيقة الدستور الاميركي بقيت دون تغيير يذكر منذ أيام واشنطن إلى وقتنا الحاضر ، لكن التغيرات في المجتمع الاميركي وفي بنيته كانت هائلة وكبيرة إلى أبعد حد .

من السهل نسبيا دراسة الدول التي سيطرت فيها الديموقراطية الاجتماعية ، فالمقصلة الروبسبيرية والاجراءات الاقتصادية التي اتخذها جيفرسون ضد رأس المال المالي واضحين بما فيه الكفاية . أما دراسة الأشكال الثلاثة الاخرى للديموقراطية البرجوازية ، فهي أكثر صعوبة ، لأنها تقوم جميعا على تسوية بين رأس المال والعمل ، وبين الفقر والغنى . ما هو الشيء المشترك بين هذه الأنماط الثلاثة ، وما هو الشيء المشترك بينها وبين الديموقراطية الاجتماعية ، وما الذي يفصلها عن النمط المألوف للدولة البرلمانية البرجوازية على سبيل المثال ؟ . ان تعريفا تجريبيا يستند إلى النتائج المكتسبة من التطور التاريخي ، سيأخذ ربما الصيغة التالية : تحتل الملكية الخاصة الرأسمالية موقعا مقررا على

الصعيد الاقتصادي في الدولة الديموقراطية – البرجوازية . ومع ذلك فان الرأسماليين يعقدون تسوية سياسية مع العمال يتم الحفاظ عليها من خلال الارادة الحرة للطرفين و ادراك الضرورات الاقتصادية . لكنه لا توجد قوة اكراه فيزيائي حاسمة تجبر الجماهير على الدخول في التسوية القائمة ، فالفئة العليا الرأسمالية لاتستطيع اشراك سلطة عسكرية أو بوليسية غالبة في هذه التسوية ، لان ذلك ينسفها ويجعلها مستحيلة القيام ، بسبب ضخامة التفوق الذي ستمتلكه عندئذ ، والذي سيخيف الجماهير إلى درجة تمنعها من عقد أية تسوية .

ليس من قبيل المصادفة ان كل البلدان ، التي استطاعت اقامة أشكال مستقرة للديموقراطية البرجوازية في العصر الحديث ، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وبلدان الدومينيون وسويسرا والنرويج ، تلتقي فيما بينها على نقاط محددة . فقد خلت جميعها قبل ١٩١٤ من قوة عسكرية دائمة قوية ، وامتلكت ادارة ذاتية لا مركزية جد متطورة . عندما نضع اميركا ما قبل الحرب إلى جانب فرنسا ، فاننا نجد في الجمهوريتين خليطا من العناصر الديموقراطية والمعادية للديموقراطية . وحين نفكر باقتصاد الفساد في بعض المدن الاميركية وبالاحداث التي حصلت خلال بعض الاضرابات هناك ، يبدو لنا ان القوى المعادية للديموقراطية هي المسيطرة . ومع ذلك كانت الحالة في اميركا مختلفة كل الاختلاف عنها في فرنسا خلال هذه الفترة . فالساسة الفاسدون كانوا يستطيعون في اميركا الوصول إلى السلطة ، عندما يتخذ جمهور المواطنين موقفا لا مباليا من الأحداث العامة . ولكن ما ان ينتشر الفساد وتسوء الحالة الاقتصادية ، حتى يستيقظ العمال والتجار . . .. الخ

وتحدث حركة اصلاح تكنس الساسة الفاسدين في الانتخابات القادمة ، لتبدأ مرحلة جديدة من سياسة « المكنسة الحديدية » . كان هذا الوضع يستمر ، إلى ان تخبو ثانية طاقة المواطنين ، ويعود الساسة الفاسدون إلى احتلال مواقعهم القديمة . في كل هذه الأحوال ، لم يكن الجيش الاميركي الاتحادي يلعب أي دور يذكر .

كان الجيش في فرنسا حتى عام ١٩١٤ المجهول الكبير في كل صراع سياسي على السلطة . وقد ارتبطت سائر أزمات الجمهورية الثالثة من بداياتها إلى الحرب العالمية مع الجيش : أزمة ماكماهون ، أزمة بولانجيه ، قضية درايفوس ، وأخيرا النزاع حول الخدمة الاجبارية لمدة ثلاث سنوات . كان الاحتفاظ بجيش دائم قوي امراً ضروريا لفرنسا ، نظرا لوجود الجار الألماني القوي عسكريا . بينما كانت اميركا في وضع البلد السعيد ، الذي لايخشى أي عدو عسكري قوي في قارته . هذا التباين في الوضع العسكري بين فرنسا واميركا فرض بالضرورة بنية متباينة للقوى الاجتماعية في البلدين . يضاف إلى ذلك الفارق بين الاتحادية الرخوة ، التي تدير بها الولايات المتحدة شؤونها ، وبين المركزية القوية الموروثة تاريخيا لجهاز الدولة الفرنسي . صحيح ان الرأسمالية الاميركية كانت قبل ١٩١٤ أكثر تمركزا وقوة من الرأسمالية الفرنسية ، لكن الرأسمالة الفرنسية امتلكت حلفاء خارج المجال الاقتصادي بالمعنى الضيق للكلمة افتقر رأس المال الاميركي الكبير لامثالهم . من هنا كانت الديموقراطية البرجوازية الاميركية ، رغم الجوانب السلبية للحياة العامة ، أكثر ثباتا وقوة واطمئنانا من مثيلتها الفرنسية .

هكذا تظهر قرابة انتخابية معينة بين الديموقراطية وذلك النمط من الدولة ، الذي يمكن تسميته « كومونالياً » . فالديموقراطية تحتاج في الفترات القصيرة للحرب المفتوحة أو للحرب الأهلية إلى سلطة مركزية قوية من نمط سلطة ١٧٩٣ ، كي تفرض نفسها . لكن التجربة التاريخية تدل على ان هيئة عامة ديموقراطية لا تستطيع الصمود على المدى الطويل ، إذا لم تمتلك العناصر المحلية للادارة الذاتية أرجحية في القوى . والحقيقة انه تنجم صعوبات عملية كبيرة ، اذا ما أراد المرء توحيد المبدأ الديموقراطي للاستقلال الذاتي المحلي مع التنظيم الحديث الموحد للاقتصاد عموما . و ان كان تطور الامبراطورية البريطانية والولايات المتحدة يثبت انه يمكن التغلب على هذه المصاعب .

ثمة مسألة اخرى نوقشت كثيرا ، هي مشكلة علاقة الديموقراطية مع ما يسمى بالشرعية . هل الديموقراطية هي شكل للدولة يضمن أكثر من سواه التطور السلمي ؟ . وهل من المشروع الحديث عن طريقة ديموقراطية تقوم على التقرير الانتخابي في مواجهة نهج آخر يقوم على العنف السياسي ؟ . يجب علينا هنا أيضا التفريق بين الدولة الديموقراطية والحركة الديموقراطية . ان كل دولة ، مطلق دولة ، وبغض النظر عن دستورها ، تصور نفسها كحصن للقانونية والشرعية . وهي تطلب من كل مواطنيها احترام قوانينها ، وتلاحق كل من يريد خرق القوانين ملاحقة عنيفة بوصفه خائنا . يصدق هذا على الدولة الديموقراطية وعلى غيرها من الدول ، ملكية كانت أم جمهورية ، رأسمالية أم اشتراكية . وعلى سبيل المثال ، فان الملكية البروسية المطلقة عاشت طيلة قرن ونصف ، منذ تأسيسها إلى ثورة ١٨٤٨ ، تطورا سياسيا داخليا سلميا ومتواصلا تحت راية القانون والشرعية . أما الاصلاحات الضرورية فقد نفذها الملك

عبر اصدار قوانين جديدة . بنفس القدر عاشت انجلترا بين ١٦٨٨ وحتى ١٨٦٧ تطورا قانونيا شرعيا تحت سيطرة الاقلية الرأسمالية . ان الدولة الديموقراطية لا تستطيع اذن ادعاء امتلاك أي امتياز حيال أشكال الدولة الاخرى على هذا الصعيد . يصدق الشيء نفسه على حسم القضايا المتنازع عليها من خلال الاقتراع والتصويت وارادةالأغلبية، وليس من خلال العنف . ذلك هو الأمر في الديموقراطية ، كما في أشكال الدولة الأخرى ، التي تمتلك هيئة تمثيلية حاكمة . فقد حكمت انجلترا عدة مئات من السنين من خلال قرارات الأغلبية في مجلسي النوا ب والشيوخ ، قبل ان تصبح ديموقراطية برجوازية . كذلك تتمتع السويد بتطور هادىء منذ ٤٠٠ سنة بفضل اقتراعات جمعية فئوية اقطاعية تحولت فيما بعد إلى برلمان حديث . ان اعداء شكل الدولة القائم سيميلون في كل وقت إلى الشك بشرعية الدولة القائمة .عندما تهاجم الدولةبالعنف، فانها ترد على الهجوم بالعنف . هذا ما تفعله الدولة الديموقراطية وغيرها من الدول ، وليس للديموقراطية أي موقف خاص بهذا الصدد .

لجأت الحركة الديموقراطية،كما لجأت غيرها من الحركات ، إلى أكثر الوسائل اختلافا ، كي تحقق أهدافها . ان تاريخ الديموقراطية الفرنسية بين ١٧٨٩ و ١٨٧١ مكتوب بالدم . وقد قاد ديموقراطيو اميركا أكبر حرب أهلية عرفتها العصور ، كي يفرضوا شكل دولتهم . كما فرض الديموقراطيون السويسريون أنفسهم قبل ١٨٤٧ باستخدام لا يرحم للعنف في الكانتونات والاتحاد . أخيرا ، فان البروتستانت في ألستر كانوا عازمين بين ١٩١٢ و ١٩١٤ على التمرد على قرار أغلبية برلمانية بدا لهم غير قابل للاحتمال ، وقد أعدوا أنفسهم لاحباط نتائج

قانون اتحادي بريطاني حول الاستقلال الذاتي الايرلندي بقوة السلاح .
كان العمال والمزارعون والتجار في ألستر ، الذين اتحدوا حول زعامة كارسون ، فخورين بالتقاليد الديموقراطية البريطانية . ومع ذلك ، فانهم لم يجدوا طريقا سوى طريق العنف للوصول إلى أهدافهم السياسية ، وقد تعاطف نصف الشعب البريطاني معهم . يعلمنا التاريخ ان الديموقراطية قد استخدمت ، بحسب الظروف في البلد المعني وبحسب الفترة الزمنية المعطاة ، أما وسائل عنيفة أو سلمية ، شأنها شأن أية حركة سياسية أخرى . ولئن كانت الديموقراطية قد اعتبرت تجسيدا لعدم اللجوء إلى العنف ، فما ذلك إلا بسبب استبدال الديموقراطية مع نمط معين من أنماطها هو النمط الديموقراطي الليبرالي ، الذي ساد خلال القرن الأخير .

ليس بامكان المؤرخ المنصف الحديث عن « كارثة » نزلت بالديموقراطية ، بما هي ديموقراطية ، في عصرنا ، لانه لا توجد ، « ديموقراطية بذاتها » . لقد انهار فقط شكل واحد معين منها ، كان ضعيفا منذ البداية ، اسميناه في هذا الكتاب الديموقراطية الليبرالية . ولكي لا نخلق احتمالا لسوء الفهم ، فان الديموقراطية الليبرالية ليست هي الفكرة الليبرالية في قيمتها العامة ، التي تدعو ، منفصلة عن السياسة الحزبية وبغض النظر عنها ، إلى حق الفرد في تطوره الخاص ،وتنتمي لهذا السبب إلى أثمن ممتلكات الحضارة الانسانية . ان الديموقراطية الليبرالية ، التي هي شكل خاص من الديموقراطية ، هي التي انهارت نهائيا . لكن تاريخ السنوات المائة والخمسين الماضية يدل على ان انهيار شكل معين من الميول الديموقراطية قد اعقبه انتعاش أشكال أخرى للحكم الذاتي للجماهير . ليس ثمة ما يدعونا للاعتقاد ان هذا الوضع

سيكون مختلفا في المستقبل . ان الجماهير العاملة ، وهي تكون غالبية البشرية ، ستعرف أكثر فأكثر ان حكمها الذاتي هو الشرط الضروري لوصولها إلى مستوى كريم من الحياة . لو قارن المرء اليوم وضع الجماهير العاملة في سويسرا واستراليا مع حالة الجماهير العاملة في ايطاليا وبولونيا ، لعرف القيمة الحقيقية للديموقراطية .

يدل البحث التاريخي أخيرا على ان الهيئات العامة الديموقراطية التي سبق ان وجدت قبل ١٩١٤ ، قد تجاوزت جميعها الأزمة الراهنة . لقد أظهرت الديموقراطية ، حيث نبعت تاريخيا من حياة الشعب العامل ، ولم يفرضها اعلان للجمهورية أو حق اقتراع عام ، قدرة كبيرة على المقاومة . لم تغرق أمواج الأزمة في عصرنا الحالي أية ديموقراطية حقيقية ، تستحق ان تحمل هذا الاسم عن جدارة .

الفهرس

